

إيران والمجتمع الدولي

القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني

تريتا بارزي
TRITA PARSI



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

إيران والمجتمع الدولي

القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني

A Single Roll *of the* Dice

Obama's Diplomacy with Iran



تأليف

تريتا بارزي

Trita Parsi

ترجمة

زينة إدريس

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

ISBN 978-614-421-899-0

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

A Single Roll of the Dice

Obama's Diplomacy with Iran

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

Yale University Press

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012 م



الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

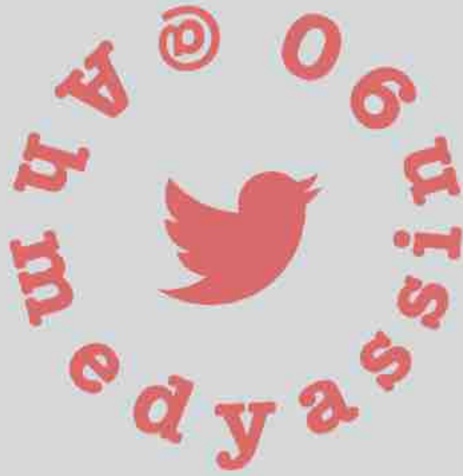
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 1 00961

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 – لبنان

فاكس: 786230 1 00961 – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb


@Ahmedyassin90

مقدمة

خلال العامين الأوّلين من إدارة أوباما، تبدّدت رغبة واشنطن في إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران بالسرعة التي ظهرت فيها. فبعد الجهود التي بذلها البيت الأبيض للتواصل مع طهران عام 2009، تبيّن أنّ السعي إلى الدبلوماسية قد حدث فعلاً واستُنفد، وانتهى بالفشل، ممّا اضطُرّ أوباما إلى التخلّي عن إشراك إيران واختيار فرض العقوبات، وربّما العمل العسكري. خلال سنوات عديدة، أصبحت إيران الطفل المدلّل في سياسة إشراك الخصوم التي اعتمدتها إدارة أوباما. فالفشل مع إيران لا يؤثّر في مستقبل العلاقات الأميركية الإيرانية فحسب، بل يطرح أيضاً مسألة منافع الدبلوماسية ككلّ. لهذا السبب، فإنّ دراسة سياسة أوباما مع إيران عن كثب أمر بالغ الأهمّية.

عند دراسة الدبلوماسية بين واشنطن وطهران خلال هذه الفترة – الجهود السياسية الداخلية لكلّ منهما، فضلاً عن التحدّيات التي يطرحها حلفاء كلّ من إيران وأميركا الإقليميون – أرى أنّ المأزق الحالي ناتج عن القيود السياسية الداخلية التي يواجهها أوباما ونظراؤه الإيرانيون أكثر ممّا هو ناتج عن فشل حقيقي للدبلوماسية. فقد تعرّض فضاء أوباما السياسي في هذه المسألة منذ بداية رئاسته لضغوط من الكونغرس، وإسرائيل، وبعض حلفاء واشنطن العرب. وكان الإيرانيون بدورهم مقيّدين بانشقاقات في صفوف نخبتهم السياسية، لا سيّما بعد الانتخابات المزوّرة التي جرت عام 2009. وأدّى السلوك الداخلي والخارجي الذي تبنّته الحكومة الإيرانية بعد الانتخابات، إلى الحدّ أكثر من قدرة إدارة أوباما على المناورة الدبلوماسية. ولو توفّر وقت ومجال أكبر للدبلوماسية، ولو كانت وسائل وجدول أعمال المفاوضات مختلفة، فلربّما أتت النتيجة أكثر ملاءمة. ولكن خلافاً للرواية السائدة، لا يمكن وصف اللقاءات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة خلال عامَي 2009 و2010 بأنّها استنزاف للدبلوماسية.

القبول بهذه الرواية سيؤدّي إلى الحدّ من خيارات واشنطن بخصوص إيران، بالإضافة إلى أشكال مختلفة من المواجهة؛ إمّا استمرار العقوبات والاحتواء، وإما العمل العسكري. ونظراً إلى فشل العقوبات والاحتواءات حتّى اليوم، يمكن القول إن

هذا الخيار السياسي ليس مستقرّاً وسيتدهور في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية هو أيضاً. هذه الرواية تترسّخ في وقت تخسر فيه الولايات المتحدة دورها القيادي في المنطقة، ويزداد التوتّر مع الحلفاء التقليديين مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية حول كيفيّة التعامل مع التحوّلات التي تشهدها المنطقة في أعقاب الربيع العربي. والفكرة التي أطرحها في هذا الكتاب هي أنّ فرضيّة هذه الرواية خاطئة لأنّ الفرص الدبلوماسية تبقى موجودة إن توفّرت الإرادة السياسية لمتابعتها.

يتمحور هذا الكتاب حول السياسة الخارجية، وتحديداً حول كيفيّة تعامل إدارة أوباما مع التحدّيات العديدة للدبلوماسية مع إيران. فهو يهدف أوّلاً وقبل كلّ شيء إلى توثيق الأحداث كما وقعت. ثانياً، يوضح الكتاب سبب عدم توصّل المحادثات إلى النتائج المرجوّة، وسبب عدم دوام السعي وراء الدبلوماسية طويلاً. كما يحلّل قرارات الحكومتين والأسباب الكامنة وراء تلك القرارات، فضلاً عن عوامل أخرى تشوّه أو تؤثّر بطرق أخرى على عملية صنع القرار، كنقص المعلومات، وانعدام الثقة بنوايا الطرف الآخر، والقيود الداخلية التي تكبّل قدرة الحكومتين على المناورة في السياسة الخارجية.

يستند الكتاب في الغالب إلى مصادر أوّلية، أي مقابلات مع صنّاع قرار من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيران، فضلاً عن لاعبين أساسيين آخرين مثل روسيا، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، واليابان، والبرازيل، وتركيا. ويشتمل ذلك على مقابلات مع موظّفين حكوميين رفيعي المستوى، بالإضافة إلى المفاوضين الفعليين. ومن المصادر الأوّلية الأخرى المستخدمة، وثائق رسمية سرّية للأطراف المعنيّة إمّا نُشرت على موقع ويكيليكس أو أطلعني عليها موظّفون حكوميون. كما تمّ استخدام مصادر ثانوية، ككتابات محلّلين آخرين ومقالات إخبارية. المقالات الإخبارية هي أساساً من مصادر إنكليزية، فضلاً عن مقالات من صحف إيرانية باللغة الفارسية. ولكن بما أنّ الكتاب يغطّي مرحلة زمنية قريبة جدّاً، كانت المصادر الثانوية محدودة نوعاً ما.

تمّ إجراء أكثر من ستين مقابلة مع دبلوماسيين، ومفاوضين، وصنّاع قرار من الدول المعنية. وقد تمّ التحقّق من رواياتهم للأحداث، ولم تُدرَج أيّ معلومات من دون توضيح إن كانت ترتكز على شهادة واحدة أو اثنتين. اختير الأشخاص الذين

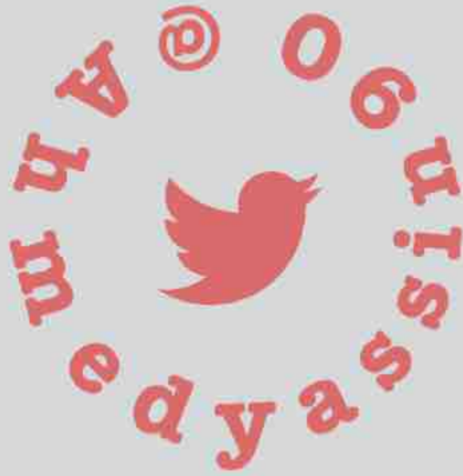
أُجريت معهم المقابلات على أساس مشاركتهم المباشرة في صنع القرار في بلدانهم و/أو لكونهم أعضاء في فرق التفاوض. فنتيجة للانتخابات الرئاسية التي أُجريت في إيران في يونيو من عام 2009، أصبح الوصول إلى الدبلوماسيين وصنّاع القرار الإيرانيين صعباً على نحو متزايد. ومع أنّني استمتعت بوصولٍ قيّم إلى مسؤولين ومفاوضين إيرانيين أساسيين، إلاّ أنّ المعلومات التي أُتيحت لي من الجانب الإيراني كانت أقلّ من تلك التي حصلت عليها من الجانب الأميركي. يرجع ذلك جزئياً إلى صعوبة الوصول إلى المسؤولين الإيرانيين بعد انتخابات 2009، وإلى الوثائق التي كشف عنها موقع ويكيليكس وتواصلي المستمرّ مع مسؤولين في الحكومة الإيرانية طوال الفترة المذكورة. ومع أنّ عدم كفاية - أو حتّى انعدام - الوصول إلى إيران وصنّاع القرار الإيرانيين لم تمنع أشخاصاً آخرين في واشنطن من وضع كتب حول السياسة الخارجية الإيرانية، لا بدّ من الاعتراف أنّ عدم توازن البيانات يصعّب إجراء تحليل شامل للقرارات، والمنطق، والأخطاء التي ارتُكبت من قِبل الإيرانيين. مع ذلك، ومقارنة مع كثير من الكتب الغربية التي كتبت عن إيران، يستند هذا الكتاب إلى كمّية أكبر من البيانات إيرانية المصدر.

على الرغم من عدم إمكانية ذكر جميع صنّاع القرار الذين قدّموا من وقتهم ومعلوماتهم حول منطق حكوماتهم، والبعض منهم طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم بسبب أدوارهم الحكومية، إلاّ أنّ عدداً منهم يستحقّ الذكر. فقد قدّم نائب وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي داني أيالون، من بين آخرين، معلومات لا تُقدّر بثمن حول طريقة تفكير إسرائيل في ما يتعلّق بالجهود الدبلوماسية لإدارة أوباما. وكان الأمير تركي الفيصل، المدير العامّ السابق لوكالة الاستخبارات السعودية، من بين الأشخاص الذين قدّموا بسخاء المعلومات نفسها حول الاستراتيجيات السعودية. أما على الجانب الأوروبي، فأنا ممتنّ جدّاً للأفكار التي زوّدني بها ديفيد ميليباند الذي كان وزير خارجية المملكة المتحدة آنذاك؛ وسفير فرنسا لدى الأمم المتحدة، جيرار أرو؛ وسفير فرنسا لدى الولايات المتحدة، بيار فيمون؛ وسفير ألمانيا لدى الأمم المتحدة، بيتر فيتيش؛ فضلاً عن سفير وزارة الخارجية الألمانية أندرياس ميكاييليس. أمّا وجهات النظر والمعلومات الواردة من البرازيل وتركيا، فساهم في تقديمها وزير الخارجية البرازيلي آنذاك، سيلسو أموريم، وإبراهيم كالين، مستشار العلاقات

الخارجية لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. كذلك، فإنّ المحادثات مع عطاء الله مهاجراني، وزير الثقافة الإيراني السابق، ومستشار زعيم الحركة الخضراء مهدي كرّوبي، والمتحدّث باسم المرشّح للانتخابات الرئاسية مير حسين موسوي، أرديشير أميرارجوماند، اشتملت على أفكار عميقة بخصوص سير الأحداث في إيران مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن وجهات نظر زعماء المعارضة الإيرانية. وفي ما يتعلّق بآراء الحكومة الإيرانية نفسها، فإنّني أعبّر عن امتناني لكلّ من سفير إيران لدى الأمم المتحدة محمد خزاعي والسفير علي أصغر سلطانية اللذين مثّلا إيران في مفاوضات فيينا. أمّا على الجانب الأميركي، فقد فضّل أغلب الأشخاص الذين قابلتهم عدم الإفصاح عن هوياتهم في الكتاب نظراً إلى استمرار وجودهم في الحكومة الأميركية.

يبدأ الكتاب بمعالجة الحقائق الجيوسياسية التي دفعت إدارة أوباما إلى اتّباع الخيار الذي تجنبّته إدارة بوش لثماني سنوات: الدبلوماسية المباشرة مع إيران. ويتناول الفصل الثاني العقبات السياسية العديدة التي واجهتها سياسة إدارة أوباما الدبلوماسية من قِبل بعض حلفائها، ويُظهر الصعوبة التي اعترضت تحوّلاً سياسياً بهذا الحجم في الداخل والخارج على السواء. في الفصل الثالث، تناولتُ ردّ الفعل الإيراني على فوز أوباما في الانتخابات والمخاوف والآمال الإيرانية بشأن ما يمكن أن تحمله مقاربة أوباما الجديدة. يذهب الفصل الرابع إلى مزيد من التفاصيل حول كيفيّة وضع إدارة أوباما لسياستها الجديدة مع إيران عندما تولّت السلطة، ويتبعه فصل عن صِدام الولايات المتحدة وإسرائيل نتيجة للدبلوماسية مع إيران. في الفصل السادس، عالجت الانتخابات الإيرانية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الإيرانية والشلل الناتج عنها داخل النخبة السياسية الإيرانية، وكيف أثّرت هذه الظروف على رغبة أوباما وقدرته على مواصلة الجهود الدبلوماسية. يتناول الفصل السابع التوتّرات بين العقوبات والدبلوماسية في ما يسمّى سياسة المسار المزدوج التي تبنّتها حكومة أوباما، يتبعه فصل يعيد سرد تفاصيل فشل المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة في أكتوبر 2009. يتناول الفصل التاسع تحوّل إدارة أوباما نحو المسار التأديبي والدبلوماسية المحيطة بالسعي لفرض العقوبات في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، يتلوه فصل يشرح

تفاصيل الوساطة البرازيلية والتركية والمفاوضات الناجحة مع إيران، وسبب رفض واشنطن لتدخّلهما. أخيراً، يحلّل الفصلان الأخيران سبب عجز الدبلوماسية وسبب التخلّي عنها بسرعة. كما يشتملان على تحليل مستقبلي عمّا إذا كانت الدبلوماسية قادرة على تبديد التوتّر بين الولايات المتحدة وإيران في البيئة الجديدة للشرق الأوسط، وما إذا كانت قادرة في هذه الحالة، على توليد التدابير اللازمة للتخفيف من حدّة العداء الذي يسود العلاقات بين طهران وواشنطن.


@Ahmedyassin90

الفصل الأوّل
سلام الضرورة

لا يمكنك تجنّب الحرب والاستعداد لها في الوقت نفسه.

- ألبرت آينشتاين

وصل تيم غولديمان إلى واشنطن في أوائل مايو 2003. بصفته السفير السويسري في طهران، فقد شغل منصب القيّم على المصالح الأميركية في إيران لأنّ الولايات المتحدة لا تملك سفارة هناك. كان يزور العاصمة الأميركية كلّ بضعة أشهر لإطلاع المسؤولين الأميركيين على آخر التطوّرات في الجمهورية الإسلامية. لكنّ هذه الزيارة لم تكن عادية، إذ كان في حوزة غولديمان وثيقة إيرانية تعرض أمراً لم يكن يتصوّره الكثيرون في ذلك الوقت: مفاوضات شاملة بين الولايات المتحدة وإيران.

جاءت زيارة غولديمان إلى واشنطن بعد بضعة أسابيع فقط من قيام القوّات الأميركية بغزو بغداد وإنهاء حكم صدّام حسين. ففي أقلّ من عامين، هزمت إدارة جورج بوش الإبن كلاًّ من حركة طالبان في أفغانستان وقوّات الحرس الجمهوري العراقي، وهكذا أصبحت إيران محاصرة. فقد تمّ نشر مئات آلاف الجنود الأميركيين شرق إيران وغربها. ومن الممكن جدّاً أن تكون طهران هي الهدف التالي على قائمة إدارة بوش. ومع أنّ واشنطن لم تُبد اهتماماً كبيراً في التحدّث مع الإيرانيين، إلاّ أنّ طهران بذلت جهداً أخيراً لجلب الأميركيين إلى طاولة المفاوضات. فتمّ إعداد عرض لإجراء مفاوضات شاملة من قِبل صادق خرازي، سفير إيران في باريس، ونال العرض موافقة المرشد الأعلى في إيران، آية الله علي خامنئي. وضع الاقتراح ملامح عملية إعادة اصطفاف استراتيجي بين الولايات المتحدة وإيران على أساس حلّ جميع نقاط الخلاف الكبرى بينهما. وللتأكّد من أنّ واشنطن تفهم جدّية إيران، أُعطي السفير السويسري اقتراح المفاوضات – وهو الوسيط المعترف به والأصيل بين الولايات المتحدة وإيران في ظلّ غياب قنوات دبلوماسية مباشرة – ليسلّم يداً بيَد

إلى وزارة الخارجية الأميركية.

أذهل العرض الأميركيين. فقد وضع الإيرانيون جميع أوراقهم على الطاولة، وأعلنوا ما يريدونه من طهران وما هم مستعدّون لتقديمه في المقابل. في إطار حوار قائم على ***الاحترام المتبادل***، عرض الإيرانيون التوقّف عن دعم حماس والجهاد الإسلامي، والضغط على الحركتين لوقف هجماتهما على إسرائيل. وفي ما يتعلّق بحزب الله، وهي المجموعة الشيعية الموالية لإيران في لبنان والتي ساعدت إيران على تأسيسها، عرضت طهران دعم نزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي محض. كما وافقت إيران على إخضاع برنامجها النووي المتنازع عليه للتفتيش الدولي الدقيق من أجل إزالة أيّ مخاوف تتعلّق بالتسليح. وكانت طهران مستعدّة لتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وحتّى للسماح بمشاركة أميركية واسعة في البرنامج كضمانة إضافية وبادرة حُسن نيّة. وبالنسبة إلى الإرهاب، أبدت طهران استعدادها للتعاون بشكل كامل ضدّ **جميع** المنظّمات الإرهابية؛ وعلى رأسها تنظيم القاعدة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل إيران بشكل ناشط مع الولايات المتحدة لدعم الاستقرار السياسي وتشكيل حكومة غير طائفية في العراق.

أكثر ما أدهش الأميركيين على الأرجح كان عرض طهران بقبول إعلان بيروت الصادر عن القمة العربية؛ أي خطّة السلام السعودية التي أُعِلن عنها في مارس 2002، وفيها عرضت الدول العربية سلاماً شاملاً مع إسرائيل، فضلاً عن الاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها. في المقابل، توافق إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلّة، وتقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلّة تماماً، وبالتقسيم المتساوي للقدس، والتوصّل إلى حلّ منصف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. من خلال هذه الخطوة، ستعترف إيران رسمياً بحلّ الدولتين وتعتبر نفسها في حالة سلام مع إسرائيل. كان هذا تنازلاً غير مسبوق من قِبل طهران؛ فقبل عام فقط، رفض المتشدّدون في طهران المبادرة السعودية، قائلين إنّ عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967 سيكون حلاً غير عادل للفلسطينيين[1]. كانت قائمة السياسات التي أبدت إيران استعدادها لمناقشتها وتعديلها ملائمة لقائمة الرغبات الأميركية بخصوص كلّ

ما ينبغي تغييره في إيران. في المقابل، أراد الإيرانيون تسلّم أعضاء من منظّمة مجاهدي خلق، وهي منظّمة إيرانية الأصل مقرّها العراق صنّفتها الولايات المتحدة على أنّها منظّمة إرهابية، وذلك لقاء تسليم عناصر من تنظيم القاعدة اعتقلتهم السلطات الإيرانية. وعلى مستوى أكثر استراتيجية، أراد الإيرانيون التوصّل إلى تفاهم على المدى الطويل مع الولايات المتحدة يشتمل على إنهاء جميع العقوبات الأميركية، واحترام المصالح الوطنية الإيرانية في العراق، ودعم المطالب الإيرانية بالحصول على تعويضات الحرب، واحترام حقّ إيرانٍ في الحصول الكامل على التكنولوجيا النووية، والبيولوجية، والكيميائية، وأخيراً، الاعتراف بمصالح إيران الأمنية المشروعة في المنطقة. كما اشتمل الاقتراح أيضاً على خطّة لإجراء مفاوضات خطوة بخطوة من أجل التوصّل إلى اتفاق مقبول من الطرفين. سلّم غولديمان الاقتراح إلى وزارة الخارجية وأطلع المسؤولين الأميركيين على محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين. وللتأكّد من أنّ الاقتراح سيصل إلى مكتب الرئيس، أعطى السفير السويسري نسخة عنه إلى عضو الكونغرس الجمهوري روبرت ناي من ولاية أوهايو، والذي سلّمه بدوره مباشرة إلى كارل روف، مستشار بوش الخاصّ. تلقّى ناي، الذي يجيد اللغة الفارسية والذي كان يعيش في إيران قبل ثورة 1979 ويفضّل الخيار الدبلوماسي مع طهران، اتصالاً من روف بعد بضع ساعات، إذ أراد التأكّد من صحّة الاقتراح الذي وصفه بأنّه ***مثير للاهتمام***، ووعد بتسليمه مباشرة إلى الرئيس. ومع أنّ القليلين توقّعوا أن يبادر الإيرانيون بجهود كهذه، إلاّ أنّ ردّ البيت الأبيض كان أكثر إثارة للدهشة.

أقرّ كثيرون في وزارة الخارجية أنّ الاقتراح عرض حقيقي للتفاوض، ووافقت عليه السلطات العليا في إيران، وأتى جزئياً نتيجة للقوّة التي اكتسبتها أميركا في أعقاب عملياتها العسكرية الناجحة في العراق وأفغانستان في ذلك الوقت، ولإحساس إيران بالضعف[2]. فضّل بعض كبار المسؤولين إعطاء ردّ إيجابي لطهران، بمن فيهم وزير الخارجية كولن باول ونائبه، ريتشارد أرميتاج. لكنّ نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد لم يمنحاهما الفرصة لمناقشة إيجابيات وسلبيات هذه القضيّة. كانت حجّتهما بسيطة ولكنّها مدمِّرة، إذ قالا بإصرار: "نحن

لا نتكلّم مع الشرّ"[3]. ولم يقرَّر عقد اجتماع واحد بين الوكالات لمناقشة الاقتراح[4]. قال لي لورنس ويلكرسون، رئيس أركان كولن باول السابق، بإشارة قاسية إلى المحافظين الجدد بقيادة تشيني ورامسفيلد: "في نهاية المطاف، حصلت العصبة السرّية على ما أرادته: ***لا مفاوضات مع طهران***"[5].

لم يعترض المتشدّدون في البنتاغون ومكتب نائب الرئيس على أنّ قرار إيران بتقديم اقتراح يعارض على نحو صارخ أيديولوجيتها الرسمية كان علامة على ضعفها وإحساسها بالضعف. لكنّ التفاوض مع إيران كان خاطئاً ببساطة، على حدّ زعمهم، لأنّ أميركا يمكن أن تحصل على ما تريده مجّاناً عن طريق إزالة النظام في طهران بكلّ بساطة. ولكن، إن بدأت المحادثات وقبلت أميركا بالحصول على مساعدة إيران، فستجد واشنطن نفسها في موقف حرج لأنّها ستكون مدينة لآيات الله[6]. لِمَ التحدّث مع إيران عندما تكون قادراً ببساطة على إملاء الشروط من موقع قوّة؟

هكذا، تمّ عمداً تضييع فرصة لتحقيق تقدّم كبير. ويقرّ كثير من مسؤولي إدارة بوش السابقين أنّ عدم الردّ كان خطأً. فقد أتى الاقتراح في وقت مناسب؛ لم تكن إيران تملك بعد برنامجاً نووياً عاملاً، ولم تكن تسبح في عائدات النفط الناتجة عن ارتفاع الطلب على الطاقة، ولم تكن تخصّب اليورانيوم. في الواقع، لم تكن أجهزة الطرد المركزي تدور حتّى. أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين عارضوا أجندة المحافظين الجدد، فكان من الصعب عليهم أن يفهموا كيف رُفض عرض كهذا. قال ويلكرسون: "برأيي، كانت واحدة من تلك المناسبات التي ترفع فيها ذراعيك في الهواء وتقول: ***لا أصدّق أنّنا فعلنا ذلك***"[7].

لكنّ مجرّد رفض الاقتراح لم يكن كافياً، بل أراد المتشدّدون في إدارة بوش على ما يبدو زيادة الطين بلّة، فعوضاً من الاكتفاء برفض العرض الإيراني، قرّرت إدارة بوش معاقبة السويسري لتسليمه الاقتراح في المقام الأوّل. هكذا، وبعد بضعة أيّام من التسليم، عمدت واشنطن إلى توبيخ غولديمان والحكومة السويسرية لتجاوزهما سلطاتهما الدبلوماسية. كانت الرسالة الموجّهة إلى طهران واضحة: لم ترفض إدارة

بوش إعطاء ردّ لائق فحسب، بل ستعاقب الأشخاص الذين سعوا إلى نقل الرسائل بين البلدين.

بعد بضعة أشهر فقط، اندلعت حركة تمرّد في العراق شجّعت إيران وورّطت الولايات المتحدة في وقت واحد. ففي حين بدأ نفوذ طهران يتعاظم بسبب علاقاتها مع الشيعة في جنوب العراق ومع الأتراك في الشمال، بدأت قدرة واشنطن على المناورة تتقلّص. ولمّا كانت واشنطن قد رفضت اليد التي مدّتها إيران نحوها، اختارت هذه الأخيرة انتهاج سياسة أكثر عدوانية، وذلك من خلال تعريض مصالح الولايات المتحدة للخطر وتوسيع برنامج التخصيب النووي. كانت واشنطن، التي تغوص في مستنقعَي العراق وأفغانستان، تزداد عجزاً عن منع إيران من توسيع نفوذها في المنطقة. ومع رفض إدارة بوش الخيار الدبلوماسي، وفشل العقوبات في تغيير السياسات الإيرانية، وبقاء العمل العسكري خياراً غير مغرٍ على الإطلاق، لم يتبقَّ لإدارة بوش من خيارات سياسية سوى توجيه تهديدات فارغةٍ متنوّعة.

سرعان ما بدأت حتّى أكثر الشخصيات تشدّداً في مؤسّسة السياسة الخارجية في واشنطن بالاعتراف بحماقة إهدار هذه الفرصة للحلّ الدبلوماسي. لكنّ الاعتراف بالخطأ لم يكن كافياً، وكان ينبغي لرئيس جديد أن يحتلّ البيت الأبيض قبل إعطاء فرصة للدبلوماسية.

لم تعد ثلاثون عاماً من العداء بين الولايات المتحدة وإيران مجرّد ظاهرة، بل أصبحت مؤسّسة. على مدى ثلاثة عقود، صنع سياسيون وبيروقراطيون في كلا البلدين حياة مهنية من خلال ذمّ واحدهم الآخر. وفاز مثيرو القلاقل في إيران بنقاط سياسية عبر إضافة بُعد أيديولوجي إلى العداوة المتأصّلة أساساً بين الدولتين. استخدم السياسيون الدهاة بدورهم الأيديولوجيا بلا خجل لتحقيق أهدافهم السياسية، فيما استغلّت الدول المجاورة والخليج العربي وما وراءه هذه القطيعة، وغالباً ما أجّجت نيران الفرقة. وخشيت إسرائيل وبعض مؤيّديها في الولايات المتحدة خصوصاً من ذوبان جليد العلاقات الأميركية الإيرانية على حساب الصداقة الأميركية المميّزة مع الدولة اليهودية.

إلاّ أنّ التكاليف الاستراتيجية لهذا الخلاف الطويل بين الولايات المتحدة وإيران

كانت باهظة. فالقطيعة الأميركية الإيرانية التي أذت الطرفين ولم تعد بالنفع على أيّ منهما، عقّدت جهود واشنطن الرامية إلى دفع عملية السلام قدُماً بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تسعينيات القرن المنصرم، أو الفوز في الصراع ضدّ القاعدة، أو هزم طالبان في أفغانستان وإنهاء التمرّد في العراق. مع ذلك، غالباً ما كانت الكلفة السياسية الداخلية لحلّ هذا العداء تتجاوز كلفته الاستراتيجية. ففي واشنطن، وبكل بساطة، كانت التكلفة السياسية لمحاولة حلّ التوتّرات مع إيران باهظة جدّاً، وكانت المساحة السياسية ضيّقة جدّاً لتبرير البدء بالسير على طريق محفوف بالخطر وغير مؤكّد أنّه سيوصل إلى السلام مع إيران. كما أدّت الانقسامات السياسية بدورها إلى شلّ طهران على فترات أساسيّة، في وقت لم ترغب فيه الفصائل السياسية المتنافسة في رؤية منافسيها يحدّدون نتيجة تقارب بين الولايات المتحدة وإيران، أو يكون لهم الفضل في الحدّ من التوتّرات.

اتّخذ العداء طابعاً مؤسساتياً إمّا لأنّ كثيراً من القوى المنتمية إلى الطرفين وجدت أنّها تستطيع دفع مصالحها الخاصّة الضيّقة على نحو أفضل من خلال الحفاظ على الوضع الراهن، وإما لأنّه تمّ تفضيل القدرة على توقّع ما يمكن أن يأتي به العداء على عدم القدرة على توقّع ما يمكن أن يأتي به صنع السلام. هكذا، استمرّت الكراهية على مرّ السنين، وازدادت قسوة، لأنّ ثمن الحفاظ على الوضع الراهن لم يتجاوز خطر السعي إلى السلام؛ وذلك حتّى عام 2008.

مع انتخاب باراك أوباما، أصبحت الظروف مؤاتية لتحوّل جذري في العلاقات الأميركية الإيرانية. فقد تفاقم التوتّر بين الولايات المتحدة وإيران بشكل كبير في عهد إدارة بوش، وأصبح البَلدان على شفير الحرب. ففي حين أدّى الغزو الأميركي لأفغانستان واحتلال العراق إلى انتشار القوّات الأميركية على حدود إيران الشرقية والغربية، إلاّ أنّ هزيمة طالبان وانتهاء حكم صدّام أزالا اثنين من أعداء إيران الإقليميين الأساسيين من رقعة الشطرنج الاستراتيجية. وبعد أن تحرّرت إيران من عبء عدوَّيها القديمَين، أصبحت الآن قوّة سريعة الصعود، استفادت بذكاء من عجز أميركا عن تحقيق السلام في الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، ساهم برنامج إيران النووي المتقدّم في صبّ الزيت على النار. وكان نهوض إيران المقترن بالمأزق المؤلم الذي تتخبّط فيه أميركا في المنطقة، يجعل من استمرار توسع الصدع بين الولايات

المتحدة وإيران مكلفاً للغاية. كانت الدولتان تنجذبان نحو مواجهة لا يمكن لأيّ منهما تحمّلها[8].

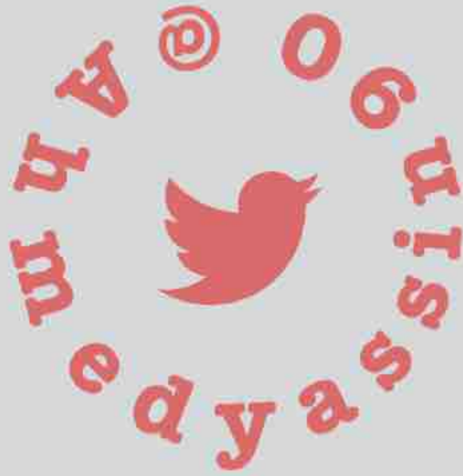
في تلك الأثناء، كان الرأي العامّ الأميركي قد انقلب ليس ضدّ غزو الرئيس جورج بوش لأفغانستان واحتلاله العراق فحسب، بل أيضاً ضدّ الأساس الأيديولوجي لرؤية بوش للعالم. في السابق، أصرّ صقور بيلتواي على أنّ المفاوضات والتسويات لم تكن مجرّد أدوات دبلوماسية، بل بالأحرى مكافآت ينبغي ألاّ تُمنح إياها سوى الدول التي تستحقّ فرصة النقاش مع الولايات المتحدة. انطلاقاً من هذه الفلسفة، رفض بوش إجراء محادثات مع إيران طيلة مدّة رئاسته، حتّى حول قضايا هامّة مثل العراق وأفغانستان؛ باستثناء حالات عرضية حصل فيها تواصل دبلوماسي قصير لأغراض تكتيكية. علاوة على ذلك، فإنّ فلسفة المحافظين الجدد، التي ترى في الولايات المتّحدة مصدر الشرعية في الداخل والخارج، تُملي على معتنقيها أنّ التحدّث إلى الحكّام المستبدّين في طهران من شأنه أن يساهم في إضفاء الشرعية على الحكومة الإيرانية الثيوقراطية والقمعية. ولكن، في حين أنّ رفض التعامل مع إيران يُضفي إحساساً بالنقاء الأيديولوجي على البيت الأبيض في عهد بوش، إلاّ أنّه لا يساهم في معالجة التحدّيات المتعاظمة التي تشكّلها إيران للولايات المتحدة في المنطقة. فخلال عهد بوش، جمعت إيران أكثر من 8.000 جهاز طرد مركزي لبرنامجها النووي، بينما توسّع نفوذها في العراق، وأفغانستان، ولبنان.

تمّ الاعتراف بهذا الواقع على نطاق واسع في الولايات المتحدة مع اقتراب انتهاء ولاية بوش. في مارس عام 2006، عيّن الكونغرس مجموعة دراسة العراق التي ضمّت أعضاء من الجانبين لتقييم الحرب على العراق وتقديم توصيات سياسية. نصّت إحدى التوصيات الأساسيّة للمجموعة على إجراء حوار أميركي مباشر مع إيران حول العراق والوضع في الشرق الأوسط؛ ممّا شكّل دحضاً صارخاً لأيديولوجيا البيت الأبيض في عهد بوش[9]. وفي سبتمبر عام 2008، أي قبل شهرين فقط من الانتخابات الرئاسية الأميركية، دعا خمسة وزراء خارجية سابقين – مادلين أولبرايت، كولن باول، وارن كريستوفر، هنري أ. كيسنجر، وجايمس أ. بايكر الثالث – الولايات المتحدة إلى إجراء محادثات مع إيران[10]. اعترف أوباما الذي كان ***سيناتور*** آنذاك

بتوفّر مجال سياسي غير مسبوق من أجل اتّباع تفكير جديد في السياسة الخارجية. بالتالي، وعوضاً من النأي عن مسألة الدبلوماسية مع إيران، اتّخذ أوباما خطوة غير معتادة بجعل إشراك خصوم الولايات المتحدة جزءاً أساسيّاً من برنامجه المتعلّق بالسياسة الخارجية خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2008؛ وهو أمر كان سيُعتَبر انتحاراً سياسياً في ظلّ ظروف عادية في واشنطن. وفي المناظرات الرئاسية المتلفزة، أعلن أوباما بجرأة أنّه "من الأهميّة بمكان التناقش مع السوريين والإيرانيين"، وأنّ من يقولون إنّ الولايات المتحدة "لا ينبغي لها أن تتحدّث إليهم يجهلون تاريخنا"[11].

أخيراً، كانت شخصية باراك أوباما نفسه عاملاً هامّاً، إذ كان المرشّح الأقلّ توقّعاً، والأصعب على الإدارة الإيرانية لرفضه أو الحطّ من قدره. فقد وُلد أوباما لأب كيني مسلم وأمّ أميركية من الغرب الأوسط، وأمضى معظم طفولته في هاواي، ولاحقاً في إندونيسيا، بعدما تزوجت والدته مرّة أخرى من إندونيسي. ونظراً إلى معرفته بالديانتين الإسلامية والمسيحية، ونشأته في أحد بلدان العالم الثالث بعد وقت قصير من نيله استقلاله عن القوى الاستعمارية، ونظراً إلى كون اسمه الأوسط هو حسين – وهو من الأسماء الأكثر احتراماً في التقاليد الشيعية – فإنّ أوباما لا يناسب ببساطة النمط الإيراني للزعماء الأميركيين "الإمبرياليين"؛ أي الرئيس المتغطرس، والجاهل، وغير القادر على التعاطف مع مظالم دول العالم الثالث ضدّ القوى الغربية.

بالطبع، أدرك أوباما الفرصة التاريخية المفتوحة أمامه. فبعد اثنتي عشرة دقيقة ونصف فقط من تولّيه الرئاسة، سعى إلى اغتنامها عبر مدّ يد الصداقة الأميركية آملاً أن تفتح إيران قبضتها.


@Ahmedyassin90

(انظر الفصل الأوّل).

لكنّ الإيرانيين لم يكونوا الوحيدين الذين بحثوا عن إشارات في رؤية أوباما للعلاقات الأميركية الإيرانية. قد تكون واشنطن وطهران هما البلدين الفاعلَين الرئيسَين في هذه المسألة، لكنّ كثيراً من الدول الأخرى تتابع كلّ تطوّر وتحوّل في تلك العلاقة المختلّة. وبينما رحب البعض بوعد إدارة أوباما بانتهاج مقاربة جديدة في الشؤون الدولية عموماً، وفي سياستها تجاه إيران خصوصاً، خشي البعض الآخر ممّا يمكن لرياح التغيير أن تجلبه معها.

ارتياح وقلق أوروبا

في أوروبا، لقي انتخاب أوباما ترحيباً على نطاق واسع، وكذلك وعده بإجراء محادثات أميركية إيرانية من دون شروط مسبقة، خلافاً لإدارة بوش التي أصرّت على عدم إجراء محادثات مع إيران ما لم تُعلّق أوّلاً برنامج تخصيب اليورانيوم. شرح دبلوماسي كبير غير منتمٍ إلى الدول الثلاث الكبرى في الاتّحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، المملكة المتّحدة) قائلاً: "اللهجة الجديدة التي استخدمتها إدارة أوباما ولّدت الأمل، ليس أقلّها لأنّ دولاً أوروبية معينة حددت ونشرت نهجاً مشروطاً على نحو أقلّ للتفاوض مع إيران". لكنّ كثيرين أدركوا أنّ المهمّة التي تنتظر أوباما شاقّة. إلاّ أنّ الفرصة كانت عظيمة وينبغي عدم تفويتها؛ إذ أصبحت الولايات المتّحدة الآن تحت قيادة رئيس جديد بلا أخطاء تُرهق كاهله، يعطي واشنطن وطهران "فرصة لبداية جديدة". ما أبدته أوروبا كان دعماً مبدئياً للدبلوماسية، مع توقّعات واقعية لما يمكن تحقيقه. قال لي مسؤول بارز في الاتّحاد الأوروبي: "بالنسبة إلينا كان وعداً مريحاً، ومصدر فرح كبيراً". فرفضُ إدارة بوش للعلاقات الدبلوماسية، وسياستُها الخارجية العسكرية، سبّبا إحباطاً لدى الأوروبيين. كان ثمّة شعور قوي بأنّه كان من الممكن للمساعي الأميركية والأوروبية للحدّ من الانتشار النووي أن تفضي إلى نتائج أفضل في ظلّ إدارة أميركية "أكثر مرونة بشأن الوسائل" و"مستعدّة للاجتماع بالإيرانيين". وحتّى عندما أيّدت الولايات المتّحدة المحادثات الأوروبية الإيرانية عام 2006، ووافقت على الجلوس مع الإيرانيين – وإن كان ذلك بشرط مسبق اعتُبر على نطاق واسع أنّه هزيمة ذاتية – لم تشأ واشنطن أن تظهر أنّها تتعامل فعلاً مع الإيرانيين. قال

دبلوماسي فرنسي بارز في هذا السياق: "كانوا جزءاً من المجموعة، لكنّهم في الحقيقة أرادوا البقاء في الخلف"[1].

لكن، ما إن أوشكت الدبلوماسية التي دعمتها أوروبا رسمياً أن تبدأ، حتى ظهرت مخاوف وهواجس في بعض العواصم الأوروبية، على الرغم من الدعم الرسمي. ماذا تعني بالتحديد الدبلوماسية "المباشرة من دون شروط مسبقة"؟ هل ستُبقي إدارة أوباما الأوروبيين خارج العملية وتختار قناة ثنائية مع طهران؟ إن استُبعدت أوروبا عن العملية، فهل ستفقد قدرتها على ممارسة الضغط ضدّ أيّ عمل عسكري محتمل في الطريق؟ أوضح دبلوماسي بارز في الاتّحاد الأوروبي قائلاً: "لم يكن لدينا كثير من المؤشّرات في ما يتعلّق بشكل سياسة أوباما الجديدة مع إيران. في فرنسا تحديداً، ساد "قلق" و"تخوّف" من أن تتعامل واشنطن بلين مع إيران، وعلى حدّ تعبير وزير الخارجية الفرنسية بيرنار كوشنير، "تخرّب نهج المسار المزدوج"؛ وهي فكرة تنصّ على أنّ الاستراتيجية الأكثر فاعلية مع إيران تنطوي على توازن بين المحادثات والحوافز من جهة، والعقوبات الصارمة من جهة أخرى[2].

"التعامل بلين مع إيران" سيسبّب إشكاليّة خاصّة من وجهة نظر الفرنسيين، في حال عدّلت واشنطن خطّها الأحمر في مسألة الأسلحة النووية وقبلت بتخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية. خلال الحملة الانتخابية، عبّر السيناتور أوباما عن معارضته الشديدة لانتشار الأسلحة النووية وأعلن أنّ تسلّح إيران نووياً لن يكون مسموحاً. وقال في مؤتمره الصحفي الأوّل بعد الانتخابات التي جرت في 7 نوفمبر 2008: "إنّ تطوير إيران لسلاح نووي أمر غير مقبول في اعتقادي. وعلينا بذل مجهود دولي لمنع حدوث ذلك". ولكن طيلة فترة الحملة الانتخابية، تجنّب أوباما، خلافاً لخصومه الرئاسيين، الإدلاء بأيّ تصريحات حول مسألة ***تخصيب اليورانيوم*** الذي يشكّل خطوة أساسيّة في عملية إنتاج وقود نووي لأغراض سلمية، ولإنتاج مادّة الأسلحة النووية. أصرّت إدارة بوش على أن يكون التخصيب معدوماً، أي إنّه ينبغي حظر الأسلحة النووية على إيران، ومنعها من اكتساب المعرفة المتعلّقة بعملية التخصيب. على هذا الأساس، رفضت إدارة بوش الاستجابة لادّعاء إيران أنّها، بصفتها إحدى الدول الموقّعة على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، تملك

الحقّ بتخصيب اليورانيوم. (تنصّ المادّة الرابعة من المعاهدة على أنّ الدول الأعضاء تملك "حقّاً غير قابل للتحويل" "بتطوير الأبحاث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية من دون تمييز"). عارضت معظم الدول رفض إدارة بوش لحقّ التخصيب على أساس قانوني، وشكّك الكثيرون من حلفاء الولايات المتّحدة في جدوى إنكار معرفةِ التخصيب على إيران[3].

بحلول عام 2008، كان عدد متزايد من الأصوات النافذة على صعيدَي السياسة الخارجية والحدّ من انتشار الأسلحة النووية في واشنطن قد بدأ يشكّك في حكمة سياسة عدم السماح بالتخصيب. ففي فبراير عام 2008، شارك وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية السابق توماس بيكرينغ في كتابة مقال لمجلّة ***نيويورك ريفيو أوف بوكس*** يقترح فيه أن "تتمّ جهود إيران لإنتاج اليورانيوم المخصّب والأنشطة النووية ذات الصلة على أساس متعدّد الأطراف، حيث تكون إدارتها مشتركة وتجري على الأراضي الإيرانية تحت إشراف كونسورتيوم يضمّ إيران وحكومات أخرى". وفي مؤتمر عُقد بعد بضعة أسابيع في مجلس الشيوخ الأميركي، نظّمه المجلس الوطني الإيراني الأميركي، دافع بيكرينغ عن موقفه لصالح التخلّي عن سياسة عدم السماح بتخصيب اليورانيوم. فقال: "ينبغي لنا ألا ندع الكمال يصبح عدوّاً للخير"، وأضاف أنّه في حين قد يكون عدم السماح بالتخصيب مثالياً، إلاّ أنّه ليس الحلّ الوحيد لمواجهة التحدّي النووي الإيراني. وفي الندوات الفكرية الأميركية المغلقة، يمكن للمرء أن يسمع اعترافات أكثر صراحة بفشل سياسة فرض حظر كامل على تخصيب اليورانيوم. وكان التحدّي يكمن في كيفيّة التخلّي عنها من دون زيادة الإيرانيين جرأة[4].

مع استعداد واشنطن للتحرّك باتّجاه الدبلوماسية، كانت الحماسة للمشاركة تفتر في أجزاء من أوروبا. فالمزاج الجديد في واشنطن لم يشجّع الفرنسيين ولا البريطانيين الذين خشوا أن تعدّل إدارة أوباما الخطوط النووية الحمراء. فقد أوضح مسؤول أوروبي رفيع المستوى قائلاً: "وجدنا هذا خاطئاً، ظننّا أنّه تكتيك سيّئ أن تتم الإشارة إلى التخلّي عن هدف منع تخصيب اليورانيوم... ينبغي عدم قول ذلك قبل أن يتمّ اختبار القدرة الكاملة للدبلوماسية الأميركية". وكان الرئيس الفرنسي

نيكولا ساركوزي يتّجه نحو موقف أكثر صرامة، بدا أقرب إلى نظرة بوش بشأن إيران منه إلى نظرة أوباما. فعمدت فرنسا، مع المملكة المتّحدة، إلى الضغط على الاتّحاد الأوروبي لتبنّي عقوبات جديدة قاسية على إيران في يناير 2009، في الوقت نفسه الذي تولّى فيه أوباما منصبه. فأدّى هذا التوجّه إلى عودة الانقسامات داخل الاتّحاد الأوروبي بسبب معارضة عدّة دول لهذا القرار، وتفضيلها التركيز على الحوار مع طهران عوضاً من ذلك. كان لدى الفرنسيين في الواقع أسباب عدّة لتبنّي موقف أكثر تشدّداً، فقد شعروا ببعض الاستياء لأنّ الولايات المتّحدة كانت تتولّى هذه العملية، واعتماد خطّ أكثر تشدّداً من شأنه أن يزيد نفوذ أوروبا وأهميّتها. كان ثمّة تخوّف أيضاً من أن تلعب إيران على عنصر الوقت وتغلب إدارة أوباما، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف الرغبة بشأن فرض العقوبات. وقد يساعد اتّخاذ تدابير أكثر صرامة في الاتّحاد الأوروبي أيضاً على ضمان توصّل إدارة أوباما إلى نتيجة أكثر تشدّداً بعد مراجعة سياستها تجاه إيران. علاوة على ذلك، كانت أوروبا تعاني تعباً عاماً عندما يتعلّق الأمر بإجراء محادثات مع إيران. فمع أنّ أكثر من عامين كانا قد انقضيا منذ أن تمّ تطبيق القرار السابق لمجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة القاضي بفرض عقوبات على إيران، إلاّ أنّ طهران واصلت برنامجها النووي. وقد حان الوقت لاتّخاذ إجراءات عقابية جديدة، برأي صنّاع القرار في باريس[5].

في حين أصرّ الفرنسيون على أنّ فرض الاتّحاد الأوروبي عقوبات أكثر صرامة سيعزّز موقف إدارة أوباما في التعامل مع إيران، اختلفت دول أخرى في الاتّحاد الأوروبي مع هذا الرأي وخشيت من أن تؤدّي التدابير العقابية في ذلك الوقت إلى تقويض موقف أوباما. إذ قال دبلوماسي بارز غير منتمٍ إلى الدول الثلاث الكبرى في الاتّحاد الأوروبي: "إنّ التصرّف بعدائية من الجانب الأوروبي في الوقت الذي يمدّ فيه أوباما يده، سيقوّض بالتأكيد مصداقيّة اليد الممدودة". رحّبت تلك الدول التابعة للاتحاد الأوروبي بالخطوة التي يوشك أوباما على اتّخاذها لأنّها لم تكن تعتقد أنّ العقوبات تشكّل حلاً للتحدّي الإيراني. في النهاية، استُبعد الطرح الفرنسي والبريطاني لفرض العقوبات، وقرّر الاتّحاد الأوروبي انتظار أوباما ليقوم بالخطوة الأولى[6].

ازدواج المعايير العربية

كانت المخاوف بشأن سياسة أوباما الجديدة مع إيران عظيمة في بقاع عدة من العالم العربي. عارضت دول عربية كثيرة بشدّة سياسات ونهج إدارة بوش في الشرق الأوسط - غزو أفغانستان والعراق - لا سيّما كيفية مساعدة تلك المهام العسكرية على إطلاق العنان للنفوذ الإيراني والشيعي في المنطقة؛ وإهمال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني؛ فضلاً عن عدم التشاور مع الدول العربية وأخذ مشورتها ومخاوفها في الاعتبار. كما كان ثمّة "قلق عميق" لأنّه لم يتمّ إشراك أو استشارة العرب بشأن المفاوضات النووية مع إيران، على الرغم من أنّهم سيتضرّرون مباشرة من امتلاك إيران للقدرة النووية[7].

خلال زيارة إلى المملكة العربية السعودية في نوفمبر 2010، اشتكى لي كثير من المسؤولين العرب من أنّ الولايات المتّحدة "قدّمت العراق لإيران على طبق من ذهب"، وأنّ إيران أصبحت الآن في وضع يتيح لها الهيمنة على المنطقة. لم يستطع بعض المسؤولين أن يفهموا أنّ تلك كانت عواقب غير مقصودة لسياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط، واشتبهوا في أنّ الولايات المتّحدة كانت متواطئة سرّاً مع الحكّام في طهران. فبعد كلّ شيء، وكما أكّد العرب، كانوا قد حذّروا الولايات المتّحدة من هذه النتائج تحديداً. وألقى آخرون باللائمة على الإهمال وعدم الكفاءة. إذ قال لي رائد كرملي، المبعوث الخاصّ للملك السعودي: "عانت سياسات إدارة بوش في المنطقة من نقص المشورة والحوار مع أصدقائها الإقليميين، كالمملكة العربية السعودية. فقد حذّرناهم مراراً وبوضوح من المشاكل المحتملة لخططهم الأصلية في العراق وأفغانستان على السواء، وشرحنا لهم الاختلالات الجيوستراتيجية التي قد تنشأ عنها، لكنّهم لم يكونوا مستعدّين للاستماع. لم يبدأوا سوى بعد وقت طويل بالاعتراف بالتناقضات الكامنة في سياستهم وأصبحوا أكثر رغبة لالتماس الحوار والتعاون من المملكة العربية السعودية ودول صديقة أخرى. لكن في ذلك الوقت، أصبح واضحاً للجميع أنّ إيران هي الجهة الوحيدة في المنطقة التي استفادت من أخطاء الولايات المتّحدة من خلال توسيع نفوذها في كلّ من العراق وأفغانستان"[8].

كان السعوديون وحلفاؤهم من العرب السنّة متخوّفين من الدبلوماسية الأميركية

الإيرانية لثلاثة أسباب أساسيّة: أوّلاً، من شأن تقارب أميركي إيراني أن يساعد على تسهيل ومنح طموحات إيران المزعومة للهيمنة الإقليمية القبول. فتوتّر العلاقات بين الإيرانيين والعرب له جذور تاريخية ترجع إلى الفتح الإسلامي لإيران في القرن السابع الميلادي. وظلّت إيران والمملكة العربية السعودية لقرون تنظر إحداهما إلى الأخرى كمنافسة لها في المنطقة. في العصر الحديث، تخوّف السعوديون واستاؤوا من فكرة استعادة الولايات المتّحدة علاقاتها مع إيران التي كانت تُعتبر في عهد الشاه محمد رضا بهلوي راعية للاستقرار في المنطقة. ففي أعين العرب، حظي الشاه بمباركة الولايات المتّحدة للتصرّف كقوّة إقليمية مهيمنة، ممّا أثار استياء منافس إيران السعودي. وأيّ حركة في هذا الاتّجاه ستأتي حتماً على حساب مكانة ونفوذ العرب السنّة في المنطقة، الأمر الذي يخشاه السعوديون. هكذا، وبعد أيّام فقط من فوز أوباما في الانتخابات، صرّح وزير الخارجية الأردني، صلاح البشير، لدبلوماسيين غربيين أنّ "الأزمة النووية أصبحت أزمة للغرب ولكن بالنسبة إلينا، فإنّ الفورة الإيرانية للهيمنة أصبحت هي الأزمة". وقال الرئيس المصري حسني مبارك آنذاك لمسؤولين أميركيين تكراراً إنّه يعتبر إيران التهديد الاستراتيجي الأوّل في المنطقة، وإنّه ينبغي تقليص نفوذها. ولطالما كرّر المسؤولون السعوديون قولهم: "نعم للخِطبة، لا للزواج"، ممّا يعني أنّ الجهود الدبلوماسية لتخفيف حدّة التوتّر كانت مقبولة، على عكس التقارب الكامل مع الرضى الأميركي عن السياسات والطموحات الإيرانية. قال لي الأمير تركي بن فيصل آل سعود، وهو المدير العام للاستخبارات العامة السعودية: "يتمثّل الهدف الرئيس للملكة العربية السعودية بمنع أيّ تنازل عن المصالح العربية السعودية من أجل ما اصطُلح على تسميته من قِبل بعض محبّي إيران ***بالصفقة الكبيرة***. فهذه العبارة تعني عموماً أنّ كلّ ما يتعلّق بالشرق الأوسط يجب أن يمرّ عبر الباب الإيراني"[9].

رأى الأميركيون عموماً أنّ هذه المخاوف مبالغ فيها وغير واقعية. ففكرة أن يخون الأميركيون السعوديين إن "كان الثمن الإيراني مناسباً" بدت غير واقعية، لأنّ التقارب الأميركي الإيراني لم يكن محتملاً ولا مرغوباً بالضرورة لدى كثير من المسؤولين الأميركيين. قال روبرت غيتس، وزير الدفاع في إدارتَي بوش وأوباما،

خلال زيارة إلى المملكة العربية السعودية في مايو 2009: "على الأرجح أن ثمة بعض القلق في المنطقة، يرتكز ربّما على خوف مبالغ فيه ممّا قد يحدث". لطمأنة حلفاء أميركا من العرب السنّة، أضاف غيتس أنّ "إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران لن تكون على حساب علاقتنا الطويلة مع المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج التي ربطتنا بها علاقة شراكة وصداقة لعقود طويلة"[10].

ثانياً، حتّى لو لم يمنح تحسّن العلاقات الأميركية الإيرانية إيران موقعاً مهيمناً، إلاّ أنّه سيضاعف قدرة إيران على "التدخّل في الشؤون العربية". وكان الملك عبد الله، ملك السعودية، الذي وصف إيران بأنّها ليست "جارة يرغب المرء في رؤيتها" بل "جارة يرغب في تجنّبها"، قد أكّد لمسؤولي إدارة أوباما منذ البداية أنّ "إيران تهدف إلى تسبيب المشاكل". فدول عربية كثيرة حساسة بشكلٍ خاصّ إزاء اختراق إيران للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي وفّر لطهران فرصاً عديدة لتوسيع نفوذها في العالم العربي السنّي. فباتّخاذ موقف ضدّ إسرائيل أكثر صرامة من موقف حلفاء واشنطن العرب، وسّعت طهران الفجوة بين هذه الأنظمة وشعوبها. وهذا ما يحيّر الحكومات السنّية التي تمقت التفاف إيران من حولها وانكشاف عجزها – أو عدم رغبتها – عن صون حقوق الفلسطينيين. واستناداً إلى وثائق سرّية لوزارة الخارجية، قال الملك عبد الله لوزير الخارجية الإيراني، منوشهر متّقي، في حوارٍ ساخن في مارس 2009: "أنتم الفرس لا دخل لكم في الشؤون العربية"، مشيراً بذلك إلى التدخّل الإيراني في الوضع على الأراضي الفلسطينية[11].

وفقاً لبعض المحلّلين، أدّى القلق العربي من تعاظم النفوذ الإيراني إلى تصدّعات جديدة في المنطقة. فاستُبدل الصدع القديم المتمثّل في "إسرائيل بمواجهة العرب والمسلمين" بصدع جديد يقسم المنطقة بين دول متحالفة مع الغرب أو معارضة له. وفي هذا الشرق الأوسط الجديد، إن أُعطيت الدول العربية السنّية الخيار بين محاربة إسرائيل أو معارضة النفوذ الإيراني المتعاظم، فإنّها ستعتمد الخيار الثاني. وقد اكتسبت هذه النظرة للمنطقة مصداقيّة خلال حملة القصف الإسرائيلي لقطاع غزّة في أواخر عام 2008، إذ بدأت عملية الرصاص المصبوب في 27 ديسمبر 2008، مع غارات جوية مفاجئة شنّها سلاح الجو الإسرائيلي ضدّ قطاع غزّة، تلاها غزو

بري في 3 يناير 2009. استمرّ الهجوم لواحد وعشرين يوماً وأسفر عن مقتل 17 إسرائيلياً وأكثر من 1.400 فلسطيني. وأدّت صور الحرب ونتائج تقرير غولدستون لجرائم الحرب الإسرائيلية إلى اعتمال الغضب في العالم العربي إلى درجة الغليان. ولكن، ربّما كانت الإشكالية الكبرى بالنسبة إلى حلفاء أميركا من العرب السنّة هي المعلومات التي ظهرت، والتي أشارت إلى أنّ البعض منهم كانوا متواطئين مع إسرائيل من أجل إسقاط حكومة حماس في غزّة، في محاولة للحدّ من النفوذ الإيراني المتزايد. فعلاقات حماس بإيران منحت طهران مصداقيّة بين العرب ومدخلاً خطيراً إلى قلب السياسة العربية، على حدّ زعمهم. بالتالي، فإنّ هزيمة حماس ستكون هزيمة لإيران أيضاً[12].

لم يتحقّق هذا الهدف إطلاقاً، لكنّ كلفة الحرب كانت باهظة بالنسبة إلى جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة. فدعم الحكومة المصرية المزعوم للعملية الإسرائيلية، لا سيّما رفضها السماح بفتح عامّ لمعبر رفح إلى غزّة، جرّ عليها الكثير من الانتقادات في العالم العربي. ففي خطاب بُثَّ على قناة المنار، خصّ أمين عام حزب الله مصر بالذكر، وردّد إدانة حماس للقيادة في القاهرة. واستناداً إلى صحيفة ***جيروزاليم بوست***، بدا أمين عام حزب الله المنحاز لإيران أنّه يدعو إلى تمرّد مفتوح ضدّ الحكومة المصرية كجزء من المعركة ضدّ إسرائيل. كما وجّه الرئيس الإيراني المتشدّد محمود أحمدي نجاد المزيد من الانتقادات لحكومة مبارك في مصر. إذ نقلت عنه وكالة مهر للأنباء شبه الرسمية قوله: "سُمع اليوم في بعض الاجتماعات السياسية في الغرب أنّ الحكومة المصرية كانت شريكةً في الجرائم المرتكبة في غزّة وأنّها تسعى إلى إضعاف حماس كجزء من المقاومة ووضعها تحت نفوذها". فعمد المصريون، الذين واجهوا تظاهرات في الداخل ضدّ موقف الحكومة من الحرب على غزّة، إلى اتّهام إيران وحزب الله بأنّهما يثيران النزاع في المنطقة من أجل تحقيق مآربهما الخاصّة. فقال وزير الخارجية المصري آنذاك، أحمد أبو الغيط: "حاولوا دفع المنطقة إلى المواجهة لصالح إيران التي تحاول استخدام أوراقها للهرب من الضغوط الغربية... في الملفّ النووي". وسواء أأدّت حرب غزّة إلى إحداث تصدّعات جديدة في المنطقة أم لم تؤدِّ إلى ذلك، فإنّها كشفت مدى خوف الدول العربية السنّية

من تعاظم النفوذ الإيراني، وإلى أيّ مدى هي مستعدّة للذهاب من أجل احتوائه[13].

السبب الثالث، وربّما الأهمّ، لتخوّف السعوديين وحلفائهم العرب السنّة من الدبلوماسية الأميركية الإيرانية هو أنّ مثل هذا الحوار، واستمرار توسّع النفوذ الإيراني الذي سينتج عنه برأي الدول العربية، قد يشكّل تهديداً مباشراً لاستمرار الأنظمة العربية السنّية. إذ تُعتبر الجمهورية الإسلامية مصدر تهديد مزدوجاً لأنّها تجسّد فكرة الإسلام السياسي، الذي كان يُعتقد، قبل الربيع العربي، أنّه التهديد السياسي الداخلي الأكبر لهذه الأنظمة. وخلال العقد الأوّل الذي تلا الثورة الإيرانية عام 1979، سعت الجمهورية الإسلامية علناً إلى تصدير ثورتها إلى الدول العربية المجاورة لها، وذلك بهدف استبدال حكوماتها بأنظمة إسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تعارض إيران النظام الخاضع للهيمنة الأميركية في المنطقة؛ وهو نظام تسعى فيه الولايات المتّحدة إلى ضمان بقاء الدول العربية السنّية المتحالفة معها. وانهيار هذا النظام سيشكّل تهديداً مباشراً لبقاء الأنظمة السياسية الراهنة في الدول العربية السنّية الرئيسة.

مع أنّ زعماء هذه الدول يعارضون علناً الحرب الأميركية الإيرانية، إلاّ أنّ الوثائق السرّية لوزارة الخارجية الأميركية التي تمّ الكشف عنها في الآونة الأخيرة، كشفت أنّ بعض الدول العربية دفعت الولايات المتّحدة للدخول في حرب مع إيران. ففي فبراير 2007، حثّ محمد بن زايد آل نهيان، وليّ عهد أبو ظبي، رئيسَ أركان سلاح الجو الأميركي، الجنرال تيد موسلي، على "تأخير برنامجهم بجميع الوسائل المتاحة"، وأضاف: "إنّني أقول هذا مع العلم أنّني أعرّض بلدي للخطر وأضع نفسي في موقع خطير"[14].

العامل الإسرائيلي

"نحن نعيش في منطقة يمكن فيها للحوار أحياناً... أن يُفسَّر على أنّه ضعف". هذا ما قالته وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني خلال مقابلة لها مع راديو إسرائيل بعد 24 ساعة فقط من تهنئة الرئيس المنتخَب أوباما على فوزه التاريخي. وعندما سُئلت تحديداً ما إذا كانت تؤيّد المحادثات بين الولايات المتّحدة وإيران، لم

تترك أيّ مجال للتأويل، بل صرّحت قائلةً: "الجواب هو لا". لعقود من الزمن، كانت إسرائيل تشكّل عاملاً أساسيّاً في العلاقات بين أميركا وإيران. ففي بعض الأحيان، دفعت إسرائيل واشنطن إلى التقرّب من طهران، لكنّها في السنوات العشرين الأخيرة عارضت بشدّة الحوار الأميركي الإيراني. وفي الواقع، لا شيء فاق التخوّف العربي السنّي من وعد إدارة أوباما بانتهاج الدبلوماسية مع إيران سوى تخوّف إسرائيل[15].

عندما بدأ أحمدي نجاد انتقاداته اللاذعة لإسرائيل، بدا العالم على بُعد سنوات طويلة من فكرة التوصّل إلى إنهاء الصراعات الأيديولوجية. إذ بدا أنّ الأيديولوجيين تسلّموا مجدّداً زمام السلطة وخاضوا مرّة أخرى معركة لا مجال فيها للتفاوض أو للهدنة، بل مجرّد انتصار فكرة على أخرى. غالباً ما اعتُبرت العلاقات المتوتّرة بين إيران وإسرائيل واحدة من آخر الصدامات الأيديولوجية في التاريخ. فمن جهة كانت إسرائيل، التي صُوّرت كدولة ديمقراطية في منطقة خاضعة للاستبداد، مركزاً شرقياً لعقلانية التنوير. ومن جهة أخرى كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي يُنظر إليها على أنّها نظام رجال دين، يُرمز إلى رفضه الغرب وطموحه إلى التكلّم باسم المسلمين في كلّ مكان برفضه الاعتراف بحقّ إسرائيل في الوجود.

غير أنّ المواجهة الإسرائيلية الإيرانية أكثر تعقيداً ممّا يشير إليه فهمٌ قائم على الأيديولوجيا. فقد أتى التركيز الحصري على النقد اللاذع بين الدولتين على حساب فهم أعمق للطبيعة الاستراتيجية لصراعهما وتأثيرها في العلاقات الأميركية الإيرانية، كون الصراع الاستراتيجي أمراً مؤكّداً من خلال واقع التعاون الإيراني الإسرائيلي السابق. فقبل سقوط الشاه، كانت وجهة النظر التقليدية في كلا البلدين تنصّ على أنّ إيران وإسرائيل غير العربيتين – وهما المحاطتان ببحر من العرب العدائيين والمتخاصمتين مع الاتّحاد السوفييتي - تملكان حتميّات استراتيجية مشتركة قوية، حتّى إنّ تحالفاً طبيعياً ربّما كان يجمع بينهما. في الواقع، في الفترة التي واجهت فيها إيران وإسرائيل تهديدات عربية وروسية مشتركة، أقامتا علاقات أمنية سرّية وثيقة، ظلّت قائمة بعد الثورة الإسلامية عام 1979، وامتدّت لعدّة سنوات. ولم يكن الشاه وحده هو الذي قايض الإسرائيليين وتعاون معهم، بل كان للخميني

هو الآخر حصّته من العلاقات مع إسرائيل. فعلى الرغم من دعواته المتكرّرة إلى تدمير إسرائيل، إلاّ أنّ حكومة الخميني كانت حريصة جدّاً على تجنّب مواجهة مباشرة مع الدولة العبرية. وقد شرح لي علوي طبر، وهو ثوري إيراني مقرّب من الخميني، في أثناء تناولنا الشاي والكعك في مكتبه في طهران قائلاً: "لم نشأ قطّ التورّط مباشرة في المعارك ضدّ إسرائيل". وللسلبية الإيرانية إزاء إسرائيل علاقة كبيرة بحتميات إيران الاستراتيجية؛ فقد كان الخميني حريصاً على عدم تحويل إسرائيل إلى مصدر تهديد مباشر لإيران، وقال لزملائه إنّه في حال تمّ التوصّل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فعلى إيران تقديم دعمها للاتفاق بالوقوف خلف الفلسطينيين[16].

في الواقع، أدرك الإسرائيليون الاختلاف بين خطاب إيران وسياستها، وتعاملوا مع إيران كحليفةٍ إقليميّة محتملة، بغضّ النظر عن طبيعة نظامها وخطابها. فبينما وصف الخميني إسرائيل بأنّها "ورم سرطاني"، عمد الإسرائيليون – لا سيّما شيمون بيريز، الذي كان رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها على التوالي – إلى الضغط على واشنطن لتعزيز الدفاعات الإيرانية وإعادة طهران "إلى الحظيرة الغربية". وبعد ثلاثة أيّام فقط من غزو العراق لإيران في سبتمبر 1980، قطع وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان زيارة خاصّة إلى فيينا لعقد مؤتمر صحفي حثّ فيه الولايات المتّحدة – وسط أزمة رهائن – على نسيان الماضي ومساعدة إيران على الحفاظ على دفاعاتها. وفي عام 1982، أعلن أرييل شارون - وكان آنذاك وزيراً للدفاع - بفخر على قناة أن بي سي أنّ إسرائيل ستستمرّ ببيع إيران الأسلحة على الرغم من الحظر الأميركي على مثل هذه المبيعات. وأضاف شارون إنّ إسرائيل أمّنت السلاح لإيران لأنّها شعرت بأنّه من المهمّ "ترك نافذة مفتوحة" على إمكانية إقامة علاقات طيّبة مع إيران في المستقبل[17].

في تلك الفترة، تصادمت حتميات إيران الاستراتيجية مع أهدافها الخطابية، وحُدّت أيديولوجيا الثوريين تكراراً بالحسابات الواقعية. ونتيجة لذلك، استشاطت إيران غضباً، لكنّها لم تفعل سوى القليل جدّاً ضدّ إسرائيل. كذلك، فإنّ العوامل الجيوسياسية أجبرت إسرائيل على السعي إلى إحياء علاقة ناشطة مع إيران على

الرغم من الطبيعة الإسلامية للنظام الإيراني. فقد أثار غزو العراق لإيران قلقاً كبيراً لدى إسرائيل، لأنّ انتصار العراق سيضع الدولة العبرية في موقف أكثر ضعفاً، إذ ستهيمن بغداد بلا منازع على الخليج العربي، وتضع يدها على ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم وعلى جيش يبلغ حجمه أربعة أضعاف حجم الجيش الإسرائيلي. وهذا ما سيجعل "الجبهة الشرقية" أخطر من أيّ وقت مضى: فمن شأن تحالف عربي بمشاركة العراق الكاملة اجتياح الأردن، ونشر الجيش العراقي على الجبهة الإسرائيلية الشرقية. ومع أنّ العراق كانت تغازل الولايات المتّحدة، وكان بعض أعضاء إدارة ريغن - مثل دونالد رامسفيلد، المبعوث الخاصّ للرئيس ريغن إلى العراق – يغازلون إيران ويحلمون بجعل صدّام حليفهم الجديد في الخليج العربي، إلاّ أنّ تقارباً عراقياً غربياً لن يكون له تأثير كبير في عدائية بغداد لإسرائيل. والانتصار الإيراني، وإن بدا غير محتمل عند اندلاع الحرب، لم يسبّب قلقاً كبيراً لإسرائيل. فنظراً إلى المسافة الكبيرة التي تفصل بين إسرائيل وإيران، فإنّ قدرة هذه الأخيرة على المشاركة في حرب ضدّ إسرائيل كانت ضعيفة، حتّى لو خرجت منتصرة من الحرب. قال البروفيسور ديفيد ميناشري من جامعة تل أبيب، وهو الخبير الأبرز في الشؤون الإيرانية في إسرائيل: "خلال الثمانينيات، لم ينطق أحد في إسرائيل بكلمة حول التهديد الإيراني؛ الكلمة لم تُلفظ حتّى"[18].

في ذروة حماسة الأيديولوجية الإيرانية، فإنّ خوف إسرائيل من انتصار عراقي، واستبعادها مخاطر الفكر السياسي الإيراني، وجهودها للفوز بإيران مجدّداً وإحياء تحالفها مع دول غير عربية في المنطقة، كلّ ذلك مهّد الطريق أمام السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تسليح إيران ونزع فتيل التوتّر بين واشنطن وطهران. كان إيقاف صدّام أمراً بالغ الأهمّية، وإن كان "ذلك يعني الاستجابة لطلب الإيرانيين على السلاح، ومن شأن ذلك أن يحول دون انتصار العراق، إذاً، فليكن"، كما أكّد ديفيد كيمشي، المدير العام السابق لوزارة الخارجية. ولكن، ثمّة المزيد؛ فحمل واشنطن على التواصل مع إيران لن يفيد فحسب في إيقاف العراق وإعادة إحياء علاقاتها الاستراتيجية مع إيران، بل سيُبعد أيضاً الولايات المتّحدة عن العرب، وسيؤدّي في نهاية المطاف إلى "جعل إسرائيل الشريكة الاستراتيجية الحقيقية

الوحيدة للولايات المتّحدة في المنطقة". وظلّ كبار المسؤولين الإسرائيليين في أغلبهم، بمن فيهم إسحق رابين، يعتقدون ببساطة أنّ إيران "حليف طبيعي" لإسرائيل[19].

مع تقدّم الحرب من دون سقوط الحكومة الثورية الإيرانية، تحوّل التفكير الإسرائيلي تدريجيّاً من التعويل على تفكّك حكومة الخميني إلى السعي إلى تعزيز عناصر معتدلة في داخلها. فمع أنّ الإسرائيليين بدأوا يدركون أنّ نظام الخميني لن ينهار قريباً، إلاّ أنّهم ظلّوا يعتبرون الطبيعة الإسلامية والآراء المتطرّفة مجرّدَ مرحلة تاريخية معترضة. واعتقدوا أنّ إيران الحقيقية ذات المنحى الجيوستراتيجي ستعود للظهور قريباً، وستستأنف التعاون الاستراتيجي الذي ساد في حقبة الشاه مع إسرائيل. وهذا ما ضاعف من أهميّة دعم إيران في الحرب، لأنّ الهزيمة الإيرانية لن تقوّي فحسب الجبهة العربية ضدّ إسرائيل، بل ستقلّص أيضاً فرص إعادة إحياء التحالف الإسرائيلي مع إيران، لأنّ النظام الجديد سيكون ضعيفاً ومعتمداً على العراق. من هنا، فإنّ زيادة قوّة المعتدلين داخل النظام الإيراني ستسهّل عملية إحياء العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، والعنصر الوحيد في إيران الذي يستطيع تغيير الوضع نحو الأفضل يتمثّل بالضبّاط المحترفين داخل الجيش الإيراني. وأوضح كيمشي قائلاً: "كان ثمّة شعور بأنّنا إن تمكّنا في إسرائيل بطريقة أو بأخرى من إقامة علاقات مع الجيش، فسيؤدّي ذلك إلى تحسّن العلاقات بين إيران وإسرائيل". وهذا المنطق هو الذي بلغ ذروته لاحقاً في فضيحة إيران – كونترا، التي كانت مبادرة إسرائيلية لإقناع الولايات المتّحدة بإجراء محادثات مع حكومة الخميني في طهران، وبيعها الأسلحة، وتجاهل خطابها المعادي للغرب[20].

ما غيّر طبيعة العلاقات الإسرائيلية الإيرانية من التحالف الضمني إلى العداوة المعلنة لم يكن الثورة الإيرانية عام 1979، بل التغييرات الجيوسياسية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط في بداية التسعينيات. فمع هزيمة العراق في حرب الخليج عام 1991 وانهيار الاتّحاد السوفييتي، زال التهديدان المشتركان اللذان قرّبا بين إيران وإسرائيل في الخمسينيات. وقد حسّن ذلك البيئة الأمنية لكلّ من إيران وإسرائيل، لكنّه ترك الدولتين بلا رادع. فمن دون العراق لموازنة إيران، سيشكّل الفرس تهديداً الآن، كما رأى المتشدّدون الإسرائيليون. اقتضت هذه الظروف

الجيوسياسية الجديدة استراتيجيات وسياسات جديدة، وانطبق ذلك على إسرائيل بشكل خاصّ، لأنّ نهاية الحرب الباردة أثارت تساؤلات حول المنفعة الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتّحدة. فخلال حرب الخليج، التي تمّ فيها إخراج صدّام من الكويت، عاملت واشنطن إسرائيل على أنّها عبء متعاظم لا مصدر فائدة. ومع انجذاب الولايات المتّحدة نحو الموقف العربي - نظّمت واشنطن مؤتمر مدريد مباشرة بعد الحرب للضغط على إسرائيل من أجل التوصّل إلى تسوية مع الفلسطينيين - وزوال حاجتها إلى إسرائيل باعتبارها حصناً ضدّ الاختراق السوفييتي للشرق الأوسط، إذاً، إلامَ سيؤول حال إسرائيل في واشنطن إن سعت الولايات المتّحدة هي أيضاً إلى التقرّب من إيران؟

برزت حاجة إلى اتّخاذ إجراءات صارمة للتكيّف مع هذه الحقائق الجديدة، إذ اضطُرّت إسرائيل للتوصّل إلى سلام مع الفلسطينيين بهدف التّخفيف من احتكاكها بالولايات المتّحدة، وإلى إعادة توجيه مواردها نحو تهديد إيراني محتمل من أجل إقناع واشنطن بمواجهة طهران. في نوفمبر 1992، شنّت الحكومة العمّالية حملة كبرى لتصوير إيران والأصولية الإسلامية الشيعية كخطر عالمي. استناداً إلى حزب العمّال، فإنّ الخطاب يعكس النوايا، وبعدما تحرّرت إيران من قيود العراق، كانت تكتسب القدرة لترجمة نواياها إلى سياسة. وبما أنّ طهران "متعصّبة وغير عقلانية"، فإنّ إيجاد تسوية كان محكوماً عليه بالفشل. مع أنّ تصوير التهديد بدا أقرب إلى التوقّع منه إلى الواقع، إلاّ أنّه شدّد على الصلة بين نيّة حزب العمّال بالتوصّل إلى اتفاق سلام مع الجيران العرب المباشرين لإسرائيل والنزعة الجديدة لمواجهة إيران. لإقناع الرأي العامّ الإسرائيلي المتشكّك في إمكانية السلام مع الجوار العربي، كان لا بدّ من تضخيم التهديد الفارسي الأكثر بعداً. ومع أنّ إيران أصبحت ضعيفة عسكرياً بعد حربها المدمّرة مع العراق، قال رابين للكنيست الإسرائيلي – البرلمان - عام 1993 إنّ "نضال إسرائيل ضدّ الإرهاب الإسلامي الإجرامي كان مفترضاً به تنبيه العالم الغارق في سبات عميق"، إلى مخاطر الأصولية الشيعية. قال رابين لإيران: "الموت أصبح على بابنا"، مع أنّه قبل خمس سنوات فقط تجاهل الخطاب الإيراني واعتبره غير هامّ. ومن المكوّنات الرئيسة لحملة عزل إيران هي جهود الحؤول دون تقارب أميركي إيراني، على حدّ قول سفير إسرائيلي سابق في واشنطن، لأنّ

تحسّن العلاقات بين واشنطن وطهران سيأتي على حساب علاقة إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتّحدة[21].

سرعان ما بدأت الحكومة الإيرانية بضرب إسرائيل؛ فخوفاً من كون الدولة العبرية تمارس ضغطاً على الولايات المتّحدة لبناء نظام إقليمي جديد يرتكز على استمرار عزلة إيران، بدأت هذه الأخيرة باستهداف ما اعتبرته الحلقة الأضعف في هذه الاستراتيجية: عملية السلام. كان الواقع الجديد في المنطقة قد أعاد التوفيق بين إيران الأيديولوجية ومصالحها الاستراتيجية، دافعاً بطهران إلى تحويل خطابها المناهض لإسرائيل إلى سياسة. الآن، أصبح ينبغي للهجوم الكلامي على إسرائيل أن يقترن بالعمل، لا سيّما على شكل توفير مواد الدعم للمنظّمات المجاهدة التي تستهدف الدولة اليهودية. ومن المفارقات، أنّ طهران لم تُخطئ في فهم النوايا الأميركية والإسرائيلية. واستناداً إلى ما قاله مارتن إنديك، وهو فاعل أساسي في الشرق الأوسط في إدارة كلينتون ومهندس سياسة "الاحتواء المزدوج" التي دعّمت عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بجهود عزل إيران، فإنه "كلّما نجحنا أكثر في صنع السلام، ازدادت عزلة إيران ودول الشرّ؛ وكلّما نجحنا أكثر في احتواء إيران، تتضاعف إمكانيّة صنع السلام. لذلك، كان لديهم حافز لعرقلة عملية السلام من أجل التغلّب على سياسة الاحتواء"[22].

في البداية، كانت المنظومة الأميركية متشكّكة حيال انقلاب إسرائيل على إيران، إذ كتب كلايد هابرمان في صحيفة نيويورك تايمز في نوفمبر 1992: "إنّ انتظار الإسرائيليين حتّى وقت قريب لدقّ ناقوس الخطر بخصوص إيران أمر محيّر". وتابع مضيفاً: "لسنوات، ظلّت إسرائيل على استعداد لإقامة علاقات تجارية مع إيران، على الرغم من أنّ الملالي في طهران كانوا يناشدون لإنهاء وجود ***الكيان الصهيوني***". ولكن، في نهاية المطاف، فإنّ حجّة الملاّ هي التي ثبتت. ففي النهاية، قدّم الإيرانيون أنفسُهم أعظم مساعدة في ترويج تلك الحجّة في واشنطن. فمن وجهة النظر الإسرائيلية، بإمكان الدولة العبرية أن تنجح أكثر في حشد الدول الغربية إلى جانبها من خلال التأكيد على الميول الانتحارية المزعومة لرجال الدين وعلى افتتان إيران الظاهر بفكرة تدمير إسرائيل. وما دامت القيادة الإيرانية تُعتبر

غير منطقية، فإنّ التكتيكات التقليدية، مثل الردع، ستكون مستحيلة، ممّا يجعل الخيار الوحيد للمجتمع الدولي هو حظر القدرات الإيرانية. وتذهب الحجّة إلى التساؤل: كيف يمكن ائتمان دولة مثل إيران على تكنولوجيا الصواريخ ما دامت قيادتها منيعة ضدّ القوّة الرادعة لصواريخ الغرب الأكبر حجماً وعدداً؟[23].

سعت إسرائيل إلى ضمان ألاّ ينظر العالم – لا سيّما واشنطن – إلى الصراع الإيراني الإسرائيلي على أنّه صراع بين دولتين متنافستين للتفوّق في منطقة تفتقر إلى قمّة هرم واضحة. عوضاً من ذلك، أظهرت إسرائيل الصدام على أنّه بين ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط وبيرقراطية تمقت كلّ ما يمثّله الغرب. من هذا المنطلق، لم يعد ولاء الدول الغربية لإسرائيل مسألة خيار أو مصلحة سياسية حقيقية. ومن دواعي السخرية، أنّ إيران هي أيضاً فضّلت إطاراً أيديولوجياً للصراع، لأنّ رغبتها في الوصول إلى مرتبة القوّة الإيرانية العظمى ستكتسب مزيداً من الدعم بين الجماهير المسلمة إن برزت بوصفها مجهوداً للدفاع عن الإسلام وحقوق الفلسطينيين.

وساهمت الحماسة الأيديولوجية التي تخفي التنافس الإسرائيلي الإيراني في إساءة فهم واشنطن لجذور أسباب هذا الصراع. فعلى الرغم من وجود بعض الاعترافات أنّ إسرائيل بالغت في تصوير التهديد الإيراني من أجل دفع واشنطن إلى اتّخاذ موقف أكثر تشدّداً من إيران، إلاّ أنّه كان ثمّة اعتراف قليل بمخاوف إسرائيل الحقيقية تجاه إيران. فعلى الرغم من الخطاب الإيراني، تعتبر إسرائيل النظام في طهران عقلانياً - ولكنّه متطرّف - حذراً، وحريصاً على تجنّب المخاطرة. وحتّى المسؤولون الإسرائيليون الذين يعتقدون أنّ إيران مصمّمة على تدمير الدولة اليهودية يعترفون أنّه من غير المحتمل لطهران أن تهاجم إسرائيل بالأسلحة النووية نظراً إلى الدمار الذي ستلحقه إسرائيل بإيران من خلال قدرتها على توجيه ضربة ثانية؛ وهي قدرة مضمونة بفضل غوّاصاتها المجهّزة بالأسلحة النووية. قال لي رانان جيسين، المتحدّث باسم رئيس الوزراء السابق أرييل شارون: "أيّاً يكن الإجراء الذي يتّخذه الإيرانيون، فإنّهم لا يستطيعون تدمير قدرة إسرائيل على الردّ"[24].

إنّ السبب الجوهري لقلق إسرائيل لا يرجع بالضرورة إلى خوفها من صِدام

نووي، بل إلى العواقب الإقليمية والاستراتيجية التي سيخلّفها عليها التكافؤ النووي في الشرق الأوسط. فالخطر الحقيقي الذي يمكن أن تشكّله إيران ذات المقدرة النووية على إسرائيل هو خطر ذو شقّين. أوّلاً، إنّ عدم امتلاك إيران الأسلحة النووية بل القدرة على صنعها في وقت قصير سيضعف إلى حدّ كبير قدرة إسرائيل على ردع المنظّمات الفلسطينية واللبنانية المجاهدة، وسيُلحق ذلك الضرر بصورة إسرائيل على أنّها الدولة الوحيدة المسلّحة نووياً في المنطقة، ويقوّض أسطورة القوّة الإسرائيلية التي لا تُقهر، وستنقضي الأيّام التي كان فيها تفوّق إسرائيل العسكري يمكّنها من إملاء شروط السلام والمضيّ قُدماً في خطط السلام أحاديّة الجانب. شرح لي إفراييم سنيه، النائب السابق لوزير الدفاع الإسرائيلي قائلاً: "لا يمكننا السماح بوجود قنبلة نووية في أيدي أعدائنا، هذا أمر مفروغ منه، حتّى وإن لم يستخدموها؛ فقط يكفي امتلاكهم إياها". ومن شأن ذلك أن يُجبر إسرائيل على قبول تسويات إقليمية مع جيرانها من أجل حرمان إيران من أيّ مبرّر لإثارة العداء ضدّ الدولة العبرية. ببساطة، لن تكون إسرائيل قادرة على احتمال منافسة نووية مع إيران في ظلّ استمرار النزاعات الإقليمية مع العرب. في هذا السياق، أضاف سنيه: "لا أريد للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية أن تتمّ تحت تهديد قنبلة نووية إيرانية"[25].

ثانياً، إنّ قوّة الردع والنفوذ اللذين ستكتسبهما إيران من خلال إتقانها لدورة الوقود النووي قد يدفعان واشنطن إلى عقد صفقة مع طهران تنال فيها إيران اعترافاً كقوّة إقليمية وتكتسب أهميّة استراتيجية في الشرق الأوسط على حساب إسرائيل. قال جيرالد شتاينبرغ، من جامعة بار إيلان، وأحد مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن الخوف الإسرائيلي: "سيتصالح الشيطان الأكبر مع إيران وينسى أمر إسرائيل". بالتالي، فإنّ جميع النتائج المحتملة للمفاوضات الأميركية الإيرانية لا تُعتبر أفضل من الوضع الراهن الذي يسوده عداء يهدّد بالغليان والتحوّل إلى اشتباك عسكري. في ظلّ هذه الظروف، من شأن المفاوضات الأميركية الإيرانية أن تلحق الضرر بالمكانة الاستراتيجية الإسرائيلية. فالمصالح المشتركة بين إيران والولايات المتّحدة ستلقي بظلالها على مخاوف إسرائيل

من طهران، وبالتالي، ستترك إسرائيل وحدها في مواجهة منافسها الإيراني. بعد فوز أوباما في الانتخابات، توقّع مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تطوّرَين دبلوماسيَين على صلة بإيران قد يضرّان بإسرائيل: حواراً بمبادرة أميركية يؤدّي إلى تقارب بين إيران، والولايات المتّحدة، والعالم العربي، أو تشكيل الولايات المتّحدة لتحالف دولي واسع النطاق ضدّ إيران قد تُجبَر إسرائيل على دفع ثمنه. وكان منع هذين السيناريوهَين من التحقّق على أرض الواقع أمراً ضرورياً برأي مجلس الأمن القومي الإسرائيلي. وذهب يوفال شتاينيتز، عضو الكنيست المنتمي إلى الجناح اليميني في حزب الليكود والطامح إلى منصب وزير الدفاع أو الخارجية، بعيداً إلى حدّ مقارنة أوباما بنيفيل تشامبرلين، رئيس الوزراء البريطاني، الذي اعتقد أنّ بالإمكان إيقاف أدولف هتلر بواسطة الدبلوماسية. إذ قال شتاينيتز: "سيُضطرّ أوباما في العام القادم إلى الاختيار بين أن يكون نيفيل تشامبرلين أو وينستون تشرتشل"[26].

من شأن الدبلوماسية الأميركية الإيرانية أن تأتي على حساب إسرائيل بسبب احتمال تباين الخطوط الحمراء الأميركية والإسرائيلية بشأن المسألة النووية. فبالنسبة إلى إسرائيل، المعرفة النووية تساوي قنبلة نووية؛ وبنظر إسرائيل، ما إن تسيطر إيران على دورة الوقود، حتّى تصبح قادرة على التسلّح حسب مشيئتها، على الرغم من الالتزامات التي تفرضها عليها معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. بالتالي، أصرّت إسرائيل على ضرورة وقف البرنامج النووي الإيراني قبل الخطّ الأحمر لتخصيب اليورانيوم، مع أنّ التخصيب مسموح بموجب المعاهدة، وممارَس من قِبل دول عديدة. قال وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، شاؤول موفاز، للمشرّعين الأميركيين في مارس 2005، إنّ عملية دورة التخصيب تشكّل "نقطة اللاعودة" بالنسبة إلى البرنامج الإيراني. وذهب مئير داغان، رئيس الموساد - وكالة الاستخبارات الإسرائيلية - إلى أبعد من ذلك حين قال إنّه من غير الممكن وقف البرنامج الإيراني حين لا يعود محتاجاً إلى المساعدة الخارجية لإكمال عملية التخصيب. وبالتالي، فإنّ أيّ دبلوماسية ستتطلّب، كهدف أساسي، "إيقافاً كاملاً، وشاملاً، ويمكن التحقّق منه لبرنامج دورة الوقود"، ما يعني التعليق الكامل لجميع

عمليات التخصيب، وإعادة المعالجة، وبناء المفاعل المائي الثقيل، والأنشطة البحثية ذات الصلة. وكان رأي نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون قاطعاً حيال سياسة منع التخصيب والخطّ الأحمر الإسرائيلي الذي لا يتزحزح. إذ قال لي في نوفمبر 2010: "التخصيب غير مقبول بالتأكيد في إيران". وفي حين أصرّت إدارة بوش على الالتزام بهدف مشابه في ما يتعلّق بالتخصيب، كان ثمّة مخاوف في إسرائيل من تخلّي واشنطن عن ذلك الموقف عبر المفاوضات. وعندما تولّى أوباما سدّة الرئاسة، تضاعفت تلك المخاوف إلى حدّ بعيد، وفُقدت الثقة في صدق الولايات المتّحدة في الالتزام بسياسة منع التخصيب. أما وجهة النظر الإسرائيلية، فإنّ إدارة أوباما جعلت الخطوط الحمراء في أميركا مرنة وغير موثوقة[27].

مع أنّ إسرائيل تعتقد أنّ الطريقة الوحيدة لإيقاف إيران هي التهديد بالقوّة أو استخدامها، إلاّ أنّ إسرائيل نفسها تفتقر إلى القدرة العسكرية على تدمير البرنامج النووي الإيراني. فقد حذّر رئيس مجلس الأمن القومي السابق جيورا إيلاند في ديسمبر 2008 قائلاً: "مع الأسف، لا تتمتّع إسرائيل بالقدرة العسكرية التي تمكّننا من بلوغ حالة يتمّ فيها تدمير القدرات النووية الإيرانية من دون إمكانية استعادتها. وأقصى ما يمكن لإسرائيل تحقيقه هو تعطيل وتعليق البرنامج النووي الإيراني". وأضاف أنّ إسرائيل "لا تستطيع هزيمة إيران". وفي اعتراف أكثر صراحة يتعارض مع كثير من التحذيرات الإسرائيلية أنّ إسرائيل ستهاجم إيران ما لم توقف برنامجها النووي، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته إيهود أولمرت لصحيفة هآرتس الإسرائيلية في نوفمبر 2008: "ما يمكننا فعله مع الفلسطينيين، والسوريين، واللبنانيين لا يمكننا فعله مع الإيرانيين... وافتراض إن كانت أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا لا تعرف كيف تتعامل مع الإيرانيين، فنحن الإسرائيليون نعرف - وإنّنا سنتحرّك - هو مثال على فقدان التوازن. فلنكن أكثر تواضعاً، ولنتصرّف ضمن حدود قدراتنا الواقعية"[28].

عجز إسرائيل عن مواجهة إيران عسكرياً جعل من المهمّ بالنسبة إلى صنّاع السياسة الإسرائيلية دفع الولايات المتّحدة إلى الشروع في حملة قصف. من أجل هذه الغاية، بذلت إسرائيل جهوداً جادّة ومنظّمة في ربيع عام 2008 للضغط على

الولايات المتّحدة، إمّا لمهاجمة إيران - وهو الخيار المفضّل – وإما إلى دعم محاولة إسرائيلية لإزالة المنشآت النووية الإيرانية. في 14 مايو، وخلال رحلة الرئيس جورج دبليو بوش إلى إسرائيل لمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس الدولة، طرح رئيس الوزراء آنذاك، أولمرت، المسألة في اجتماع على انفراد. غير أنّ أميركا كانت تعاني أساساً بسبب المشاكل الناتجة عن احتلالها للعراق وأفغانستان. وحتّى إدارة بوش، التي كانت تُعتَبر على نطاق واسع أنّها تؤيّد العمل العسكري، قاومت الضغوط الإسرائيلية للذهاب إلى الحرب مع إيران. كما رفض بوش إعطاء ضوء أخضر لهجوم إسرائيلي في ذلك الوقت[29].

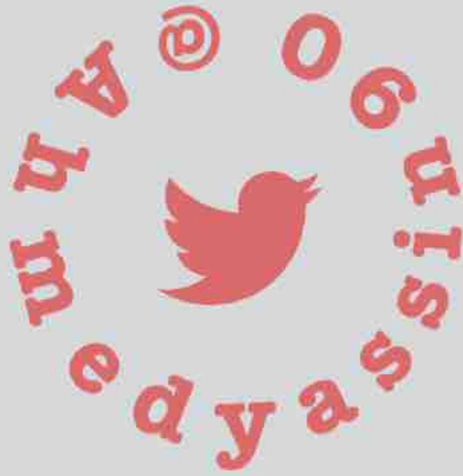
شعرت إسرائيل بخيبة كبيرة، لكنّها لم تلن. وعلى أمل أن يوافق بوش في النهاية على إعطاء أمر بتوجيه ضربة أميركية إلى المنشآت الإيرانية النووية قبل أن يغادر منصبه، قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيراني المولد، شاؤول موفاز، لصحيفة يديعوت أحرونوت بعد أيّام من لقاء أولمرت وبوش: "إن استمرّت إيران ببرنامجها الرامي إلى تطوير الأسلحة النووية، فسنهاجمها. لقد أُغلق باب الفرص. فالعقوبات ليست فعّالة، ولن يكون ثمّة بديل سوى مهاجمة إيران لوقف البرنامج النووي الإيراني". دفع قلق البيت الأبيض حيال الضغوط الإسرائيلية وخطر تصرّف إسرائيل من جانب واحد بالإدارة إلى إرسال وفد من كبار المسؤولين الأميركيين إلى الدولة اليهودية والتوسّل إليهم لضبط النفس. هكذا، سافر مايك ماك كونيل، مدير الاستخبارات الوطنية، إلى إسرائيل في أوائل يونيو 2008، وتبعه الأميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة في أواخر يونيو. وقيل إنّ المسؤولَين حاولا ثنيَ إسرائيل عن شنّ هجوم على أساس أنّه سيؤخّر البرنامج النووي الإيراني من دون تدميره، وسيحشد الدعم إلى جانب حكومة الرئيس محمود أحمدي نجاد غير الشعبية في وقت تتضاعف فيه المصاعب الاقتصادية في إيران، كما سيقوّض سياسة الولايات المتّحدة في العراق وفي أفغانستان، وسيؤدّي إلى نتائج لا يمكن توقّعها. بعد أسبوع من عودة مولن من إسرائيل، وجّه إلى إسرائيل توبيخاً عنيفاً على الضغوط التي تمارسها على أميركا. وحين سُئل عن التوقّعات بشأن هجوم إسرائيلي على إيران، أجاب مولن: "من وجهة نظر الولايات المتّحدة... إنّ فتح جبهة ثالثة الآن

سيكون مرهقاً للغاية بالنسبة إلينا... سيكون ذلك بالفعل صعباً جدّاً". وبدا مولن أنّه يشير إلى أنّ توجيه ضربة إسرائيلية سيجرّ حتماً الولايات المتّحدة إلى حرب؛ حرب لا تريدها واشنطن ولا تطيقها. وأضاف: "هذا الجزء من العالم غير مستقرّ إطلاقاً ولا أريد له أن يشهد المزيد من عدم الاستقرار"[30].

مع ذلك، لم يكن الطريق العسكري هو الخيار الإسرائيلي الوحيد، غير أنّه أصبح على نحو متزايد الخيار المفضّل نظراً إلى الاعتقاد أنّ بقية التكتيكات مُنيت بالفشل. ففي أبريل 2007، أوضح رئيس الموساد داغان لوكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز أنّ مقاربة إسرائيل لإيران ترتكز على خمسة أركان: 1) جهود لعزل إيران دولياً؛ 2) إجراءات سرّية؛ 3) إجراءات لمكافحة انتشار الأسلحة النووية من أجل منع وصول إيران إلى المعرفة والتكنولوجيا؛ 4) جهود لضمان عقوبات دولية؛ 5) تشجيع تغيير النظام من خلال تقديم الدعم لمجموعات سياسية وعرقية معارضة للنظام الإيراني. وقال إنّ الأقلّيات الإيرانية "ترفع رؤوسها وتحاول اللجوء إلى العنف". لطالما اتّهمت إيران إسرائيل بوقوفها خلف أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها الانفصاليون العِرقيون في إيران[31].

بالنسبة إلى إسرائيل، وإلى حدّ ما، الدائرة الانتخابية اليهودية الأميركية القوية في الولايات المتّحدة التي تعتبر أوباما أساساً كياناً غير معروف في أحسن الأحوال – وفي أسوأها مشبوهاً – فإنّ الشهيّة الإسرائيلية لدفع السياسة الإيرانية للرئيس الأميركي كانت محدودة على نحو واضح. فعلى الرغم من خوف المسؤولين الإسرائيليين من الظهور بمظهر المفسِد للأمور، وعلى الرغم من بعض التصريحات المتفرّقة، والحذرة، والكفوءة لصالح الدبلوماسية، أصبحت إسرائيل كما هو متوقّع عقبة رئيسة أمام جهود أوباما الدبلوماسية[32].

الحقيقة الثابتة هي أنّ الرغبة في حدوث اتّصال بين أوباما وإيران كانت فاترة في أحسن الأحوال بين حلفاء أميركا الأكثر نفوذاً في أوروبا والشرق الأوسط. كثيرون تمنّوا لأوباما الخير، ولكن، القليلون من الفاعلين الأساسيين تمنّوا له النجاح.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

«إنّه معنا»(1)

في مبنى مجاور للسفارة الإيرانية في لاهاي، اجتمع كبار ممثّلي الحكومة الإيرانية وخبراء رفيعو المستوى في السياسة الخارجية الأميركية – وكثيرون منهم مرتبطون بحملة أوباما – وذلك على مدى يومين في أوائل ربيع عام 2008، لمعرفة ما إذا كان من الممكن حلّ المشاكل بين البلدين سلمياً. كان ذاك هو اجتماعهم الثاني في أقلّ من ثلاثة أشهر، وسيليه اجتماعان آخران قبل نهاية ذلك العام.

لم يكن اجتماعاً رسمياً ولا مفاوضات رسمية، لكنّ التمثيل رفيع المستوى من كلا الطرفين أشار إلى أنّها لم تكن جلسة أكاديمية أو دبلوماسية ثنائية عادية. قامت بتنظيم الاجتماعات مؤتمرات باغواش للعلوم والشؤون الدولية؛ وهي منظّمة دولية تجمع ناشطين بارزين للعمل على إيجاد حلول للمخاطر التي تهدّد الأمن العالمي وتقليص خطر النزاع المسلّح. في عام 1995، فازت باغواش بجائزة نوبل للسلام لجهودها الرامية إلى "تقليص دور الأسلحة النووية في السياسة الدولية وإزالة تلك الأسلحة على المدى الطويل". وتكمن قوّة باغواش في قدرتها على التكلّم مع جميع الأطراف المعنيّة في النزاع، وجمع كبار العلماء والمسؤولين حول طاولة المفاوضات. وفي حالة الأزمة النووية الإيرانية، حقّق أمين عام باغواش المفعم بالحيوية، البروفيسور باولو كوتا-راموسينو، ما لم تحقّقه أيّ منظّمة أخرى للسلام وحلّ النزاعات في ذلك الوقت: الجمع بين مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين وممثّلين للفصائل المحافظة الحاكمة في إيران[1].

تمّ تمثيل الطرف الأميركي من قِبل علماء نوويين بارزين، ومشرّعين، وموظّفين رفيعي المستوى في مجلس الشيوخ، وأعضاء بارزين في مؤسّسة السياسة الخارجية في واشنطن. وكان الفريق بقيادة وزير الدفاع السابق ويليام بيري، وهو عضو في مجموعة عمل الأمن القومي في حملة أوباما. وكان الوفد الإيراني بقيادة مجتبى ثمرة هاشمي، وهو صديق وحليف قديم لمحمود أحمدي نجاد. شغل ثمرة عدّة مناصب في حكومة أحمدي نجاد، بما في ذلك كبير مستشاري الرئيس، ونائب

الرئيس، ومدير حملة إعادة انتخاب أحمدي نجاد، وقد حصل بفضل آرائه المتشدّدة على لقب "ديك تشيني أحمدي نجاد". ورافق ثمرة إلى الاجتماعات ممثّلون عن مستشار الأمن القومي الإيراني سعيد جليلي ومكتب المرشد الأعلى، فضلاً عن السفير علي أصغر سلطانية، ممثّل إيران الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وكان من بين المشاركين خبراء بارزون في السياسة الخارجية من أوروبا وكندا. وبينما قام المسؤولون الإيرانيون بتقديم تقاريرهم إلى فرق الأمن القومي في بلدانهم، اعتُقد على نطاق واسع أنّ وزير الدفاع بيري كان يقوم شخصياً بإطلاع السيناتور أوباما آنذاك على فحوى المحادثات.

نمت أكوام قشر الفستق الإيراني بينما اختبر الطرفان صدق، وقوّة، وأصالة أحدهما الآخر. فالدبلوماسية الإيرانية ترتكز على الصبر والتحمّل، وتمّ اختبار القدرة الأميركية على التحمّل باكراً. ففي البيان الافتتاحي الذي امتدّ على أكثر من ساعة، قدّم الإيرانيون وصفاً تفصيلياً لمبادئ ومصادر السياسة الخارجية الإيرانية في ظلّ الجمهورية الإسلامية، والتي تتراوح من التعريفات الإسلامية للعدالة إلى دور الروحانية في الطبيعة البشرية. وما إن تحوّل الحديث إلى القضايا السياسية الملموسة أكثر، غاص الجانبان في تفاصيل المسألة النووية، وأمن الخليج العربي، والطرق الحقيقية التي يمكن التخلّص بها من انعدام الثقة بين الولايات المتّحدة وإيران. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدّم خلال المحادثات - على الأقلّ على صعيد التوصّل إلى فهم أفضل لمواقف كلّ طرف، وأهدافه، ومصالحه، وحتّى مفاهيمه الخاطئة - إلاّ أنّ القيمة الأهمّ ربّما تكمن في قيام علاقة شخصية بين الفاعلين الأساسيين في كلّ من الولايات المتّحدة وإيران. وتضاعفت أهميّة وفائدة ذلك على نحو كبير خلال الأشهر التالية مع انتقال المشاركين الأميركيين إلى مناصب بارزة في البيت الأبيض تحت رئاسة أوباما[2].

بعد يومين من انتخاب أوباما، تسلّم الرئيس الجديد بطاقة تهنئة غير متوقّعة إطلاقاً؛ كانت الرسالة من محمود أحمدي نجاد، أرسل فيها أوّل تهنئة من جانب الجمهورية الإسلامية إلى رئيس أميركي. وعلى الرغم من أنّها لم تكن بقسوة رسائل أحمدي نجاد السابقة إلى الرئيس جورج دبليو بوش، إلاّ أنّها تضمّنت جرعة كبيرة

من الانتقادات الموجّهة إلى أميركا.

تتوقّع دول العالم وضع حدّ للسياسات المرتكزة على إثارة الحروب، والغزو، والبلطجة، وإهانة الدول الأخرى عبر فرض متطلّبات متحيّزة وغير منصفة، واتّباع نهج دبلوماسي ولّد الكراهية لقادة أميركا وقوّض احترام شعبها. كما تريد دول العالم رؤية أعمال مرتكزة على العدالة، واحترام حقوق الإنسان والأمم، والصداقة، وعدم التدخّل في شؤون الآخرين. تريد من الإدارة الأميركية إبقاء تدخّلاتها ضمن حدود بلدها. في منطقة الشرق الأوسط الحسّاسة، على وجه الخصوص، يُتوقّع أن تفسح الإجراءات الجائرة خلال الأعوام الستين الماضية المجال لسياسة تشجّع على منح الحقوق الكاملة لجميع الدول لا سيّما الشعوب المضطهدة في فلسطين، والعراق، وأفغانستان [3].

من وجهة النظر الإيرانية، كان مضمون الرسالة أقلّ أهميّة من حقيقة إرسالها في المقام الأوّل. فقد كانت برأي الإيرانيين خطوة غير مسبوقة تهدف إلى إظهار اهتمام إيران في الحوار واستعدادها للمجازفة سياسياً من أجل البدء بإقامة علاقات مع أميركا. قال لي أحد المفاوضين النوويين من الفريق الإيراني: "لقد أظهرت شجاعة أحمدي نجاد"[4].

سرعان ما أصبحت الرسالة قضيّة سياسية في إيران، فإرسالها لم يتمّ بالتنسيق مع المرشد الأعلى في إيران ولا بموافقته، الأمر الذي سهّل على منافسي أحمدي نجاد السياسيين في مجلس الشورى – البرلماني - الإيراني مهاجمته. فقد رأى أحمد توكّلي، رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى، وهو منافس لدود لأحمدي نجاد، أنّ الرسالة كانت غير مبرّرة، بحجّة أنّ المسؤولين الأميركيين لم يتجاوبوا في الماضي مع الجهود الإيرانية أحاديّة الجانب لاستئناف المحادثات. ورأت الصحيفة اليمينية ***جمهوري إسلامي*** أنّ المسألة كانت من الخطورة حيث إنّ المرشد الأعلى في إيران هو المؤهّل الوحيد لإرسالها. ومن دواعي السخرية أنّ ألدّ أعداء أحمدي نجاد في الفريق الإصلاحي هو الذي عبّر عن تأييده للرسالة، واصفاً

إيّاها "بالعمل الشجاع"[5]. وبما أن الرسالة تحوّلت إلى موضع جدل ساخن في إيران، إلاّ أنّها لم تُثر أيّ نقاش في واشنطن. إذ إنّ الجدل حول ما إذا كان ينبغي للرئيس إرسال ردّ رسمي كان وجيزاً على نحو غير مفاجئ. فقد عمد أوباما على الفور إلى سكب الماء البارد على مبادرة أحمدي نجاد. وعندما سأله أحد الصحفيين بعد ثلاثة أيّام من الانتخابات عمّا إذا كان ينوي الردّ على الرسالة، أجاب مؤكّداً: "إنّ تطوير إيران لسلاح نووي أمر غير مقبول باعتقادي، وعلينا أن نبذل جهداً دولياً لمنع حدوث ذلك"[6].

لم يكن وقع الجواب وإشارته إلى المسألة النووية حسناً على فريق أحمدي نجاد في الحكومة الإيرانية. إلاّ أنّه لم يغيّر المزيج المتناقض من السحر، والأمل، والريبة، والخوف التي يشعر بها الإيرانيون إزاء الرئيس الأميركي الجديد الغامض. فقد عبّر عدّة مسؤولين إيرانيين علناً عن تفضيلهم فوز أوباما بسبب تعليقاته ومواقفه خلال الحملة. فقال علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى واسع النفوذ والخصم العنيد لأحمدي نجاد، إنّه تمنّى انتصار أوباما لأنّه "أكثر عقلانية ومرونة، على الرغم من معرفتنا أنّ السياسة الأميركية لن تتغيّر كثيراً"[7]. وتلقّى نائب الرئيس أوباما، السيناتور جوزيف بايدن، ثناء حذراً في وسائل الإعلام الإيرانية التي ذكرت مواقفه السياسية تجاه إيران[8]. علاوة على ذلك، اعتبرت صحيفة ***أفتاب*** فوزَ جون ماكين استمراراً لسياسة المحافظين الجدد في مجال السياسة الخارجية الأميركية وأنّه سيزيد من خطر الحرب[9]. وحتّى بين المحافظين، كان ثمّة تفضيل عامّ لفوز أوباما، على الرغم من إنكارهم علناً أيّ فرق بين أوباما وماكين[10]. وذكر الصحفيون الأجانب المتواجدون في طهران أنّ الرأي العامّ في إيران يملك مشاعر مشابهة. فقد قال تاجر بازر لصحيفة ***وول ستريت جورنال***: "الديموقراطيون أناس لا يحبّون الحرب. إن فاز أوباما، فسيفتح المجال للمفاوضات مع إيران"[11]. وحين فاز أوباما بالرئاسة، أصبحت حماسة الجمهور الإيراني أكثر وضوحاً. ذُكِر في مجلّة ***تايم*** أنّ الإيرانيين "مرتاحون" ويأملون تحسّناً في العلاقات. واستناداً إلى هيئة الإذاعة

البريطانية بي بي سي، كان الإيرانيون مسرورين من نتائج الانتخابات[12].

غير أنّ وجهات نظر صنّاع القرار داخل الحكومة الإيرانية كانت أكثر تعقيداً، إذ عبّر بعض المحافظين البارزين عن عدم تصديقهم. فاستناداً إلى نظرتهم الساخرة للنظام السياسي الأميركي، والتي ربّما تعكس سلوكهم السياسي الخاصّ، لم يعتقدوا قطّ أنّ أوباما سيفوز، على الرغم من التأييد الشعبي الذي تمتّع به. بل فاز لأنّ "من يقفون وراء الكواليس ويصنعون الرؤساء والسياسات – محركو الدمى - قرروا، وغيّروا دميتهم وحسب"[13]. ولكن، كان ثمّة أمل أيضاً[14]. فالمسؤولون الإيرانيون كانوا يفضّلون الدبلوماسية عموماً؛ إذ اعتبر آية الله خامنئي أنّ الحوار مع الولايات المتّحدة منطقي، وقال أحمدي نجاد إنّ طهران كانت "مستعدّة لإجراء حوار إيجابي" مع واشنطن. كان ثمّة إحساس أيضاً بأنّ خلفيّة أوباما قد تميّزه عن الرؤساء السابقين[15]. إذ رأى أمير محبيان، وهو شخصيّة محافظة بارزة، أنّ على إيران اغتنام الفرصة التي أتاحها انتخاب أوباما لتعزيز مصالح إيران من خلال الدبلوماسية، ولكن "من دون مستوى غير منطقي من التفاؤل أو التشاؤم"[16].

بين مختلف فروع الشعب الإيراني والنخبة السياسية الإيرانية، كان الإصلاحيون هم الأكثر ميلاً إلى الإحساس بالتفاؤل، وأملوا أن يتمكّن أوباما من إحداث تغيير طويل الأمد في السياسة الخارجية الأميركية. ومع الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت قبل أقلّ من عام، فإنّ إمكانية التغيير القادم إلى طهران من شأنها "أن تجمع بين قوى تاريخية يمكن أن تعالج أخيراً هذه العلاقة المضطربة جدّاً".[17]

لكن، سرعان ما تحوّل بعض هذا الأمل إلى خوف وتشكّك؛ ففي حين لم يكن بوش رئيساً شعبياً على المسرح العالمي – ممّا عقّد جهود الولايات المتّحدة لعزل إيران – كان بإمكان أوباما استخدام نجوميته العالمية لدفع مجموعة جديدة من العقوبات الاقتصادية عبر الأمم المتّحدة أو تشكيل حلف من الراغبين في شلّ الاقتصاد الإيراني. قال مصرفي إيراني خاصّ: "نحن نخشى من امتلاك شخص مثل أوباما النفوذ الدبلوماسي اللازم لتشكيل تحالف قوي ضدّنا"[18]. فنهج بوش

العدائي والأخرق في كثير من الأحيان جعله هدفاً مناسباً للمذمّة وتشويه السمعة، مضفياً على الحكومة الإيرانية مظهر المنطقي والضحيّة. وخسارة هذا الخصم غير الكفؤ قد تكون مكلفة للحكومة الإيرانية، إذ قال أحمد صدري، وهو خبير إيراني بارز وأستاذ في كليّة *لايك فورست*: "كانت أميركا تقوم بالجزء الأكبر من العمل هنا، وكانت تسيء إلى نفسها من خلال أفعالها و... تبذل جهوداً دعائية صاخبة وفاشلة وغير كفوءة في الشرق الأوسط"[19]. كان ثمّة بُعد أيديولوجي أيضاً؛ فبعد ثلاثين عاماً من العداء الذي اتخذ طابعاً مؤسّساتيّاً بين الولايات المتّحدة وإيران، ظنّت بعض العناصر في الحكومة الإيرانية أنّ العداء أصبح عنصراً هامّاً في هويّة الجمهورية الإسلامية. قال محبيان: "إن حللناه، فسنحلّ أنفسنا"[20]. على الرغم من التشكّك والسخرية، ساعد موقف أوباما واهتمامه بالحوار على إطلاق جدل غير مسبوق في إيران حول العلاقات مع الولايات المتّحدة؛ وكان ذلك من المحرّمات القديمة والمفروضة بصرامة في الجمهورية الإسلامية. كانت النقاشات والحوارات حول العلاقات بين البلدين قبل بضعة أشهر فقط أمراً غير وارد، إلاّ أنّها أصبحت تدور الآن علناً، بما في ذلك في وسائل الإعلام. وقد أُبلغ دبلوماسيون أميركيون من قِبل معارفهم أنّ أعضاء النخبة السياسية في طهران الذين يؤيّدون التعاون مع الغرب اكتسبوا جرأة ملحوظة. وعلى حدّ تعبير محلّل استراتيجي إصلاحي، ساعد أوباما على فتح المشهد السياسي في إيران[21]. في المقلب الآخر، بدأ عدد متزايد من الأصوات في وسائل الإعلام الإيرانية يطرح تساؤلات بخصوص أوباما وما إذا كانت الولايات المتّحدة قادرة على تغيير نهجها مع إيران. وبدا أنّ بعض الحجج، كالاتّهامات التي وُجّهت إلى أوباما بأنّه يضع "قناع صداقة، ولكن بهدف الخيانة"، كانت تستند إلى الخوف والذعر فقط، فيما أشار آخرون إلى عوامل بنيوية تعيق قدرة أوباما على المناورة. ورأوا أنّ الضغوط التي ستمارسها المجموعات المؤيّدة لإسرائيل في الولايات المتّحدة، والتي هي برأي طهران معادية بطبيعتها لإيران، ستحدّ من المدى الذي يستطيع أوباما الوصول إليه في ما يتعلّق بإيران. وحتّى لو كانت نوايا أوباما صافية، ستغلب عليها آلة السياسة الخارجية العملاقة في الولايات المتّحدة وتسحقها، كما رأى هؤلاء المتشكّكون[22].

جعلت القرارات المبكرة التي اتّخذتها إدارة أوباما المتشكّكين الإيرانيين يشعرون بأنّ مخاوفهم مبرّرة، لا سيّما مع بعض شخصيات السياسة الخارجية التي قرّر أوباما جلبها معه إلى البيت الأبيض. فاختياره السيناتور هيلاري كلينتون لمنصب وزير الخارجية، وهي التي هدّدت خلال حملتها الانتخابية "بمحو إيران" إذا ما هاجمت إسرائيل، عزّزت قناعات المتشائمين وأثارت شكوك من يتبنّون وجهة نظر أكثر تفاؤلاً[23]. وعيّنت كلينتون، بدورها، دينيس روس من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مبعوثاً لها إلى الشرق الأوسط. فاعتبرت صحيفة ***كيهان*** المتشدّدة أنّ اختيار روس "إهانة" نظراً إلى دوره "كرائد للوبي الأميركي الصهيوني". وكان لدى عناصر أكثر اعتدالاً في مؤسّسة السياسة الخارجية الإيرانية رأي مشابه، إذ اعتقدوا أنّ هذا التعيين من شأنه أن يقوّض ثقة إيران بإدارة أوباما. قال صادق خرازي، المشارك في وضع اقتراح المفاوضات الإيراني عام 2003: "يُظهر ذلك أنّ الأميركيين عيّنوا دينيس روس بأعين الإسرائيليين. وهذا يعني أنّ الرحلة إلى طهران ستتمّ عبر تلّ أبيب"[24].

هذه التعيينات، فضلاً عن تعيين رام إمانويل – الذي تطوّع لخدمة الجيش الإسرائيلي خلال حرب الخليج الأولى – وخليط مسؤولين متشدّدين من حقبة كلينتون وبعض المتشدّدين في مسألة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية الذين ملأوا البيت الأبيض في عهد أوباما، دفعت بالمسؤولين الإيرانيين إلى دعوة الدول الإسلامية إلى عدم رفع توقّعاتها بشأن أوباما و"الانتباه إلى حقيقة إدارته" عوضاً من ذلك[25]. لاحظت الحكومة الإيرانية أيضاً أنّ إدارة أوباما صرّحت علناً أنّ الدبلوماسية ضرورية من أجل زيادة عزلة إيران. فإن لم تستجب إيران للدبلوماسية، فستكون واشنطن في وضع أفضل لممارسة ضغوط دولية على إيران، استناداً إلى التصريح. وقال أوباما إنّه سوف "يشدّد الخناق دبلوماسياً على إيران"، ويفرض العقوبات في أقرب وقت ممكن. "علينا أن نفعل ذلك قبل أن تشعر إسرائيل بأنّها في وضع حرج"[26].

مع تواصل الجدل في طهران، تغلّبت وجهة نظر المتشدّدين في نهاية المطاف،

كانت نوايا أوباما وقدراته غير واضحة، وبالنتيجة، لا يمكن لإيران أن تجازف باتّخاذ خطوات مصالحة مع إدارة أوباما، ورأوا أنّ التغيير ينبغي أن يكون جوهرياً وليس تجميلياً. فالكلمات والشعارات لن تكفي؛ بل ثمّة حاجة إلى أدلّة ملموسة على سياسة جديدة تجاه إيران. قال مجتبى ثمرة هاشمي، أحد مستشاري أحمدي نجاد المقرّبين: "يتعيّن على الولايات المتّحدة أن تُثبت أنّ سياساتها تغيّرت وأصبحت تقوم على احترام حقوق الأمّة الإيرانية وعلى الاحترام المتبادل". وأضاف قائلاً، إن تغيّرت السياسات الأميركية تجاه إيران، "فستتقلّص المسافة بين إيران والولايات المتّحدة. وإن تمّ الوفاء بهذه الوعود، فستتوفّر فرص أكبر للتقارب بين الأمّتين"[27]. كان الخطّ الإيراني يشير إلى التشكّك، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام مفاجأة إيجابية. ومع أنّ الإيرانيين كانوا يفكّرون بحذر في احتمال حدوث تغيّر في السياسة الخارجية الأميركية، إلاّ أنّهم كانوا يستعدّون على نحو متزايد لعدم حدوث ذلك، وكان الموقف الموحّد للمسؤولين الإيرانيين الأساسيين مفيداً[28]. فبعد بضعة أيّام من خطاب تنصيب أوباما، قال أحمدي نجاد للصحفيين إنّه ينتظر بصبر الخطوة التالية التي ستتّخذها إدارة أوباما. قال: "سنصغي إلى البيانات عن كثب، وسندرس أفعالهم بعناية، وإن كان ثمّة تغييرات حقيقية، فسنرحّب بها"[29]. وفي ذلك اليوم نفسه، في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، أعلن وزير الخارجية آنذاك، منوشهر متّقي، أنّ طهران ستعتمد "نهجاً تعاونياً" مع واشنطن ما دامت ترى تغييرات تتجاوز الكلام. قال متّقي: "نحن نعتقد أنّه إن كانت الإدارة الجديدة في الولايات المتّحدة، كما يقول السيّد أوباما، تنوي تغيير سياساتها ليس بالقول بل بالممارسة، فإنها ستجد في المنطقة نهجاً وردّ فعل تعاونيَين"[30].

ربّما قدّم رئيس مجلس الشورى، لاريجاني، التقييم الأكثر صراحة، فالنزاع بين الولايات المتّحدة كان "جادّاً وليس للتسلية"، ولا يمكن حلّه بمجرّد "لفتات". كما شجب سياسة "العصا والجزرة"، واصفاً إيّاها بأنّها سياسة خارجية "همجية" يستخدمها "الكاوبوي" – لا يمكن تسوية مصلحة إيران الوطنية بالرّشى أو التهديدات – وذهب لاريجاني إلى لبّ الموضوع: إن الصراع بين الولايات المتّحدة وإيران ذو طابع استراتيجي ولا يمكن حلّه سوى بتغيير في الاستراتيجية، وليس في

التكتيكات. "إن ظنّ الأميركيون أنّهم يستطيعون مقاربة إيران ذرائعياً عبر تغيير تكتيكي، فهم مخطئون". وأشار إلى أنّ "الحوار الاستراتيجي مسألة مختلفة"[31].

كان سبب إصرار إيران على حوار استراتيجي يكمن وراء خوفها من سعي واشنطن إلى التعاون مع إيران من أجل تحقيق الاستقرار في المأزقين العراقي والأفغاني، لتعود إلى العداوة التي طبعت العلاقات الأميركية الإيرانية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إسقاط حكومة طهران، ما إن تستغني عن المساعدة الإيرانية. بتعبير آخر، خشي الإيرانيون من تعامُل واشنطن مع إيران ***تكتيكياً*** من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. في ذلك الوقت، سعى الإصلاحيون في إيران إلى مشاركة ***استراتيجية*** هادفة إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقات الأميركية الإيرانية.

لم يكن خوف الإيرانيين ناتجاً بالضرورة عن جنون الارتياب والشكّ، بل تعود جذوره أيضاً إلى التجربة الإيرانية في التعامل مع إدارة بوش. فبعد أحداث 9 سبتمبر، بدأت واشنطن محادثات مع إيران حول أفغانستان، بقيادة جايمس دوبنز، المبعوث الخاصّ للرئيس إلى أفغانستان. وخلافاً للتصوّر الشائع، لم تشكّل الولايات المتّحدة تحالفاً ضدّ طالبان، بل انضمّت واشنطن إلى تحالف قائم أصلاً بقيادة إيران. وفي اجتماع عُقِد في جنيف خريف عام 2001، تمحورت المناقشات بين الولايات المتّحدة وإيران حول كيفيّة إسقاط نظام طالبان بشكل فاعل وإقامة حكومة أفغانية؛ وكانت مساعدة إيران المادّية هامّة، إذ قدّم الإيرانيون قواعد جوية إلى الولايات المتّحدة، وعرضوا إرسال بعثات بحث وإنقاذ للطيّارين الأميركيين الذين يتمّ إنقاذهم، وأدّوا دور جسر بين تحالف الشمال والولايات المتّحدة في الحملة ضدّ طالبان، حتّى إنّهم استخدموا معلومات وفّرتها القوّات الأميركية لإيجاد قادة تنظيم القاعدة الفارّين وقتلهم[32]. وأكثر ما ظهرت تلك المصلحة المشتركة كان في مؤتمر بون في ديسمبر 2001، الذي اجتمع فيه عدد من الأفغان البارزين وممثّلين عن مختلف البلدان تحت رعاية الأمم المتّحدة من أجل وضع خطّة لحكم أفغانستان. وضعت الولايات المتّحدة وإيران بعناية أساس المؤتمر قبل أسابيع، وتبيّن أنّ نفوذ إيران السياسي على الجماعات الأفغانية المتحاربة كان حيوياً. فقد كانت واشنطن

وطهران في الخندق نفسه، لكنّ نفوذ إيران على الأفغانيين – لا التهديدات والوعود الأميركية – هو الذي دفع المفاوضات قدماً.

في الليلة الأخيرة من المؤتمر، تمّ الاتفاق على دستور مؤقّت وحُلّت جميع القضايا الأخرى باستثناء القضيّة الأصعب: من سيحكم أفغانستان؟ أصرّ تحالف الشمال على الفوز بالغنائم، بصفته المنتصر في الحرب. وعلى الرغم من أنّه يمثّل حوالى 40 بالمائة من البلاد، إلاّ أنّه أراد وضع يده على ثماني عشرة وزارة من الوزارات الأربع والعشرين. قرابة الساعة الثانية بعد منتصف الليل، جمع دوبنز الأحزاب الأفغانية، والإيرانيين، والروس، والهنود، والألمان، والأخضر الإبراهيمي من الأمم المتّحدة من أجل حلّ هذه المسألة. على مدى ساعتين، تناوبت الوفود المختلفة في محاولة لإقناع ممثّل تحالف الشمال بقبول عدد أقلّ من الوزارات، ولكن من دون جدوى. أخيراً، أخذه الممثّل الإيراني جانباً وبدأ يهمس في أذنه بالفارسية. بعد بضع دقائق، عادا إلى الطاولة وأعلن الأفغاني قائلاً: "حسناً، أنا أستسلم. بإمكان الفصائل الأخرى أخذ وزارتين أخريَين". في صباح اليوم التالي، تمّ توقيع اتفاق بون التاريخي. وبنتيجته، لم تنتصر أميركا في الحرب فحسب، بل انتصرت في السلم أيضاً بمساعدة إيران[33].

بالنسبة إلى الإيرانيين، كانت تلك لحظة انتصار. لم يتمّ إلحاق الهزيمة بعدو كبير متمثّل بحركة طالبان وحسب، بل أثبتت إيران من دون أدنى شكّ أنّها قادرة على فرض الاستقرار في المنطقة وأنّ أميركا تستطيع الاستفادة من تحسين علاقتها بطهران. مع ذلك، وبعد بضعة أسابيع، في 29 يناير 2002، وفي أوّل خطاب عن حالة الاتّحاد، وضع بوش إيران والعراق وكوريا الشمالية في كفّة واحدة، ووصفها بأنّها دول خطيرة تشكّل "محور الشرّ"، فصدم هذا التصريح طهران، إذ تبيّن أنّ سياسة الانفراج التي تمنّاها محمد خاتمي والمساعدة التي قدّمتها إيران في أفغانستان لم تجديا نفعاً. بعدما انهارت أجندة خاتمي الداخلية، تقوّض أيضاً موقفه الدولي؛ فقد رفع صوته وجادل ضدّ المتشدّدين في طهران الذين يبدو أنّ شكوكهم إزاء جدارة أميركا بالثقة كانت في محلّها[34]. قالت فريدة فرحي، وهي خبيرة إيرانية في جامعة هاواي: "شكّل ***محور الشرّ*** فشلاً ذريعاً لحكومة خاتمي. فقد استخدمه المتشدّدون،

الذين قالوا: ***إن استسلمتم، وإن قدّمتم المساعدة من موقف ضعف، فستحصلون على نتائج سلبية***[35]. وقال المتشدّدون إنّه لم يكن يجدر بإيران تقديم أيّ مساعدة للولايات المتّحدة من دون قبض الثمن مسبقاً. وقد أُجبر بعض الدبلوماسيين الإيرانيين الذين شاركوا في المحادثات الأفغانية على دفع الثمن بخسارة وظائفهم، ممّا جعل غيرهم يفكّرون مرتين قبل مدّ يد الصداقة إلى الولايات المتّحدة.

ما لم يعرفه الإيرانيون أنّه قبل مشاركتهم في أفغانستان مع الولايات المتّحدة، اعتمد نائب مستشار الأمن القومي ستيفن هادلي قواعد لتنظيم كيفيّة تفاعل واشنطن مع دول الشرّ مثل إيران في اجتماع "اللجنة النوّاب". سُمّيت القواعد على نحو غير رسمي باسم "قواعد هادلي"، وقرّرت أنّ التعاون التكتيكي مع دول الشرّ مثل إيران كان جائزاً ضمن سياق ما يسمّى بالحرب على الإرهاب، لكنّ هذا التعاون التكتيكي لا يمكن أن يُترجم أبداً إلى تغيير في الطبيعة الاستراتيجية لعلاقات أميركا بهذه الدول. بعبارة أخرى، وبغضّ النظر عن الفوائد التي يمكن أن يعود بها التعاون الأميركي الإيراني في أفغانستان، فإنّه ببساطة لن يغيّر تعريف إيران باعتبارها عدوّاً لدوداً للولايات المتّحدة. بالتالي، فإنّ هدف إيران تحسين علاقاتها مع واشنطن من خلال إظهار فائدتها في أفغانستان كان محكوماً عليه بالفشل منذ البداية. كما أن تقديم المساعدة إلى الولايات المتّحدة لن يساعد إيران على تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ هذه العلاقة مع أميركا ستزيل، على الأقلّ، خطر المواجهة العسكرية وتعترف بالمصالح الأمنية الإيرانية المشروعة وتطلّعاتها الإقليمية[36].

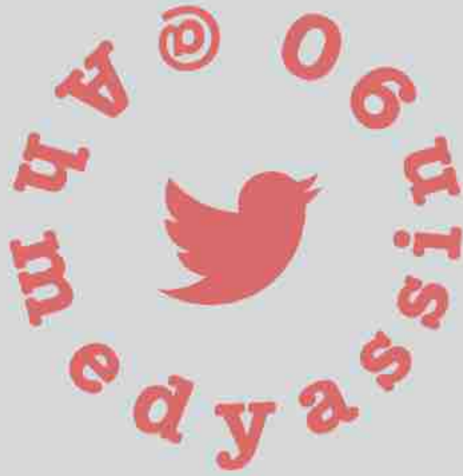
قضت تجربة أفغانستان على أيّ ثقة بين واشنطن وطهران، وجعلت التعاون في المستقبل أكثر صعوبة، وأصبح أيّ تعامل جدّي مع واشنطن في غياب توضيح هدفها الاستراتيجي أقلّ احتمالاً، لأنّ الإيرانيين كانوا يخشون سعي واشنطن إلى التعاون التكتيكي في ظلّ هدف استراتيجي يرمي إلى إسقاط الحكومة الإيرانية ما إن يتمّ الاستغناء عن الحاجة إلى مساعدة طهران. من هنا، أثّرت تجربة إيران مع إدارة بوش في تصوّرها لمبادرة إدارة أوباما وقلّصت من استعداد طهران للثقة

بأوباما. قال السياسي المحافظ حميد رضى تراغي: "برأينا، لم تتغيّر استراتيجية الولايات المتّحدة تجاه إيران، بل تغيّرت التكتيكات. تطلب منّا الولايات المتّحدة فتح قبضتنا، لكنّ قبضتنا كانت دائماً للدفاع. الولايات المتّحدة هي التي ضمّت قبضتها دائماً"[37].

كان انعدام الثقة بين المحافظين خطيراً إلى حدّ أنّهم أوشكوا على خسارة الفرصة التي أُتيحت لهم. فقد تمّ تضخيم المعلومات التي تبرّر عدم الثقة – مثل تقارير الاستخبارات الإيرانية التي زعمت أنّ الولايات المتّحدة تقدّم الدعم لجماعة جند الله الإرهابية المعادية لإيران، وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة – في حين أنّ المؤشّرات إلى سعي أوباما نحو تحوّل استراتيجي مع إيران – مثل إدراج حزب الحياة الحرّة في كردستان، وهي منظّمة كردية مسلّحة، على قائمة الإرهاب التي وضعتها وزارة الخارجية الأميركية نظراً إلى نشاطها العنيف ضدّ إيران – قوبلت بعدم التصديق أو التجاهل[38]. وهذا ما عزّز الاعتقاد أنّ انعدام ثقة المحافظين لم يكن بلا أساس - على حدّ قول السياسي الإصلاحي عطاء الله مهاجراني - و"خلصوا إلى أنّهم لا يملكون الثقة اللازمة للمضيّ قدماً"[39].

حمل انعدام الثقة المشابه على الجانب الأميركي الولايات المتّحدة إلى خسارة الفرص مع إيران، كما أشار الخبير الإيراني البارز، علي أنصاري من جامعة سان أندروز في اسكتلندا. ففي عام 1997، فوجئ العالم بفوز المرشّح الإصلاحي المعارض محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. كان العالم غير مستعدّ لخاتمي وأفكاره الانفراجية، وفشل بالتالي في اغتنام الفرصة التي مثّلها. كانت فكرة أميركا عن خاتمي في عام 1997 نسخة طبق الأصل عن فكرة طهران لاحقاً عن أوباما: في النهاية، كان يُعتقد أنّ هياكل جمهورية إيران الإسلامية لا تسمح بأيّ تغيير حقيقي. قال أنصاري: "بالفعل، لم يعرف الإيرانيون إطلاقاً ماذا يفعلون، لم يكونوا مستعدّين لأوباما"[40].

1(*) الترجمة الفارسية المباشرة لاسم "أوباما".


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع
إعادة نظر

تمّ تصميم الخيار الهجين لتركيز عقول القادة الإيرانيين على ما سيخسرونه من دون إذلالهم.

- المبعوث إلى الشرق الأوسط دينيس روس، موضحاً منطق مقاربة المسار المزدوج، سبتمبر 2008

على مدى عقد من الزمن تقريباً، كان محمد البرادعي، المدير العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، في محور الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني. مع ذلك، اعترف الدبلوماسي المصري السابق بسهولة أنّ القضيّة النووية لم تكن أصل المشكلة، بل كانت بالأحرى أحد أعراض النزاع القائم بين الولايات المتّحدة وإيران. ومع بلوغ حرارة الخلاف بين واشنطن وطهران درجة الغليان في عهد إدارة بوش، تجاوز البرادعي معالجة التقنيات النووية، وبدأ يتصرّف كوسيط غير مباشر بين العاصمتين. وعوضاً من الاكتفاء بالسعي إلى وقف صنع قنبلة نوويّة إيرانية، لم يتورّع عن الإعلان أنّه سعى هو أيضاً إلى منع إيران من التعرّض للقصف. برأي كبار المسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، كان ثمّة صلة بين الاثنين، لأنّه من النتائج المحتملة للهجوم على إيران هو تسلّحها نووياً. هذا الدور لم يكسب البرادعي عدداً كبيراً من الأصدقاء في البيت الأبيض في عهد بوش وحسب، بل أكسبه أيضاً جائزة نوبل للسلام(2) عام[1] 2005.

برأي البرادعي، كان اللوم يقع على كلّ من طهران وواشنطن، إلاّ أنّه شدّد بشكل خاصّ على مقاربة إدارة بوش بشأن إيران، ورأى أنّها ساهمت في تفاقم وضع غير مستقرّ أساساً. فقد قال في مقابلة مع محطّة سي أن أن: "عندما تحاول عزل أيّ بلد، يصبح الوضع أسوأ، أسوأ بكثير". وأعلن أنّ "ثقته كانت معدومة تماماً" بالجهود الرامية إلى عزل طهران[2]. أرجع البرادعي هذا الفشل إلى "مزيج من

الجهل والغطرسة"، فضلاً عن الأهداف غير الواقعية للمتشدّدين المحيطين بنائب الرئيس ديك تشيني، أو "دارث فيدر" كما سمّاه البرادعي. وعوضاً من حدّ البرنامج الإيراني ببضع عشرات من أجهزة الطرد المركزي، كانت النتيجة النهائية لسياسة العزل تمكُّن إيران من جمع آلاف أجهزة الطرد المركزي، وعدّة مئات من الكيلوغرامات من اليورانيوم قليل التخصيب، وإتقان دورة الوقود النووي[3].

لم تغب هذه الحقائق عن أوباما عندما تولّى منصبه في يناير 2009. فقد كانت الحاجة واضحة إلى نهج جديد يركّز على الدبلوماسية، ولكن، لم تُحدَّد الغاية ولا الاستراتيجية. كان الإجراء الأوّل لإدارة أوباما هو الشروع بإعادة نظر شاملة لسياسة الولايات المتّحدة تجاه إيران من أجل تحديد أفضل السبل لتنفيذ وعد الرئيس بانتهاج الدبلوماسية. قاد عملية المراجعة تلك المبعوث إلى الشرق الأوسط دينيس روس، وبونيت تالوار، المدير الأعلى للعراق وإيران ودول الخليج في مجلس الأمن القومي. جاء تالوار إلى البيت الأبيض من مجلس الشيوخ الذي احتلّ فيه لفترة طويلة منصب مستشار في لجنة العلاقات الخارجية وكان مؤيّداً قوياً لسياسة المشاركة. جرت عملية إعادة النظر بإحكام وجدّية، وتناولت جميع نواحي سياسة أميركا تجاه إيران، كما شملت عدّة كيانات ضمن الحكومة، فضلاً عن بضعة خبراء من الخارج[4]. كما أتاحت للبيت الأبيض فرصة ليثبت لحلفائه أنّ إدارة أوباما ستصغي إلى أصدقائها وتأخذ همومهم في الاعتبار، على نقيض طريقة عمل إدارة بوش. إذ نُقل أنّ وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون قالت لوزير خارجية الإمارات العربية المتّحدة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان: "سنتشاور مع زعماء المنطقة ونصغي إليهم... كونوا على ثقة بأنّنا سنطلعكم على استراتيجيتنا ونستشيركم بشأنها"[5]. وقد عُقدت عدّة جلسات مع مسؤولين في الاتّحاد الأوروبي، ومن بينهم دبلوماسيون من الاتّحاد الأوروبي كانوا قد ترأّسوا المفاوضات النووية بين أوروبا وإيران منذ عام 2003، وقام مسؤولون أميركيون وأوروبيون بدراسة المفاوضات السابقة عن كثب لتحديد الاستراتيجيات الناجحة مع إيران. قال لي مسؤول كبير في الاتّحاد الأوروبي: "كان ثمّة شعور أنّه يتمّ الإصغاء إلى الحلفاء الأوروبيين عندما يتعلّق الأمر بإيران"[6].

أظهرت إدارة أوباما تواضعاً، وانفتاحاً، ورغبة واضحة في التعلّم وتحسين نهجها، استناداً إلى المسؤولين الأميركيين المشاركين في العملية. على سبيل المثال، عندما بلغهم أنّ عبارة "العصا والجزرة" تملك دلالات سيّئة بالفارسية، لغوياً وثقافياً على السواء، وتثير غضب الإيرانيين عوضاً من جعلهم أكثر انفتاحاً على يد أوباما الممدودة، تمّ استبعاد العبارة سريعاً من مفردات الإدارة[7]. وأعرب بعض العناصر في البيروقراطية عن تقديرهم لهذا الانفتاح، وهم الذين كانوا ينظرون إلى موضوع التركيز على الدبلوماسية بشيء من التشكّك. ومع أنّ بعض المسؤولين في وزارة الخارجية شعروا "بسعادة عارمة" إزاء نهج إدارة أوباما الجديد، ساد "بعض الانزعاج" بين مؤيّدي سياسة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. فقد ساد قلق من تسرُّع إدارة أوباما في حكمها أنّ جميع سياسات حقبة بوش كانت خاطئة، فتتصرّف على عكسها من دون تمييز. علاوة على ذلك، خشي البعض من أن تكون الرغبة في التوصّل إلى اتفاق سريع مع إيران قويّة إلى درجة التضحية بكثير من المصالح، بما في ذلك المبادئ الهامّة للحدّ من الانتشار النووي في أثناء العملية. بشكل خاصّ، عارض بعض البيروقراطيين المتشدّدين بشأن الحدّ من الانتشار النووي فكرة التخلّي عن هدف منع تخصيب اليورانيوم كلّياً. قال لي أحد كبار المسؤولين المؤيّدين للحدّ من انتشار الأسلحة النووية في وزارة الخارجية: "كان ثمّة تخوّف من سعي القوم الجدد بلهفة كبيرة إلى عقد اتفاق وتقديم كثير من التنازلات". ولكن مع بدء أوباما بتشكيل فريقه الجديد، تبدّدت بعض تلك المخاوف. فتعيين كلينتون، وروس، وغاري سامور، وهو مفاوض مخضرم في قضيّة الحدّ من التسلّح في إدارة كلينتون، ضاعف إلى حدّ كبير ارتياح المتشدّدين بشأن الحدّ من الانتشار النووي في البيرقراطية. وتابع المسؤول في وزارة الخارجية قائلاً: "لم يكن وقع ذلك حسناً على إيران". علاوة على ذلك، أشارت إعادة النظر بحدّ ذاتها إلى أنّ فريق أوباما لم يكن يملك خطّة جاهزة، وأنّه لم يتمّ استبعاد أيّ استراتيجية، أو فكرة، أو تكتيك لمجرّد وجود بصمات بوش عليه[8].

قبل انضمام روس إلى إدارة أوباما، أوصى بسلوك قنوات خلفية سرّية للوصول إلى القيادة في طهران تجنّباً لتعزيز نفوذ أحمدي نجاد أو إضعاف المفاوضات

النووية الجارية علناً. كتب روس إلى مركز الأمن الأميركي الجديد في سبتمبر 2008: "إنّ إبقاء الأمر سرّياً تماماً سيحمي الطرفين من الإعلان السابق لأوانه ولن يضطرّهما إلى شرح تلك الخطوة علناً قبل أن يكونا جاهزَين. وسيبدو ذلك للإيرانيين أكثر أهميّة من العمل سواء أكان عبر الأوروبيين أم عبر الشخصيات غير الرسمية". فضّل روس خياراً هجيناً يجمع بين تشديد العقوبات، بما في ذلك إعطاء روسيا والصين حوافزَ لدعم فرض العقوبات، والتفاوض مع إيران في الوقت نفسه من دون شروط مسبقة. بالمقابل، فضّل سامور مقاربة أكثر انفتاحاً وشمولية، تتمثّل بمحادثات ثنائية مباشرة تتناول البرنامج النووي، والعلاقات الأميركية الإيرانية، والعراق، فضلاً عن الأمن الإقليمي. ويمكن للمحادثات أن تبدأ من دون أن تعلّق إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم، كما ذكر سامور في مقال نشرته مؤسّسة بروكينغز. وذهب جون برينان، مدير مكافحة الإرهاب في عهد أوباما، إلى أبعد من ذلك داعياً إلى إرسال مبعوث رئاسي لتولّي المفاوضات مع إيران والاعتراف علناً بأنّ إيران قد خفّضت بشكل كبير استخدامها للإرهاب خلال العقد الفائت[9].

تناولت إعادة النظر في السياسة الأميركية تجاه إيران خيارات واستراتيجيات عديدة ومختلفة. على الصعيد الدبلوماسي، درست الإدارة سلسة من التدابير والترتيب الذي ستعرضها به، على سبيل المثال لا الحصر: تخفيف العقوبات على الاستثمار في البنية التحتية النفطية المتهالكة في إيران؛ تأسيس تمثيل دبلوماسي على مستوى منخفض في إيران؛ الاعتراف بقدرة نووية مدنية محدودة لإيران ومساعدتها على اكتسابها في ظلّ عمليات تفتيش صارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ فتح قناة اتّصال مباشرة مع المرشد الأعلى في إيران؛ ورفع الحظر عن الاتصالات المباشرة بين الدبلوماسيين الأميركيين ونظرائهم الإيرانيين. في الوقت نفسه، وتماشياً مع توصية روس الهجينة، درست الإدارة استراتيجيات لتصعيد الضغط عبر تشديد العقوبات ضدّ إيران بشكل ملحوظ. واشتملت الاحتمالات على فرض عقوبات على شراء إيران البنزين، وعقوبات تستهدف القطاع المصرفي الإيراني، وتدابير أكثر تطرّفاً كإيقاف الضمانات الائتمانية للشركات الأوروبية التي تتعامل معها[10]. وبرأي الإدارة الأميركية، لن تكون هذه العقوبات ذات جدوى ما لم

تؤيَّد بدعم دولي كبير. فقد كانت إيران ماهرة في استغلال الانقسامات داخل المجتمع الدولي وإيجاد ثغرات في العقوبات. وينبغي لأيّ عقوبات استراتيجية جديدة أن تعالج هذه المشاكل؛ استناداً إلى الإدارة.

بالنسبة إلى الأوروبيين الذين تملك عقوباتهم تأثيراً أعظم بحكم علاقاتهم التجارية الواسعة مع إيران، فمن المحتمل ألاّ يقدّموا دعمهم ما لم يصدر قرار جديد عن مجلس الأمن. غير أنّ مثل هذا القرار يحتاج بدوره إلى الدعم، أو على الأقلّ، إلى عدم معارضة روسيا والصين. فقد رأى محلّلون داخل الإدارة وخارجها أنّ تعاون روسيا كان ضرورياً في أيّ مجهود للضغط على إيران. وعوضاً من تقديم تنازلات لطهران، ينبغي تقديمها لموسكو مقابل تعاونها في الضغط على إيران، استناداً إليهم. ومن شأن هذه التنازلات أن تشتمل على إلغاء الخطّة الرامية إلى إقامة نظام دفاع صاروخي في شرق أوروبا، وإظهار المزيد من الاعتبار لمخاوف روسيا بخصوص الدول التي يُحتمل انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي والتي تعتبرها موسكو جزءاً من دائرة نفوذها[11]. في الوقت نفسه، كان يتحتّم الضغط على روسيا لإحباط بيعها المنظّم لنظام الدفاع الجوي طويل المدى أس-300 إلى إيران. فمن شأن هذا النظام أن يعزّز كثيراً من قدرة الدفاع الجوي الإيراني ويجعل البلاد أكثر صموداً أمام التهديدات الأميركية أو الإسرائيلية بشنّ غارات جوية على مواقعها النووية. وفي فبراير 2009، أي بعد أسابيع فقط من بداية عملية إعادة النظر، طلبت إدارة أوباما الدعم من عدّة دول عربية للضغط على روسيا من أجل إيقاف عملية البيع. حتّى إنّ المملكة العربية السعودية عرضت شراء النظام من روسيا مقابل وعد من موسكو بعدم بيعه لإيران[12].

كان الحصول على الدعم الصيني أقلّ تعقيداً إلى حدّ ما، على الرغم من المقاومة الشديدة التي يُحتمل أن تبديها بكين. فثمّة عاملان يسيطران على مصالح الصين في ما يتعلّق بإيران: أوّلاً، لم ترغب الصين في عقوبات تعيق النموّ الاقتصادي الصيني وأولويّتها في إخراج ملايين الصينيين من الفقر. إذ تحصل الصين على حوالى 13 بالمائة من حاجتها النفطية من إيران، وأيّ تعطيل في تلك التجارة ستكون تداعياته الاقتصادية والسياسية كبيرة على القيادة في بكين. ثانياً،

الصين متردّدة جدّاً حيال كونها العنصر الشاذّ في مجلس الأمن. فمعارضة بكين للعقوبات لم تكلّفها شيئاً نسبياً ما دامت تستطيع الاختباء خلف المعارضة الروسية الأكثر تصلّباً. ولكن، إن تكاتفت روسيا مع أميركا في جهودها الرامية إلى معاقبة إيران، يُعتقد أنّ الصين ستحذو حذوها على الأرجح. كان روس قد وضع استراتيجية لضمان التأييد الصيني قبل دخوله إدارة أوباما. ففي كتاب شارك في تأليفه مع ديفيد ماكوفسكي تحت عنوان *Myths, Illusions & Peace: Finding a New Direction for America in the Middle East*؛ ***الأساطير، والأوهام، والسلام: إيجاد اتّجاه جديد لأميركا في الشرق الأوسط***، وتمّ نشره عام 2009، لكنّه كُتب قبل انضمام روس إلى فريق أوباما، ذكر المؤلّفان أنّ الصين أكثر اعتماداً على المملكة العربية السعودية منها على إيران. وبالتالي، من الممكن ضمان دعم بكين للعقوبات إن عرض السعوديون تأمين مبيعات النفط الإيرانية للصين، وهدّدوا بإيقاف مبيعاتهم للصين إن لم ترضَ بكين بالتعاون. كتب روس وماكوفسكي: "الأعمال تأتي أوّلاً، والصين تملك مصالح أكبر مع المملكة العربية السعودية منها من إيران. هنا أيضاً، لا يحتاج السعوديون إلى إذاعة ما يفعلونه، بل يتعيّن تجنيدهم للضغط بهدوء على الصينيين من أجل تغيير نهجهم مع إيران وإلاّ سيخسرون مستقبلاً مربحاً مع المملكة العربية السعودية"[13]. في وقت لاحق من عام 2009، أرسل أوباما روس إلى المملكة العربية السعودية طلباً لضمانة أنّها ستساعد على تأمين احتياجات الصين في حال توقفت إيران عن تزويدها بالنفط. قال مسؤول رفيع المستوى لصحيفة ***نيويورك تايمز***: "سنبحث عن سبل للتأكّد من أنّه في حال فُرضت عقوبات، لن يتأثّر الصينيون سلباً"[14].

كانت الإدارة الأميركية تدرك أنّ الوقت لم يكن في صالحها من نواحٍ كثيرة. فقد كان الإيرانيون يحشدون المزيدَ من اليورانيوم قليل التخصيب، والحيّز السياسي لأيّ دبلوماسية موسّعة يُحتمل أن يتقلّص ما إن ينتهي شهر عسل أوباما مع الكونغرس الأميركي. هذا فضلاً عن أنّ التوتّر يتصاعد بين حلفاء الولايات المتّحدة، لا سيّما إسرائيل. في الوقت نفسه، كان البيت الأبيض يدرك أيضاً أنّ وزن أوباما – المتمثّل بكونه جديداً على الساحة ولا تاريخ له مع إيران – سرعان ما سيتبخّر إن فشلت أوّل

محاولة دبلوماسية. ستكون صفحة أوباما السياسية عذراء لمرّة واحدة فقط، كما قيل. بالتالي، وفي حين احتاجت أميركا إلى العمل بسرعة، فعلى خطوتها الأولى أن تكون مدروسة جيّداً. في هذا الصدد، عقّدت الانتخابات الرئاسية التي ستجري في يونيو المقبل في إيران حسابات الإدارة. فمع دخول الإيرانيين موسمهم السياسي، ستضعف قدرتهم على التفاوض مع الولايات المتّحدة. وكان السؤال يتمثّل في ما إذا كان ينبغي الشروع في المفاوضات قبل الانتخابات، أو انتظار مجيء الإدارة الإيرانية التالية قبل بدء دبلوماسية جدّية. في البداية، مالت الكلفة داخل الإدارة لصالح بدء المحادثات قبل الانتخابات. فاستناداً إلى ذلك الفريق، كان فوز أحمدي نجاد مرجّحاً على أيّ حال، والقلق من أنّ المفاوضات قد تساعد على دعم مساعي إعادة انتخابه كان موضوع نقاش. بالإضافة إلى ذلك، إن تفاوضت الولايات المتّحدة مع المحافظين وانتهى بهم الأمر إلى الخسارة لصالح الإصلاحيين في الانتخابات، فسيواجه معسكر المحافظين صعوبة أكبر في معارضة وتخريب محادثات لاحقة بقيادة الإصلاحيين مع الولايات المتّحدة، ما سيشكّل وسيلة تُظهر من خلالها واشنطن رغبتها في الحوار مع الحكومة الإيرانية ككلّ وليس مع فصيلة معيّنة داخلها. ففي النهاية، كان الوقت ينفد، وكان التفاوض مع إيران أمراً حيويّاً ليس لمجرّد حلّ القضيّة النووية، بل للمساعدة أيضاً على فرض الاستقرار في العراق وأفغانستان ومعالجة أمن الطاقة إقليمياً وعالمياً. كما فكّرت الإدارة في التعاطي مباشرة مع المرشد الأعلى بدلاً من أحمدي نجاد، وهو أمر من شأنه أن يساعد على الالتفاف حول القضيّة بأكملها. ولكن في نهاية المطاف، قرّرت الإدارة تجنّب أيّ اتّصال قد يؤدّي عن غير قصد إلى استفادة أحمدي نجاد[15].

المعارضة الإسرائيلية

على الرغم من أنّ إعادة النظر السياسية تناولت ظاهرياً مصالح الولايات المتّحدة إزاء إيران، إلاّ أنّ جزءاً كبيراً من المناقشات تمحور حول إدارة التحالف؛ أي المهمّة الشاقّة المتمثّلة بضمان مساندة حلفاء أميركا للسياسة وعدم تخريبها، لا سيّما أولئك المتخوّفين من الآثار المترتّبة على تحسّن العلاقات الأميركية الإيرانية. وينطبق ذلك بشكل خاصّ على إسرائيل التي تملك قدرة وتاريخاً في مجال تعقيد

الدبلوماسية الأميركية الإيرانية. فمع أنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل وافقتا على الهدف الاستراتيجي المتمثّل بمنع صنع قنبلة نووية إيرانية، إلاّ أنّ توافقهما يميل إلى الانتهاء هناك. ففي المسائل التكتيكية، كانت وجهات نظر إسرائيل وإدارة أوباما تتباين بشكل مطّرد.

حتّى في المسائل الاستخباراتية، وعلى الرغم من تفنيد واشنطن وتلّ أبيب للمعلومات نفسها، إلاّ أنّ استنتاجاتهما اختلفت إلى حدّ كبير. فعندما ذكرت الأمم المتّحدة أنّ الإيرانيين جمعوا ما يكفي من اليورانيوم قليل التخصيب لصنع قنبلة نووية واحدة، تباينت الخلافات الأميركية والإسرائيلية حول كيفيّة تفسير هذا التطوّر والردّ عليه إلى حدّ كبير. فذكرت الصحف الإسرائيلية أنّ عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، قال لرئيس وزراء حكومة نتنياهو إنّ بلوغ هذا المستوى التكنولوجي يعني أنّ إيران قادرة على اكتساب القدرة النووية العسكرية من خلال تكييف استراتيجيتها النووية وحسب. ولم تعد المسألة مسألة قدرة، بل مسألة خيار. ورأت إسرائيل أنّ إيران أصبحت على بُعد خطوة واحدة من امتلاك القدرة النووية. ولكن في واشنطن، كانت وجهة النظر أكثر واقعية بعض الشيء، إذ أبلغ الأميرال دينيس بلير، المدير الجديد للاستخبارات الوطنية، الكونغرس أنّ الإسرائيليين "يعتمدون مقاربة أسوأ الاحتمالات في هذه الأمور"[16]. وكان قبل شهر من ذلك، وفي تقييم سنوي للخطر سلّمه إلى الكونغرس، قد شكّك في افتراض أنّ إيران أصبحت قادرة على اكتساب سلاح نووي، إذ قال: "مع أنّنا لا نعرف ما إذا كانت إيران تعتزم حالياً تطوير أسلحة نووية، غير أنّنا نقدّر أنّ طهران تُبقي الخيار مفتوحاً على الأقلّ أمام تطويرها". ومع أنّ تقييم بلير توافق مع تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية – إذ أعلن البرادعي تكراراً أنّه "لا يعتقد أنّ الإيرانيين اتّخذوا قراراً بصنع سلاح نووي، ولكنّهم مصمّمون حتماً على امتلاك التكنولوجيا لأنّهم يعتقدون أنّها تضفي عليهم القوّة، والهيبة، وتمنحهم بوليصة تأمين" - إلاّ أنّه لم يحظ بالتقدير في إسرائيل[17].

لم تتكتّم إسرائيل على عدم ارتياحها لتواصل واشنطن مع طهران، وعبّرت عن "شكّها المستمرّ" لصنّاع القرار الأميركيين. فقد نُشر عن نتنياهو قوله إنّ "بلاد

الفرس" تضيّق الخناق على إسرائيل بواسطة ذراعيها – حماس وحزب الله – وإنّه لا يمكن وقفها سوى من خلال عقوبات اقتصادية شاملة، بما في ذلك فرض حصار بحري، والإصرار على أنّ الخيار العسكري الأميركي ما زال قابلاً للتطبيق. وقال إنّ إسرائيل لا تعارض الدبلوماسية بحدّ ذاتها شريطة ألاّ تستغرق أكثر من شهرين، وأن تكون نتائجها ثابتة؛ أي أن تكون نتائجها حظراً كاملاً للتخصيب. بخلاف ذلك، فإنّ إيران "ستستغلّ الوضع لصالحها"، كما قال لوفد من المشرّعين الأميركيين في فبراير 2009. كانت المطالب الأربعة التي فرضتها إسرائيل على الدبلوماسية الأميركية الإيرانية واسعة ومنهكة، وهي: مهل ضيّقة، ونتائج محدّدة مسبقاً للمحادثات، وعقوبات إضافية، واستمرار الإشارة إلى الخيار العسكري. ففي ظلّ إطار زمني واضح، وشروط محدّدة، ستفشل واشنطن في إيقاف إيران، استناداً إلى وزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون. قال يعلون: "ليس لديّ أدنى شكّ في أنّ الإيرانيين سيستخدمون أيّ حوار لكسب الوقت في حال عدم وضع إطار زمني واضح ومعالم واضحة، كأن يقال لهم إنّ أمامهم شهرين لوقف تخصيب اليورانيوم. ما على الغرب فعله هو الوقوف ضدّ هذه الموجة ومواجهتها". تعتقد إسرائيل أنّ إيران علّقت برنامج التخصيب عام 2003، وعرضت التفاوض مع الولايات المتّحدة عندما اقتنعت بمصداقية التهديد العسكري الأميركي. وأكّد الإسرائيليون أنّه ينبغي مواجهة إيران، لأنّ إيقاف طهران ليس ممكناً من دون إعادة التلويح بذلك التهديد القابل للتطبيق كما حدث عام 2003. وحتّى لو تمّ اعتماد الدبلوماسية، ينبغي أن يكون ذلك تحت "عصا الضغط العسكري"، استناداً إلى إسرائيل[18].

أدّى إصرار إسرائيل على الخيار العسكري في هذه المرحلة المبكرة من حملة الرئيس الهادفة إلى فتح قنوات الدبلوماسية مع إيران إلى تقويض آمال إدارة أوباما من عدّة نواحٍ. فخلال هذه المرحلة الأوّلية، كانت واشنطن وطهران ما زالتا تختبران نوايا بعضهما لتحديد مدى صدق الطرف الآخر. فجوّ انعدام الثقة طويل الأمد لم يمنح أيّاً من الطرفين هامش خطأ. من وجهة نظر طهران، كان الإصرار على بقاء الخيار العسكري مطروحاً على الطاولة يغذّي شكوكها حول نوايا واشنطن خلال عهد إدارة بوش. وكانت إيران قلقة من احتمال فشل المفاوضات، لأنّ هذا الفشل من شأنه

أن يعزّز الخيار العسكري ضدّ إيران. والآن، حلّ الخطاب الإسرائيلي محلّ حديث إدارة بوش المتشدّد. فأسفر عجز إيران عن تقدير الخلافات السياسية بين واشنطن وتلّ أبيب عن تقلّص في ثقة طهران بنوايا واشنطن كلّما هدّدت إسرائيل بشكل صريح أو ضمني باللجوء إلى العمل العسكري. بالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أنّ التصوّر الإيراني لتهديد الولايات المتّحدة - واستطراداً إسرائيل – من بين القوى الدافعة لبرنامج إيران النووي. فسواء أكانت إيران تسعى إلى امتلاك سلاح أم برنامج مدني يُكسبها **قدرة** على صنع الأسلحة، فإنّ وجود البرنامج يمنح طهران درجة من الردع ضدّ التهديد الأميركي المتصوَّر. وقد سعت إدارة أوباما إلى تقليص إحساس إيران بالخطر من أجل بدء المفاوضات. إلاّ أنّ التهديد بعمل عسكري إسرائيلي أوشك على إحداث نتيجة معاكسة؛ إذ يرجّح أن يغذّي الإحساس الإيراني بانعدام الأمان ويغلق النافذة المفتوحة على الدبلوماسية[19].

ساعد التهديد بعمل عسكري إسرائيلي أيضاً على وضع مهل اعتباطية للمفاوضات مع طهران، اقترنت بتوقّعات مبالغ فيها لما ينبغي أن تحقّقه الدبلوماسية. استناداً إلى نتنياهو، فإنّ النتائج التي فشلت العقوبات والمواجهة في تحقيقها مع إيران خلال العقود الثلاثة الماضية يجب التوصّل إليها الآن بأعجوبة بعد بضعة أسابيع فقط من المفاوضات، وإلاّ، لن يكون لدى إسرائيل أيّ خيار سوى اللجوء إلى عمل عسكري، على حدّ قولها. يمكن القول إنّ هذا المنطق خدم غرضين: أوّلاً، سعى إلى إعادة الولايات المتّحدة إلى نهج إدارة بوش في السياسة الخارجية، وفيه تمّ التعامل مع الدبلوماسية بشكّ وريبة، واعتُبرت المواجهة العسكرية خياراً سياسياً مضمون النتائج. ثانياً، ضمن فشل الدبلوماسية عن طريق حرمانها من الوقت والمجال اللازمَين لتحقيق النجاح، ورفع مستوى التوقّعات على نحو كبير. باختصار، أدّت التهديدات بالعمل العسكري إلى عسكرة الجوّ وأوجدت بيئة قلّصت فرص النجاح أمام الدبلوماسية، لا بل أسوأ من ذلك، منعت اعتمادها من الأساس. سواء أكانت إجراءات حكومة نتنياهو هادفة إلى تقويض حملة واشنطن أم كانت نابعة ببساطة من المخاوف والتوتّرات الإسرائيلية، فقد سبّبت إحباطاً عميقاً لدى إدارة أوباما. كانت إسرائيل "تقيّد يدَي الولايات المتّحدة بلا داعٍ"، ولم تدرك كم

يمكن لاستراتيجية أوباما أن تفيد الأمن الإسرائيلي. وكدليل على تنامي انزعاج واشنطن من حكومة نتنياهو، شكّك نائب الرئيس جو بايدن على الملأ في جهوزية إسرائيل للقيام بعمل عسكري، كما اعتبر هذا الإجراء "متهوّراً"[20].

إلاّ أنّ إدارة أوباما لم تتوقّف عند هذا الحدّ، ففي أبريل 2009، بدأ المسؤولون الأميركيون يربطون صراحة بين خلافات إسرائيل وأميركا حول إيران ونقطة الخلاف الرئيسة الكبرى بين حكومتَي أوباما ونتنياهو: النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. قالت كلينتون في تصريح لها في البيت الأبيض في 23 أبريل 2009: "لكي تحصل إسرائيل على الدعم القوي الذي تبحث عنه بخصوص إيران، لا يمكنها البقاء على الهامش في ما يتعلّق بالفلسطينيين وجهود السلام. فالمسألتان مترابطتان"[21]. ولّد ربط المسألة بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية قلقاً عميقاً لدى حكومة نتنياهو، لأنّه طرح فكرة لطالما سعت إسرائيل إلى تكذيبها: إنّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو المصدر الرئيس للصراع في الشرق الأوسط. خشيت إسرائيل من أن يؤدّي قبول هذه الفرضية إلى جعل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على رأس أولويّات واشنطن عوضاً من إيران، ويؤدّي إلى ممارسة ضغط واسع النطاق على إسرائيل لتقديم تنازلات للعرب. رفض يعلون هذه العلاقة السببية واصفاً إيّاها بأنّها "سطحية"، وقال إنّ معظم المشاكل الكبرى في المنطقة لا علاقة لها بإسرائيل وصراعها مع الفلسطينيين. قال: "لم تندلع الثورة الإسلامية - في إيران عام 1979 - بسببنا، ولم تتأسّس القاعدة بسببنا، وحتّى حزب الله لم ينشأ بسببنا"[22].

عوضاً من ذلك، فضّلت إسرائيل الربط بن المسألتين بشكل مختلف، فاعترفت حكومة نتنياهو بالأهمّية التي علّقتها إدارة أوباما على تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي، ومركزيّة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في تلك العلاقة، وأعلنت أنّها لن تتقدّم في محادثات السلام مع الفلسطينيين قبل أن ترى تقدّماً في الجهود الأميركية الرامية إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، والحدّ من نفوذ طهران الصاعد في المنطقة. قال نائب وزير الخارجية دانييل أيالون: "إنّه شرط حيوي إن أردنا المضيّ قدماً. فإن كنّا نريد عمليّة سياسية حقيقية مع الفلسطينيين، يجب ألاّ نسمح

للإيرانيين بتقويضها وتخريبها"[23].

بالنسبة إلى إدارة أوباما، فإنّ وضع سياسةٍ إيرانية جديدة وإجراء مراجعة شاملة، كان الهدف منهما إلى حدّ كبير هو الموازنة بين علاقة أميركا بإسرائيل وتطلّعاتها إلى علاقة جديدة بإيران. فمن شأن الرهان الدبلوماسي أن يؤدّي إلى بداية جديدة للعلاقات الأميركية الإيرانية، لكنّه قد يتسبّب أيضاً بأزمة مع إسرائيل، أو كليهما. صرّح مسؤول بارز في إدارة أوباما لصحيفة ***نيويورك تايمز*** في هذا السياق: "يمكنني أن أضع لكم سيناريو يؤدّي فيه هذا المزيج الجديد من اللاعبين إلى أوّل محادثات حقيقية مع إيران خلال ثلاثة عقود. كما يمكنني أن أضع لكم سيناريو آخر تشكّل فيه أوّل أزمة خارجية كبيرة خلال رئاسة أوباما مواجهة كريهة، إمّا لأنّ الإسرائيليين وجّهوا ضربتهم أو لأنّنا لم نسمح لهم". مهما تكن القيود المفروضة على التسوية بين الولايات المتّحدة وإيران، فإنّ إيجاد تسوية مقبولة بين إسرائيل وإيران أكثر تعقيداً. كان من الصعب التخيّل أنّ الإيرانيين مستعدّون للتخلّي عن التخصيب تماماً، ولم يكن من المطروح أيضاً أن يقبل الإسرائيليون بما هو أقلّ من ذلك، أما بالنسبة إلى إدارة أوباما، فكانت تلك معضلة لا حلّ لها، وكانت النتيجة النهائية لإعادة النظر في السياسة استراتيجية تسعى، حتّى النهاية، إلى تجنّب معالجة هذه القضيّة المركزية[24].

أوباما يعتمد خيار روس الهجين

بحلول أبريل، انتهت إعادة النظر وتمّ تقديم استراتيجية نهائية. نُشرت رسالة ورد فيها اسم دينيس روس وبونيت تالوار ككاتبَين أساسيّين في الإدارات الحكومية ذات الصلة، وانتقلت الإدارة من وضع الاستراتيجيات إلى التنفيذ. أنتجت إعادة النظر سياسة شبيهة على نحو غريب بالمقاربة الهجينة التي قدّمها روس قبل أشهر: استراتيجية قائمة على عرض المفاوضات على طهران من دون شروط مسبقة، وتشديد العقوبات في الوقت نفسه في حال لم ترضخ إيران للمطالب الأميركية. أطلقت وزارة الخارجية على هذه المقاربة اسم استراتيجية المسار المزدوج؛ وهي فكرة تنصّ على ضرورة اتّباع مسارَي الدبلوماسية والعقوبات جنباً إلى جنب،

وأنّهما لن يجديا نفعاً ما لم يتمّ اعتمادهما معاً. فتمّ التخلّي عن الشرط الأميركي القديم الذي يفرض على إيران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم قبل بدء المفاوضات، ما من شأنه أن يتيح لإيران الاستمرار بتخصيب اليورانيوم مع تقدّم المحادثات، وقبل التوصّل إلى ترتيب نهائي. خلال هذه الفترة، سيتحوّل التركيز إلى عمليات التفتيش والتحقّق من المواقع النووية الإيرانية. قال مسؤول أوروبي رفيع المستوى: "اتّفقنا جميعاً على أنّ الشرط المسبق بتعليق التخصيب لن ينجح ببساطة؛ فقد علّمتنا التجربة أنّ الإيرانيين لن يطبّقوه. لهذا السبب، سنبدأ ببعض الخطوات المؤقّتة لبناء شيء من الثقة". في الواقع، لم يتمّ إلغاء شرط التعليق، إلاّ أنّه لم يعد شرطاً مسبقاً. وفي مرحلة معيّنة، سيُطلب من إيران تعليق أنشطة التخصيب، استناداً إلى الاستراتيجية"[25].

خلصت المراجعة أيضاً إلى ضرورة تغيير لغة واشنطن ولهجتها جذرياً. فإزالة السمّ من الجو كانت خطوة ضرورية لتهيئة بيئة مؤاتية للدبلوماسية. بخلاف ذلك، إنّ طهران لن تقدّر نيّة واشنطن لحلّ النزاع بطريقة بنّاءة من خلال الدبلوماسية، كما رأت الإدارة، وسيُعتمد هذا القرار حتّى إن واصل الإيرانيون تشويه صورة الولايات المتّحدة. كان هذا القرار إيجابياً بالنسبة إلى الولايات المتّحدة على جميع الصعد. فإن تجاوب الإيرانيون ولطّفوا خطابهم، فستتضاعف فرص حلّ النزاع. أمّا إن رفض الإيرانيون تهدئة خطابهم، فستسجّل واشنطن نقاطاً لصالحها في المجتمع الدولي، وتدفع إيران إلى مزيد من العزلة.

في ما يتعلّق بتفاصيل الاستراتيجية الدبلوماسية، نصّت إعادة النظر على أن تتركّز الدبلوماسية مع إيران على القضيّة النووية. شكّلت هذه النقطة موضع خلاف داخل الإدارة الأميركية، لا سيّما بين أولئك الذين يعملون على الملفّ الأفغاني. فقد اعترف كثير من المسؤولين في الإدارة بوجود مصالح مشتركة هامّة بين الولايات المتّحدة وإيران في أفغانستان، وأنّ الدبلوماسية قد تشهد انطلاقة أفضل إن تمّت معالجة هذه المصالح المشتركة في وقت مبكر. وقد شدّد كلّ من الأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، وأمين عام حلف الناتو، ياب دي هوب شيفر، علناً على أهميّة المشاركة الإيرانية في حلّ النزاع في أفغانستان، وقالا إنّ للولايات المتّحدة

والجمهورية الإسلامية مصالح متبادلة ومشتركة من شأنها أن تتيح إمكانيات للتعاون. قال دي هوب شيفر: "نحن بحاجة إلى نقاش يضمّ جميع الدول المعنية: أفغانستان، وباكستان، والهند، والصين، وروسيا... وأجل، إيران". ولقي هذا الرأي تأييداً واسع النطاق من قِبل خبراء مستقلّين ومن قِبل الحكومة الأفغانية التي خشيت على أفغانستان من تصاعد التوتّر بين الولايات المتّحدة وإيران. قال داوود موراديان، وهو مستشار سياسي رفيع المستوى في وزارة الخارجية الأفغانية: "إن استقرّت العلاقة بين الولايات المتّحدة وطهران، فستتحسّن أمورنا كثيراً في أفغانستان". وقد أعرب الإيرانيون أيضاً عن استعدادهم للتعاون في أفغانستان، وكانوا يعلمون جيّداً أنّهم يملكون كثيراً من الأوراق في تلك الساحة، وأنّ واشنطن بحاجة إلى مساعدة طهران. إذ قال نائب وزير الخارجية الإيراني لصحيفة ***وول ستريت جورنال***: "يمكننا تقديم مساهمة كبيرة في مسألة العراق وأفغانستان، وإن أظهرت الولايات المتّحدة رغبة حقيقية في التحدّث إلينا، فإنّنا سنتفاوض بالتأكيد. لكنّ إشراك إيران في الملفّ الأفغاني، الذي تُعتبر مساعدتها فيه ضرورية، قد يضع واشنطن في موقف المَدين للإيرانيين. فقد خشيت الإدارة من أن يؤدّي تشكيل مثل هذه الروابط بين القضايا الإقليمية والقضية النووية إلى إفساح المجال أمام الإيرانيين لانتزاع تنازلات في الملف النووي من الولايات المتّحدة[26].

مع ذلك، كانت أفغانستان هي التي أتاحت أوّل فرصة للاتصال الدبلوماسي المباشر بين الولايات المتّحدة وإيران في ظلّ إدارة أوباما. إذ قامت كلينتون بدعوة دبلوماسيين من طهران لحضور مؤتمر دولي حول أفغانستان في 31 مارس 2009، في لاهاي، هولندا. فعقد السفير ريتشارد هولبروك، مبعوث الرئيس الخاصّ إلى أفغانستان ومؤيّد لحشد الدعم الإيراني من أجل فرض الاستقرار في ذلك البلد، اجتماعاً قصيراً وودّياً مع السفير محمد مهدي أخوندازاده، وذلك في أوّل تفاعل وجهاً لوجه بين إدارة أوباما والحكومة الإيرانية. بالإضافة إلى تبادل المجاملات، سلّم هولبروك خطاباً مكتوباً بعناية إلى الإيرانيين، يهدف إلى اختبار مدى استعداد طهران لاتّخاذ خطوات أكبر. ومع أنّه لم يتمّ إجراء مناقشات جوهرية، إلاّ أنّ إدارة أوباما تشجّعت بقرار طهران بالمشاركة في المؤتمر وبالنبرة الودّية التي طغت على

النقاشات المحدودة. قالت كلينتون: "سنبحث عن سبل للتعاون معهم وأعتقد أنّ مجيئهم اليوم، وأنّ تدخّلهم اليوم، إشارة واعدة إلى حدوث تعاون في المستقبل"[27].

بالتزامن مع هذه المبادرة، نصّت إعادة النظر على ضرورة إعداد مسار الضغط وعلى عدم ترك أيّ شكّ لدى طهران في أنّه سيتمّ اعتماد العقوبات في حال فشل الدبلوماسية. على الإيرانيين أن يعرفوا أنّ واشنطن مستعدّة لتفعيل المسار الثاني وفرض "عقوبات قاسية جدّاً"، هادفة إلى إحداث تغيير جوهري في تحليل إيران لخسائر وأرباح الأنشطة النووية. استجابت إعادة النظر أيضاً لبعض مطالب معارضي الحوار؛ ففي خطوة هادفة جزئياً إلى طمأنة الإسرائيليين وبعض حلفاء أميركا العرب، تمّ تحديد موعد في أوائل نوفمبر لتؤتي الدبلوماسية ثمارها[28]. بالإضافة إلى ذلك، احتفظ أوباما بموظّف سياسي هامّ في إدارة بوش قاد مسار العقوبات منذ عام 2006. إذ قام وكيل وزارة المال لشؤون مكافحة الإرهاب والاستخبارات المالية، ستيوارت ليفي، بتنظيم الجهود الأميركية للضغط على إيران عبر عزلها عن المصارف الدولية. كانت الفكرة تهدف إلى الضغط على القطاع الخاصّ، بدءاً بالمصارف العالمية، للانضمام إلى جهود معاقبة إيران بغضّ النظر عن قانون العقوبات في بلد كلّ منها. فوفقاً لهذا الرأي، سمعة المصارف من سمعة ممارسات عملائها، وسمعة المصارف التي تتعامل مع إيران معرّضة لخطر ما دامت إيران تسعى خلف التكنولوجيا النووية. خلافاً للعقوبات الأميركية السابقة على إيران، تبيّن أنّ جهود ليفي كانت فعالّة على نحو يدعو للعجب في إلحاق الضرر سريعاً باقتصاد إيران المتوعّك؛ مع أنّ الضغوط فشلت في تغيير سياسات إيران النووية، نجح ليفي في دفع مصارف كبرى في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان إلى إيقاف تعاملها مع عملائها الإيرانيين القدماء. قال دبلوماسي أوروبي للصحفي الأميركي روبن رايت: "ليسوا سعداء بما يجري. فهم يتذمّرون من الضغوط الأميركية، ولكنّهم يقبلون بها، ويأملون أن تنتهي سريعاً". تمّ إبقاء ليفي في وزارة المال للتأكّد من أنّ جهود العقوبات لن تلين، ولإرسال إشارة إلى طهران أنّها ستخسر الكثير في حال فشلت الدبلوماسية. لم يلقَ القرار أصداء إيجابية في جميع أروقة الإدارة الأميركية؛ فقد خشي بعض المسؤولين الأميركيين من أن يسيء

الإيرانيون فهم الرسالة؛ عوضاً من تفسير إعادة تعيين ليفي كتحذير ممّا يمكن أن يترتّب عليه فشل المحادثات، قد يستنتج الإيرانيون أنّ إدارة أوباما لم تكن جادّة بشأن الدبلوماسية من الأساس[29].

رحلة بلا هدف

بيد أنّ أهمّ جزء في إعادة النظر لم يكن ما نصّت عليه، بل ما أبقته طيّ الغموض، أو الكتمان، أو لم تتّخذ قراراً بشأنه. فقد طلبت إسرائيل وضوحاً في مسألة التخصيب وأصرّت على الالتزام بهدف إدارة بوش الرامي إلى منع تخصيب اليورانيوم تماماً. أشارت إحدى الشخصيات المؤيّدة للحدّ من انتشار الأسلحة النووية في وزارة الخارجية قائلةً: "كان الإسرائيليون يشعرون بالقلق كلّما تمّ التلميح إلى إمكانيّة تغيّر ذلك". ففي حين دفعت إسرائيل إدارةَ أوباما إلى طلب الوقف الكامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران، اعتبرت واشنطن بشكل متزايد أنّه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف. فقد قال لي مسؤول متوسّط المستوى في وزارة الخارجية: "ثمّة عدد كافٍ من الأشخاص الذين أتوا إلى إدارة أوباما وفهموا أنّ المنع التامّ للتخصيب لم يكن ممكناً ببساطة". وحتّى بعض المسؤولين في إدارة بوش السابقة انضمّوا إلى جوقة الأصوات الداعية إلى حلّ مرتكز على المفاوضات يسمح بتخصيب محدود، لأنّ "امتلاك مخزون من اليورانيوم المخصّب ليس مثل امتلاك قنبلة". وأعرب ريتشارد هاس، الذي خدم في إدارة بوش ويترأس حالياً مجلس العلاقات الخارجية، عن شكّه في أنّ إيران ستتخلّى ببساطة عن تخصيب اليورانيوم، واقترح على واشنطن القبول بحقّ إيران في التخصيب. قال هاس: "أعتقد أنّ على المفاوضات أن تتمحور في هذه الحالة حول ما إذا كان مسموحاً لإيران امتلاك بعض قدرات التخصيب. بعبارة أخرى، كيفيّة تعريف حقّ التخصيب؛ النطاق، ودرجة الشفافية، ودرجة وصول الوكالة الدولية إلى الطاقة الذرّية"[30]. مع أنّ الدبلوماسيين الأوروبيين لاحظوا أنّ مسؤولي إدارة أوباما لم يخوضوا معهم في التفاصيل حول ما إذا كان سيتمّ حظر تخصيب اليورانيوم، غير أنّه ساد انطباع عامّ أنّ إدارة أوباما كانت تعدّ للتوصّل إلى نتيجة يكون فيها التخصيب محدوداً على

الأراضي الإيرانية. وفي خطّة هادفة إلى الإيعاز لإدارة أوباما بتبنّي حلّ التخصيب المحدود صراحة، قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، جون كيري – ديمقراطي؛ ماساتشوستس - لصحيفة ***فايناشال تايمز***: "إنّ رأي إدارة بوش بعدم السماح بالتخصيب كان سخيفاً". فيما اعتبر سيناتور ماساتشوستس أنّ السياسة "منمّقة" وتشكّل "طاقة مهدورة"، وقال: "لديهم الحقّ في امتلاك الطاقة النووية السلمية وتخصيب اليورانيوم لهذا الغرض". وسعى كيري إلى إيجاد فضاء سياسي يتيح للإدارة أن تكون أكثر جرأة في وصولها إلى إيران وتمهيد الطريق للتوصّل إلى تسوية، غير أنّ الإدارة لم تقدّر مساعدته، إذ قام البيت الأبيض بالاتصال بكيري بسرعة بعد أن تمّ نشر المقابلة وأكّد عليه عدم تكرار أيّ تصريحات من هذا القبيل؛ مع أنّ وجهة نظر كيري لا تتعارض مع سياسة البيت الأبيض الجديدة. فالخطّ الأحمر لإدارة بوش الذي لا لبس فيه والمتمثّل بمنع التخصيب قد تمّ تعديله في ظلّ إدارة أوباما، حيث أصبح ينصّ على أنّ إيران لن تتلقّى معاملة مختلفة عن أيّ دولة من الدول الموقّعة على معاهدة الحدّ من الانتشار النووي. على هذا الأساس، إن استعادت إيران ثقة المجتمع الدولي، فإنّ إمكانية التخصيب على الأراضي الإيرانية واردة. ولكنّ المشكلة هي أنّ إدارة أوباما لم ترغب في الإشارة إلى ذلك علناً، وذلك لعدّة أسباب: أوّلاً، لم يكن ثمّة إجماع على هذه النقطة بين الولايات المتّحدة وحلفائها. فالإسرائيليون ليسوا الجهة الوحيدة المعارضة للخطّ الأحمر الجديد. داخل الاتّحاد الأوروبي، رفض الفرنسيون أيضاً وجود "حقّ في تخصيب اليورانيوم". وللحفاظ على جبهة موحّدة في وجه إيران، كان من المهمّ إبقاء الموقف الجديد غامضاً حتّى يتمّ التوصّل إلى إجماع. ثانياً، من شأن الإيرانيين تفسير هذه الخطوة باعتبارها انتصاراً كبيراً. وعوضاً من ملاقاة الولايات المتّحدة في منتصف الطريق، من شأن هذه الخطوة أن تزيد الإيرانيين جرأة، وتزيد موقفهم في المفاوضات تصلّباً، كما خشي البيت الأبيض. بالتالي، فإنّ أيّ تغيير في هذه القضية يستحسَن أن يقدَّم للإيرانيين في مرحلة لاحقة من المفاوضات وليس في أثناء المحادثات الافتتاحية[31].

كان الغموض الذي يكتنف الوضع النووي النهائي الذي تريده أميركا يرتبط

ارتباطاً وثيقاً بافتقار إعادة النظر إلى الوضوح بشأن المرحلة النهائية الأكبر حجماً مع إيران، أي الوضع النهائي للعلاقات الأميركية الإيرانية الذي تسعى إليه واشنطن، والشكل الذي سيتّخذه ليكون مقبولاً لكلا البلدين، فضلاً عن حلفاء واشنطن الإقليميين. أيّ دور سيكون لإيران في المنطقة؟ وكيف يجب أن يتغيّر سلوك إيران لكي تتحسّن العلاقات بينها وبين الولايات المتّحدة؟ وإن غيّرت إيران سلوكها، كم ستدوم فترة التسخين في العلاقات، على افتراض أنّ إيران مهتمّة هي أيضاً بالسعي إلى علاقات أكثر إيجابية؟ ما هو الوضع النهائي الذي تسعى إليه إيران؟ هل ثمّة تداخل بين الوضعين النهائيَّين لواشنطن وطهران، وهل سيكون هذا التداخل المحتمل مقبولاً لإسرائيل؟ وفي حال عدم وجود تداخل، ماذا يمكن للدبلوماسية تحقيقه بشكل واقعي؟

صعوبة إيجاد أجوبة شافية لهذه الأسئلة الجوهرية جعلت الموضوع محرّماً في المداولات مع حلفاء واشنطن في الاتّحاد الأوروبي. وعوضاً من التفكير ملياً في الخيارات الاستراتيجية، مالت المحادثات إلى أن تكون تكتيكية بطبيعتها. فاستناداً إلى مسؤولين بارزين في الاتّحاد الأوروبي مشاركين في المحادثات، لم يكن الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة "يفكّران في الوضع النهائي" في هذه المرحلة؛ لم يكن البحث جارياً عن "حالة سياسية أو دبلوماسية محدّدة". وعوضاً من ذلك، تركّزت المحادثات على "ما ستكون خطوتنا التالية في الأمم المتّحدة؟ وما ستكون خطوتنا التالية في فيينا؟"، وشرح المسؤولون قائلين: "ببساطة، لم يكن الوقت مناسباً في تلك المرحلة لبحث الوضع النهائي". رسمياً، رفض الغرب فكرة أنّ انعدام الوضوح يجعل المفاوضات أكثر خطورة وصعوبة. فتساءل مسؤول كبير في الاتّحاد الأوروبي قائلاً: "كيف تريد أن تعرف أن تعلم قبل بدء المفاوضات ما ستكون نتيجتها؟ لماذا تفاوض إذاً؟"، ولكن، داخل البيرقراطية، وداخل مؤسّسة السياسة الخارجية، كان ثمّة تخوّف من أن يؤدّي الغموض المقترن بجوّ انعدام الثقة، إلى مضاعفة حالة البارانويا لدى الطرفين والحدّ من الرغبة في مواصلة الجهود الدبلوماسية جدّياً. فقد كان الإيرانيون بشكل خاصّ غير ميّالين إلى التورّط في عملية شكّوا في أنّها هادفة إلى حرمانهم ممّا اعتبروه من حقوقهم بموجب معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. وعوضاً من ذلك، نصّت مقاربة واشنطن بموجب إعادة النظر على أنّ هدف المسيرة

الدبلوماسية هو وظيفة المسيرة نفسها. فإن تمّت المسيرة على ما يرام، فستكون القيود قليلة على العلاقات بين البلدين خلال فترة التسخين. ولكن إن كانت المفاوضات صعبة ونتائجها محدودة، فإنّ واشنطن ستعدّل طموحاتها على هذا الأساس[32].

لم تسلم إدارة أوباما من الانتقادات في الداخل؛ فقد عارضت بعض الشخصيات اليمينية التفاوض مع الحكومة الإيرانية وخشيت من أن يؤدّي استثمار إدارة أوباما في الدبلوماسية إلى تمكين الإيرانيين من كسب مزيد من الوقت لتعزيز برنامجهم النووي. إلاّ أنّ خبراء مقرّبين أكثر سياسياً من إدارة أوباما نفسها، عبّروا أيضاً عن عدم ارتياحهم لسياسة المسار المزدوج التي أوصت بها إعادة النظر. فوجّه مستشار الأمن القومي السابق زبغنيو بريجنسكي، الذي كان مستشار أوباما خلال الانتخابات الرئاسية، انتقادات لاذعة إلى كثير من جوانب تلك السياسة في خطاب ألقاه أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في مارس 2009. وعبّر بريجنسكي عن معارضته الشروط المسبقة والجداول الزمنية في المفاوضات، والتهديدات بفرض العقوبات؛ وذكر استخدام القوّة أو تغيير النظام، والاتّهامات بممارسة الإرهاب. قال للجنة: "يبدو لي أنّنا كمن... يطالب بكعكته ويأكلها في الوقت نفسه؛ ندخل في مهاترات وسجالات مع الإيرانيين، ونشترك معهم على ما يبدو في عملية تفاوض؛ الأولى لا تفضي إلى الثانية"[33].

علاوة على ذلك، بدا كبار مسؤولي الإدارة متشكّكين أحياناً في إمكانية نجاح الاستراتيجية. فخلال زيارة إلى مصر في أوائل مارس 2009، قالت كلينتون لمسؤولين عرب إنّها "تشكّ" في أنّ إيران ستستجيب لانفتاح الولايات المتّحدة على الحوار. وقيل إنّ وزيرة الخارجية أبلغت وزير خارجية الإمارات العربية المتّحدة أنّها لا تتوقّع أن توقف الدبلوماسية البرنامجَ النووي الإيراني، بل ستؤسّس لفرض عقوبات دولية. كذلك، عارض وزير الدفاع روبرت غيتس، الذي احتفظ بمنصبه من عهد إدارة بوش، على ما يبدو رؤية أوباما عندما صرّح لشبكة فوكس نيوز في أواخر مارس 2009 إنّه من المحتمل أن تتجاوب إيران مع العقوبات أكثر من الدبلوماسية: "أعتقد بصراحة من وجهة نظري أنّ فرصة النجاح تتمثّل على الأرجح بالعقوبات الاقتصادية في

المنطقتين - إيران وكوريا الشمالية - وليس في الدبلوماسية". تلك التصريحات بعدم اليقين – أو المعارضة الصريحة – إزاء استراتيجية المشاركة، أثارت تساؤلات حول مصداقية إدارة أوباما في ما يتعلّق بالدبلوماسية أو حول ما إذا كان أوباما قد أحاط نفسه بمستشارين لا يشاركونه رؤيته للسياسة الخارجية. صحيح أنّ يد أوباما الممدودة لإيران واجهت معارضة خارجية، إلاّ أنّ آخر ما يمكن للرئيس احتماله كان معارضة من دائرته المباشرة من المستشارين[34].

تهنئة أوباما بالعام الجديد

قبل الانتهاء من إعادة النظر، قامت إدارة أوباما بخطوة غير مسبوقة تجاه الشعب والحكومة الإيرانيَّين بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة. فسجّل أوباما بياناً مدّته ثلاث دقائق ونصف يهنّئ فيه الإيرانيين بعامهم الجديد، معبراً عن تمنّياته بمستقبل أفضل للأمّتين. قال الرئيس: "أودّ أن أتحدّث مباشرة إلى شعب وقادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وأشاد بمساهمات الأمّة الإيرانية في الفنّ، والموسيقى، والأدب على مرّ العصور، وذكّر الإيرانيين بالرابط الإنساني الذي يجمع بين الشعوب، ثمّ تطرّق إلى موضوع الخلافات بين البلدين، وسعى إلى توضيح اهتمام الولايات المتّحدة الحقيقي بالدبلوماسية، فقال: "إدارة بلادي ملتزمة الآن بالدبلوماسية التي تتناول جميع القضايا المطروحة أمامنا، وبالسعي إلى تحقيق علاقات بنّاءة بين الولايات المتّحدة، وإيران، والمجتمع الدولي. ولن تتقدّم هذه العملية بالتهديدات، بل نسعى عوضاً من ذلك إلى المشاركة الصادقة والمرتكزة على الاحترام المتبادل".

تابع أوباما: "أنتم أيضاً تملكون الخيار. فالولايات المتّحدة تريد أن تحتلّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية مكانَها الصحيح في مجتمع الأمم. لديكم هذا الحقّ؛ لكنّه يأتي مع مسؤوليات حقيقية، ولا يمكن بلوغه من خلال الإرهاب أو الأسلحة، بل عبر أعمال سلمية تُظهر عظمة الشعب الإيراني وحضارته الحقيقية. ومقياس تلك العظمة لا يتمثّل بالقدرة على التدمير، بل يتجلّى في إثبات القدرة على البناء والإبداع". واختتم الرئيس بالتوضيح أنّ الطريق سيكون صعباً ومتطلّباً. إلاّ أنّه اقتبس عن أحد الشعراء الأكثر شهرة في إيران، ليركّز مجدّداً على الناحية الإنسانية

المشتركة بين إيران والولايات المتّحدة، فقال: "أعلم أنّه لن يتمّ التوصّل إلى ذلك بسهولة. فثمّة من يصرّون على أن نعرِّف بخلافاتنا، ولكن دعونا نتذكّر كلمات الشاعر سعدي التي كتبها قبل سنوات عديدة: أبناء آدم هم كالأطراف بعضهم لبعض، لأنّهم خُلقوا من جوهر واحد".

لم تكن مبادرة أوباما عادية بأيّ شكل من الأشكال؛ كانت الخطوة غير مسبوقة، وكذلك كان محتوى الرسالة ونبرتها، فضلاً عن الوسيلة التي نُشرت بها، إذ تمّ إصدار الفيديو في منتصف ليل 20 مارس 2009 – مع ترجمة فارسية – على موقع يو تيوب وعلى موقع البيت الأبيض نفسه. وسرعان ما انتشر في الأوساط الإيرانية وسيطر على الأحاديث في إيران في صباح اليوم التالي. بنشر الفيديو عبر الإنترنت، ضمِن رئيس البيت الأبيض التوجّه إلى ملايين الإيرانيين من دون تدخّل الحكومة الإيرانية بالرقابة أو الحذف. كانت الرسالة المدروسة نتاجَ عدّة أسابيع من الصياغة بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. وتمّت تلك العملية بإحكام، من دون أن يشارك في تلك المبادرة أو يعرف بها سوى بضعة أشخاص خارج الحكومة. كان الهدف الأسمى منها هو الإشارة إلى الحكومة الإيرانية أنّ رغبة واشنطن في تغيير ديناميكية العلاقة بين إيران والولايات المتّحدة كانت صادقة. قال لي مسؤول في وزارة الخارجية: "لم نكن نحاول وضع غشاوة على أعينهم". في الوقت نفسه، أوضح أوباما للشعب الإيراني أنّ الحوار مع الحكّام غير الشعبيين في طهران لن يكون على حسابهم. كان أوباما يقول: "نحن لا نحاول خداعكم بالتقرّب من حكومة لا تحبّونها"[35].

كان البيان هامّاً من حيث إشارته إلى رغبة الإدارة في تعديل نهج أميركا إزاء إيران. فكما ذكرت الخبيرة الإيرانية البارزة فريدة فرحي من جامعة هاواي، لم يحاول أوباما الإيقاع بين شعب وحكومة إيران. خلافاً لأسلافه، توجّه إلى كليهما على السواء ولم يسعَ إلى زيادة الانقسامات بين مختلف الفصائل السياسية داخل الحكومة الإيرانية. لم يورّط نفسه في الجدل الدائم في واشنطن حول من ينبغي التحدّث إليه في إيران أو كيف يمكن استخدام المحادثات لتقوية فريق على آخر. بالإضافة إلى ذلك، يشير قوله إنّ المشاكل المتزايدة بين الولايات المتّحدة وإيران لا

يمكن حلّها بالتهديدات إلى خروج حادّ عن نهج إدارة بوش، ويمكن تفسيره على أنّه رفض للخيار العسكري مع إيران[36]. وبذكر الاسم الرسمي للحكومة الإيرانية – الجمهورية الإسلامية الإيرانية – أشار الرئيس إلى أنّ أيّام السعي الناشط إلى تغيير النظام في إيران برعاية الولايات المتّحدة قد ولّت. وربّما الأهمّ من ذلك، إشارة أوباما إلى نيّته الاستراتيجية مع إيران – "بل نسعى عوضاً من ذلك إلى المشاركة الصادقة والمرتكزة على الاحترام المتبادل" – وتلميحه إلى الوضع النهائي الذي يمكن تحقيقه في حال نجاح الدبلوماسية حين صرّح أنّ الولايات المتّحدة تريد لإيران "أن تحتلّ مكانها الصحيح في مجتمع الأمم". وبدا وكأنّ العبارة تدلّ على الاستعداد الأميركي لمنح إيران دوراً أكبر في الشؤون الإقليمية والعالمية؛ وهو مطلب أساسي من الإيرانيين الذين كانوا يشعرون بإحباط عميق بسبب اعتقادهم أنّ دورهم المقبول في الشؤون الإقليمية لم يكن متناسباً مع وزنهم الجيوسياسي.

على الرغم من أنّ البيان فاجأ الإيرانيين، ليس من حيث محتوى الرسالة فحسب، بل من حيث مستوى التنميق الثقافي الذي امتازت به، إلاّ أنّ ردّ الفعل الرسمي أتى سريعاً. ففي غضون يوم واحد، ألقى المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، خطاباً في مسقط رأسه في مشهد، تناول فيه مباشرة تهنئة أوباما بالعام الجديد. كون خامنئي نفسه هو الذي اتّخذ الخطوة الأولى، وكونه اتّخذها بتلك السرعة، كان أمراً هامّاً. فالردّ السريع أوضح من له الكلمة النهائية في تحديد مواقف وأفعال إيران، فيما حدّد أيضاً اللهجة والنهج المتّبعَين تجاه الولايات المتّحدة. والأهمّ من ذلك، أنّه أغلق أبواب الجدل في إيران حول كيفيّة الردّ على أوباما؛ فخطّ خامنئي إزاء أوباما والولايات المتّحدة سيكون خطّ إيران الأوحد، وكان هذا بحدّ ذاته دليلاً على نجاح خطوة أوباما، لأنّه ما من رئيس أميركي آخر تمكّن من دفع المرشد الأعلى الإيراني على التصرّف بتلك الطريقة[37].

عالج خطاب خامنئي في المقام الأوّل المسائل الداخلية، والقضيّة الوحيدة التي تناولها في السياسة الخارجية كانت بيان أوباما الذي خصّص له ما يقرب من عشرين دقيقة. فاتّبع ما أصبح نمطاً نموذجياً لردود الجمهورية الإسلامية على انفتاحات الولايات المتّحدة، وخصّص معظم الوقت لمراجعة مظالم إيران الكثيرة مع

الولايات المتّحدة، أتبعها بانفتاح صغير ومشروط في نهاية الخطاب. في الواقع، امتازت الرسائل المتبادلة بين المشرّعين الأميركيين والمسؤولين الإيرانيين بنمط مشابه، وغالباً ما تسبّبت بتفويت صنّاع القرار الأميركيين الفرصة المبطّنة التي يقدّمها الإيرانيون. تناول خامنئي معاناة الإيرانيين نتيجة العقوبات؛ وتجميد الأصول؛ واعتقاده أنّ واشنطن أعطت صدّام حسين الضوء الأخضر لاجتياح إيران عام 1980؛ والدعم الأميركي لجماعات المعارضة الإيرانية؛ واعتقاده أنّ الولايات المتّحدة دعمت جماعة جند الله الإرهابية والانفصاليين البلوش. غير أنّه لم يطلب اعتذاراً، ولم يذكر هذه المظالم كأسباب لضرورة تجنّب الحوار مع الولايات المتّحدة، بل لتعزيز شكوكه إزاء إدارة أوباما وسبب عدم اعتباره تغيير اللهجة والمفردات كافياً لتسوية الخلافات بين البلدين[38].

تمحور ردّ المرشد الأعلى على أوباما حول ثلاث نقاط مترابطة، تلاها انفتاح حذر على الولايات المتّحدة: أوّلاً، عبّر عن شكوكه إزاء قدرة أوباما على تغيير السياسة الخارجية الأميركية، بحجّة أنّ صنّاع القرار الفعليين في واشنطن غير معروفين. وانسجم هذا الردّ مع التوقعات في طهران أنّه حتّى لو كان أوباما جادّاً، فإنّ العوامل البنيوية ستغلب عليه. قال خامنئي ببلاغة: "أنا لا أعرف من الذي يتّخذ القرارات في أميركا، الرئيس أم الكونغرس، أم عناصر خلف الكواليس، لكنّني أودّ القول إنّنا نملك منطقاً. منذ البداية، تصرّفت الأمّة الإيرانية وفقاً للمنطق. ففي ما يتعلق بقضايانا الحيوية، نحن لسنا عاطفيين؛ لا نتّخذ القرارات استناداً إلى العواطف، بل نتّخذها على أساس الحسابات".

ثانياً، رفض قطعياً فكرة تجاوب إيران – أو أيّ دولة محترمة – مع مزيج من الحوار والضغط؛ أي سياسة المسار المزدوج. إذ قال خامنئي: "إن كنتم ستستمرّون بشعار المفاوضات والضغوط، قائلين إنّكم ستتفاوضون مع إيران وتمارسون في الوقت نفسه الضغوط، والتهديدات، والتكييفات، فإنّ مثل هذه العبارات لن تروق لأمّتنا". وأشار خامنئي إلى أنّ العقوبات والدبلوماسية لا تتماشى مع بعضها لأنّ العقوبات تقوّض مصداقية الدبلوماسية. ثالثاً، وربّما الأهمّ، شكّك المرشد الأعلى في مصداقية أوباما بقوله إنّ التغيير لم يتجاوز حتّى الآن كونه شعاراً من دون متابعة

فعليّة. إذ قال:

> *يطرحون شعار التغيير. أين التغيير؟ ما الذي تغيّر؟ أوضحوا لنا ذلك. ما الذي تغيّر؟ هل تغيّر عداؤكم تجاه الأمّة الإيرانية؟ ما هي الأدلّة على ذلك؟ هل رفعتم الحجز عن ممتلكات الأمّة الإيرانية؟ هل رفعتم العقوبات القاسية؟ هل أوقفتم الإهانات، والاتّهامات، والدعاية السلبية ضدّ هذه الأمّة العظيمة ومسؤوليها؟ هل أوقفتم دعمكم غير المشروط للنظام الصهيوني؟ ما الذي تغيّر؟ يتحدّثون عن التغيير، ولكن لم يتغيّر شيء في الممارسة، لم نرَ أيّ تغييرات. التغيير بالكلام ليس كافياً، مع أنّنا لم نرَ تغييراً كبيراً على هذا الصعيد أيضاً. يجب أن يكون التغيير فعلياً* [39].

تابع خامنئي قائلاً إنّ التغيير الحقيقي لا يمكن أن يقتصر على التكتيكات في الوقت الذي يُتّبع فيه الهدف الاستراتيجي القديم. فأعلن بوقار: "هذا ليس تغييراً، بل هو خداع". لكنّ خامنئي قدّم هنا أيضاً انفتاحاً صغيراً وحذراً على الولايات المتّحدة. فأقرّ أنّ إدارة أوباما لا تحمل على كاهلها أخطاء الإدارات السابقة في تعاملها مع إيران، ما يعني أنّه من المبكر جدّاً إصدار حكم نهائي على الرئيس الأميركي الجديد. بالإضافة إلى ذلك، أعلن خامنئي أنّ إيران ستغيّر سياستها تجاه الولايات المتّحدة إن وفى أوباما بوعده وأحدث تغييراً حقيقياً في النهج الأميركي إزاء إيران. "نحن لا نملك أيّ تجربة مع الرئيس الأميركي الجديد وحكومته، سنرى ونحكم. تغيّروا وسنتغيّر نحن أيضاً". استناداً إلى المراقب الإيراني المخضرم رسول نفيسي من جامعة ستراير، كان خامنئي يعلن أنّ إيران "ستبدأ بداية جديدة، من دون أفكار مسبقة، وستقيّم سياسة الولايات المتّحدة استناداً إلى أفعالها لا إلى خطابها"[40]. وإن اشتملت تلك الأفعال على إجراءات ملموسة تُظهر حسن نيّة أميركا – ولم تقتصر على كلمات – فإنّ إيران ستتعامل بالمثل. وفقاً لفرحي، كان المرشد الأعلى يقول: "أوقفوا تشديد الخناق. أعطوني بعض التلميحات إلى أنّكم تفكّرون على أساس سياسة بديلة". بالتالي، وعلى الرغم من خطوة أوباما غير المسبوقة، فإنّ الكرة ما زالت في الملعب الأميركي، كما أصرّ خامنئي.

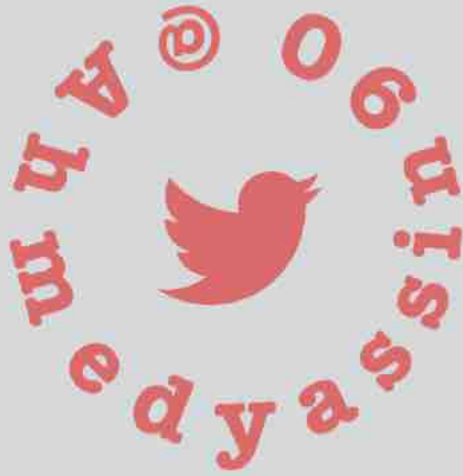
لم تقتصر مانترا "التغيير مقابل التغيير" على المتشدّدين في إيران، فحتى الإصلاحيون - ومع أنّهم كانوا أكثر ميلاً إلى الانفتاح على احتمال صدق أوباما، كما بدوا متأثّرين جدّاً بمدلولات رسالة التهنئة – وافقوا على أنّها لم تتناول المظالم الحقيقية بين الدولتين. فعلى سبيل المثال، رأت صحيفة عصر إيران ذات الميول الإصلاحية أنّ التدابير التي من شأنها أن تكشف عن وجود تغيّر حقيقي في المواقف في واشنطن تتمثّل بالإفراج عن الأصول الإيرانية ورفع العقوبات. واعتبرت الصحيفة الإصلاحية أنّ لفتة أوباما لم تكن كافية، مشيرة إلى أنّ الولايات المتّحدة كانت تعدّ أساساً لفرض عقوبات جديدة على إيران[41]. وأيّدت شخصيات محافظة ووسطية في صفوف النخبة السياسية الإيرانية بسرعة موقف خامنئي مشكّلة جبهة موحّدة في هذه المسألة. واستناداً إلى ***بيرجا هاوس نيوز بريف*** التابعة لبوز ألن هاملتون، ألقت جميع هذه الشخصيات خطابات وبيانات ذات صيغة واحدة: تشكيك أوّلي في صدق أوباما، تبعه تحذير شديد اللهجة يؤكّد أنّ إيران لن تتأثّر سوى بتغيير فعلي، وخُتمت بلائحة من البنود التي تسعى إيران إلى تحقيقها من خلال الحوار. فقال هاشمي رفسنجاني، رئيس مجمع التشخيص وجمعية الخبراء، إنّ على إدارة أوباما "إظهار حسن النيّة" من خلال الإفراج عن الأصول المجمّدة من قِبل الحكومة الإيرانية منذ أزمة الرهائن عام 1979. وفي حال اتّخاذ هذه الإجراءات، ستتأكّد مصداقيّتها وستنشأ علاقة جديدة، لأنّ إيران لم ترغب في وجود عداء مع الولايات المتّحدة. قال رفسنجاني: "لا نُضمر أيّ عداوة للشعب الأميركي. لا نُضمر أيّ عداوة للإدارة الأميركية إن عاملتنا بإنصاف وعلى نحو يتّفق مع المعايير الدولية"[42]. وأكّد الرئيس الإيراني المتشدّد أحمدي نجاد على النقاط نفسها في تعليقاته العامّة، مكرّراً مقولة إنّ التغيير يجب أن يكون حقيقياً، وإلاّ فإنّ إيران سترد على أوباما كما ردّت على بوش. غير أنّ أحمدي نجاد اتّخذ خطوة غير معتادة حين ذكر أوباما قائلاً: "الرئيس الأميركي المحترم"؛ وهو تغيّر ملحوظ للخطاب الطنّان والعدائي المعتاد للرئيس الإيراني المتشدّد[43].

من المنظور الإيراني، فإنّ الدعوة إلى بادرة حسن نيّة تتجاوز التصريحات الرمزية كان لها ما يبرّرها، نظراً إلى المحاولات السابقة الفاشلة للحوار الأميركي

الإيراني. كان الطلب الإيراني معتدلاً، كما رأت طهران، لأنّها لم تطلب إجراءات صعبة مثل رفع العقوبات، بل عوضاً من ذلك، تطلّع الإيرانيون إلى تدابير أقلّ من ذلك بكثير، كإطلاق رحلات جوية مباشرة بين البلدين أو الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمّدة في الولايات المتّحدة[44]. كان الإيرانيون راضين عن حقيقة اتّخاذ أوباما ثلاث خطوات رمزية هامّة نحو تحسين العلاقات بين البلدين: فقد اعتمد لهجة أكثر احتراماً اعترفت بالجمهورية الإسلامية، وأشار إلى أنّ تغيير النظام برعاية الولايات المتّحدة لم يعد هدفاً أميركياً، كما رحّب بمشاركة إيران في حلّ القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل أفغانستان، مُعلناً عن نيّة واشنطن للمشاركة في مفاوضات نووية مع إيران تحت إشراف مجلس الأمن الدولي[45].

بيد أنّ الإيرانيين أرادوا المزيد. فمع أنّ الكثيرين من الخبراء الإيرانيين وجدوا ردّ خامنئي إيجابياً في نهاية المطاف - إيران ستتغيّر إن تغيّرت أميركا - إلا أنّ المفارقة كانت في أنّ إيران تحاكي على ما يبدو سياسة إدارة بوش. من وجهة نظر واشنطن، وضعت الحكومة الإيرانية أساساً شرطاً مسبقاً للتفاوض؛ فمن المعروف أنّ الحكومة الإيرانية قالت خلال رئاسة بوش إنّ لديها شرطاً مسبقاً واحداً للدبلوماسية، وهو عدم وجود أيّ شروط مسبقة. والآن، بعدما تخلّت واشنطن عن شرطها المسبق، يبدو أنّ إيران اعتمدت شروطاً خاصّة بها.

2(*) جائزة نوبل بالمناصفة بين البرادعي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
صِدام إسرائيل وأوباما

لا يمكن أن تُستثمر الأموال في اليورانيوم المخصّب ويُطلب من الأطفال معاناة الجوع والجهل.

- تهنئة شيمون بيريز للشعب الإيراني بالعام الجديد، مارس 2009

في حين راح أوباما يعدّ استراتيجيته الجديدة إزاء إيران، ويضع أسس الدبلوماسية، عمل خصوم سياسة الإشراك والمشكّكون فيها بجدّ لإغلاق الفضاء السياسي للرئيس أمام أيّ تواصل دائم. ففي خطوة اعتبرها كثير من المحلّلين أنّها محاولة تخريب، وجّه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز تهنئته الخاصّة بالعام الفارسي الجديد بعد ساعات فقط من تبلّغه بشريط تسجيل أوباما غير المسبوق. كان سلف بيريز، موشيه كاتساف إيراني المولد، قد بعث بتهنئة بالعام الجديد باللغة الفارسيّة إلى الشعب الإيراني عبر أثير راديو صوت إسرائيل عدّة مرّات. ولكن، كانت هذه هي المرّة الأولى التي يتحدّث فيها بيريز إلى الإيرانيين.

لم يلطّف بيريز تعابيره، بل شنّ هجوماً عنيفاً على حكومة أحمدي نجاد والإخفاقات العديدة للجمهورية الإسلامية، فيما تحدّى الشعب الإيراني ليتخلّص من حكم رجال الدين. قال بيريز: "أدعوكم، أيّها الشعب الإيراني النبيل، نيابة عن الشعب اليهودي القديم، لاستعادة مكانتكم الجديرة بكم بين دول العالم المستنير، وتقديم مساهمتكم الثقافية القيّمة". وأضاف: "الأوضاع في إيران صعبة، تسودها البطالة، والفساد، والمخدّرات، والسخط العامّ. لا يمكنكم إطعام أطفالكم اليورانيوم المخصّب، فهم بحاجة إلى وجبة حقيقية. لا يمكن أن تُستثمر الأموال في اليورانيوم المخصّب ويُطلب من الأطفال معاناة الجوع والجهل". كما أطلق الرئيس الإسرائيلي تحذيراً ذكّر فيه الإيرانيين بنجاح الشعب اليهودي في التغلّب على العقبات من أجل البقاء. "لقد سمعنا، خلال 4.000 سنة من وجودنا، كثيراً من الخطابات، وكثيراً من معادي السامية، وكثيراً من الناس الذين أرادوا تدميرنا؛ وقد استمررنا، أمّا هم،

فلا". وختم بيريز كلمته بتوقّعه انقلاب الشعب الإيراني قريباً على حكومته، وإقامته علاقات صداقة مع إسرائيل مجدّداً. قال: "أعتقد أنّ الشعب الإيراني سيُسقط أولئك القادة، أولئك القادة الذين لا يخدمون الشعب"[1].

كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أنّ التناقض بين رسالتَي أوباما وبيريز يكشف عن المسافة المتعاظمة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل حول إيران. فقد ورد في افتتاحية هآرتس: "بينما يبحث الأميركيون بشكل ناشط عن طريقة لبدء حوار، تدعو إسرائيل إلى المواجهة وإسقاط الحكومة في طهران. من الواضح أنّه من مصلحة إسرائيل إيقاف البرنامج النووي في إيران، إلاّ أنّه من مصلحتنا أيضاً إقامة علاقات وثيقة واعتماد سياسة منسّقة مع الولايات المتّحدة. وعلى الحكومة الجديدة إعطاء فرصة لمبادرة أوباما الدبلوماسية"[2]. وصف مفاوض سلام سابق في إسرائيل رسالة بيريز بأنّها "محاولة تخريب"، وكتب مارشا كوهين، وهو باحث في العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، أنّ: "لا شيء يُسعد سياسياً إسرائيلياً أكثر من اعتباره مسؤولاً شخصياً عن منع حدوث تقارب بين الولايات المتّحدة وإيران". أدركت إدارة أوباما التأثير المميّع الذي يمكن أن يحدثه تصريح بيريز على رسالة أوباما، فسارعت إلى إيضاح عدم وجود تنسيق بين الولايات المتّحدة وإسرائيل بشأن هذه المسألة[3]. وفي الواقع، وعوضاً من التنسيق، كانت إسرائيل وأميركا تتّجهان نحو صدام سياسي كبير حول إيران، هذا فضلاً عن القضيّة الفلسطينية.

مواجهة في المكتب البيضاوي

كانت المواجهة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل تختمر منذ دخول أوباما إلى البيت الأبيض. فتشخيص أوباما ورؤيته للمنطقة يتصادمان جوهرياً مع آراء إسرائيل، إذ فضّل أوباما الدبلوماسية مع إيران، وعارض قيام المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وأراد تجديد علاقة أميركا بالعالم الإسلامي. بالمقابل، خشيت إسرائيل من الهجر؛ من أن تؤدّي الدبلوماسية إلى ترك إسرائيل تواجه التهديد الإيراني بمفردها، وأن تؤدّي معارضة أميركا المستوطنات إلى زيادة الضغوط الدولية على إسرائيل، وأن تضحّي واشنطن بعلاقتها مع إسرائيل لتحسين روابطها بالعالم

الإسلامي.

في 18 مايو 2009، أتى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى واشنطن في زيارةٍ أمِلَ كلا الطرفين أن تبدّد المخاوف من حدوث أزمة في علاقتهما، إلاّ أنّ أيّاً منهما لم يكن في مزاج تقديم تنازلات. لم يكن لدى نتنياهو أيّ رغبة في قيام دبلوماسية أميركية مع إيران أو ممارسة ضغوط أميركية ضدّ المستوطنات الإسرائيلية، إلاّ أنّ الوقوف في وجه الرئيس الأميركي يشكّل رهاناً خطيراً؛ فقد كان أوباما رئيساً واسع الشعبية، على الصعيدين الوطني والدولي، يتمتّع بالنطاق السياسي الذي لا يناله الرؤساء الأميركيون عادة إلاّ خلال عامهم الأوّل في الحكم. سيطر حزب الرئيس أيضاً على الفروع الثلاثة في الحكومة، وتمتّع علاوة على ذلك بالأغلبية العظمى في مجلس الشيوخ. والصدام مع أوباما في ظلّ هذه الظروف قد تكون عاقبته وخيمة جدّاً. وكان ذلك هو الطريق الذي اختاره نتنياهو. ففي الأسابيع التي سبقت زيارته إلى واشنطن، كثّف الحملة الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف قدرة أوباما على المضيّ قُدماً في رؤيته تجاه إيران. وركّزت الاستراتيجية على أربعة مجالات أساسيّة: تحديد مهلة ضيّقة للدبلوماسية، وتشديد العقوبات قبل بدء أيّ خطوات دبلوماسية، وضمان الالتزام الأميركي بمنع تخصيب اليورانيوم تماماً، وإبقاء الخيار العسكري مطروحاً. من خلال العمل بالترادف مع مجموعات النفوذ المؤيّدة لليكود - الحزب السياسي اليميني في إسرائيل - في واشنطن والمشرّعين المتعاطفين مع وجهة النظر الإسرائيلية، أمل نتنياهو تطويق أوباما وتقييد قدرته على المناورة. غير أنّ الكلام كان أسهل من الفعل، إذ واجه نتنياهو عقبتين سريعتين في محاولته لإعاقة مساعي أوباما بشأن إيران.

العقوبات أم الحوار

كانت العقبة الأولى في مجال العقوبات. ففي 6 أبريل 2009، أي بعد أسبوع واحد من تولّي نتنياهو منصبه، اجتمع مع وفد من المشرّعين الأميركيين المنتمين إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي بقيادة جون كيل جمهوري؛ أريزونا. اعتمد نتنياهو "موقفاً صارماً"، وضغط نتنياهو على الوفد الأميركي لمعرفة ما تعتزم الولايات المتّحدة فعله في حال فشلت الدبلوماسية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني. ومع أنّ كيل

وافقه في تشكّكه حيال الدبلوماسية وأيّد العقوبات، إلاّ أنّ المشرّعين الديمقراطيين عارضوا ذلك، بحجّة ضرورة إعطاء فرصة للحوار. لم يتأثّر رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقال للمشرّعين الأميركيين إنّه ينبغي عدم إعطاء المحاولات الدبلوماسية أكثر من أربعة إلى اثني عشر أسبوعاً، وأن يكون هدفها الصريح وضع حدّ للبرنامج النووي الإيراني؛ وهي مهمّة مستحيلة تقريباً[4]. بعد أسبوع، أعلن السيناتور إيفان بايه - ديمقراطي؛ إنديانا - على شبكة فوكس نيوز أنّه سيقدّم بالتعاون مع كيل مشروع قانون لفرض عقوبات جديدة على إيران[5]. قُدّم المشروع قبل أسبوع فقط من المؤتمر السنوي للجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامّة – إيباك - في واشنطن العاصمة، والتي تقاطر فيها أكثر من ستة آلاف مواطن من جماعة الضغط إلى الكونغرس لدفع التشريع الذي يدعمه متشدّدو اللوبي المؤيّدين لإسرائيل. رأت لجنة إيباك أنّ العقوبات الإضافية ستمنح أوباما أدوات للضغط على إيران في حال فَشَلِ الدبلوماسية. كما أنّ فرض العقوبات قبل بدء المحادثات سيضاعف حوافز طهران لتكون أكثر مرونة في المفاوضات. قال مطّلع مؤيّد لإسرائيل للوكالة التلغرافية اليهودية: "من شأن التهديد بمرور مشروع قانون عقوبات متمتّع بالتأييد عبر الكونغرس، في الوقت الذي يتفاوض فيه المسؤولون الأميركيون، أن يساعد على تحفيز إيران على السماح بتوسيع مراقبة الأمم المتّحدة عمليات تخصيب اليورانيوم لديها"[6]. في المقابل، رأى معارضو العقوبات أنّها لم تفعل شيئاً لتعزيز الدبلوماسية بل ستضعف عوضاً من ذلك من رسالة الرئيس الدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أنّ حتّى من دعموا التدابير العقابية، اعترفوا أنّ مزيداً من العقوبات سيؤدّي إلى وفاة المدنيين الإيرانيين. قال فريد كاغان، باحث مقيم في معهد أميركان إنتربرايز في مؤتمر استضافه المعهد: "اسمعوا، علينا أن نكون صادقين في هذا الموضوع. سيموت الإيرانيون إن فرضنا عقوبات إضافية"[7].

مع أنّ المسؤولين الإسرائيليين ومؤيّدي حكومة نتنياهو سعوا بجهد للتوصّل إلى لهجة لا تقوّض مباشرة سعي أوباما إلى المشاركة الدبلوماسية – زاعمين أنّ المشاركة "ينبغي أن تكون مدعومة بتشديد العقوبات لتعزيز فرص النجاح" – إلا أنّ

البيت الأبيض لم يتأثّر ورفض دعواتهم[8]. وعندما وصل ستة آلاف مؤيّد من إيباك إلى الكابيتول هيل للضغط من أجل تمرير مشروع العقوبات خلال الأسبوع الأوّل من شهر مايو، أي قبل شهر واحد من الانتخابات الرئاسية الإيرانية، قوبلوا بمقاومة مثيرة للدهشة. إذ قال رئيس إيباك، ديفيد فيكتور، للحشد قبل نزولهم من الكابيتول هيل: "غداً هو يوم انطلاق الرحلة. هذه لحظة خطرة. فنحن الدائرة الانتخابية الوحيدة في أميركا التي تؤيّد هذه القضيّة ضدّ إيران". ولكن لدهشتهم، امتنع حتّى بعض قادة مؤيّدي إيباك في الكونغرس عن تأييد تدبير العقوبات. فقد اتّخذ هاورد بيرمان – ديمقراطي؛ كاليفورنيا - رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النوّاب، وهو الذي قدّم تشريع العقوبات في مجلس النوّاب وأشرفت لجنته عليه، خطوة استثنائية معلناً أنّه لا نيّة لديه إطلاقاً لدفع مشروع القانون قدماً. قال بيرمان: "أنا أؤيّد تماماً استراتيجية الإدارة الرامية إلى المشاركة الدبلوماسية المباشرة مع إيران، ولا نيّة لديّ بدفع هذا المشروع عبر العملية التشريعية في المستقبل القريب. مع ذلك، إذا لم تؤدِّ الدبلوماسية مع إيران إلى النتائج المرجوّة في فترة زمنية معقولة، فلن يكون أمامنا خيار سوى المضيّ قدماً في فرض عقوبات إضافية – كتلك الواردة في هذا المشروع – من شأنها أن تشلّ الاقتصاد الإيراني فعلاً"[9].

دفعت هذه الانتكاسة غير الاعتيادية بإندرو غلاس، من منظّمة بوليتيكو للأنباء، ومركزها الشبكة، إلى الكتابة أنّ إيباك واجهت "وقتاً عصيباً". وقال لي موظّف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ إنّ فشل إيباك نتج عن "الإجماع الصلب الذي تشكّل في مجلس الشيوخ على إعطاء إدارة أوباما الوقت والمجال" من أجل مواصلة الجهود الدبلوماسية. فقد أراد المشرّعون أن يكون تهديد العقوبات حقيقياً، مثل ***سيف ديموقليس***[(3)] إن لم ينجح الحوار. إلاّ أنّهم كانوا يرغبون في ذلك الوقت في إعطاء أوباما الفرصة لمحاولة الدبلوماسية أوّلاً[10]. بعد بضعة أسابيع، قالت وزيرة الخارجية كلينتون لإحدى لجان الكونغرس ما اكتفت الإدارة حتّى ذلك الوقت بالإشارة إليه سرّاً للمشرّعين: إنّ البيت الأبيض لم يؤيّد أيّ عقوبات جديدة في ذلك الوقت. قالت كلينتون للمشرّعين: "لست واثقة من أنّ فرض عقوبات جديدة أحادية

الجانب سيكون مفيداً حقّاً"[11]. كانت التوتّرات تتصاعد أيضاً بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو حول القضيّة الفلسطينية؛ فقد استخدم نائب الرئيس بايدن خطابه الأساسي في مؤتمر إيباك للتشديد لإدارة أوباما على عدد من السياسات التي تتضارب بشكل مباشر مع سياسات الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك الحاجة إلى حلّ يرتكز على دولتين، ووقف التوسّع الاستيطاني، وتفكيك البؤر الاستيطانية القائمة، وإصدار أحكام تمنح الفلسطينيين حرّية التحرّك[12].

معضلة الموعد النهائي

تمثّلت العقبة التكتيكية الثانية التي واجهتها حكومة نتنياهو بمسألة تحديد مهلة للدبلوماسية. طُرحت فكرة المهل الضيّقة للمرّة الأولى علناً في ديسمبر 2008، خلال مؤتمر استضافه معهد دراسات الأمن القومي في تلّ أبيب في إسرائيل. وفي مقابلة مع بيرمان بعد كلمته التي ألقاها أمام المشاركين في المؤتمر، قال إنّه ينبغي للمحادثات الأميركية الإيرانية ألاّ تدوم أكثر من اثني عشر أسبوعاً. فالمهل ضرورية لضمان عدم مماطلة طهران في المحادثات إلى أجل غير مسمّى في الوقت الذي تواصل فيه تقدّمها النووي. في ظلّ هذه الظروف، ستضع إيران الغرب في نهاية المطاف أمام أمر واقع على الصعيد النووي، بعد أن تكون قد طوّرت سلاحها النووي تحت ستار المفاوضات. علاوة على ذلك، وبما أنّ المحادثات تهدف إلى اختبار صدق إيران، وبما أنّ العقوبات والضغوط ستتبعها في حال بيّنت إيران عن عدم جدّيتها، لا يمكن لفترة الاختبار هذه أن تدوم طويلاً جداً. قال وزير خارجية إسرائيل، أفيغدور ليبرمان، في تصريح له في 6 مايو 2009، إنّه "من الأهمّية بمكان أن يتمّ الحوار مع إيران ضمن مدّة محدودة، وفي حال تبيّن بعد ثلاثة أشهر أنّ الإيرانيين يلعبون على عنصر الوقت ولم يوقفوا برنامجهم النووي، فسيتحتّم على المجتمع الدولي عندها اتّخاذ تدابير عملية"[13]. رأى معارضو المهل الزمنية أنّ على الولايات المتّحدة التركيز على إنجاح الدبلوماسية عوضاً من مناقشة الوقت الذي تعلن فيه فشلها، أو تحديد الخطوات الأخرى للولايات المتّحدة بعد فشل محتمل. فالنزاع الذي ظلّ قائماً على مدى ثلاثة عقود من الزمن لا يمكن أن يُحَلّ خلال بضعة أسابيع فقط من المحادثات.

وعوضاً من تحقيق النجاح، فإنّ المواعيد النهائية ستشير إلى عدم مصداقية الولايات المتّحدة وتساهم في فشل الدبلوماسية، استناداً إلى أولئك المعارضين. في النهاية، فإنّ المهل الزمنية الضيّقة التي فرضتها إدارة بوش على الحكومة العراقية عام 2003 ساعدت على الوصول إلى الحرب وليس إلى تسوية قائمة على المفاوضات[14]. وخلال ربيع عام 2009، سرت شائعات متكرّرة تتعلّق بمهل مختلفة للمحادثات، وفي كلّ مرّة كانت إدارة أوباما تقاوم الالتزام بأيّ مهلة زمنية. فقال متحدّث باسم وزارة الخارجية في 14 مايو، بعد صدور تقارير في الصحافة الإسرائيلية تزعم أنّ الإدارة الأميركية التزمت بمهلة تمتدّ إلى أوائل الخريف لإجراء المحادثات: "اسمحوا لي أن أقول باختصار إنّنا لم نحدّد أيّ مهلة. نحن لسنا مهتمين بتحديد أيّ جدول زمني أو حتّى نظري من أيّ نوع. وبالطبع، نحن نراقب عن كثب ما يقوم به الإيرانيون، ونقيّم التقدّم، لكنّنا لم نضع أيّ جدول زمني"[15].

مع ذلك، وقعت المواجهة الحقيقية حول المهل الزمنية بعد بضعة أيّام فقط، وذلك خلال زيارة نتنياهو إلى البيت الأبيض. اجتمع الزعيمان لساعتين – دام الاجتماع ساعة كاملة أكثر ممّا كان متوقّعاً – تبعه مؤتمر صحفي مشترك في المكتب البيضاوي، ولم يبدُ فيه أيّ من الرجلين مرتاحاً. كشف الاجتماع المطوّل، فضلاً عن فشل الزعيمين في إصدار بيان مشترك يلخّص المحادثات، عن عمق خلافاتهما، استناداً إلى السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل، صامويل لويس[16]. وفي الواقع، كانت نقاط حديث كلّ منهما متباعدة كلّ البُعد عن بعضها، وكذلك لغة جسديهما. فقد شرح أوباما، ونتنياهو إلى جانبه، الأساس المنطقي للدبلوماسية وسبب حاجتها إلى الوقت لتحقيق النجاح:

> *نحن لم نتوقّع - ولا أظنّ أنّ أحداً في المجتمع الدولي أو في الشرق الأوسط يتوقّع – أنّ ثلاثين عاماً من العداء والريبة بين إيران والولايات المتّحدة ستُحلّ في أربعة أشهر. لذلك نعتقد أنّه من المهمّ جدّاً إعطاء فرصة لهذه المحاولة. في الواقع، ما يشرح سبب أهمّية اتّخاذ المنحى الدبلوماسي، أنّ المنحنى الذي كنّا نعتمده، غير القائم على الدبلوماسية، لم ينجح بالطبع. ولا*

أحد يختلف في ذلك. فقد أصبحت حماس وحزب الله أكثر قوّة، وسعت إيران إلى مضاعفة قدراتها النووية من دون هوادة. وبالتالي، لم ينجح عدم الحوار كما هو واضح؛ هذا ما تمّت تجربته. لذلك نحن بصدد القيام بتجربة شيء جديد، وهو الحوار والتواصل مع الإيرانيين [17].

رفض أوباما الالتزام بمهلة زمنية اعتباطية ولكنّه قَبِل بالحاجة إلى وضع جدول زمني للحؤول دون استمرار المحادثات إلى أجل غير مسمّى.

من المهمّ بالنسبة إلينا، كما أعتقد، ومن دون أن نحدّد مهلة زمنية مصطنعة، أن نضع في اعتبارنا أنّنا لن نستمرّ بالمحادثات إلى ما لا نهاية. لن نوجِد حالة تصبح فيها المحادثات ذريعة للتقاعس، فيما تستمرّ إيران بتطوير ونشر الأسلحة النووية. وأتوقّع أنّه، إن تمكّنا من بدء النقاشات قريباً، سيتوفّر لدينا، بعد وقت قصير من الانتخابات الإيرانية، إحساس واضح بنهاية العام حيال ما إذا كانوا يتقدّمون في الاتّجاه الصحيح، وما إذا كانت الأطراف المشاركة تحرز تقدّماً، وتبذل مجهوداً حقيقياً لحلّ الخلافات. ولا يعني ذلك أنّ جميع المشاكل ستُحلّ في تلك المرحلة، بل أنّنا سنتمكّن على الأرجح من قياس التقدّم وإعادة تقييم هذه المقاربة في نهاية العام.

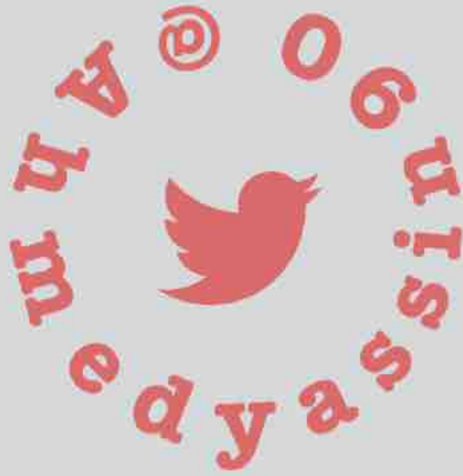
ربط أوباما أيضاً القضيّة الإسرائيلية الفلسطينية بإيران، ولكن بسببيّة عكس تلك التي فضّلتها إسرائيل. فقال: "إن تمكّنا من صنع السلام... بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أظنّ في الواقع أنّ ذلك سيعزّز موقفنا في المجتمع الدولي من التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل". غير أنّ نتنياهو تهرّب من الالتزام الصريح بحلّ الدولتين، على عكس ما كان يأمل أوباما. إذ قال نتنياهو: "أريد أن أوضح أنّنا لا نريد أن نحكم الفلسطينيين؛ بل أن نعيش معهم بسلام". وتحدّى أوباما عبر إعادة تفسير ملاحظات رئيس البيت الأبيض على أنّها اعتراف صريح أنّ الخيار العسكري ما زال مطروحاً. فقال نتنياهو لأوباما أمام المراسلين: "أنا أقدّر كثيراً، سيّدي الرئيس، التزامكم الثابت بضمان عدم تطوير إيران للقدرة العسكرية النووية، وتصريحكم أنّكم تتركون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة"[18].

كانت الخلافات بين أوباما ونتنياهو حول إيران حاسمة، لكنّها أكثر تعلّقاً باللهجة منها بالجوهر. فخلال المحادثة التي سبقت المؤتمر الصحفي، قال أوباما لرئيس الوزراء الإسرائيلي إنّ نجاح أو فشل الدبلوماسية سيتحدّد بحلول نهاية العام، وإنّ الخيار العسكري ما زال مطروحاً، استناداً إلى برقيّات وزارة الخارجية التي تمّ تسريبها، والتي تعيد سرد رواية نتنياهو للاجتماع[19]. وكانت الخلافات في العرض على الجمهور وفي حجم الخطاب. فالخيار العسكري مطروح دائماً، بغضّ النظر عمّا إذا كان رئيس الولايات المتّحدة يشير إليه بانتظام. ولكن بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، ينبغي لها عدم التعبير عن هذا الخطّ الفكري علناً، كما يجب عدم التصريح عنه إلاّ إن كان يخدم غرضاً مباشراً. من وجهة نظر أوباما، فإنّ تكرار الجملة سيقوّض مصداقيّة محاولته الدبلوماسية ويغذّي الشكوك الإيرانية، أمّا من وجهة نظر نتنياهو، فإنّ إيران لن تتجاوب مع الدبلوماسية إلاّ إذا واجهت تهديداً عسكرياً موثوقاً به. هكذا ظهر تفكّك تامّ تقريباً بين الدول الثلاث واستراتيجياتها وقادتها. قال أحد استراتيجيي أوباما لصحيفة ***نيويورك تايمز***: "ثمّة سباق في ثلاثة اتّجاهات يجري هنا. فنحن نتسابق لإحراز تقدّم دبلوماسي، والإيرانيون يتسابقون لجعل قدرتهم النووية أمراً واقعاً، والإسرائيليون، بطبيعة الحال، يتسابقون من أجل التوصّل إلى بديل عسكري مقنع من شأنه أن يعيق البرنامج الإيراني بشكل معقول"[20].

في النهاية، لم تكن جميع ضغوط إسرائيل ضدّ الدبلوماسية التي كانت تخشاها ذات أهمّية، إذ تبيّن أنّ الإيرانيين سيُلحقون بالدبلوماسية ضرراً أكبر بكثير ممّا يمكن لإسرائيل أن تفعل.

3(*) سيف زعم أن أحد رجال بلاط ديونيسيوس العقلاء علقه بشعرة حصان واحدة وأجلس سيده تحته ليظهر له ما يكتنف حياة الملوك من مخاطر داهمة.

هناك رواية أخرى تقول إن أحد أتباع ديونيسيوس ويدعى ديموقليس أراد أن يجرب الحكم ليوم واحد فحقق له الملك رغبته بشرط واحد أن يضع فوق رأسه سيفاً معلقاً بشعرة واحدة وهكذا عاش التابع يومه كملك برعب.


@Ahmedyassin90

الفصل السادس

عملية تزوير

أين صوتي؟

- لافتة احتجاج إيرانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2009

كان الصحفيون في مقرّ التلفزيون في طهران يرصدون بلهفة نتائج انتخابات يونيو 2009 في ساعة متأخّرة من المساء. مع أنّ المحطّة الناطقة باللغة الإنكليزية خُصّصت في عهد محمود أحمدي نجاد لنقل وجهة نظر حكومته حول الشؤون العالمية إلى جمهور ناطق باللغة الإنكليزية خارج إيران، إلاّ أنّ ***موجة خضراء*** – وهي الحركة المؤيّدة لحملة مير حسين موسوي الرئاسية – اجتاحت معظم العاملين في المحطّة. كان الابتهاج يغلب على المزاج العامّ لأنّ كثيراً من الموظّفين توقّعوا أن ينال موسوي عدداً كبيراً من الأصوات. كانت صناديق الاقتراع قد أُغلقت منذ ساعة وحسب، وبدأت النتائج تظهر ببطء.

رنّ الهاتف، وأجاب أحد المنتجين؛ كان المتصل مدير التلفزيون محمد سرافراز الذي أمر بصرامة: "أَعلن أنّ أحمدي نجاد متقدّم في الانتخابات بفارق كبير". أجاب المنتج بغضب وعدم تصديق متسائلاً: "ولكن كيف؟"، إذ كان من المستحيل عدّ الأصوات المكتوبة بخطّ اليد بهذه السرعة. سأله: "هل ثمّة فرز مفصّل أستطيع ذكره؟"، فردّ سرافراز بحدّة: "أكرّر، مرِّر عناوين أنّ أحمدي نجاد متقدّم. ستعطي التفاصيل في وقت لاحق". بعد ذلك بقليل، صدم التلفزيون الإيراني الرسمي الأمّة الإيرانية - والعالم - بإعلانه أنّ أحمدي نجاد يتّجه نحو فوز ساحق. في تلك الأثناء، تعرّض مقرّ حملة موسوي لهجوم من قِبل قوّات الأمن التي استولت عليه. قبل بزوغ فجر اليوم التالي، بدأت الصور الشخصية على موقع الفايسبوك تتحوّل إلى مربّعات خضراء مع عبارة "أين صوتي؟"، وبعد بضعة أيّام، استقال عدد من الصحفيين في التلفزيون احتجاجاً على ذلك. هكذا بدأت فضيحة الانتخابات الإيرانية لعام 2009، وفاجأت إيران، والعالم، وإدارة أوباما[1].

موسوي والموجة الخضراء

قلّة من رؤساء إيران تمتّعوا بقدرة على الاستقطاب مثل أحمدي نجاد؛ فشخصه وقلّة شعبيّته بين خصومه الكثر جعلا انتخابات عام 2009 مثيرة للتوتّر. في الواقع، إنّ الانتخابات الإيرانية ليست حرّة ولا نزيهة؛ فمجلس صيانة الدستور، وهو هيئة غير منتخبة مؤلّفة من اثني عشر رجل دين، هو الذي يقرّر المرشّحين الذين يُسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات؛ وهي عملية سياسية وغير ديمقراطية على السواء. على سبيل المثال، عام 2004، لم يُسمح لأعضاء البرلمان الإصلاحيين الموجودين في مناصبهم بترشيح أنفسهم لإعادة انتخابهم، ومع ذلك، كانت الانتخابات الإيرانية تنافسية وأسفرت عن نتائج مذهلة. وفي عام 2009، كان المرشّحون الأربعة الذين سُمح لهم بخوض الانتخابات جميعهم من داخل الجمهورية الإسلامية: مهدي كرّوبي، الرئيس السابق للبرلمان، والذي خاض الانتخابات لصالح الإصلاحيين؛ ومحسن رضائي، الرئيس السابق لفيلق الحرس الثوري الإيراني؛ ورئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي، وأحمدي نجاد. وكان المرشّح الأكثر قدرة على سرقة الأضواء وتشكيل التحدّي الأكبر لأحمدي نجاد هو موسوي وموجته الخضراء. شهدت حملته انطلاقة بطيئة وواجهت في البداية توتّرات مع الرئيس السابق محمد خاتمي الذي سحب ترشيحه حالما أعلن موسوي ترشّحه للانتخابات[2]. لكنّ ذلك تغيّر قبل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من الانتخابات. فجأة، ظهرت موجة تأييد كبيرة لموسوي، بدأت في الجامعات ثمّ انتشرت كالنار في الهشيم. وأصبح أحمدي نجاد في ورطة، وهو الذي اعتقدت كثير من الحكومات الغربية أنّه سيعاد انتخابه بسهولة. فشعر كثير من منتقديه بالحماسة وعثروا على مرشّح يستطيعون الالتفاف حوله.

وُلد موسوي في 2 مارس 1942، في خامينه في محافظة أذربيجان الشرقية في إيران، لأب يعمل في تجارة الشاي. درس فنّ العمارة الإسلامية في طهران وأصبح ناشطاً سياسياً ضدّ نظام الشاه خلال سنوات دراسته. بعد الثورة، أسّس موسوي مع محمد بهشتي حزب الجمهورية الإسلامية وأصبح لاحقاً رئيس تحرير نشرته الرسمية. كانت تربط بينه وبين المرشد الأعلى الحالي صلة قرابة بعيدة، وأصبح رئيس وزراء إيران من عام 1981 حتّى عام 1989، وكان له فضل كبير في الإدارة

الناجحة للاقتصاد خلال الحرب العراقية الإيرانية. لكنّ العلاقات بين موسوي والرئيس خامنئي كانت آنذاك مشوبة بالتوتّر؛ إذ تصادما مراراً كرئيس وزراء ورئيس جمهورية، وبلغ نزاعهما ذروته في سبتمبر 1988، عندما قدّم موسوي استقالته. رفض آية الله الخميني قبول الاستقالة في البداية، ولكن بعد أقلّ من عام، أُلغي منصب رئيس الوزراء تماماً لجعل الرئاسة أكثر قوّة. أدّت هزيمة موسوي، بالإضافة إلى وفاة راعيه، آية الله الخميني، عام 1989، إلى انسحابه من الحياة السياسية. إلاّ أنّه لم يهجر النخبة السياسية الإيرانية، وقدّم المشورة للرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي حين كان عضواً في مجمع تشخيص مصلحة النظام. رفض موسوي خوض الانتخابات الرئاسية عام 2005، لكنّه أصبح في ذلك الوقت شخصية شعبية في الأوساط الإصلاحية[3].

كان موسوي، من نواحٍ كثيرة، مرشّحاً غير محتمل، فهو لا يملك كاريزما خاصّة، كما أنّه يفتقر إلى التنظيمً السياسي الذي يتمتّع به كلّ من أحمدي نجاد وخاتمي. ومع أنّه يلقى احتراماً كثيراً من الإصلاحيين، إلاّ أنّ بعض الشكوك تحوم حوله بسبب ميوله المحافظة. كما شكّك آخرون في قدرته على العودة إلى اللعبة السياسية بعد غياب استمرّ عقدين من الزمن، أو اختلفوا مع "وجهات نظره القديمة" حول السياسات الاقتصادية والثقافية[4]. وبالنسبة إلى معظم الشباب الإيراني، فإنّ إرث موسوي كرئيس وزراء - ورقته السياسية الأقوى – كان صداه ضئيلاً أو معدوماً. غير أنّ نقطة رئيسة واحدة تفوّقت على كلّ هذه العوامل: بصفته رجل سياسة ينتمي إلى داخل الجمهورية الإسلامية، ويتمتّع بثقة المحافظين والإصلاحيين، وبسمعة جيّدة كمدير فاعل، اعتُقد أنّه سيكون المرشّح الوحيد القادر على هزيمة أحمدي نجاد في الانتخابات.

من المنظور الأميركي، يحمل موسوي قليلاً من التغيير في الجوهر، ولكنّه يقدّم تغييراً مرحّباً به في الخطاب والشخصية. فقد عرفت واشنطن أنّ موسوي "لن يُحدث ثورة في الديناميكية" - كما قال لي دبلوماسي أميركي - "كلّ ما في الأمر أنّه سيجعل الأمور أسهل، فقد كان حسن المعشر"[5]. في الواقع، وفي القضايا الساخنة التي جعلت أحمدي نجاد ساماً على الصعيد السياسي في واشنطن، قدّم موسوي

مقاربة مختلفة جدّاً. فقد أدان قتل اليهود في المحرقة، خلافاً لأحمدي نجاد، الذي وصف المحرقة عام 2005 بأنّها خرافة[6]. وكانت سياسته الخارجية هو وخاتمي على السواء تعارض السياسة الخارجية القائمة على المجابهة التي اتّبعها أحمدي نجاد. فقد اعتقد موسوي أنّ سوء العلاقة مع الولايات المتحدّة لم يخدم مصالح إيران، وأنّ أحمدي نجاد اتّبع سياسة متطرّفة ضاعفت التوتّرات من دون أن تعود بأيّ منفعة على إيران. قال لي أحد العاملين في حملة موسوي الانتخابية: "إنّه التعامل ضدّ التقابل". كان موسوي "سيتحوّل من نهج المواجهة؛ ***التقابل***، إلى التفاعل البنّاء؛ ***التعامل***". ومن المواضيع التي تكرّرت في حملته هي التنديد بسياسة أحمدي نجاد الخارجية المتهوّرة والمغامِرة. قال موسوي: "لقد قلتُ إنّ سياستنا الخارجية متطرّفة. لقد ذهبنا في بعض الأحيان إلى أبعد الحدود ثمّ رحنا نتقهقر"[7].

فضّل موسوي نهجاً أكثر ليونة يتمحور حول تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي بأسره. قال: "نريد إقامة علاقات مع جميع الدول، سواء أكان في الغرب أم في الشرق". وكان من بين شعارات حملته "تحية جديدة إلى العالم"، مشيراً إلى أنّه يهدف إلى إحلال حقبة جديدة في علاقات إيران بالعالم الخارجي. وتابع: "يجب أن تهدف دبلوماسية الحكومة الجديدة القادمة إلى إحلال الهدوء وخفض التوتّرات. فمن المهمّ بالنسبة إلينا أن تقيم حكومتنا علاقات صداقة مع الآخرين". ويشمل "الآخرون" الولايات المتحدّة التي أمل فريق موسوي أن تُظهر قدراً أكبر من المرونة تجاه إيران بعد أن تكون هذه الأخيرة قد تخلّت عن صورة أحمدي نجاد المثيرة للجدل وخطابه. لكنّ موسوي أصرّ، شأنه شأن المحافظين، على أنّ المفاوضات ستتوقّف على استعداد الرئيس أوباما لتغيير السياسات الأميركية تجاه إيران بشكل عملي. إذ قال موسوي قبل أسبوعين من الانتخابات: "إنّ إقامة محادثات مع الولايات المتحدّة ليست أمراً محرّماً بالنسبة إليّ. إن غيّرت أميركا فعلياً سياستها تجاه إيران، فسنخوض محادثات معها بكلّ تأكيد". وأشاد موسوي بتهنئة أوباما بالعام الجديد، إلاّ أنّه أعرب عن تحفّظاته بسبب تجربة إيران السابقة مع الولايات المتحدّة. قال: "على الرغم من تدخّل الولايات المتحدّة في شؤوننا، إلاّ أنّنا تعاملنا معها عندما كان ذلك في مصلحتنا، كما حدث في حالة أفغانستان. ولكن، فور انتهاء تلك

الظروف، تستعيد أميركا خطابها القديم، ونسقط مجدّداً في المأزق نفسه. بالطبع، لغة أوباما تختلف عن لغة بوش، وفي حال أحدث أوباما تغييراً حقيقياً، فإنّنا سنتفاوض مع الولايات المتحدّة بالتأكيد. وإلاّ، فلن نفعل"[8].

لكن بالنسبة إلى خطوط إيران الحمراء، لم يبتعد موسوي كثيراً عن حكومة أحمدي نجاد. فقد أصرّ على أنّ تخصيب اليورانيوم هو حقّ إيراني غير قابل للتصرّف، وميّز بين الاستخدام السلمي للتخصيب وبناء الأسلحة. قال المرشّح، مصرّاً على أنّ إيران لا تهدف إلى إنتاج أسلحة نووية: "هذا حقّنا، ولا يحقّ لنا التهاون فيه، وإلاّ ستكون العواقب وخيمة. فالحقّ بامتلاك التكنولوجيا يختلف عن التحوّل إلى بناء الأسلحة". ومع أن موسوي رفض التخلّي عن البرنامج النووي الإيراني، إلاّ أنّه قدّم "ضمانات" أكبر للمجتمع الدولي على شكل مزيد من الشفافية وإتاحة أكبر لدخول الوكالة الدولية للطاقة الذرّية[9]. لكنّ موسوي لم يكن يميل إلى قبول تعليق برنامج التخصيب، بناءً على طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدّة، فقد أشرف على البرنامج النووي الإيراني خلال تولّيه منصب رئيس الوزراء في ثمانينيات العقد المنصرم، وكان ضليعاً في تفاصيله، ويملك "آراء مبدئية قوية" حيال المسألة، استناداً إلى أحد مستشاريه. وفي عام 2003، عندما وافقت إيران على تعليق البرنامج خلال المفاوضات مع الاتّحاد الأوروبي، عارض موسوي هذا القرار. قال لي أحد مستشاريه: "أعتقد أنّه ما كان ليتخلّى عن التخصيب الإيراني تحت أيّ ظرف. غير أنّنا سنحتفظ بقدرتنا على التخصيب، مع توفير ضمانات وأنظمة تفتيش كافية وموثوقة تجعل من الصعب التحوّل إلى استخدامها عسكرياً"[10].

مع أنّ مواقف المتنافسين على الانتخابات في مجال السياسة الخارجية مهمّة كثيراً بالنسبة إلى واشنطن، إلاّ أنّ هذه القضيّة لم تكن من القضايا الرئيسة في حملة موسوي. في الواقع، كان لديه فريق من حوالى عشرة مستشارين في السياسة الخارجية اجتمعوا في عدّة مناسبات ووضعوا المحاور الكبرى لسياسته. لكنّ النقاشات لم تتناول الأمور بقدر كبير من التفصيل وكانت "قليلة جدّاً، جدّاً" مقارنة مثلاً بالاجتماعات لمناقشة الشؤون الاقتصادية[11]. فبينما كان تركيز إدارة

أوباما يتحوّل إلى موسوي وتحدّيه لأحمدي نجاد، كان اهتمام موسوي متمحوراً حول إيران، وليس أميركا.

الجميع ضدّ أحمدي نجاد

قبل عشرة أيّام من الانتخابات، اعتمد التلفزيون الرسمي الإيراني ميزة جديدة للنظام السياسي في إيران: المناظرات الرئاسية المتلفزة. بالنسبة إلى الجماهير الإيرانية غير المعتادة على إجراء مناقشة مشاكل وسياسات البلاد علناً وبثّها مباشرة على التلفزيون، شكّلت المناظرات إشارة أخرى إلى أنّ النظام السياسي يتحرّك على ما يبدو نحو مزيد من الانفتاح. ففي النهاية، كانت الجمهورية الإسلامية تعتزّ بانتخاباتها المتكرّرة، وبالشرعية التي تضخّها مشاركة الناخبين العالية في النظام. وكان المتشدّدون الإيرانيون يحافظون على توازن دقيق في هذه المسألة. فرحّبوا من جهة بالمشاركة العالية للناخبين نظراً إلى الشرعية التي يضفيها ذلك على النظام، بينما خشوا من جهة أخرى المشاركة العالية لأنّ المرشّحين المحافظين قد لا يحقّقون نتائج مرضية إن أدلت الجماهير بأصواتها. وربّما كان قرار المناظرات الحيّة بين المرشّحين ناتجاً عن هذا التوازن. ولكن من وجهة نظر المتشدّدين، كان ذلك خطأً، ذلك أنّ المواجهات الحيّة غير المسبوقة على الشاشات بثّت الحماسة في نفوس الناخبين المعارضين لأحمدي نجاد بشكل أساسي. علاوة على ذلك، أظهرت المناظرات وجود منافسة حقيقية في الانتخابات، وأنّ لكلّ صوت وزنه. وبالتالي، فإنّ كثيراً ممّن اعتزموا مقاطعة الانتخابات بدّلوا رأيهم.

تمّ تقاذف الاتّهامات في كلّ اتجاه عندما تواجه أحمدي نجاد وموسوي؛ فقد هاجم أحمدي نجاد جميع أسلافه واتّهمهم بالفساد. ووُجّهت اتهامات شديدة إلى شخصيّات رئيسة داخل الجمهورية الإسلامية؛ وهي استراتيجية أمِل نجاد أن تُكسبه المزيد من الأصوات المعارضة للمؤسّسة السياسية، فأثار موضوعَ ثروة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني وأسرته، وأشار إلى أنّ وزراءه كانوا متواضعين وأتقياء، واتّهم الإصلاحيين بالضعف على المسرح الدولي، مجادلاً أنّ تعليق تخصيب اليورانيوم، وقبول عمليات التفتيش المتطفّلة، وغيرها من بوادر حسن نيّة أوباما لا تجلب لإيران أيّ فائدة. وبهذا اعتبر الرئيس جورج بوش الابن إيران جزءاً من "محور

الشرّ"، وفي المقابل، أكّد أحمدي نجاد أنّ موقفه الثابت ركّع الولايات المتحدّة. ومع أنّ موسوي لم يُظهر انفعالاً كبيراً خلال النقاش، إلاّ أنّه سخر بحدّة من سياسة نجاد الخارجية، وقال إنّ عداوته الضارية لإسرائيل ساعدت الدولة العبرية في جهودها لعزل إيران. واتّهم موسوي أحمدي نجاد بالتسبّب بعدم الاستقرار في إيران بميوله "المغامِرة، والبطولية، والمتطرّفة". وأضاف أنّ الرئيس المتشدّد "قوّض كرامة أمّتنا" بملاحظاته الحادّة المعادية للغرب ولإسرائيل، وإنكاره للمحرقة[12]. غير أنّ اللحظة الأبرز والحاسمة في النقاش أتت عندما أطلق أحمدي نجاد سلسلة من الهجمات الشخصية ضدّ زوجة موسوي، زهرة رهنَوَرد. بالنسبة إلى كثير من الإيرانيين، وبغضّ النظر عن ميولهم السياسية، تجاوز أحمدي نجاد الحدود. هكذا أدّت النقاشات، وسوء تقدير أحمدي نجاد، إلى تحويل الزخم على نحو لا لبس فيه لصالح موسوي. في النهاية، ربما لم يكن هذا التحوّل ذا أهمّية بالنسبة إلى معسكر أحمدي نجاد؛ فاستراتيجيتهم لتحقيق النصر لم تعتمد في نهاية المطاف على تأمين الأصوات.

هزيمة في يوم الانتخابات

سواء أتمّ تزوير الانتخابات في إيران، أم لم يتمّ عدّ الأصوات، وسواء أكانت عملية التزوير لا لزوم لها - إذ يرى البعض أنّ أحمدي نجاد كان سيفوز من دون اللجوء إلى الغشّ – فإنّ تلك الانتخابات ستشكّل موضوع جدل لا ينتهي. ومن غير المرجّح أن يتمّ التوصّل إلى إجماع عالمي بشأنها؛ ذلك أنّ القضيّة باعدت بين الطرفين حيث لم يعد الاتفاق على واقع موضوعي مرجّحاً في المستقبل المنظور. ولكن ما يمكن استنتاجه أنّ معسكر أحمدي نجاد كان لديه خطّة. فقبل ثلاثة أيّام من الانتخابات، أصدرت وزارة الداخلية سرّاً مذكّرات توقيف بحقّ شخصيات أساسيّة في حملتَي موسوي وكرّوبي. كانت وزارة الداخلية وأجهزة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني قد قامت قبل أشهر من الانتخابات بإخضاع مسؤولين إصلاحيين بارزين لمراقبة مشدّدة. وفي وقت لاحق من شهر سبتمبر، أقرّ اللواء محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري، في خطاب له أنّ القوّات راقبت سياسيين إصلاحيين للتحقّق ممّا إذا كانوا قد استأنفوا جهودهم لإسقاط المرشد الأعلى

الإيراني، آية الله علي خامنئي. وادّعى الجعفري أنّ قرار استهداف الإصلاحيين أتى ردّاً على بيان سرّي لخاتمي ورد فيه أنّ هزيمة أحمدي نجاد في الانتخابات كانت ضرورية من أجل إلغاء منصب المرشد الأعلى[13].

حوالى الساعة الرابعة عصراً من يوم الانتخابات، اقتحم عشرة ضبّاط أمن مقرّ حملة موسوي في شمال طهران مدّعين أنّهم أُمروا بإغلاق محطّة البثّ التلفزيوني في مقرّ الحملة لعدم توفّر التراخيص اللازمة. في الواقع، لم يكن ثمّة محطّة تلفزيونية، بل مجرّد مركز إعلامي تشغّله الحملة لتحميل أشرطة الفيديو على الإنترنت. وكان وصول هذه الأشرطة محدوداً جدّاً، إلاّ أنّ الهدف الأكبر لضبّاط الأمن كان على ما يبدو إيقاف الوصول إلى الإنترنت في المبنى وتعطيل عمليات حملة موسوي. غير أنّ موظّفي الحملة قاوموا، وبدأ القتال، ففرّ رجال الأمن؛ تمكّن بعضهم من الهرب، لكنّ موظّفي الحملة جرّدوا عدداً منهم من أسلحتهم وسجنوهم في الطابق السفلي من المبنى. بعد ذلك، اتّصل المسؤولون عن الحملة بهاشمي شهرودي، رئيس السلطة القضائية الإيرانية، الذي نصحهم بعدم الإفراج عن ضبّاط الأمن. وعوضاً من ذلك، أوصاهم بتسليمهم إلى الشرطة. وهذا ما فعله العاملون في الحملة، ولكن عوضاً من اعتقال رجال الأمن، أخذتهم الشرطة إلى الخارج وتركتهم يختفون بين الحشود المجتمعة.

أدّت تلك الحادثة إلى تعطيل عمليات الحملة تماماً. فبالإضافة إلى إغلاق الهواتف المحمولة وإيقاف الرسائل النصّية، أُتلفت خطوط الاتّصال الرئيسة بين أعضاء الحملة، بما في ذلك الطريقة التي اعتمدتها الحملة للإبلاغ عن دقّة الأصوات من مختلف الدوائر الانتخابية في البلاد. بعد بضع ساعات، اقتحمت مجموعة أخرى من ضبّاط الأمن المقرّ. هذه المرّة، وعوضاً من تعطيل شبكة الإنترنت، قاموا باعتقال المسؤولين عن حملة موسوي، ولم تكن صناديق الاقتراع قد أغلقت بعد. وخلال 48 ساعة، أُلقي القبض على أعضاء الدائرة الأولى والثانية من المسؤولين المحيطين بموسوي وكرّوبي. ومن لاذ بالفرار، اضطُرّ إلى الاختباء. وباعتقال مسؤولي حملة موسوي على المستوى المتوسّط والأعلى، تمكّن معسكر أحمدي نجاد من قطع الاتّصال بين موسوي ومؤيّديه على مستوى القاعدة، ما شكّل ضربة مدمّرة – وربّما

حاسمة – لقدرته على قيادة حركته وتوجيهها[14].

توقّع الإصلاحيون أن تكون الأحداث مدبَّرة إلى حدّ ما. فقبل بضعة أيّام من الانتخابات، كتب موسوي وكرّوبي رسالة مشتركة إلى رئيس مجلس صيانة الدستور، آية الله جنّتي، تحذّره من إمكانيّة التلاعب بنتائج الانتخابات. وقدّرا أنّ المحافظين قادرون على التلاعب بخمس إلى ست نقاط مئوية من التصويت، غير أنّ هذا التلاعب يمكن تحييده إن كان إقبال الناخبين عالياً بما فيه الكفاية. مع اقتراب موعد الانتخابات، أصبح الخوف من التزوير أكثر حدّة، فأطلق محمد علي أبطحي، رئيس أركان خاتمي السابق، نقاشاً حادّاً على صفحته على الفايسبوك عشيّة الانتخابات، وكتب في خانة وضعه: ***نيغارانام*** – "أنا قلق" – وشرح في النقاش الذي تلا ذلك أنّ لديه أدلّة تجعله يخشى عملية تزوير واسعة النطاق. فعُقدت اجتماعات طارئة في مقرّ موسوي، نوقشت فيها كيفيّة التعامل مع أيّ محاولات لسرقة الانتخابات. لكنّ الإصلاحيين لم يتوقّعوا إطلاقاً أن تتعرّض مراكزهم للتخريب يوم الانتخابات وأن يتمّ اعتقال مسؤولي الحملات جماعياً. فحتى لو كان خامنئي يفضّل فوز أحمدي نجاد، فقد فكّر الإصلاحيون في أنّه سيقدّر الشرعية التي ستضفيها مشاركة الناخبين العالية على النظام. سيرى فوائد ذلك على حكمه، وبالنتيجة، سيمنع معسكر أحمدي نجاد من قلب النتائج لصالحه. قال لي أحد مستشاري موسوي: "اعتقدنا على الدوام أنّ حلاوة هذا الأمر ستمنعه من جعله مرّاً". ولكن، مثلما استهان الإصلاحيون بالمدى الذي كان معسكر أحمدي نجاد مستعدّاً للذهاب إليه من أجل الاحتفاظ بالسلطة، استهان المتشدّدون بتصميم الإيرانيّين على أن تؤخذ أصواتهم في الاعتبار".

أين صوتي؟

كانت الانتخابات حافلة بالمخالفات[15]. فاستناداً إلى الإحصاء الرسمي، حقّق أحمدي نجاد فوزاً ساحقاً، وحصل على 62.63 بالمائة من الأصوات، بينما فاز موسوي بنسبة 33.75 بالمائة فقط. تمّ الاعتراض فوراً على التصويت، فعمد موسوي أوّلاً إلى إعلان فوزه، ثمّ اتّهم حكومة أحمدي نجاد بسرقة التصويت من خلال

"تدابير مثيرة للاشمئزاز". وفي رسالة إلى مجلس صيانة الدستور، ذكر موسوي بعض المخالفات التي سجّلها العاملون في حملته الانتخابية:

> *ارتفع عدد صناديق الاقتراع المتنقّلة بشكل كبير، ولم يكن في تلك المراكز مراقبون، ولم يُسمح لممثّلينا بالتواجد عند صناديق الاقتراع المتنقّلة خلال نقلها. ونظراً إلى وجود 14.000 صندوق من تلك الصناديق، فقد مكّنهم ذلك من ارتكاب أيّ انتهاك من أيّ نوع، كما تمّ إغلاق صناديق الاقتراع قبل أن نتأكّد من أنّها لم تُملأ قبل يوم الانتخابات... كان ثمّة 45.2 مليون ناخب مؤهَّل، و59.6 ملايين قسيمة اقتراع طُبعت عليها أرقام تسلسلية. ولكن قبل يوم واحد من الانتخابات، توفّرت ملايين إضافية من القسائم المطبوعة من دون أرقام تسلسلية. وحقيقة وجود هذا العدد الإضافي من قسائم الاقتراع بحدّ ذاتها موضع تساؤل. فمن غير الممكن أن تنفد منّا قسائم الاقتراع في وقت مبكر إلى هذا الحدّ من الانتخابات*[16].

خرج ملايين الإيرانيين عفوياً إلى الشوارع مرتدين الملابس الخضراء دعماً لموسوي، وطلبوا جواباً على سؤالهم: أين صوتي؟ لكنّ المرشد الأعلى الإيراني لم يتزحزح عن موقفه. وفي 14 يونيو، أي بعد يومين من الانتخابات، أعطى أحمدي نجاد مباركته مؤيّداً النتائج. في اليوم التالي، خرج حوالى ثلاثة ملايين إيراني بتجمّع حاشد دعماً لموسوي في أكبر تظاهرة تشهدها إيران منذ ثورة عام 1979. امتدّ الاحتجاج إلى مدن أخرى، ولقي ثمانية متظاهرين مصرعهم في اشتباكات مع الشرطة. تعاملت حكومة أحمدي نجاد مع الوضع بلا رحمة، فأطلقت العنان لشرطة مكافحة الشغب وللمجموعة العسكرية شبه المسلّحة، الباسيج، لردع المحتجّين. استخدم المتظاهرون الهواتف المحمولة وكاميرات الفيديو، وسجّلوا وحشية قوّات الأمن الإيرانية. تمّ تحميل الأشرطة فوراً على الفايسبوك وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، وسرعان ما بلغت مختلف جماهير العالم. بالإضافة إلى ذلك، كان مئات من الصحفيين الغربيين الذين سافروا لتغطية الانتخابات عالقين وسط التظاهرات، فراحوا ينقلون عوضاً من ذلك التزوير الذي حدث في الانتخابات وردّ فعل الحكومة

الإيرانية القاسي على الاحتجاجات. في اليوم الرابع، منعت السلطات الإيرانية جميع الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الأجنبية من التغطية المباشرة في الشوارع. لكنّ كلّ متظاهر يحمل هاتفاً خلوياً تحوّل إلى صحفي، واستمرّت لقطات الفيديو وتقارير شهود العيان بالتسرّب من إيران[17].

لم يقتصر المحتجّون على جيل الفايسبوك الشابّ والساخط؛ إذ لا يمكن اختزال الانشقاق في إيران على طبقة اجتماعية، أو عرق، أو منطقة، أو جيل، كما يشهد على ذلك تكوين الحشود التي تجمّعت في الشوارع. على سبيل المثال، اشتمل المحتجّون على نساء يرتدين الشادور الأسود وأخريات متبرّجات. في الواقع، تراوح مؤيّدو موسوي من أبناء الطبقة الوسطى الحضارية، إلى الطلاّب، إلى المثقّفين، وجميعهم سبق وأوصلوا حركة الإصلاح إلى السلطة بعدما نالوا اهتمام الكثيرين ممّن ينتمون إلى خلفيّات متواضعة. فبالنسبة إلى كثيرين في الطبقات الدنيا من المجتمع الإيراني، لم تبدُ مزاعم أحمدي نجاد بالنجاح الاقتصادي حقيقية ببساطة، إذ كانوا يعرفون أنّ الوضع الاقتصادي ازداد سوءاً في عهده لأنّهم الشريحة الأكثر عرضة لذلك الانكماش. ففي حين ظهر أحمدي نجاد على شاشات التلفزيون وذكر إحصائيات يثبت من خلالها أنّ الوضع الاقتصادي يشهد تحسّناً، كان أبناء الطبقات الأقلّ حظّاً غير قادرين على الزواج لأنّهم لن يتمكّنوا من تحمّل نفقات منازلهم.

امتلك أحمدي نجاد أيضاً قاعدة سياسية تتألّف أساساً من أولئك الذين شعروا بالغربة عن المؤسّسة السياسية، والذين يعتقدون أنّهم حُرموا من غنائم الثورة الإسلامية. فكان يتودّد بشكل دؤوب إلى تلك الدوائر الانتخابية عن طريق ذرّ المال عليهم بإسراف من خلال مشاريع البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي من دون رقابة. فتضاعف دخل بعض الموظّفين الحكوميين في عهده. وبالطبع، كان عديد من الإيرانيين يشعرون بالاستياء من النظام، حيث استمتعوا بإهانة أحمدي نجاد لمن اتّهمهم بالفساد داخل المؤسّسة السياسية، فشعر كثير من الإيرانيين أنّ معظم قادة الجمهورية الإسلامية خانوا الثورة التي أوصلتهم إلى السلطة، وصعّبوا على جنودها التقدّم، فرأى مؤيّدو أحمدي نجاد في موسوي مثالاً على الطبقة السياسية الطفيلية

التي اعترض عليها الرئيس.

على الرغم من حدّة هذا الانشقاق، إلاّ أنّ المباراة السياسية التي جرت في الانتخابات كانت في الواقع بين فصائل متنافسة في النظام نفسه. فقد مثّل أحمدي نجاد عنصراً محافظاً اعتقد أنّ الطبقة السياسية القائمة خطفت الثورة. أمّا موسوي فلم يكن إصلاحياً فعلاً بقدر ما كان محافظاً براغماتياً معتدلاً، شنّ حملته بدعم من حركة الإصلاح لأنّه أدرك أنّ فرصته في هزم أحمدي نجاد كانت أكبر من فرصة أحد مرشّحيهم. كان كلا المعسكرين السياسيّين يضمّان أعضاء أقوياء من المؤسّسة السياسية، كما ادّعى كلاهما أنّهما يحاولان إبقاء الجمهورية الإسلامية عند وعد الثورة التي صنعتها في عام 1979. مع ذلك، كان كثير من أولئك المحتشدين في الشوارع، والذين يطالبون بحقوقهم، يملكون حصّة كبيرة في النتائج: إن لم يتمّ تغيير النظام سلمياً من خلال صناديق الاقتراع بسبب عدم رغبة المؤسّسة المتشدّدة في الاستجابة للطلب الشعبي بالتغيير، إذاً، أيّ وسائل سلمية يملكها الشعب من أجل التغيير؟ وإن أدّى الصراع الدائر في القمّة بالناس إلى الاستنتاج أنّ العمل ضمن حدود النظام هو أمر ميؤوس منه، فإنّ الخسارة ستلحق بكلا الطرفين، لأنّهما كانا، في نهاية المطاف، على القارب نفسه. فأيّ من الطرفين لم يكن قادراً على تحمّل الانهيار الكامل للنظام لأنّه سيشكّل نهاية كلّ منهما. إذاً، السؤال هو: من سيتراجع أوّلاً؟[18].

في 19 يونيو، أي بعد أسبوع من الانتخابات، وجد خامنئي فرصة للإعلان عن نيّته باحتواء الإصلاحيين وإيجاد تسوية. فألقى خطبة متلفزة في صلاة الجمعة، شاهدها ملايين الإيرانيين. أمل كثير من المحتجّين أن يعتمد لهجة ليّنة، ويرفع صورة المرشد الأعلى فوق نزاع الانتخابات من خلال قيادة الأمّة نحو المصالحة. وعوضاً من ذلك، أيّد خامنئي فوز أحمدي نجاد، ورفض فكرة التزوير، وحذّر من استمرار التظاهرات. بإصدار التحذير، وضع مصداقيته وسلطته على المحكّ؛ فأيّ استمرار للتظاهرات سيشكّل تحدّياً مباشراً للمرشد الأعلى. ضاعف خامنئي حجم المخاطرة، إلاّ أنّه أخطأ في التقدير مجدّداً[19].

في اليوم التالي، خرج آلاف الإيرانيين إلى الشوارع. وقعت اشتباكات عنيفة بين

شرطة مكافحة الشغب والمتظاهرين، انتهت باعتقال 450 شخصاً، وسقوط عشرة قتلى، بمن فيهم ندى آغا سلطان، وهي طالبة عمرها ستة وعشرون عاماً، ستصبح رمز الحركة الخضراء بعد أن تمّ توثيق مقتلها عبر فيلم صوّر بهاتف محمول. خرجت الانقسامات التي تشقّ الحكومة الإيرانية إلى العلن، فأيّد خامنئي أحمدي نجاد ودعم الحملة العنيفة ضدّ المتظاهرين، بينما حثّ موسوي مؤيّديه على مواصلة المطالبة بحقوقهم، وأعلن رئيس البرلمان الإيراني - مجلس الشورى - علي لاريجاني واسع النفوذ، أنّ الكثيرين يعتقدون أنّ الانتخابات كانت مزوّرة وأنّه ينبغي احترام رأيهم[20]. عبّر الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وهو عدوّ لدود لأحمدي نجاد، عن هذا الشعور في خطبة الجمعة في وقت لاحق من شهر يوليو. قال: "حامت الشكوك حول نتائج الانتخابات. ثمّة جزء كبير من الشعب يقول إنّ الشكوك تساوره. علينا اتّخاذ إجراءات لإبعاد ذلك الشكّ"[21]. بدأت تقارير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تظهر، بما في ذلك جرائم الاغتصاب والقتل في السجون الإيرانية المكتظّة. هزّت إحدى جرائم القتل المؤسّسة الإيرانية، تلك التي استهدفت محسن روح الأميني، نجل أحد كبار قادة قوّات الحرس الثوري الإيراني، وأحد مستشاري المرشّح الرئاسي المحافظ محسن رضائي. توفي روح الأميني إثر "ضربات متكرّرة وإصابات جسدية خطيرة" وغيرها من أشكال سوء المعاملة التي تعرّض لها في سجن كهريزاك في طهران، استناداً إلى ما ذكرته وكالة أنباء مهر شبه الرسمية. في البداية، قال المسؤولون إنّ روح الأميني توفي نتيجة المرض[22]. غير أنّ مصرعه على أيدي قوّات الأمن الإيرانية شكّل دليلاً آخر على أنّ الصراع في إيران لم يكن معركة سياسية تقليدية بين المحافظين والإصلاحيين. في الواقع، كانت مؤسّسة السلطة الإيرانية بأكملها في حالة حرب فعلية مع نفسها.

بحلول شهر أغسطس، بلغت الحرب الداخلية التي تشهدها النخبة الإيرانية مستوىً جديداً. فقد استمرّت الاحتجاجات، وأصبحت الحملة ضدّهم أكثر شراسة، حيث ارتفع عدد القتلى، وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان أكثر حدّة وأوسع نطاقاً. أطلق القضاء الإيراني المحاكمات المتلفزة للمحكمة الثورية لعدد من المسؤولين الحكوميين الإصلاحيين والسابقين المعروفين أمثال نائب الرئيس السابق محمد علي

أبطحي، وزعيم جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية، محسن ميردامادي، فضلاً عن متظاهرين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأكاديميين، ورجال أعمال غير سياسيين، وموظّفين إيرانيين في السفارات الأجنبية. وجّهت إليهم اتّهامات بالتحريض على الاضطرابات بالتواطؤ مع قوى أجنبية، فضلاً عن أنشطة أخرى معادية للحكومة، ضمن ما اعتُبر على نطاق واسع محكمة كنغر (محاكمة لا تراعى فيها مبادئ القانون والعدالة). بدا السجناء مشعّثين ومذهولين. جلسوا في الصفّ الأمامي من قاعة المحكمة بزيّ السجن الرمادي، في ما بدا محاولة واضحة لإذلالهم علناً. كانوا غير حليقين، وخسر الكثيرون منهم من أوزانهم، وبدوا مخدّرين. انتقد موسوي وخاتمي المحاكمات الصورية واتّهما السلطات بتعذيب الموقوفين. في موقعه على الإنترنت، ***أخبار غلام*** ذكر ما يلي: "لقد تعرّضوا لضغط شديد، حيث إنّهم كانوا ليعترفوا بأيّ شيء آخر، لو تلقّوا أوامر بذلك". وانتقد خاتمي المحاكمات واصفاً إيّاها بأنّها "إهانة" لإيران والإسلام[23].

استمرّت المحاكمات الصورية الخمس طيلة الخريف وأدّت، بالإضافة إلى قتل الناشطين المؤيّدين للديمقراطية وأعمال القمع التي تقوم بها حكومة أحمدي نجاد، إلى انقسامات عميقة في صفوف النخبة الإيرانية واستياء واسع النطاق بين عامّة السكّان. لم يسبق للنظام الإيراني أن تعرّض لمثل هذه الهزّة، إذ كان ركنان من أركان النظام في خطر. كان معظم رجال الدين أنفسهم ينقلبون على السلطة، وكان الدعم الذي يناله النظام من داخل صفوفه يتبخّر بسرعة، كما قال لي دبلوماسي إيراني سابق. في البداية، لم تمثّل الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات ثورةً ضدّ النظام، بل تمحورت حول المطالبة من جانب ملايين المشاركين أن يتمّ إحصاء أصواتهم التي أدلوا بها لواحد من أكثر أنصار النظام براغماتية وكفاءة إدارية. وأولئك الذين سعوا إلى الإطاحة بالنظام بالكامل، دعوا روتينياً إلى مقاطعة الانتخابات. ولكن مع تصاعد وحشية حكومة أحمدي نجاد، تغيّرت مطالب المحتجّين في الشوارع. هكذا تحوّلت شعارات الأشهر التالية من "أين صوتي؟" إلى "فليسقط الديكتاتور" – في إشارات لا لبس فيها إمّا إلى أحمدي نجاد أو إلى خامنئي – لتصبح أخيراً "فليسقط خامنئي" و"فلتسقط الجمهورية الإيرانية"، ممّا شكّل تحدّياً

مباشراً لخامنئي ودعوةً إلى تغيير النظام. بدا على نحو متزايد وكأنّ موسوي وكرّوبي، وهما رمزا الحركة الخضراء، وبعض العناصر في القاعدة الشعبية للحركة يتباعدون. فعوضاً من التوحّد حول بضعة أهداف محدّدة، فقدت الحركة الخضراء سيطرتها المركزية، وأخذت تسير باتّجاهات مختلفة. شرح لي أحد مستشاري موسوي قائلاً: "أصبحت إدارة الدوائر الانتخابية أكثر صعوبة لأنّ الناس كانوا يتعرّضون للقتل"، كما تمّ اعتقال العديد من القادة الأصليين[24].

مفاجأة لأميركا

كانت الإدارة الأميركية قد أعدّت نفسها لعدّة نتائج للانتخابات الإيرانية، إلاّ أنّ أيّاً من تلك السيناريوهات لم يتضمّن عملية تزوير ضخمة تليها أشهر من التظاهرات، وحملات عنيفة ضدّ المتظاهرين، وما يشبه الحرب داخل صفوف النخبة الإيرانية. في الحكومة، لم يكن ثمّة شكّ كبير في أنّ أحمدي نجاد سرق الانتخابات. أوضح مسؤول في وزارة الخارجية قائلاً: "عرف الجميع ذلك، لكنّ أحداً لم يعرف ما سيكون الردّ. ولم يعرف أحد ما سيكون الردّ على الردّ. وبالتالي، كانت التساؤلات كثيرة"[25]. ولكن، خلف الأسئلة والمخاوف من أن يؤدّي عدم الاستقرار في إيران إلى مزيد من التأخير في استراتيجية الرئيس الدبلوماسية، اعتقد بعض الموجودين في الحكومة أنّه من شأن الاضطرابات والشلل السياسي في إيران أن تمنح الولايات المتحدّة فرصة أيضاً. وكانت عدّة عوامل أخرى قد ضاعفت ثقة إدارة أوباما بالتعامل مع إيران، مثل هزيمة حزب الله في الانتخابات اللبنانية، واهتمام سوريا بالتعامل مع واشنطن، وحماسة الدول العربية لاستئناف مشاركة أميركا في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فضلاً عن إعادة ضبط العلاقات مع موسكو، والتي كانت هادفة إلى حرمان طهران من الدعم الروسي في مجلس الأمن. قال أحد كبار المسؤولين في الإدارة: "بين عامَي 2003 و2009، كانت إيران تتقدّم، وتُوسّع مجال نفوذها، وتستفيد من تغيّر موازين القوى في المنطقة، وكانت متفائلة عموماً بعالمها. وقال كثيرون إنّه من غير الممكن التفاوض مع إيران لأنّها قوية جدّاً، ولم يكن لديها بالتالي حافز إلى ذلك. غير أنّني لا أعتقد أنّ أيّ محلّل موثوق يقول الآن إنّ إيران

ما زالت كذلك". بيد أنّه ينبغي موازنة الفوائد الجيوسياسية التي قد تجنيها واشنطن من حكومة ضعيفة في طهران مع المخاطر السياسية المقترنة بصعوبة التعامل مع ما يمكن أن تتكشّف عنه الأحداث في إيران[26].

في البداية، كان ردّ فعل واشنطن خجولاً في العلن؛ فقد تجنّبت إدارة أوباما بحذر الانحياز إلى طرف معيّن، وحرصت على عدم تحوّل الولايات المتحدّة إلى قضيّة في نزاع الانتخابات. أوضح مايكل راتني، من مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية قائلاً: "كان ثمّة تقدير حقيقي يفيد بأنّه كلّما كانت تصريحاتنا أقلّ، كان ذلك أفضل لأنّ هذه القضيّة... هي بين الشعب الإيراني وحكومته. فهي لا تعني الولايات المتحدّة، ولا العلاقات الأميركية الإيرانية". عوضاً من ذلك، ركّزت ردود الفعل الأوّلية للإدارة الأميركية على حجب التعليقات والأحكام والتعبير عن الشكوك. فبعد يومين من الانتخابات، قال نائب الرئيس بايدن في برنامج *ميت ذا برس* - لقاء مع الصحافة - على محطّة أن بي سي إنّ لديه "شكوكاً" حول نتائج الانتخابات، "لكنّنا سنمتنع عن التعليق" حتّى يتمّ استعراض الوضع بشكل أعمق. وقال: "ثمّة تساؤلات هائلة حول الكيفيّة التي جرت بها تلك الانتخابات. أعني أنّنا سننتظر لنرى". تناول أوباما مخاوف المحتجّين ووضعها في إطار قضيّة من قضايا حقوق الإنسان، ولكنّه امتنع عن إدانة العنف الممارَس برعاية الحكومة ضدّ المتظاهرين. قال أوباما خلال اجتماع في المكتب البيضاوي في 15 يونيو مع رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلوسكوني: "الأولئك الذين وضعوا كثيراً من الأمل، والطاقة، والتفاؤل في العملية السياسية، أقول إنّ العالم يراقب مشاركتهم ويستلهم منها، بغضّ النظر عن النتيجة النهائية للانتخابات". وأضاف أنّ كثيراً من الناخبين الإيرانيين "يشعرون الآن بالخيانة" وأنّ "قدرة الناس على المعارضة السلمية" هي "قيمة عالمية يجب احترامها"، وبالتالي، فإنّ العالم "محقّ باستيائه"[27].

نسّقت إدارة أوباما بشكل غير رسمي مع الأوروبيين في ردّها على الانتخابات الإيرانية. فبينما أيّد الاتّحاد الأوروبي مقاربة أوباما – نتيجة كثير من "التدخّلات الدبلوماسية العامّة كثيرة الأخطاء من قِبل الولايات المتحدّة"، كان الأوروبيون "ممتنّين أساساً لأنّ الأميركيين لم يقولوا شيئاً سخيفاً" – فوجئ كثير من الجهات الفاعلة في

الاتّحاد الأوروبي بردّ الفعل الأميركي على ما اعتبره الأوروبيون "انتخابات مزوّرة بالكامل". لكن عموماً، اتفق الأوروبيون إلى حدّ كبير على أنّ "الربح الحقيقي يتمثّل في الواقع بالتزام الأميركيين الصمت"[28].

سخر منتقدو الإدارة الأميركية من الجانب الجمهوري من ردّ الفعل الأوّلي لأوباما، ودعوا الرئيس إلى تأييد المتظاهرين. إذ قال حاكم ماساتشوستس السابق ميت رومني والذي يبدو الأوفر حظاً لكسب السباق بين المرشحين الجمهوريين نحو نيل ترشيح الحزب للرئاسة: "ما حدث هو أنّ الانتخابات مزوّرة، والنتائج غير دقيقة، ونحن نشاهد قمعاً وحشياً للمحتجّين، وعلى الرئيس أن يخرج ويقول هذه الكلمات بالتحديد". وأضاف: "من الواضح أنّ سياسات الرئيس القاضية بلفّ العالم والاعتذار عن أميركا لا تنجح". وانتقد عضو مجلس النوّاب الجمهوري إريك كانتر "صمت الإدارة أمام قمع إيران الوحشي للحقوق الديمقراطية"، ووصفه بأنّه "خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الديمقراطية محلّية الصنع في الشرق الأوسط". وقال السيناتور جون ماكين، منافس أوباما في انتخابات 2008، إنّ على الولايات المتحدّة أن توضح أنّها تدعم المتظاهرين ضدّ أحمدي نجاد في معركتهم ضدّ "النظام القمعي والاضطهادي". في 19 يونيو 2009، صوّت مجلس النوّاب 405 مقابل 1 لإدانة قمع طهران للمتظاهرين وتدخّل الحكومة بالإنترنت واتّصالات الهاتف الخلوي. فعلى الرغم من سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس، تمكّن الجمهوريون من طرح وتمرير القرار غير الملزِم كانتقاد ضمني لأوباما[29].

كان الجدل في واشنطن منفصلاً عن الحقائق السائدة على أرض الواقع في إيران ورغبات القوى المؤيّدة للديمقراطية. في الواقع، إنّ أيّاً من نقّاد إدارة أوباما الداعين إلى التأييد المباشر للحركة الخضراء، لم يسأل القوى المؤيّدة للديمقراطية في إيران ما إذا كانت سترحّب بهذا الدعم. أوّلاً، وخلافاً للاعتقاد السائد في واشنطن، لم تكن الولايات المتحدّة عاملاً رئيساً في مداولات معسكر موسوي ولا حتّى أوباما. فقد قال لي أحد مستشاري موسوي: "يمكنني القول إنّه نادراً ما دار حديث حول ما يفكّر فيه أوباما، أو ما ينوي القيام به. كنّا نفكّر في كيفيّة إنقاذ أنفسنا". كان تأثير واشنطن في التطوّرات في إيران محدوداً جدّاً؛ ففي ظلّ غياب التجارة،

والعلاقات الدبلوماسية، والسفارة على الأرض، لم تكن الولايات المتحدّة تملك سبلاً كثيرة لممارسة نفوذها في إيران[30].

ثانياً، لم يرغب زعماء الحركة الخضراء في الدعم الأميركي، ولم يثقوا به، كما أنّهم لم يعتبروه مفيداً. فكما قال أحد حلفاء موسوي: "لم يطلب موسوي نفسه ذلك التأييد قطّ". فبعد ثلاثين عاماً من الذمّ المتبادل والعداء، سيكون التأييد الأميركي لسياسي إيراني مؤذياً في المشهد السياسي الإيراني تماماً مثل الأذى الذي يسبّبه التأييد الإيراني لسياسي أميركي في عالم أميركا السياسي. ولم تشأ قيادة الحركة الخضراء أن تبدو عميلة لقوّة أجنبية؛ وبالتأكيد ليس واشنطن. قال البروفيسور أحمد صدري، المقرّب من فصيل كرّوبي الإصلاحي: "لا يرغب الإصلاحيون الإيرانيون في أن يُنظر إليهم على أنّهم كلاب أو عملاء ثورة ملوّنة في إيران. لا يريدون أن يبدو الأمر وكأنّ الأميركيين يدعمونهم". كان معسكر موسوي يأمل أيضاً بقاء أوباما صامتاً لأنّه خشي - إن أعرب عن الموقف الأميركي بصراحة أكبر - أن يعود ذلك بالنفع على استراتيجية المحافظين الرامية إلى تصوير الحركة الخضراء كقوّة مدعومة ومسيطَر عليها من الخارج. أوضح أحد استراتيجيي موسوي قائلاً: "تأمّلنا ألاّ يقول شيئاً في الواقع. فهم لم يرغبوا في أن يلعب أحد بأيدي المحافظين. كنّا نخشى من أن تتفوّه إدارة أوباما بحماقات، وتجعل حياتنا أكثر بؤساً"[31].

أدّى امتناع أوباما عن تأييد طرف معيّن إلى حرمان المحافظين من القدرة على الإقناع بأنّ معسكر موسوي كان يعمل لصالح عملاء أجانب. وعرقل ذلك جهود أحمدي نجاد الرامية إلى اتّهام المتظاهرين بأنّهم جزء من مؤامرة أجنبية نفّذها "مخرّبون"[32]. كانت المقاربة خطيرة، لأنّ أيّ تلميح إلى أنّ الحركة ثورية بطبيعتها ومن شأنها أن تسفر عن عدم الاستقرار يهدّد بخسارتها كثيراً من الدعم القيّم. ولا يرجع ذلك إلى أنّ السخط على النظام لم يكن واسع النطاق، بل لأنّ عدداً كبيراً من الإيرانيين يخشى عدم الاستقرار ولا يريد تكرار خطأ ثورة عام 1979 التي تمّ فيها استبدال نظام ديكتاتوري – بعد اضطرابات كبيرة – بنظام ديكتاتوري آخر.

أعربت قيادة الإصلاحيين عن تقديرها لاختيار أوباما ضبط النفس، مع أنّها لم تعتقد أنّ ذلك سيكون له تأثير كبير في التطوّرات في إيران. أُعجب الإصلاحيون

أيضاً بقدرة أوباما على مقاومة ضغوط الجمهوريين في هذه المسألة، وقدرة إدارته على فهم الفروق الهامّة لخطوط المعركة السياسية في إيران. قال لي أحد العاملين في حملة موسوي: "أعتقد أنّها كانت خطوة جديدة من جانب أوباما لأنّه اتّخذ الموقف الذي لا يضرّ بالحركة. كان يقف على مسافة جيّدة منها، لا قريبة جدّاً ولا بعيدة جدّاً. وذلك هو الموقف الذي أجده مثالياً". علاوة على ذلك، كان الإصلاحيون متشكّكين جدّاً حيال نوايا الولايات المتحدّة، ويخافون من أن تسارع واشنطن إلى التضحية بحقوق الإنسان والطموحات الديمقراطية للشعب الإيراني من أجل عقد صفقة نووية مع أحمدي نجاد. فحتّى لو وجّهت الولايات المتحدّة دعمها إلى الحركة الخضراء حاليّاً، يمكنها أن تبدّل موقفها بسهولة. إذ قال لي مازيار بهاري من مجلّة ***نيوزويك***: "من شأن الإدارة الأميركية أن تقبل بالقمع الداخلي لحقوق الإنسان في إيران إن وعد أحمدي نجاد، وخامنئي، ومحاكمُهما الأميركيين بتعليق تخصيب اليورانيوم والتعاون معهم في أفغانستان والعراق"[33].

بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون موقف إدارة أوباما المؤيّد لسياسة إشراك الخصوم والمناهض للمواجهة قد ساهم في تعزيز قدرة الحركة الخضراء على تحدّي الحكومة الإيرانية. فقد سعى الرئيس جورج بوش الابن إلى زعزعة الاستقرار وإحداث تغيير في النظام الإيراني لمدّة ثماني سنوات عن طريق العزلة، والتهديدات، وتقديم الدعم المالي للجماعات المعادية لحكومة طهران. لكن على الرغم من كلّ تلك الجهود، منيت إدارة بوش بالفشل. فقد استخدمت صفوف النخبة الإيرانية المغلقة والمتشدّدون التهديد الأميركي المزعوم لتضييق الخناق على المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المؤيّدين للديمقراطية. فالتواصل الدبلوماسي الذي نادى به أوباما وإزالتُه لذلك الإحساس بالتهديد لم يؤدّيا بالضرورة إلى إحداث انقسامات داخل النخبة الإيرانية بحدّ ذاتها، إلاّ أنّهما أضعفا العرى التي توحّد الفصائل السياسية العديدة في إيران. ولو كانت إدارة بوش ما زالت تحكم وتُصدر التهديدات وتثير المواجهات في إيران، لما شكّك موسوي على الأرجح في صحّة التصويت، ولما دعا مؤيّديه للنزول إلى الشوارع. نظراً إلى التهديد المفترض للأمن القومي، لابتلع موسوي على الأرجح كبرياءه وغضبه، ولطلب من أتباعه أن يحذوا حذوه. إلاّ أنّ غياب

التهديد الخارجي سمح للخلافات الداخلية القائمة بأن تطفو إلى السطح وتجلب معها مواجهة سياسية غير مسبوقة. وما كان للتغيير السياسي المدفوع من الداخل لينطلق أو يتحقّق في ظلّ تهديد عسكري أميركي. ولو أنّ أميركا تبنّت مجدّداً موقف إدارة بوش، لكبحت قوى الخوف والتعصّب القومي تلك القوى الداخلية الساعية إلى التغيير[34].

قدّر الشارع الإيراني – الذي يشكّل القاعدة الشعبية للحركة الخضراء – أيضاً موقف أوباما في البداية. إذ قال أحد المحتجّين للصحفية الإيرانية الأميركية آزاده معاوني: "ينبغي على الولايات المتحدّة عدم التدخّل، لأنّ الإدانة بصوت عالٍ لن تؤثّر في السياسة الداخلية الإيرانية بأيّ شكل من الأشكال". كان هذا الرأي نابعاً جزئيّاً من رغبة كثيرين في إيران في نزع فتيل التوتّر مع الولايات المتحدّة والخوف من أن يؤدّي التدخّل الأميركي إلى تبديد هذه الفرصة لإنهاء العداء وتحسين الاقتصاد الإيراني. قال متظاهر آخر: "في نهاية المطاف، إنّ الديكتاتورية التي لا تواجه عقوبات أميركية أفضل حالاً. الآن، وقد سنحت لنا الفرصة للتفاوض مع أميركا بعد ثلاثين عاماً، سيكون من العار أن نضيعها"[35].

نُدين أو لا ندين

غير أنّه مع تصاعد وحشية العنف الذي مارسه النظام الإيراني ضدّ مواطنيه، وتزايد حدّة انتهاكات حقوق الإنسان، تعاظمت مشاعر الإحباط تجاه مقاربة أوباما الحذرة في إيران، والاتّحاد الأوروبي، والولايات المتحدّة. انتظر أوباما حتّى 23 يونيو 2009 ليدين العنف في إيران، وقبل ذلك، عبّرت جميع التصريحات عن الانتقاد، لكنّها لم تُدن أعمال الحكومة الإيرانية. أتى البيان بعد أيّام فقط من بدء بثّ شريط الفيديو الذي سجّل قتل الطالبة الإيرانية ندى آغا سلطان مراراً وتكراراً على المحطّات التلفزيونية الأميركية. وقام أكاديميون إيرانيون أميركيون وخبراء سياسيون في الولايات المتحدّة، تمّت دعوتهم لتقديم المشورة للبيت الأبيض، بالضغط على الإدارة لإدانة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان مع الحفاظ على حيادها في النزاع الانتخابي. فقال أوباما خلال مؤتمر صحفي عُقد في البيت الأبيض لمدّة ساعة

تقريباً وسيطرت عليه اضطرابات إيران: "أعمال العنف التي تُرتكب ضدّهم شائنة. وعلى الرغم من جهود الحكومة لمنع العالم من أن يكون شاهداً على ذلك العنف، فإنّنا نراه وندينه. كما سبق وقلت، الشعب الإيراني هو الحكَم النهائي على أعمال حكومته، ولكن، إن أرادت الحكومة الإيرانية احترام المجتمع الدولي، فسينبغي لها احترام الحقوق والانصياع لإرادة شعبها". وكان قد تمّ نُصح أوباما حول أهمّية مفهوم العدالة في الثقافة الإيرانية، فتناول موضوع العدالة في الانتقادات التي وجّهها ضدّ النظام الإيراني: "ما من قبضة حديدية قوية بما يكفي لمنع العالم من مشاهدة الاحتجاجات السلمية على العدالة. فأولئك الذين يدافعون عن العدالة يقفون دائماً على الجانب الصحيح من التاريخ"[36].

ولكن، حتّى بعد هذا البيان، ظلّت إدانات انتهاكات حقوق الإنسان في إيران قليلة ومتباعدة، على الرغم من وصف منظّمة العفو الدولية لحالة حقوق الإنسان في إيران بأنّها أسوأ من أيّ وقت مضى خلال السنوات العشرين الماضية[37]. كان تردّد أوباما في التحرّك والتحدّث بقوّة أكبر وبشكل متكرّر عن هذه المسألة يرجع إلى عدّة حسابات معقّدة؛ فمن جهة، ونظراً إلى انعدام نفوذ واشنطن على إيران، كانت الإدارة تفتقر إلى سبل العمل التي تعتقد أنّها تستطيع اتّباعها حيث تُحدث تأثيراً فعلياً. ومن جهة ثانية، وبأخذ تجربة إدارة بوش في الاعتبار، كان ثمّة تخوّف من أن تؤدّي أعمال واشنطن في نهاية المطاف إلى إيذاء الأشخاص الذين تعتزم مساعدتهم. ولكن، الأهمّ من ذلك أنّ الإدارة الأميركية كانت تسعى إلى تجنّب التدخّل بقوّة في مسألة حقوق الإنسان خوفاً من تقويض احتمالات الدبلوماسية بشأن الملفّ النووي. فقد قال أحد كبار المسؤولين الأوروبيين الذين شاركوا في نقاشات التنسيق بين موقفَي واشنطن وبروكسل حول هذه المسألة: "لم نرغب في التأثير سلباً في إمكانية التفاوض بشأن الملفّ النووي، لذلك اعتقدنا أنّه يتعيّن علينا إعطاء المفاوضات النووية الأولوية"[38].

كانت إدارة أوباما قد استثمرت رأسمال سياسي كبير في اختبار الدبلوماسية مع إيران، وأدرك البيت الأبيض أنّ الوقت لم يكن في صالحه. فبعد وقت قصير من انتهاء إعادة النظر السياسية، وبعيداً عن الرأي العامّ، سعى أوباما إلى مدّ قناة

اتّصال مباشرة مع المرشد الأعلى الإيراني. فتمّ إرسال خطاب إلى خامنئي عبر السفارة السويسرية في طهران؛ وهي القائمة على المصالح الأميركية في إيران في ظلّ غياب سفارة أميركية هناك. أوضحت الرسالة الأولى مصالح الولايات المتحدّة في حوار مباشر مع إيران في مجموعة واسعة من القضايا، بهدف إنشاء علاقة مختلفة نوعياً بين البلدين. خلال أسبوعين، أرسل خامنئي ردّاً إلى أوباما. واستناداً إلى عدّة مسؤولين في إدارة أوباما، كان الردّ مختلطاً، إلاّ أنّه إيجابي بما فيه الكفاية ليقوم أوباما بإرسال رسالة ثانية. إلاّ أنّه لم يحصل على ردّ ثانٍ من خامنئي، لأنّ الرسائل انقطعت بينهما خلال أزمة الانتخابات. مع ذلك، رفعت تلك المراسلات غير المسبوقة من توقّعات البيت الأبيض أنّ حواراً حقيقياً قد يبدأ بعد الانتخابات، ولا يقتصر على الملفّ النووي فحسب، بل يتعدّاه إلى الأمن الإقليمي، وقضيّتَي العراق وأفغانستان أيضاً. بحلول أوائل يونيو، كان تفكير البيت الأبيض موجّهاً نحو التحضير للدبلوماسية مع إيران؛ وليس نحو حلّ أزمة تتعلّق بتزوير الانتخابات الإيرانية وانتهاكات حقوق الإنسان. علّق أحد حلفاء البيت الأبيض في مجلس الشيوخ قائلاً: "لقد فوجئوا تماماً بما أسفرت عنه الانتخابات الإيرانية... ظنّوا أنّ لديهم خطّة للعب ثمّ أدركوا فجأة أنّ كلّ ما أعددنا له انقلب رأساً على عقب"[39].

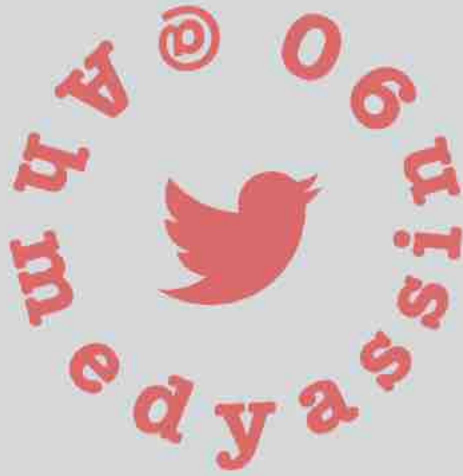
لم يكن قرار التركيز على الملفّ النووي على حساب حقوق الإنسان سهلاً أو خالياً من الاحتكاكات. في بعض الأروقة الأوروبية، سادت المفاجأة والخيبة على السواء تجاه رؤية إدارة أوباما بعدم الربط بين حقوق الإنسان في إيران والقضيّة النووية، إلاّ أنّه لم يمارَس أيّ ضغط تقريباً على البيت الأبيض لإعادة النظر في قراره، كما ساد التوتّر أيضاً داخل حكومة أوباما بشأن هذه المسألة. ولكن في مراجعة للأحداث، أقرّ كبار المسؤولين الأميركيين والأوروبيين على السواء أنّ الميزان بين الملفّ النووي وحقوق الإنسان يميل بقوّة لصالح المحادثات النووية ويُهمل خطورة انتهاكات حقوق الإنسان في إيران. قال لي مسؤول بارز في إدارة أوباما: "بعد مراجعة الأحداث، تبيّن أنّه كان من الأفضل معارضة انتهاكات حقوق الإنسان بلهجة أشدّ، كان ذاك هو الشيء الصحيح"[40].

كان الانقسام بين القيادة الرسمية للحركة الخضراء وقاعدتها الشعبية متمحوراً

جزئيّاً حول ردّ الفعل المرغوب للعالم الخارجي والولايات المتحدّة. فبينما فضّلت القيادة في البداية بقاء الولايات المتحدّة على الحياد والحفاظ على صمتها، خاب أمل الشارع بأوباما وتنامت رغبته في موقف أميركي أكثر صراحة وصخباً. ولكن، حتّى القيادة العليا سرعان ما بدأت تشعر بالإحباط حيال ردّ فعل واشنطن الضعيف نسبياً على أزمة حقوق الإنسان وتركيزها حصراً على الملفّ النووي إذ أوضح البروفيسور صدري: "تكمن خيبة الأمل الأساسية على ما أعتقد في استمرار العزف على وتر الملفّ النووي الذي لا يشكّل قضيّة حقيقية بالنسبة إلى الإصلاحيين الإيرانيين". فعزوف البيت الأبيض عن اتّخاذ موقف متشدّد بشأن قضيّة حقوق الإنسان، إمّا من تلقاء نفسه أو بقرار متعدّد الأطراف، أثار مخاوف القادة الخضر الذين نظروا إلى الولايات المتحدّة بريبة كبيرة، لا سيّما المخاوف من أن تضحّي الولايات المتحدّة بحقوق الإنسان من أجل التوصّل إلى اتفاق نووي. قال أحد مستشاري موسوي في هذا السياق: "كان واضحاً تماماً أنّهم يتابعون الوضع وحسب، ولكنّ همّهم الأوّل هو القضيّة النووية. ولا يكترثون إطلاقاً لما يحدث للحركة الإصلاحية". وقد سبق وصبغ هذا الخوف نظرة الإصلاحيين إلى إدارة أوباما قبل الانتخابات، عندما تخوّفوا من أن يمنح أوباما أحمدي نجاد دعماً في استطلاعات الرأي عبر بدء المحادثات قبل شهر يونيو[41].

لم تكن إدارة أوباما ترغب في إسقاط الحركة المؤيّدة للديمقراطية من اعتبارها أو خانتها، لكنّ شكوكها تزايدت في قدرة الحركة الخضراء على إسقاط حكومة أحمدي نجاد. إذ قال راتني: "لم تبدُ الحركة الخضراء قطّ جسماً سياسياً واحداً ومتماسكاً. وحتّى التماسك الذي دفعهم إلى التظاهر في أعقاب الانتخابات بدأ يتفكّك، وأصبح أكثر وضوحاً حتّى إننا لم نعد نتحدّث عن حركة مقاومة وطنية واحدة متماسكة"[42]. مع ذلك، التقى مسؤولون في الإدارة الأميركية عدّة أشخاص مرتبطين على نحو رسمي أو غير رسمي بالحركة الخضراء وسعوا إلى زيادة اطّلاعهم في مسائل مثل حقوق الإنسان، وحرّية الإنترنت - كانت العقوبات الأميركية قد أسهمت بشكل كبير في جهود الحكومة الإيرانية لفرض الرقابة على شبكة الإنترنت وإغلاقها، وبالتالي، استهداف وسائل الاتّصال الداخلي والخارجي للحركة الخضراء -

والدبلوماسية. وتسبّبت الأحداث في إيران بإفقاد الإدارة الزخم وجزءاً كبيراً من قدرتها على وضع جدول أعمال. وقريباً، ستعيق التطوّرات في واشنطن أيضاً قدرة البيت الأبيض على تحديد معالم سياسته تجاه إيران.


@Ahmedyassin90

الفصل السابع
العقوبات أم الدبلوماسية؟

"بعد الانتخابات، تحوّلت شكوك الكونغرس في استراتيجيتنا إلى عداء صريح".

- مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما، أكتوبر 2010

أوجدت تداعيات الانتخابات في إيران فرصة لمعارضي الحلّ الدبلوماسي للحدّ من المساحة السياسية التي تملكها إدارة أوباما للمناورة. فالصور التي بثّتها شبكة سي أن أن لمجموعات النظام الإيراني شبه العسكرية وهي تُطلق النار على المتظاهرين المؤيّدين لموسوي، شكّلت دافعاً قوياً لإعادة النظر في مسألة العقوبات في الكونغرس، على الرغم من إدراك معظم أعضائه أنّ فرض عقوبات على إيران قبل بدء المحادثات سيؤدّي إلى موت الدبلوماسية في مهدها. لكنّ مزيجاً من عدّة قوى – أولئك الذين يسعون إلى فرض العقوبات بهدف إضعاف الدبلوماسية، ضمن الجهود الساعية إلى تقويض أوباما، وأولئك الذين شعروا بأنّ على الكونغرس اتّخاذ خطوة ما ليُظهر معارضته لسياسة طهران النووية وحملة الحكومة ضدّ المتظاهرين – ضَمِن أن يكون الضغط لفرض العقوبات هائلاً. فردّ الفعل العنيف على الاحتجاجات ضدّ الانتخابات أعطى الكونغرس إحساساً بأنّ الحكومة الإيرانية جريحة، وأوجد فرصة لبعض أعضائه لتوجيه ضربة قاسية إليها؛ وربّما حتّى التخلّص منها. قال موظّف كبير في الكونغرس: "فكرة تغيير النظام لم تغب قطّ عن بال الكونغرس"[1].

كان الضغط الذي مارسته مجموعات الصقور الموالية لإسرائيل من أجل فرض العقوبات كبيراً للغاية. فرأت اللجنة الأميركية للشؤون العامّة الإسرائيلية؛ إيباك - وهي جماعة ضغط نافذة - أنّ الاضطرابات في إيران تشكّل فرصة لمضاعفة العقوبات. وقد ورد على موقعها على الإنترنت: "لا يمكن للعالم انتظار ما سيتكشّف عنه الوضع السياسي في إيران قبل أن يتعامل مع التهديد الذي تمثّله إيران المسلّحة نووياً. ففي أعقاب فوضى الانتخابات الرئاسية الأخيرة المتنازع عليها، على

إيران أن تعلّق سعيها لامتلاك أسلحة نووية. ومن شأن نظام عقوبات قاسٍ أن يجبر قادة إيران على مواجهة خيار حقيقي: مواصلة البرنامج النووي أو مواجهة انهيار الاقتصاد الإيراني وربّما خسارة السلطة". وخلال الاجتماعات مع المشرّعين الأميركيين، ألحّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عليهم لاتّخاذ إجراءات سريعة بشأن فرض عقوبات على توريد البنزين إلى إيران، ممارساً بذلك ضغطاً أكبر على صانعي السياسة الأميركية. واستناداً إلى موظّف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ ضالع جدّاً في تشريع العقوبات، شكّلت جهود الضغط الإسرائيلية سبباً مباشراً لقرار الكونغرس بتحويل تركيزه من سحب الاستثمارات إلى فرض عقوبات على النفط والبنزين[2].

تُرجم الضغط من قِبل إيباك وإسرائيل وغيرهما من الكيانات على المشرّعين الأميركيين، إلى ضغط من قِبل الكونغرس على البيت الأبيض للقيام بعمل سريع وحاسم. فمن وجهة نظر الكونغرس، لم يكن الأمر يتعلّق بالقرار الفعلي حول ما إذا كان ينبغي فرض العقوبات بقدر ما كان يتعلّق بالتوقيت. كان التشكّك في ما يمكن للدبلوماسية تحقيقه عظيماً حيث إنّها غالباً ما اعتُبرت عنصراً يحتاج إلى مراجعة سريعة لمجرّد تعزيز الدعم الدولي لنظام عقوبات جديد. قال هاوورد بيرمان – ديمقراطي؛ كاليفورنيا - رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب، في جلسة استماع بشأن فرض عقوبات على إيران في أواخر يوليو 2009: "فقط ببذل مجهود حسن النيّة لإشراك إيران يمكننا بناء الدعم الذي نحتاج إليه من المجتمع الدولي لفرض العقوبات القاسية اللازمة في حال فشلِ مساعي الإشراك. ولكن، بما أنّ مواصلة مساعي الإشراك تُعتبر هامّة، فمن الحيوي أيضاً أن تكون هذه الجهود محدودة زمنياً، وأن تكون الإدارة مستعدّة لتجربة نهج مختلف في حال عدم تعاون إيران. أنا أتّفق مع الجدول الزمني للرئيس. وإن لم يتجاوب الإيرانيون بحلول الخريف مع الجهود الأميركية لإشراكهم، فمن الممكن أن يكون الوقت قد حان للتحرّك، وذلك بالتنسيق الوثيق كما نأمل مع حلفائنا ودول رئيسة أخرى"[3].

أدّت ضغوط الكونغرس إلى زيادة مقاربة إدارة أوباما تجاه إيران صلابةً، وأحبطت قدرة البيت الأبيض على المناورة. شرح أحد كبار الموظّفين في مجلس

الشيوخ قائلاً: "كنّا نحدّد معالم هامّة من شأنها صياغة النتاج النهائي بطرق جوهرية". كان جدول أعمال إدارة أوباما قد انقلب رأساً على عقب في فوضى الانتخابات؛ فجهود الكونغرس الرامية إلى إدراج نفسه في هذه العملية وتحديد معالم المناقشات زادت من تعقيد استراتيجية أوباما. قال لي مسؤول بارز في إدارة أوباما: "تقلّص مجال الحركة إلى حدّ كبير بعد انتخابات يونيو. لم تكن تلك بداية عظيمة"[4].

توقيت العقوبات

تركّز الخلاف بين إدارة أوباما والكونغرس أساساً على توقيت العقوبات؛ هل يتمّ فرضها قبل أو بعد الجهود الدبلوماسية؟ وهل يتعيّن على الكونغرس انتظار مجلس الأمن الدولي للتحرّك أوّلاً؟ وقعت خلافات أيضاً بشأن مدى العقوبات؛ فنضال الشعب الإيراني الشجاع من أجل حقوقه دفع إدارة أوباما إلى التعاطي بحساسية أكبر مع الطريقة التي ستؤثّر فيها العقوبات في عامّة الشعب الإيراني. فتمّ إسقاط مصطلح "العقوبات القاسية جدّاً" الذي كانت تفضّله في الأساس وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، من نقاط حوار الإدارة بحلول صيف عام 2009. وعوضاً من ذلك، أصبح تعبير "العقوبات المستهدَفة" هو المفهوم المفضّل، إذ سعت إدارة أوباما إلى إفهام الشعب الإيراني أنّ العقوبات لم تكن تستهدفهم بل تستهدف الحكومة الإيرانية. كانت الفكرة هي إيضاح القصد من العقوبات وهدفها للجماهير الإيرانية لضمان ألاّ تؤدّي آثار العقوبات إلى دفع الشعب للانقلاب ضدّ الولايات المتحدّة والالتفاف حول حكومة أحمدي نجاد[5].

سعت وزارة الخارجية الأميركية إلى إقناع الكونغرس باتّباع هذا النهج، لكنّ نجاحها كان محدوداً. قال مسؤول في وزارة الخارجية: "كانت وجهة نظر يصعب إثباتها، لأنّ جميع هذه العقوبات ستترك في النهاية بعض الأثر على الشعب. ومن غير الممكن عزله تماماً عنه". وبينما ركّز الكونغرس، كردّ فعل على الضغوط الإسرائيلية، على فرض عقوبات على توريد البنزين لاستهداف الاقتصاد الإيراني بأكمله – رأت إيباك أنّ الاستياء من الحكومة الإيرانية كان عظيماً إلى حدّ أنّ

الشعب سيلقي اللوم في أثر العقوبات على حكومة أحمدي نجاد وليس على الولايات المتحدّة – كانت إدارة أوباما تتحوّل بشكل متزايد نحو عقوبات تستهدف الحرس الثوري الإيراني وغيره من مؤسّسات النظام الإيراني. قال مسؤول في وزارة الخارجية إنّ التحوّل نحو التركيز على الحرس الثوري ورفع بعض العقوبات التي أعاقت وصول المدنيين الإيرانيين إلى الإنترنت شكّل "التغيّر الفلسفي الكبير القائم على إثبات أنّنا لم نكن نستهدف الشعب". غير أنّ الحجّة التي تفيد بأنه ينبغي تجنيب الشعب الإيراني آثار العقوبات لم تلقَ قبولاً كبيراً في الكابيتول هيل. وحتّى لو فعل، لم يبدُ أنّه سيغيّر شيئاً. إذ قال لي موظّف كبير في الكونغرس: "كان الموقف كالتالي: اسمعوا، إن تضرّر الشعب الإيراني من ذلك، فليكن". لا بل ذكر بعض المشرّعين بكلّ صراحة أنّ استهداف الشعب الإيراني هو المقصود. إذ كتب عضو الكونغرس براد شيرمان – ديمقراطي؛ كاليفورنيا - في مقالٍ افتتاحي: "يقول نقّاد العقوبات أيضاً إنّ هذه التدابير ستُلحق الضرر بالشعب الإيراني. بصراحة، هذا ما علينا القيام به"[6].

بخلاف خطر إيذاء الشعب الإيراني، رأت الإدارة الأميركية إشكالية في قانون العقوبات المفروض على النفط الإيراني المكرَّر لعدّة أسباب أخرى. فنشأت خلافات حول التنفيذ الفعلي للعقوبات وجدوى مراقبة التجارة الدولية بما فيه الكفاية لتحديد، وتعقّب، وحظر استيراد وتصدير المنتجات النفطية المستهدفة. كان ثمّة مخاوف أيضاً بشأن قدرة الحكومة الإيرانية على إيجاد واستغلال الثغرات الموجودة حتماً في حزمة عقوبات شاملة كتلك. وربما الأهمّ من ذلك، أنّ العقوبات على توريد البنزين من شأنها أن تعود بالفائدة على الحكومة الإيرانية في نهاية المطاف.

يشكّل اقتصاد البنزين في إيران نظاماً فريداً، فقد كانت إيران تستورد نحو 40 بالمائة من احتياجاتها المحلّية من البنزين بالأسعار العالمية، ثمّ تبيعها مع البنزين المكرّر محلّياً بسعر مدعوم حكومياً يبلغ أربعين سنتاً فقط للغالون الواحد (3,785 ليتر) أي أدنى بكثير من سعر السوق الفعلي. على مدى عشر سنوات، كلّفت هذه السياسة إيران ما يتراوح بين 10 إلى 20 بالمائة من ناتجها المحلّي الإجمالي سنوياً، اعتماداً على الأسعار العالمية وسعر الضخّ الذي تحدّده الحكومة. وفي ظلّ الحاجة

إلى عائدات إضافية، سعت الإدارات الإيرانية المتعاقبة إلى إلغاء هذا الدعم، إلاّ أنّ شبح ردود الفعل المحلّية العنيفة شلّ محاولاتها. ولكن، إن تمّ فرض عقوبات على توريد البنزين، وقلّصت تلك العقوبات من قدرة إيران على شراء تلك المادّة في الأسواق العالمية، فإنّ الاستهلاك المحلّي سينخفض بنسبة 40 بالمائة، وسترتفع عائدات الحكومة لأنّها لن تُضطرّ إلى دفع أيّ مبالغ من أجل استيراد البنزين. وإن سمحت طهران ببيع المؤونة الأقلّ كميةً من البنزين بسعر يساوي الطلب بالعرض، فإنّ السعر سيرتفع إلى حدٍّ يتمّ معه إلغاء الدعم، ما يعني إلغاء الدعم على البنزين المستورد وعلى البنزين المكرّر محلّياً. وإن تمكّن الزعماء السياسيون من النجاة من ردود الفعل المحلّية، فسيتمّ التخلّص من همّ دعم البنزين وسينتهي الأمر بحصول الحكومة الإيرانية على مزيد من الأموال التي ستنفقها في أماكن أخرى. في المداولات المكثّفة التي جرت طوال فصلَي الصيف والخريف بين وزارة الخارجية والكونغرس، "لقيت هذه الحجّة صدى لدى كثير من الموظّفين". ولكن في نهاية المطاف، "كفّ المشرّعون عن الاهتمام بهذه الحجّة" وركّزوا على تمرير مشروع القانون وحسب. قال مسؤول في وزارة الخارجية يتفاوض مع قيادة الكونغرس: "لا أعرف ما كانت العلامة السياسية، ولكن في مرحلة معيّنة لم تعد هذه الحجج تُحدث تأثيراً كبيراً"[7].

ركّزت مخاوف الإدارة الأميركية بشأن العقوبات أيضاً على اعترافها أنّ ما دفع الشعب الإيراني إلى الانتفاض ضدّ الحكومة بعد انتخابات يونيو لم يكن المصاعب الاقتصادية. فمع أنّ إدارة الاقتصاد الإيراني كانت بالغة السوء، إلاّ أنّ الإيرانيين شهدوا أوقاتاً أسوأ بكثير. فخلال الحرب الإيرانية العراقية، واجهوا صعوبات اقتصادية لم يسبق لها مثيل، ولم يشعل ذلك انتفاضة شعبية. إذاً، ما دفع الإيرانيين إلى الانتفاض لم يكن المعاناة الاقتصادية، بل تبدّد آمالهم وغضبهم من التزوير الذي تعرّضت له الانتخابات. وفي حال قُصم ظهر الاقتصاد الإيراني بواسطة عقوبات "قاسية جدّاً" على توريد البنزين، فإنّ أوّل ضحية ستكون الأمل. فالبؤس الاقتصادي سيقتل ثقة الناس بمستقبل أفضل، وستكون النتيجة على الأرجح اللامبالاة السياسية، والتي من شأنها أن تعود بالنفع على الحكومة لا على الحركة

المؤيّدة للديمقراطية، وربّما كان الكونغرس يرمي لحكومة أحمدي نجاد طوق نجاة من خلال فرض هذه العقوبات، كما قيل. عوضاً عن ذلك، فضّلت الإدارة أن تتمثّل العقوبات على الطاقة "بحظر أوروبي على الاستثمار في قطاع الطاقة، وبحظر أوروبي على بيع تكنولوجيات عالية التقنية"[8].

في مسألة توقيت وتراتبية إجراءات مختلفة، رأت وزارة الخارجية أنّ العقوبات ستكون أكثر فاعلية إن كانت متعدّدة الأطراف وتمتّعت بدعم دولي كبير، كما فضّلت أن تُفرض من خلال قرار جديد لمجلس الأمن الدولي. لكنّ قدرة الإدارة على تعبئة المجتمع الدولي لصالح العقوبات ستتعرّض لضربة قوية إن تصرّف الكونغرس أوّلاً، لا سيّما إن سنّ عقوبات تستهدف الشركات غير الأميركية. إلاّ أنّ طريقاً متعدّد الأطراف من خلال الأمم المتحدّة سيؤمّن استجابة عالمية للبرنامج النووي الإيراني ويمنع تشتيت انتباه حلفاء الولايات المتحدّة بالعقوبات الثنائية التي كان يفكّر فيها الكونغرس. مع أنّ حجّة وزارة الخارجية بشأن تعدّد الأطراف كانت وجيهة، إلاّ أنّ الخلاف الحقيقي كان بشأن السرعة التي ستعمل بها إدارة أوباما على جدول أعمال العقوبات، إذ ضغط الكونغرس من أجل عمل أسرع بكثير، وتوقّع الفشل المحتّم للدبلوماسية. قال مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما: "بعد الانتخابات، تحوّل تشكّك الكونغرس في استراتيجيّتنا إلى عداء صريح"[9].

خجل البيت الأبيض

لم يكن فشل وزارة الخارجية في مقاومة ضغوط الكونغرس ناتجاً فقط عن القوّة التي تقف خلف ضغط الكونغرس – والتي أدّت فيها حكومة نتنياهو والمجموعات المتشدّدة الموالية لإسرائيل دوراً رئيساً – بل أيضاً عن الرسائل المختلطة التي كان البيت الأبيض يرسلها إلى الكونغرس. فقد كان البيت الأبيض غير ميّال إلى فرض العقوبات، ولكن لأسباب عدّة لم يحشد مقاومة حقيقية ضدّ التطوّرات في كابيتول هيل. بادئ ذي بدء، لم يكن البيت الأبيض موحّداً في موقفه حيال هذه المسألة، فبعد انتخابات يونيو تحديداً، أصبحت الأصوات المتشكّكة في الدبلوماسية أكثر صخباً، سواء أكانت بين كبار مسؤولي إدارة أوباما أم بين بعض من بقي من إدارة بوش.

ثانياً، افترض خطّ تفكير متميّز من قِبل البعض في البيت الأبيض أنّ تهديداً أكثر وضوحاً وتعاظماً بفرض عقوبات سيدفع الإيرانيين إلى التجاوب أكثر مع عروض الدبلوماسية. من هنا، من شأن الضوضاء الآتية من الكونغرس أن تكون مفيدة ما لم تخرج عن نطاق السيطرة. قال لي أحد كبار الموظّفين في مجلس الشيوخ: "لا أشكّ في أنّ ثمّة أشخاصاً في البيت الأبيض وفي أماكن أخرى في الإدارة يعتبرون العقوبات أداة إيجابية". وفي بعض الحالات، أعرب مسؤولون كبار في البيت الأبيض سرّاً عن دعمهم الحذر للعقوبات، وهو موقف يتناقض مع الموقفين المعلنَين لكلٍّ من البيت الأبيض ووزارة الخارجية. وقد طلب بعض المشرّعين توضيحاً من البيت الأبيض بشأن هذه المسألة، لكنّهم لم يحصلوا على إجابة حاسمة[10].

بدا تراجع الحكومة باهتاً وأتى في البداية من مسؤولين على مستوى متدنٍّ. قال لي موظّف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ إنّ "بعض الأصوات الخلفية ارتفعت من داخل البيت الأبيض سائلةً: ***لماذا تضغطون علينا؟*** لكنّها لم تكن مرتفعة بشكل كافٍ ولم تصدر عن كبار المسؤولين". في الواقع، ورد مزيد من الانتقاد من وزارة الخارجية، وتعاطى معه الكونغرس بجدّية أقلّ، لا سيّما بسبب التناقض غير المعتاد بين اعتراضات وزارة الخارجية والصمت النسبي للبيت الأبيض[11].

أصبح الالتباس في موقف البيت الأبيض حيال هذه المسألة أكثر وضوحاً عندما عرض حلفاء إدارة أوباما في الكونغرس توفير غطاء سياسي للرئيس. فعبّر عدّة مشرّعين ديمقراطيين بارزين عن معارضتهم للعقوبات، وامتنعوا عن المشاركة في رعاية مشاريع قوانين العقوبات بنيّة مساعدة أوباما. شعر هؤلاء المشرّعون بالإحباط لأنّ الضغط لفرض العقوبات بدأ في وقت مبكر جدّاً، بغضّ النظر عن الاستراتيجية الدبلوماسية للرئيس. إذ قال لي موظّف ديمقراطي بارز: "كان دعم أوباما يعني عدم تأييد العقوبات". وتابع الموظّف أنّ هؤلاء النوّاب وأعضاء مجلس الشيوخ "خاطروا من أجل أوباما"، لكنّ عروضهم بتقديم المساعدة لم تُقبل؛ "لم يستفيدوا منّا". علاوة على ذلك، لم يسعَ البيت الأبيض بشكل فعلي إلى التواصل مع المشرّعين والتماس مساعدتهم في هذا الشأن. وبعد مدّة، توقّفت العروض من جانب الكونغرس لأنّ البيت الأبيض لم يقدّم دلائل واضحة على أنّه يقدّر تلك المساعدة. ومع أنّ مؤيّدي

الدبلوماسية من مجلس الشيوخ اعترفوا بأنّ العقوبات ستُنتج مشاكل كبيرة للإدارة، إلاّ أنّهم لم يرغبوا، على حدّ قول أحد كبار موظّفي مجلس الشيوخ، في "أنٍ يكونوا ملكيين أكثر من الملك"، ويخوضون معركة لم يكن البيت الأبيض نفسه مستعدّاً لتقديم دعمه لها. وأوضح الموظّف قائلاً: "إن كانوا يقبلون بالهزيمة ولا يريدون التورّط، فإنّ النتيجة السياسية لذلك بالنسبة إلينا معدومة. فبما أنّ فرص النجاح في إيقاف الضغط لفرض العقوبات كانت ضئيلة في البداية، وعلى الرغم من قيمة القتال دفاعاً عن الإدارة والسياسة التي أيّدوها، إلاّ أنّ الأمر لم يكن يستحقّ العناء إن لم يُعطِ البيت الأبيض إشارة حتّى عن تقديره ودعمه". تابع الموظّف قائلاً: "نحن على استعداد للتضحية بأنفسنا كما يفعل الجنود الأوفياء، ولكن، لن نقبل أن تذهب تضحيتنا هباءً"[12].

بالإضافة إلى الانقسامات داخل البيت الأبيض بشأن جدوى أو نتائج العقوبات، ساهم عاملان آخران في موقف الإدارة غير الحاسم حيال هذه المسألة. فالانقسامات داخل البيت الأبيض لم تكن بالضرورة حول الخطّة، بل بالأحرى حول السياسة. إذ فضّل بعض صنّاع السياسة موقفاً أقوى حيال العقوبات ورحّبوا بعرض الدعم المقدّم من كبار المشرّعين الديمقراطيين. لكنّ مستشاري أوباما السياسيين كانوا أكثر تقلّباً. فمعارضة العقوبات قد تكون خطّة جيّدة، لكنّها سياسة سيّئة كما رأوا، لأنّها ستكلّف الرئيس رأسمالاً سياسيّاً هائلاً في الكونغرس، ومن شأنها أن تعود لمطاردة الإدارة في الانتخابات النصفية. واستناداً إليهم، فإنّ اتّخاذ موقف علني ضدّ فرض عقوبات جديدة على إيران في خضمّ انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام الإيراني على شاشات التلفزيون لم تكن ورقة رابحة. إضافة إلى ذلك، لم تكن الإدارة الأميركية تدرك الزخم الهائل الذي أعطت اضطرابات ما بعد الانتخابات في إيران مشروعَ قانون العقوبات إياه. في البداية، كانت الإدارة رافضة نوعاً ما لتطوّر العقوبات في الكونغرس، معتقدة أنّه لن يتمكّن من حشد القوّة الكافية لتحدّي استراتيجية أوباما الدبلوماسية. وفي الوقت الذي أدرك فيه البيت الأبيض وجود هذا الزخم، تحوّل المزاج الرافض على الفور تقريباً إلى استسلام. وبينما ظنّ كثيرون أنّه ينبغي عدم اتّخاذ أيّ إجراء لأنّه من غير

المرجّح أن يمرّ مشروع قانون العقوبات، شعر عدد كبير من أولئك الأشخاص أنفسهم لاحقاً أنّه ينبغي عدم اتّخاذ أيّ إجراء لأنّ شيئاً لن يوقف فرض العقوبات. قال موظّف في مجلس الشيوخ: "لقد سبق السيف العذل في مشروع قانون العقوبات" خلال صيف 2009. "فقد اتّضح أساساً أنّ قانون العقوبات سيصدر، وأنّها كانت مسألة وقت وحسب. ولو بذلت الإدارة مجهوداً جادّاً في ذلك الحين، لكان من المحتمل أن نكون الآن في مكان مختلف بعض الشيء"[13].

الحركة الخضراء والعقوبات

أدّى انهيار قدرات الاتّصال في معسكر موسوي إلى فراغ في القيادة، ومع ازدياد المسافة بين القيادة الرسمية والشارع، واجه موظّفو موسوي صعوبة متعاظمة في الحفاظ على سلطتهم والسيطرة على الرسالة. أنتج هذا الانهيار للاتصالات تحدّيات لموسوي والقيادة الرسمية للحركة الخضراء على مستويات عديدة، بما في ذلك تحديد مواقفهم بخصوص العقوبات الأميركية الوشيكة.

بعد شهرين من الاحتجاجات، بلغ الإحباط داخل الحركة نقطة الغليان. فقد تفاقم ردّ فعل القاعدة الشعبية بسبب غياب القيادة وموقف موسوي الذي كان يزداد اعتدالاً مقارنة بمطالب الشارع التي راحت تزداد تصلّباً. وبينما كان موسوي وكرّوبي يضعان نضالهما في إطار حركة حقوق مدنية - أي نضال من أجل الحقوق ضمن النظام القائم - كان عدد كبير وصاخب من المحتجّين في الشوارع يدعو على نحو متعاظم إلى الإطاحة بالنظام. شعر موسوي بدوره بالإحباط بسبب تنامي عدد الشخصيات - سواء أكان داخل إيران أم خارجها - التي ادّعت أنّها تتحدّث باسم الحركة. فأوضح أحد مستشاري موسوي: "كانت الأمور تخرج عن السيطرة نوعاً ما والناس يشعرون بالانفعال، والمرارة، والغضب". كان الزعماء الصوريون خارج الحدود الإيرانية يستخدمون حريّتهم في التعبير للمساعدة خصوصاً على نقل رسالة الحركة ومناشداتها إلى المجتمع الدولي لأنّ الزعماء داخل إيران إمّا عاجزون عن التحدّث إلى وسائل إعلام أجنبية وإما رافضون لذلك. لكنّ معسكر موسوي لم يزوّدهم بأيّ نقاط واضحة للحديث عنها، لذلك راحت الأصوات في الخارج ترتجل أو تقدّم وجهات نظرها الشخصية على أنّها وجهات نظر الحركة. فأدّى ذلك حتماً إلى

رسائل متناقضة ساهمت في تفاقم الغضب والإحباط بين الصفوف الخضراء[14].

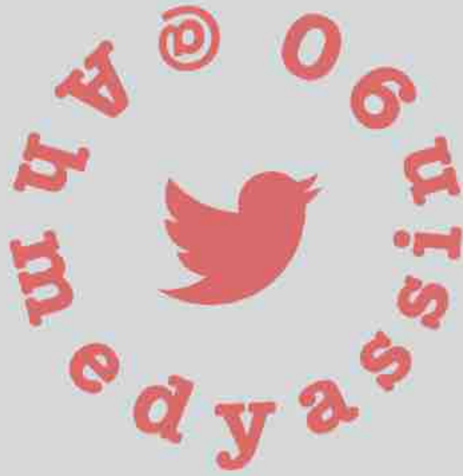
انطبق ذلك بشكل خاصّ على مسألة العقوبات. إذ عارض كبار قادة الحركة الخضراء بشدّة فرض العقوبات لعدّة أسباب؛ فقد رأوا أنّ العقوبات تخنق المبادرة المستقلّة للطبقة الوسطى في إيران، وتعزّز قوّة السوق السوداء والحصّة الاقتصادية التي يسيطر عليها الحرس الثوري، إذ تشكّل الطبقة الوسطى العمود الفقري للحركة الإصلاحية. وهذا ما دفعهم إلى التساؤل: لماذا يتعيّن عليهم تأييد إجراء يقوّض على نحو مباشر السلامة الاقتصادية والسياسية لقاعدتهم؟ ولكن، وباسم الحركة الخضراء، بدأ بعضهم في الخارج – وبعضهم لا تربطهم علاقة مباشرة بالحركة الإصلاحية، حتّى إنّهم حثّوا الشعب الإيراني على عدم التصويت في الانتخابات - بدعوة الولايات المتحدّة والمجتمع الدولي إلى فرض عقوبات هائلة على إيران. فبرأيهم، سيؤدّي غياب مثل هذه الإجراءات القاسية من الخارج إلى سحق الحركة الخضراء. وقالوا إنّ من شأن العقوبات أن تنجح في إيران كما نجحت في جنوب أفريقيا. في الواقع، اعتُبرت العقوبات علاجاً كيميائياً؛ فمع أنّها ستزيد من معاناة الشعب الإيراني، إلاّ أنّها ضرورية من أجل التغلّب على سرطان النظام. داخل إيران، لم تؤيّد سوى أقلّية صغيرة من قيادة الحركة الخضراء هذه الآراء. ولكن خارج إيران، طُرحت تلك الحجج بأصوات صاخبة تدّعي أنّها تتحدّث باسم الخضر[15].

سعى موسوي إلى وضع مسافة بين الحركة الخضراء وتلك الآراء الخارجية من خلال التصريح أنّ الحركة لا تملك ممثّلين أو ناطقين باسمها خارج إيران. واستهدف التصريح تحديداً بعض الشخصيات الأكثر تشدّداً في الشتات الإيراني التي ادّعت أنّها تتحدّث باسم الحركة الخضراء أو باسم موسوي نفسه، وذلك وفقاً لأحد مستشاري موسوي. في البداية، امتنع موسوي عن التعليق على مسألة العقوبات. إذ خشي أن يؤدّي مجرّد التعليق على الإجراءات الأميركية المحتملة إلى إعطاء انطباع أنّ الحركة الخضراء تنسّق أعمالها مع الإدارة الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الوضع المتدهور في إيران استهلك معظم طاقته وتركيزه، ولم يشعر لا هو ولا غيره من القادة الإصلاحيين بأنّهم مستعدّون لمحاربة المرشد الأعلى خامنئي والشخصيات المعارِضة في المنفى في وقت واحد. علاوة على ذلك، لم يرغب موسوي

في المساهمة في الانقسام المتزايد داخل الحركة الخضراء[16].

لكن، عندما اتّضح أنّ الولايات المتحدّة قد تفرض عقوبات أقسى على إيران، أدرك موسوي خطر عدم متابعته هذه المسألة. كان يأمل أن يؤدّي تصريح له ضدّ العقوبات، في أحسن الأحوال، إلى إيقاف الضغط لفرضها، وكحدّ أدنى، إلى الإيضاح أنّ الولايات المتحدّة لم تفرض عقوبات على إيران بضغط من الحركة الخضراء. فقال موسوي في بيانٍ نُشر على موقع إصلاحي في أواخر سبتمبر 2009: "نحن نعارض أيّ عقوبات تُفرض على أمّتنا". وتابع أنّ العقوبات "ستجلب الويلات على أمّة تعاني بما فيه الكفاية بسبب رجال دولة بائسين". وختم موسوي بقوله: "ربّما اعتقدنا بسذاجة أنّها ستفيد حركتنا الخضراء، لكنّ هذا ليس صحيحاً". قبل بضعة أسابيع، كان كرّوبي قد رفض هو أيضاً العقوبات. ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة ***لوس أنجلوس تايمز***، قال كرّوبي إنّه لا "يتّفق مع أيّ ضغط خارجي على أيّ حكومة، لأنّ عامّة الناس هم الذين سيعانون في نهاية المطاف"[17].

ربّما ساعدت إيضاحات موسوي وكرّوبي لمعارضتهما العقوبات البيت الأبيض على فهم رغبات وأولويّات الزعماء الرسميين للحركة الخضراء على نحو أفضل. ولكن في الكونغرس، كان الفهم محدوداً جدّاً، ومتأخّراً جدّاً. فالحركة الخضراء لم تولّد الضغط من أجل فرض العقوبات، والقوى المؤيّدة للديمقراطية في إيران لم تتمكّن من وقفه.


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن
بناء الثقة

حاولنا جاهدين التفكير في حلّ يعود بالفائدة على الطرفين. ليس لأنّنا أردنا تقديم خدمة لإيران، بل لعدم وجود طريقة أخرى من أجل عقد صفقة.

- مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما، يوليو 2010

قلبت فوضى الانتخابات الإيرانية جدول أعمال إدارة أوباما ومخطّطاتها الدبلوماسية رأساً على عقب، إلاّ أنّها لم توقف عقارب الساعة النووية. كان البرنامج النووي الإيراني يتقدّم، وكذلك جهود إدارة أوباما الاستراتيجية الهادفة إلى تعليقه. وكان العامل الحاسم هو المخزون الإيراني المتزايد من اليورانيوم قليل التخصيب. فإن تمّت إعادة تخصيب هذا النوع من اليورانيوم إلى مستوى 85 بالمائة وما فوق - عوضاً من 3.5 بالمائة من المستوى قليل التخصيب – فقد يتمّ تحويله إلى يورانيوم عالي التخصيب يمكن استعماله لبناء رأس حربي نووي. من الممكن صناعة رأس حربي نووي بسيط من حوالى 25-50 كيلوغراماً من اليورانيوم عالي التخصيب، ممّا يتطلّب إعادة تخصيب حوالى 1.300 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب. وبحلول صيف 2009، كانت إيران قد جمعت أكثر من 1.500 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب[1].

كان إيجاد طريقة لإخراج اليورانيوم قليل التخصيب من إيران من الأهداف المباشرة الهامّة لإدارة أوباما. فكلّما كانت القدرة على الاختراق – أي الدرجة التقنية التي تتوفّر فيها لإيران المكوّنات الأساسيّة كافة اللازمة لبناء سلاح نووي – بعيدة عن متناول إيران، توفّر وقت أطول للدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك، ستتراجع جهود إسرائيل، وكذلك جهود الجمهوريين الرامية إلى القيام بعمل عسكري ضدّ إيران. وهكذا ستحصل إدارة أوباما على ما تحتاج إليه من قدرة على المناورة ونفوذ إزاء إيران لتتمكّن من التفاوض معها. ولكن، في حال استمرّ تكديس اليورانيوم قليل التخصيب، سيضعف موقف واشنطن في المساومة، وستعلو نبرة الأصوات المنادية

باتّخاذ تدابير أكثر تطرّفاً.

منذ ربيع عام 2009، اجتمع عدّة مسؤولين بارزين في مكتب الحدّ من انتشار الأسلحة النووية التابع لوزارة الخارجية مع نظراء لهم في مجلس الأمن القومي لتبادل أفكار حول سبل بدء التعامل مع إيران ومعالجة الملفّ النووي. فقد أظهرت التجربة أنّ بدء العملية بطلب تعليق أنشطة التخصيب الإيرانية لن ينجح. وعوضاً من ذلك، تحوّل التركيز على تدابير أصغر ترمي إلى بناء الثقة، من خلال خطوات مؤقّتة ستكون مفيدة للولايات المتّحدة ومقبولة لإيران. أوضح مسؤول بارز في وزارة الخارجية قائلاً: "أردنا كسر الجليد. لدينا مجموعة كاملة من الأفكار، وطرق عديدة لكسر الجليد، وإقامة أساس من الثقة المتبادلة". تناول العديد من هذه الأفكار المخزون الإيراني من اليورانيوم قليل التخصيب. كان جزء من التحدّي يتمثّل بالعثور على سبب شرعي لإقناع الإيرانيين بشحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج بلادهم. ففكّر أحد مسؤولي وزارة الخارجية في أن يقوم الإيرانيون بإرسال مخزونهم من هذا اليورانيوم إلى روسيا لتصنيع الوقود من أجل مفاعل بوشهر للطاقة النووية جنوب إيران[2].

فجأة، ظهرت فرصة غير متوقّعة؛ ففي 2 يونيو 2009، أرسل السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، علي أصغر سلطانية، رسالة إلى الوكالة طلب فيها شراء قضبان وقود لمفاعل طهران للأبحاث، وهو مفاعل نووي للأبحاث الطبّية. يُنتج المفاعل النووي الذي تمّ شراؤه من الولايات المتّحدة قبل أربعين عاماً نظائر مشعّة طبّية لحوالى 850.000 مريض بأمراض الكلى، والقلب، والسرطان. وكان من المقدّر أن ينفد الوقود اللازم للمفاعل بحلول نهاية عام 2010. ومع وجود نقص كبير في النظائر الطبّية في السوق الدولية، سيواجه هؤلاء المرضى مخاطر كبيرة، لا بل ومميتة، في حال توقّف الإنتاج المحلّي. إذ قال غلام رضى بورماند، وهو أخصّائي في مستشفى طهران، يستخدم التكنيتيوم-99، وهو دواء نووي يُستخدم في التشخيص بواسطة الماسحات الضوئية: "لدينا آلاف المرضى في الشهر في مستشفانا وحده. وإن لم نتمكّن من مساعدتهم، فإنّ بعضهم سيموتون. الأمر بهذه البساطة"[3].

عوضاً من توجيه طلب إيران إلى جميع مورّدي الوقود المحتملين، اكتفى محمد البرادعي، المدير العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية بإبلاغ الولايات المتّحدة وروسيا. فأدركت إدارة أوباما على الفور الفرصة. إذ علّق مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية على هذا الموضوع قائلاً: "فجأة، وصلتنا رسالة من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية تفيد بأنّ الإيرانيين يحتاجون إلى الوقود من أجل مفاعل طهران للأبحاث. فقلنا لهم: ***مهلاً، هذا مشابه لفكرة كنّا نعمل عليها***. كانت إيران تطلب الوقود، الأمر الذي سهّل اقتراح مبادلة: ستستخدم الدول المموِّنة اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب لإنتاج قضبان الوقود. فوضعت إدارة أوباما خطّة يتمّ بموجبها شحن 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب إلى دولة مموِّنة، يُفضّل أن تكون روسيا، وهناك ستتمّ إعادة معالجته إلى يورانيوم مخصّب بنسبة 19.75 بالمائة ليحوَّل لاحقاً إلى قضبان وقود. كان لتلك المبادرة فوائد جمّة؛ فمن الممكن إتمام العملية بأكملها خلال اثني عشر شهراً، وستكون فوائدها متبادلة: ستحصل إيران على الوقود لمفاعلها النووي قبل نفاد النظائر المشعّة، وستتمكّن الولايات المتّحدة من إخراج اليورانيوم قليل التخصيب من إيران، لتفتح بذلك باباً على مفاوضات أكثر جدّية. قال لي مسؤول في مكتب مكافحة انتشار الأسلحة النووية التابع لوزارة الخارجية: "إخراج 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب يمنحنا ستة أشهر من الزمن، وفضاءً سياسياً واسعاً. يمكننا أن نطلب من الإسرائيليين ومن الكونغرس الاسترخاء". ورأى المسؤول أنّ واشنطن ستكسب عاماً "من الوقت الخالي نسبياً من التوتّر لرؤية ما إذا كان بإمكاننا التوصّل إلى شيء" في الملفّ النووي الأكبر حجماً. ومن شأن تنفيذ هذا التدبير الهادف إلى بناء الثقة أن يؤدّي إلى جوّ أكثر ملاءمة لمعالجة الأجزاء الأصعب من التحدّي النووي. فمبادلة مفاعل طهران للأبحاث "لن تمنح الغرب مهلة فحسب، بل ستمنحه أيضاً فرصةً لتجاوز المواقف المتصلّبة"، استناداً إلى سفير ألمانيا لدى الأمم المتّحدة، بيتر فيتيش[4].

بالإضافة إلى ذلك، كان الوقت ينفد على عدّة جبهات أخرى. فإن لم يحصل الإيرانيون على الوقود، فمن شأنهم أن يبدأوا بتخصيب اليورانيوم قليل التخصيب بأنفسهم حتّى نسبة 19.75 بالمائة، وبذلك، يقتربون أكثر من إتقان دورة الوقود

النووي. أوضح دبلوماسي أوروبي في هذا السياق قائلاً: "إن لم نستجب لذلك، فسيستخدمونه كذريعة للتخصيب حتّى نسبة 20 بالمائة. وهذه مشكلة كبيرة". قال الإيرانيون إنّ طلب شراء قضبان الوقود يُظهر أنّ إيران ليس لديها نيّة بالتخصيب حتّى 20 بالمائة. كان ثمّة حاجة أيضاً إلى إيجاد طريقة مبتكرة بخصوص الشرط المسبق القاضي بتعليق التخصيب؛ فقد فشل طلب التعليق مسبقاً، ولكن، إن أدّت المبادلة إلى بناء شيء من الثقة بين الطرفين، فقد تُظهر إيران استعداداً أكبر لتعليق تخصيب اليورانيوم على نحو يمكن التحقّق منه. فاستناداً إلى ما قاله دبلوماسي شارك في الجهود الاستراتيجية للولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي: "كان مفاعل طهران للأبحاث بطريقة ما جهازاً يتيح لنا التوصّل بدهاء إلى تعليق أنشطة التخصيب". بالإضافة إلى ذلك، رأت إدارة أوباما أنّ عملية التبادل تحمل كلّ بصمات الصفقة الرابحة للطرفين. ومن دون أن يترتّب عليها خطر جسيم أيضاً، سيحصل كلا الطرفين على شيء يرغبان فيه من دون التنازل عن الكثير. كان هذا الترتيب الدقيق ضرورياً لأنّ كلا الطرفين يملكان حقّ الفيتو على النتيجة النهائية. فبمقدور أيّ منهما التخلّي عن الصفقة، لذلك لا بدّ من أن تكون مقنعة. قال مسؤول بارز في إدارة أوباما: "حاولنا جاهدين التفكير في حلٍّ يعود بالفائدة على الطرفين، ليس لأنّنا أردنا تقديم خدمة لإيران، بل لعدم وجود طريقة أخرى من أجل التوصّل إلى اتّفاق"[5].

إضفاء الشرعية على التخصيب الإيراني لليورانيوم

سيكون المكسب الأساسي لإيران هو الاعتراف الضمني بأنشطة التخصيب التي تقوم بها. ففي النهاية، سيتمّ استخدام اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب لصنع قضبان الوقود، وبذلك، ستُمنح أنشطة التخصيب الإيرانية درجةً من الاعتراف، والشرعية، وربّما القانونية أيضاً. اعتقدت إدارة أوباما وحلفاؤها أنّ إيران سترى في هذا الترتيب انتصاراً عظيماً؛ انتصاراً كان بالإمكان "تصويره للشعب على أنّه إنجاز". ولكن، لأنّ إيران تحديداً ستعتبر الاقتراح فوزاً و"ستتفاخر بحقوقها"، شعرت واشنطن وأوروبا ببعض المخاوف من أن تشكّل صفقة مفاعل طهران تنازلاً كبيراً جدّاً. إذ قال مسؤول أوروبي: "حتّى إنّ هذا أسوأ من القول إنّ

الهدف النهائي ليس حظر التخصيب كلّياً. إنّه اعتراف، اعتراف رسمي". واستناداً إلى هذا القول، فإن مبادلة مفاعل طهران النووي ستمنح الإيرانيين هدية من دون حصول الغرب على شيء في المقابل. كان ثمّة تخوّف أيضاً من أن تتحوّل الصفقة، التي كان الهدف الأساسي منها يقتصر على بناء الثقة من دون أن تشكّل بحدّ ذاتها غاية استراتيجية، إلى محور المفاوضات وتطغى على الأجزاء الأكثر أهمّية في التحدّي النووي الإيراني[6].

بالتالي، نظرت دول كثيرة حليفة لأميركا إلى الاقتراح بعين الريبة، حتّى إنّ بعضها أبدت معارضة صريحة. واشتملت الدول الحليفة هذه على دول الاتّحاد الأوروبي، كفرنسا، التي فضّلت الانتقال بسرعة أكبر إلى العقوبات بدلاً من المفاوضات. فالتحليل الفرنسي لانتخابات 12 يونيو، أنّها ترقى إلى حدّ انقلاب، تستولي فيه قوى راديكالية على البلاد، ممّا يُضعف بالتالي احتمال نجاح المفاوضات. قال جيرار آرو، السفير الفرنسي لدى الأمم المتّحدة: "كنّا أكثر ميلاً للذهاب إلى العقوبات. فقد كنّا متشكّكين بعض الشيء في أن يكون هذا الاقتراح مجرّد تشتيت للانتباه". رأى الفرنسيون أنّ الاقتراح "خطر للغاية"، لأنّ من شأنه إضفاء الشرعية على أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية، وقد يُعتبر خطأً تسويةً نهائية للبرنامج النووي. فتساءل الفرنسيون: كيف يمكن للمجتمع الدولي تحويل التركيز مجدّداً على أنشطة التخصيب في ناتانز في حال نجاح صفقة تبادل الوقود؟ بالنسبة إلى الفرنسيين، لم تكن المبادلة ذات قيمة كبيرة على مستوى الحدّ من الانتشار النووي، بل نتجت عن القيود السياسية التي يواجهها أوباما في الداخل[7].

دقّ الإسرائيليون أيضاً ناقوس الخطر؛ فقد حثّت إسرائيل الولايات المتّحدة على التخلّي عن الدبلوماسية مع إيران بعد الانتخابات مباشرة. إذ قال نائب وزير الخارجية داني أيالون: "إن كانت لدينا ذرّة أمل في حدوث تغيير في إيران، فإنّ إعادة انتخاب أحمدي نجاد تُثبت تعاظم الخطر الإيراني. إنّ نتائج الانتخابات في إيران تهبّ في وجه كلّ من اعتقد أنّ إيران مهيّأة لحوار حقيقي مع العالم الحرّ". كانت صفقة مفاعل طهران للأبحاث تشتمل على خطر كبير من المنظور الإسرائيلي

لأنّ الخطّ الأحمر الإسرائيلي يفرض حظر التخصيب تماماً في إيران كنتيجة مثلى، كما قال لي أيالون. كانت ردود الفعل والمخاوف في إسرائيل، وفي بعض الدول العربية الحليفة الرئيسة، هامّة بالنسبة إلى حسابات واشنطن، ذلك أنّها تحتاج إلى إدارة تحالف هامّ من أجل التفاوض بنجاح مع إيران. كانت تلك الدول "تشعر بتوتّر بالغ" خشية أن تعقد واشنطن اتفاقاً نووياً مع إيران على حساب تغيير إيران سلوكها في المنطقة. فاستناداً إلى تصريح مسؤول كبير في إدارة أوباما، بُذلت جهود مكثّفة ومتواصلة لإقناع الإسرائيليين بالتماشي مع سياسة أوباما ككلّ، بما في ذلك مفاعل طهران للأبحاث. وقال: "كانت إسرائيل عاملاً هامّاً جدّاً في حساباتنا".

على الرغم من هذه الضغوط والاعتراضات، شعرت الإدارة بأنّ المبادلة كانت تستحقّ المخاطرة. إذ اعتبر البيت الأبيض مسألة الاعتراف بأنشطة التخصيب الإيرانية اعترافاً بالواقع الراهن، وليس اعترافاً بسمة دائمة. وإن لم يتمّ اتفاق المبادلة، فإنّ إيران ستستمرّ بمضاعفة مخزونها من اليورانيوم قليل التخصيب، وهذا ما سيزيد بدوره من الضغوط المحلّية في الولايات المتّحدة للتخلّي عن الدبلوماسية[8].

كان ثمّة عوامل أخرى حسّاسة من الناحية الزمنية لمتابعة صفقة مفاعل طهران للأبحاث. فقد كانت ولاية البرادعي كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية على وشك الانتهاء في الخريف، وشكّلت تلك فرصته الأخيرة للضغط من أجل إيجاد حلّ للملفّ النووي الإيراني، فرأى البرادعي على الفور فوائد اقتراح المبادلة وأيّده إلى أبعد الحدود. فبالنسبة إلى المدير العامّ، لم يكن الأمر يتعلّق بالملفّ النووي وحسب، بل بانتهاء العداء الأميركي الإيراني وفرض الاستقرار في المنطقة ككلّ، إذ تشكّل إيران برأي البرادعي بوّابة نحو شرق أوسط أكثر استقراراً. ولم تكن مسألة "تشريع" أنشطة التخصيب الإيرانية مصدر قلق بالنسبة إليه لأنّه يختلف أساساً مع الرأي الذي يفيد بأنه ينبغي لإيران ألاّ تتمتّع بهذا الحقّ. قال البرادعي في برنامج ***تشارلي روز*** في الولايات المتّحدة: "من الناحية القانونية، هي تملك الحقّ بتخصيب اليورانيوم كما تفعل اليابان، والبرازيل، وألمانيا، والدول الثلاث عشرة، أو الأربع عشرة التي تتمتّع بحقّ التخصيب"[9].

إعادة ضبط العلاقات مع روسيا

حالما تمّ تطوير مفهوم المبادلة بما فيه الكفاية، اتّصلت إدارة أوباما بموسكو للحصول على الدعم الروسي. في تلك المرحلة، تسارعت وتيرة الأحداث بشكل كبير. ففي 6 أغسطس 2009، قام فريق صغير من المسؤولين – بقيادة روبرت أينهورن، المستشار الخاصّ لوزارة الخارجية لمكافحة الانتشار النووي ومراقبة التسلّح؛ وريكسن ريو، مساعد مستشار الأمن القومي جيم جونز؛ والمستشار الخاصّ لوزارة الخارجية جيم تيمبي؛ وكيرت كاسلر من البعثة الأميركية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية – بالسفر إلى موسكو وعرضوا الفكرة على كلّ من وزارة الخارجية الروسية وروساتوم، وهي المؤسّسة الحكومية الروسية للطاقة الذرّية. وبعد بضعة اتصالات هاتفية واجتماع إضافي، وافق الروس، وقدّم أينهورن والسفير الروسي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ألكسندر فلاديميروفيتش زمييفسكي، للبرادعي جواباً أميركياً روسياً مشتركاً على الطلب الإيراني[10].

دفعت عوامل عدّة بالإدارة الأميركية إلى مشاركة روسيا. أوّلاً، كانت "إعادة ضبط" العلاقات مع روسيا تمثّل أولويّة بالنسبة إلى البيت الأبيض، نظراً إلى اعتقاده أنّه ثمّة حاجة إلى موسكو من أجل المفاوضات مع إيران ولضمان عدم وقوف الروس في طريق أيّ عقوبات محتملة قد يفرضها مجلس الأمن الدولي لاحقاً. تمتّعت روسيا بعلاقات تجارية هامّة وتعاون نووي مع إيران، لذلك اعتقدت واشنطن أنّ نظام عقوبات لا يشتمل على تعاون روسي لن يكون فعّالاً. كانت إعادة ضبط العلاقات ضرورية أيضاً لتقليص قدرة إيران على الاستفادة من الانقسامات داخل مجلس الأمن الدولي. فبمشاركة روسيا، سيكون مجلس الأمن أكثر اتّحاداً وفاعلية، وبتعاونها، توقّع البيت الأبيض أن تصبح الصين أقلّ ميلاً إلى مقاومة خطّ العمل الأميركي تجاه إيران. قال جونز: "في الواقع، بدأ التقارب بين روسيا والولايات المتّحدة في وقت مبكر جدّاً من العام 2009، وكانت إيران من الأسباب المركزية لهذا التقارب. علاوة على ذلك، كان الروس على دراية عميقة بنظام الطاقة الإيراني، وكانوا قادرين على التعامل مع كلّ من اليورانيوم الإيراني الملوّث قليل التخصيب واستبدال اليورانيوم قليل التخصيب عند الحاجة نظراً إلى مخزونهم الكبير. وبما أنّ البرادعي

أرسل الطلب الإيراني لقضبان الوقود إلى روسيا والولايات المتّحدة، كان من الطبيعي أن ينسّق البيت الأبيض ردّاً مع موسكو[11].

اختلف تحليل روسيا للبرنامج النووي الإيراني اختلافاً كبيراً عن التحليل الأميركي، فموسكو لم تعتقد بتوفّر أدلّة دامغة تؤكّد وجود بُعد عسكري للبرنامج النووي الإيراني، ناهيك عن أنّ البرنامج الإيراني كان شفّافاً بما فيه الكفاية لتسهيل كشف أيّ موارد محوّلة إلى الاستخدام العسكري، ذلك استناداً إلى ما صرّح به الروس. كذلك، لم تعتبر روسيا أنّ إيران تشكّل خطراً استثنائياً؛ فكما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف للسيناتور كارل ليفين – ديمقراطي؛ ميشيغان - في اجتماع عُقِدَ في 15 أبريل 2009، كان هذا "يفوق بكثير القلق الذي يمكن أن يسبّبه بلد ما في المجتمع الدولي". كان لدى روسيا "جدول أعمال ثنائي غنيّ" مع إيران، على حدّ قوله، مضيفاً أنّ طهران تمارس نفوذاً كبيراً في المنطقة، بما في ذلك أفغانستان، والعراق، ولبنان، وغزّة. وعندما تمّ الإلحاح على الحاجة إلى العقوبات، لم تتردّد روسيا في تذكير إدارة أوباما أنّه كان من الممكن حلّ التحدّي الإيراني منذ مدّة طويلة لو أنّ واشنطن أخذت بنصيحة موسكو وسلكت طريق الدبلوماسية الجادّة مع إيران منذ سنوات. إذ قال لافروف في مؤتمر صحفي في موسكو: "تُعتبر إيران شريكاً لم يُلحق الضرر بروسيا قطّ بأيّ شكل من الأشكال". مع ذلك، رحّب الروس برغبة أوباما في إشراك طهران، وأبدوا استعدادهم لاعتماد نهج "المسار المزدوج"؛ أي تقديم حوافز لإيران أوّلاً، مع إبقاء التدابير العقابية من باب الاحتياط على شكل عقوبات اقتصادية. قال لافروف لليفن إنّ نهج إدارة أوباما الجديد "يمنحنا فرصة أكبر ممّا توفّر لنا في الماضي. وسنبذل ما في وسعنا لإنجاحه". كما كان لصفقة تبادل الوقود ميزة إضافية لكونها تشكّل ترتيباً مربحاً بين روسيا والولايات المتّحدة، ممّا جذب بقوّة صنّاع القرار في موسكو. قال مسؤول بارز في وزارة الخارجية الأميركية: "رأوا على الفور قيمة التعامل معنا في هذه المسألة"[12].

خلال المؤتمر العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في فيينا في 14-18 سبتمبر 2009، اجتمع البرادعي مع رئيس المنظّمة الإيرانية للطاقة الذرّية، علي أكبر صالحي، والسفير سلطانية. قدّم للإيرانيين وصفاً عامّاً من صفحة واحدة لفكرة

المبادلة الأميركية الروسية التي أشارت أساساً إلى أنّ إيران ستحصل على قضبان الوقود التي طلبتها إن تخلّت عن 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب. وسيتمّ العمل على تفاصيل الصفقة من خلال المفاوضات المباشرة، وفقاً للاقتراح الروسي والأميركي. قال البرادعي للإيرانيين إنّ لديهم مهلة حتّى آخر الشهر للردّ على العرض. بعد أسبوع، اجتمع المدراء السياسيون للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، مع المدير السياسي الألماني - "الدول الخمس دائمة العضوية +1" – في جنيف. قاد الوفد الأميركي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ويليام بيرنز، وروبرت أينهورن من وزارة الخارجية، وبونيت تالوار من مجلس الأمن القومي، وبدأوا بوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية التي ستُتّبع في المحادثات المرتقبة مع إيران[13].

منذ لحظة تبلّغ إدارة أوباما بالطلب الإيراني لقضبان الوقود، عملت بسرعة شديدة لإعداد محادثات مبادلة الوقود وإطلاقها. ولكن، لم يتمّ بدء العملية بسبب الاضطرابات التي عمّت إيران إثر الانتخابات المزوّرة، لأنّ التقديرات الاستخباراتية الأميركية استنتجت أنّ الحكومة الإيرانية لم تكن عرضة للسقوط. وحتّى لو حدث ذلك، فسيبقى البرنامج النووي الإيراني ومخزون اليورانيوم قليل التخصيب قائمَين، ومعالجتهما ضرورية، كما رأت وكالات الاستخبارات. لكنّ رغبة إيران في التفاوض وقدرتها الفعلية على ذلك كانتا أمرين مختلفَين تماماً. فحتى لو لم تكن الحكومة على وشك السقوط، إلاّ أنّها تبقى عاجزة بفعل الصراع العنيف بين صفوف نخبتها السياسية. صرّحت الحكومة البريطانية لإدارة أوباما أنّ الحكومة الإيرانية كانت "في حالة تقلّب" وأنّها "لا تتمتّع بالتركيز". بتعبير آخر، لم تكن القدرة السياسية على التجاوب مع الانفتاحات متوفّرة، إلاّ أنّ الإدارة شعرت بأنّ بدء المحادثات كان "اقتراحاً جديراً بالاختبار". فما من أدلّة دامغة على أنّ الحكومة الإيرانية عاجزة تماماً عن التفاوض، لكنّ الوقت كان ينفد، والضغط السياسي ضدّ الدبلوماسية يتعاظم بسرعة في الكونغرس الأميركي، فشعر البيت الأبيض بأنّه في وضع متفوّق، والسبب تحديداً هو الأزمة الداخلية في إيران. مع ذلك، لم يكن هذا بالقرار السهل. فحتّى هذا الوقت، كانت الدبلوماسية مع إيران نظرية بحتة. والآن أصبحت حقيقة،

لكنّها ستتمّ مع حكومة قامت، خلال الأشهر الماضية، بقمع مواطنيها بلا رحمة. قال لي أحد المهندسين الأميركيين للمبادلة النووية: "كانت تلك أوّل أزمة مبادئ تواجهها إدارة أوباما"[14].

مفاجأة في قُم

كانت المحادثات بين الدول الخمس دائمة العضوية +1 وإيران مقرّرة في 1 أكتوبر 2009، في جنيف. لكنّ الكشف عن منشأة نووية في إيران كان وجودها مجهولاً، وذلك قبل أيّام من بدء المحادثات، ألقى بظلاله على الحدث مسبقاً. فخلال لقاء البرادعي مع صالحي وسلطانية، سلّمه الإيرانيان رسالة سرّية تكشف عن وجود موقع نووي خارج مدينة قُم في وسط إيران. كان الموقع قيد الإنشاء ولم يتمّ تشغيله بعد. وعند اكتماله، بإمكانه استيعاب 3.000 جهاز طرد مركزي. في 23 سبتمبر 2009، التقى سلطانية أولي هاينونين، رئيس قسم الإجراءات الوقائية في الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، لبدء مناقشات تتعلّق بالسماح للوكالة بدخول الموقع. بعد ذلك بوقت قصير، سافر البرادعي لحضور افتتاح الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في نيويورك، وهناك ناقش المسألة مع وكيل الوزارة ويليام بيرنز وغاري سامور، المساعد الخاصّ للرئيس في مجال مكافحة الانتشار النووي ونزع الأسلحة. سأل البرادعي ما إذا كانت إدارة أوباما على علم بوجود الموقع، فقيل له إنّها على علم بذلك، وإنّ الولايات المتّحدة تعرف أنّ إيران على علم باطّلاعها على وجوده. لكنّ الولايات المتّحدة لم تكن تدرك أنّ إيران تخطّط للكشف عن وجود الموقع قبل اجتماع 1 أكتوبر[15].

وصف الإيرانيون المنشأة أنّها "محطّة تجريبية". كانت إيران تملك أساساً محطّة تجريبية في ناتانز، لذلك شكّل هذا الجهد المضاعف موضع شكّ كبير بالنسبة إلى الغرب. فقد أشار إمّا إلى برنامج تخصيب نووي موازٍ يخضع لإدارة عسكرية، أو إلى محاولة إيرانية لتعزيز العمق الاستراتيجي لبرنامجها النووي وبقائه في مواجهة ضربات عسكرية أميركية أو إسرائيلية ضدّ المواقع النووية الإيرانية. احتجّ الإيرانيون بدورهم أنّ تهديدات الولايات المتّحدة وإسرائيل أجبرتهم على الحفاظ على سرّية المنشأة. قال سلطانية: "كان علينا التزام الحذر والاحتراس واتّخاذ

الاحتياطات... للتأكّد من أنّ عملية التخصيب لن تُعلّق ولو لثانية. في أسوأ الأحوال، إن تعرّضت ناتانز لهجوم، فسيكون لدينا موقع للطوارئ". كان ثمّة تساؤلات حول ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية في ما يتعلّق بالشروط التي تفرض إبلاغ السلطات الدولية بوجودٍ منشأة نووية جديدة. في الأساس، لم يكن هذا النوع من التصريحات مطلوباً قبل ستة أشهر من دخول الوقود إلى المنشأة. وبما أنّ الإيرانيين لم يزوّدوا المحطّة بالوقود بعد، فإنّ المخالفة لم تقع، على حدّ قولهم. ولكن، عام 1992 عدّلت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية القانون حيث أصبح يفرض على الدول إبلاغ الوكالة فور اتّخاذ قرار ببناء منشأة، وقبل بدء أعمال البناء. كان التعديل الذي يحمل اسم القانون 3.1 إلزامياً. ولكن عام 2006، قرّر البرلمان الإيراني العودة إلى المعاهدة الأصلية واعتماد البند القاضي بالإبلاغ قبل ستة أشهر؛ وهي خطوة مشكوك في صحّتها من الناحية القانونية[16].

علمت الولايات المتّحدة وحلفاؤها في الاتّحاد الأوروبي بوجود الموقع في السنوات الأخيرة من إدارة بوش. وكانت مواجهة إيران بذلك تعتمد على الفوائد التكتيكية والاستراتيجية التي يمكن للولايات المتّحدة استخلاصها من تلك الخطوة. قضت إحدى الخطط بقيام وكيل الوزارة ويليام بيرنز بطرح القضيّة على انفراد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي في اجتماع 1 أكتوبر في جنيف. تميّزت هذه الخطوة بفائدة الإشارة إلى صدق الولايات المتّحدة من خلال تفويت فرصة إحراج إيران علناً وإعطائها في الوقت نفسه حافزاً لكشف أوراقها. أمّا الخيار المعاكس، أي مواجهة إيران علناً بهذا الأمر، فسيزيد من الضغوط المحلّية المطالبة باتّخاذ إجراء عسكري[17].

لكنّ الخطوة الإيرانية بإبلاغ النبأ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية قبل أن تتصرّف الولايات المتّحدة وحلفاؤها على أساس التقارير الاستخبارية سرقت المبادرة من واشنطن. فعوضاً من المخاطرة بقيام الولايات المتّحدة بكشف أمر المنشأة، وهو عمل قد يكذّب زعم الإيرانيين إنّهم يمتثلون لبنود معاهدة الحدّ من الانتشار النووي، قام الإيرانيون أنفسهم بإبلاغ الوكالة، واستخدموا ذلك كدليل على الشفافية الإيرانية.

اعتقدت الولايات المتّحدة وحلفاؤها أنّ عليهم التحرّك بسرعة للتشكيك في شرعية المنشأة ووضع إيران في موقف دفاعي. فسافرت فرق من لندن، وباريس، وواشنطن إلى فيينا لتقديم أدلّة على أنّ الإيرانيين انتهكوا معاهدة الحدّ من الانتشار النووي، وأنّ منشأة التخصيب الصغيرة في مدينة قُم من شأنها أن تخدم أغراضاً عسكرية فقط. داخل المعسكر الغربي نادى الفرنسيون باعتماد نهج عدواني، بما في ذلك شجب إيران بقوّة في مجلس الأمن وفي اجتماع لمجموعة العشرين - مجموعة دولية من 20 وزير مالية وحاكم مصرف مركزي - المقبل في بيتسبرغ في 24 و25 سبتمبر. عارضت حكومة أوباما فكرة استخدام اجتماع مجموعة العشرين لطرح هذه المسألة، لأنّها ستشتّت الانتباه بعيداً عن الإعلان عن عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ وهي مبادرة شخصية من أوباما. في نهاية المطاف، عقدت الولايات المتّحدة، وفرنسا، والمملكة المتّحدة مؤتمراً صحفياً مشتركاً على هامش اجتماع مجموعة العشرين بعد القمّة[18].

افتتح أوباما المؤتمر الصحفي ببيان يتحدّى فيه إيران بشأن نواياها النووية، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات:

> *"لإيران الحقّ بامتلاك طاقة نووية سلمية تفي باحتياجات شعبها من الطاقة. لكنّ حجم وتكوين هذه المنشأة لا يتّفقان مع برنامج سلمي. إيران تخرق القواعد المفروضة على جميع الدول، إذ تعرّض نظام مكافحة الانتشار النووي العالمي للخطر، وتمنع وصول شعبها إلى الفرصة التي يستحقّها، وتهدّد الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم... نحن ما زلنا ملتزمين بالمشاركة الجادّة والهادفة مع إيران لمعالجة الملفّ النووي من خلال مفاوضات الدول الخمس دائمة العضوية +1. من خلال هذا الحوار، نحن ملتزمون بإثبات أنّ القانون الدولي ليس وعداً فارغاً؛ وأنّه يجب الإيفاء بالالتزامات؛ وأنّ المعاهدات ستُنفّذ".*

اعتمد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لهجة أشدّ، وقال إنّ المفاوضات السابقة مع إيران لم تُفضِ إلى أيّ نتيجة وأنّه، في ظلّ هذه الأزمة الحادّة من الثقة،

إن لم يحدث "تغيير عميق من قِبل القادة الإيرانيين" بحلول ديسمبر، فإنّه سيتعيّن تنفيذ العقوبات. تبنّى رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون لهجة مماثلة وقال إنّ "المجتمع الدولي لا خيار لديه اليوم سوى رسم خطّ في الرمال"[19].

بالعودة إلى واشنطن، استمرّ الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون باتّخاذ موقف أكثر تشدّداً من موقف أوباما، إذ قال هاورد بيرمان – ديمقراطي؛ كاليفورنيا - رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب، إنّ الكشف عن وجود المنشأة في قُم "يلقي بظلال ثقيلة على المفاوضات المقرّر عقدها في الأسبوع المقبل". وتابع قائلاً إنّ إيران كانت "تكذب على المجتمع الدولي لسنوات حول نواياها النووية السلمية المزعومة"، معلناً أنّ هذا الأمر عزّز عزمه على جعل اللجنة تفكّر في تشريع جديد للعقوبات في أكتوبر. على عكس الغرب، لم تكن روسيا على علم بأمر منشأة قُم. ومع أنها ثارت غضباً بسبب هذه الخطوة الإيرانية، إلاّ أنّها شعرت أيضاً بالانزعاج لأنّ الولايات المتّحدة وشركاءها الأوروبيين لم يطلعوها على معلوماتهم الاستخبارية[20].

أدّت الضجّة التي أثيرت حول منشأة قُم إلى توتير الأجواء قبل بدء المحادثات. إلاّ أنّ المواقف السابقة للدبلوماسية بدأت حتّى قبل مفاجأة قُم. فقد كانت إدارة أوباما تشير إلى أنّها تمهّد لفرض عقوبات من شأنها أن تقطع روابط إيران الاقتصادية ببقيّة العالم في حال فَشَلِ المحادثات، وهو تكتيك يتماشى مع الافتراضات وراء سياسة المسار المزدوج؛ التي تنصّ على أنّ المحادثات لن تنجح إلاّ إن اشتملت على عنصر قسري قوي. فعوضاً من تقويض الجهود الدبلوماسية من خلال فقدان الثقة، سيجبر التهديد بفرض العقوبات الإيرانيين على المضيّ في الاتجاه الصحيح؛ كما اعتُقد. كرّر الكونغرس التهديد بالعقوبات، وتبنّى مجلس النوّاب عقوبات جديدة تستهدف قطاع البنزين في إيران في اليوم نفسه الذي بدأت فيه محادثات جنيف. أتت خطوات الكونغرس بعد ضغط كبير من رئيس الوزراء الإسرائيلي والمنظّمات اليهودية الأميركية. ففي أواسط سبتمبر، تجمّع أكثر من ثلاثمائة زعيم جماعة يهودية في واشنطن لدفع البيت الأبيض إلى زيادة الضغط على إيران. وكان من بين المتحدّثين في هذا اللقاء المدير التنفيذي لإيباك، هاورد

كوهر، والمدير الوطني لجامعة مكافحة التشهير، أبراهام فوكسمان، والمدير التنفيذي للجنة اليهودية الأميركية، ديفيد هاريس، ونائب الرئيس التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظّمات اليهودية الأميركية الكبرى، مالكولم هونلاين. عبّر منظّمو المؤتمر عن أسفهم على عدم استعجال واشنطن والمجتمع الدولي حيال إيران، حيث لم يعد أمام المنظّمات اليهودية الأميركية خيار آخر سوى الوقوف في المقدّمة في هذه المسألة. قال فوكسمان: "نحن لا نملك ترف عدم القيادة" بشأن إيران، بينما أقرّ أنّه قد يتمّ تجاهل مخاوف الجماعات على أنّها مجرّد قضيّة يهودية. تبع الضغط من المنظّمات اليهودية مكالمات هاتفية شخصية من نتنياهو إلى ستة زعماء في الكونغرس، بمن فيهم رئيسة مجلس النوّاب نانسي بيلوسي، قبل محادثات جنيف مباشرة، لحثّ الولايات المتّحدة على اعتماد "عقوبات قاسية جدّاً" ضدّ إيران[21].

لكنّ المواقف السابقة للدبلوماسية اشتملت على أكثر من تهديدات الضغط. ففي خطوة غير مسبوقة، أعطت إدارة أوباما وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متقي، إذناً لزيارة القنصلية الإيرانية في واشنطن قبل يومين من اجتماع جنيف. ومع أنّ الإدارة صرّحت أنّه ما من مخطّطات للقاء الوزير بأيّ مسؤول أميركي، إلاّ أنّ التوقيت الغريب للزيارة بدا وكأنّه إجراء صغير لبناء الثقة من أجل بدء انطلاق محادثات جنيف على أساس جيّد. وكحدّ أدنى، فسّرت بعض وسائل الإعلام الإيرانية الخطوة على أنّها مؤشّر على صدق الولايات المتّحدة في سعيها الدبلوماسي مع إيران[22].

المشهد 1: جنيف

بعد أكثر من تسعة أشهر، عُقد أخيراً اللقاء الأوّل وجهاً لوجه بين الولايات المتّحدة وإيران منذ تولّي أوباما منصبه. ففي 1 أكتوبر، عقد مسؤولون من إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن+1، بالإضافة إلى الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية وسياسة الأمن المشتركة في الاتّحاد الأوروبي، خافيير سولانا، اجتماعاً ليوم واحد في جنيف. ترأّس ويليام بيرنز، وبوب أينهورن، وبونيت تالوار الوفد الأميركي. وجلس إلى الجانب الآخر من الطاولة سعيد جليلي ونائبه علي

باقري. كانت الفرصة الأولى لإدارة أوباما لاختبارٍ اهتمام إيران بشكل مباشر بالدبلوماسية عموماً، وباقتراح مبادلة الوقود خصوصاً.

من وجهة النظر الأميركية، كان البند الأوّل على جدول الأعمال هو البرنامج النووي الإيراني وصفقة مبادلة الوقود. ولم تعترض الولايات المتّحدة على وضع مسائل أخرى على جدول الأعمال ما دام الملفّ النووي مدرجاً ويحتلّ الأولويّة. قال مايكل راتني، من وزارة الخارجية الأميركية، إنّ الملفّ النووي شكّل "بُعداً للسلوك الإيراني يهدّد مباشرة أمننا وأمن أصدقائنا وحلفائنا في المنطقة". وجرت بعض المناقشات مع حلفاء الولايات المتّحدة حول كيفيّة اتّخاذ إجراءات على جبهة حقوق الإنسان من دون توسيع نطاق جدول الأعمال الدبلوماسي. وكانت بعض هذه الأفكار قد نشأت عن مناقشات مع شخصيات إيرانية مؤيّدة للديمقراطية، بما في ذلك دعوة مهدي كرّوبي لإلقاء كلمة أمام برلمان الاتّحاد الأوروبي؛ وطلب من الأمم المتّحدة تعيين مقرِّرٍ خاصّ لحقوق الإنسان في إيران؛ والطلب من أوباما منح صحفي إيراني مقابلةً لمناقشة أزمة حقوق الإنسان في إيران مباشرة.

في النهاية، افتقرت هذه المحادثات إلى صدق الغاية، ولم تتمّ متابعة أيّ من تلك الخيارات عام 2009، كما لم تُبذل جهود حقيقية لوضع أزمة حقوق الإنسان على جدول الأعمال في اجتماع 1 أكتوبر. يعود أحد أسباب ذلك إلى عدم وجود أرض خصبة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، لمعالجة مسألة حقوق الإنسان في إيران من خلال قناة الدول الخمس دائمة العضوية +1. والسبب الآخر يعود إلى وجود تخوّف من أنّه في حال توسّع جدول الأعمال، فمن شأن القضايا الأخرى أن تطغى على الملفّ النووي وتصعّب إيجاد حلّ له. فقد كانت المسألة النووية على رأس الأولويات الأميركية والقضيّة التي واجهت من أجلها أكبر ضغط من أصدقائها وحلفائها. إذ قال مسؤول بارز في إدارة أوباما وهو يشرح القرار الأميركي بعدم متابعة هذه القضايا: "كانت تلك هي القضيّة الأهمّ التي ألحّ عليها الإسرائيليون"[23]. من جهة أخرى، وافق الإيرانيون على معالجة الملفّ النووي في حال وجود طائفة واسعة من المشاكل العالمية الأخرى على جدول الأعمال. فبالنسبة إلى طهران، من شأن اشتراك القوى العظمى مع إيران في

مناقشة المسائل العالمية أن يُعتبر انتصاراً بحدّ ذاته.

فور بدء الاجتماع، بدا الجو إيجابياً على نحو مدهش. بدأت الجلسة الصباحية بخطابات افتتاحية قصيرة نسبياً، ولكنّ إيجاز البيان الافتتاحي الإيراني اعتُبر إشارة إيجابية برغم ذلك، وإن افتقر إلى التجديد في مضمونه. ففي الاجتماعات السابقة، قدّم جليلي مونولوغات طويلة تناول فيها المظالم العديدة التي عانتها إيران على أيدي القوى الغربية من دون الخوض في المسألة النووية. وهذا ما أكسبه سمعة بين الأوروبيين والأميركيين أنّه "شخص لا يطاق". وتذمّر دبلوماسي أوروبي قائلاً: "عليك أن تتحلّى بكثير من الصبر" عند التعامل معه. ولكن في حين أنّ اللقاء الأوروبي الأوّل مع جليلي قبل أشهر في لندن كان "مروّعاً تماماً"، بدت الأجواء بنّاءة أكثر بكثير في جنيف، ووُصف سلوك جليلي بأنّه "طبيعي تقريباً". مع ذلك، وفي مناجاته الأولية، امتنع جليلي عن التطرّق إلى الملفّ النووي. أشار إليه أحد السفراء الغربيين بذلك في نهاية حديثه، فشكره جليلي لأنّه لفت انتباهه إلى هذه النقطة، ثمّ قام بالتحدّث مجدّداً عن الموقف الإيراني حيال النظام العالمي لمكافحة الانتشار النووي، من دون ذكر الملفّ النووي الإيراني بحدّ ذاته[24].

جرت المحادثات الجوهرية حول القضيّة النووية الإيرانية بعد الظهيرة، فمع انتهاء الجلسة الصباحية وانصراف الأطراف لتناول الغداء، اقترب بيرنز من جليلي واقترح عليه أن يعقد الوفدان الأميركي والإيراني جلسة نقاش خاصّة. وافق جليلي، وذهب بيرنز، وتالوار، وأينهورن، وجليلي، وباقري جانباً لعقد جلسة ثنائية. افتتحها بيرنز بعرض نهج إدارة أوباما ورغبتها الحقيقية في تحسين علاقاتها بإيران. فثمّة مصالح مشتركة بين البلدين، وبما أنه ينبغي بحث هذه المصالح – والولايات المتّحدة على استعداد لمناقشة تلك القضايا – إلاّ أنّ الملفّ النووي يشكّل مصدر قلق كبيراً بالنسبة إلى الولايات المتّحدة ويجب معالجته هو أيضاً. شدّد بيرنز على أنّ أوباما يسعى إلى إيجاد سبل وآليات جديدة لمعالجة مجموعة كاملة من القضايا، وأنّ الرئيس يدخل هذه العملية بنوايا صافية. وأوضح أنّ لدى الولايات المتّحدة عدداً من الحلول طويلة المدى لهذه المشكلة، ولكنّها تعتقد أنّ بدء العملية بمبادلة الوقود سيشكّل خطوة هامّة على صعيد بناء الثقة[25].

شرح الوفد الأميركي مفهوم المبادلة مجدّداً: أنّه سيتمّ شحن 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب إلى روسيا من أجل إعادة معالجته، ومن ثمّ إرساله إلى دولة ثالثة لتحويله إلى قضبان وقود، قبل أن يتمّ إرسال الوقود إلى إيران من أجل مفاعل طهران للأبحاث. قال جليلي إنّ الإيرانيين وافقوا على المفهوم من حيث المبدأ، وإنّهم منفتحون على مناقشة المسألة بتفصيل أكبر. ثمّ انتقلت الولايات المتّحدة إلى قضايا أخرى. أوّلاً، أوضح بيرنز أنّ المناوشات المتواصلة ليس منتجة. وعوضاً عن ذلك، على البلدين عقد اجتماعات بشكل أكثر تكراراً وانتظاماً لحلّ التوتّرات التي تنشأ بينهما، على الصعيدين النووي وغير النووي. واقترح بيرنز أن يجتمع الطرفان مجدّداً قبل نهاية أكتوبر لإجراء مناقشات هامّة ومفصّلة حول فكرة المبادلة، ووافق جليلي على ذلك. في ما بعد، أعرب الأميركيون عن قلقهم حيال منشأة قُم. فسارع جليلي إلى التصحيح لبيرنز، مشيراً إلى أنّ المنشأة لا تسمّى قُم بل فوردو. على ما يبدو، لم يرغب الإيرانيون في أن تقترن المنشأة بمدينة قم المقدّسة، فأصرّوا على تغيير المصطلحات. لكنّ جليلي وافق على الطلب الأميركي بالسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرّية بتفتيش الموقع في غضون أسبوعين. تطرّق بيرنز أيضاً إلى مسألة حقوق الإنسان، وتحديداً اعتقال الصحفيين الأميركيين الثلاثة المتّهمين بالتجسّس. فطرح جليلي مخاوف إيران، بما في ذلك الحاجة إلى عالم خالٍ من القنابل النووية، وحقّ جميع الدول بامتلاك الطاقة النووية السلمية. دام الاجتماع أقلّ من ساعة، ولكنّه اعتُبر ناجحاً بسبب التوصّل إلى تفاهم بشأن ثلاث نقاط حاسمة: أن يتمّ عقد اجتماع ثانٍ في نهاية أكتوبر لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق المبادلة؛ وأن تقوم إيران بموجب المبادلة بتسليم 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب؛ وأن تتعاون إيران تعاوناً تامّاً مع الوكالة وتسمح لها بدخول منشأة قُم. كان الطرفان ودّيّين ولعبا وفقاً للقواعد، استناداً إلى تصريح مسؤول بارز في إدارة أوباما (طلب بيرنز من أينهورن البقاء لمناقشة التفاصيل مرّة أخرى مع باقري من أجل ضمان فهم مشترك حول هذه النقاط)[26].

أمضي بقيّة اليوم بشكل أساسي في التفاوض حول تصريحات الطرفين للصحافة. فعلى الرغم من عدم صدور بيان مشترك، دارت مفاوضات مفصّلة بشأن

التصريحات الفردية التي ستقدّمها مختلف الأطراف. إذ قال مسؤول في الاتّحاد الأوروبي شارك في المحادثات: "تمّ التفاوض حتّى على اللغة، كلمة كلمة، وفاصلة فاصلة". في ختام المحادثات، عُقد مؤتمر صحفي مشترك بين الطرفين – إيران والدول الخمس دائمة العضوية +1 يمثّلها سولانا – وفيه أُعطيت تصريحاتهم بشأن المحادثات. أعلن سولانا أوّلاً أنّ الطرفين "اتفقا على تكثيف الحوار في الأسابيع المقبلة"، وأنّه يُتوقّع حدوث تقدّم في ما يخصّ اجتماعاً إضافياً في آخر أكتوبر. وقال إنّ العمل على جدول أعمال ذلك الاجتماع سيتمّ من خلال القنوات الدبلوماسية. "سيركّز على القضايا النووية، بما في ذلك مقترحات طُرحت مسبقاً من قِبل الطرفين. كما سيتناول المسائل العالمية التي يرغب أيّ من الطرفين في مناقشتها". ثانياً، ستتعاون إيران تعاوناً تامّاً وفورياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بشأن منشأة التخصيب الجديدة بجوار مدينة قُم. ثالثاً، وصف التصريح الاتفاق "أنّه من حيث المبدأ سيتمّ نقل اليورانيوم قليل التخصيب المصنّع في إيران إلى دول ثالثة لمزيد من التخصيب وتحويله إلى تجميعات وقود من أجل مفاعل طهران للأبحاث، الذي يُنتج نظائر مشعّة للاستخدامات الطبّية". وصف جليلي بدوره النقاشات بأنّها "محادثات جيّدة من شأنها أن تشكّل إطاراً لمحادثات أفضل"، وأعرب عن ارتياحه لأنّ العالم أشرك إيران في جدول أعمال عالمي[27].

في واشنطن، عبّر أوباما عن تفاؤله الحذر حيال المحادثات في وقت لاحق من ذلك اليوم، مع التشديد على ما يتوقّعه العالم من إيران. قال أوباما: "هذه بداية بنّاءة، لكنّ العمل الشاقّ يكمن لاحقاً. لقد دخلنا مرحلة من المفاوضات الدولية المكثّفة، والحديث ليس بديلاً عن العمل. ينبغي الوفاء بتعهّدات التعاون... لقد أوضحنا أنّنا سنفي بالتزامنا بإشراك الحكومة الإيرانية على أساس المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل، ولكن، لصبرنا حدود". على الرغم من لهجة الرئيس الصارمة، إلاّ أنّه كان واضحاً أنّ الإدارة راضية عن النتيجة. تعزّز هذا الانطباع أكثر عبر اللهجة المنتصرة في البداية في إيران، التي عزّزت اعتقاد الإدارة أنّ الحكومة الإيرانية قد تمضي قدماً في الاتّفاق، إذ وصف أحد كبار رجال الدين المتشدّدين، آية الله أحمد خاتمي، محادثات جنيف بأنّها انتصار لجمهورية إيران

الإسلامية. فقال في خطبة صلاة الجمعة بعد أسبوع من محادثات جنيف: "قبل المحادثات، كان الغرب يتحدّث عن التعليق والعقوبات ضدّ إيران، ولكن بعد المحادثات، لم يتمّ التطرّق إلى مسألتَي التعليق أو العقوبات بأيّ كلمة. عوضاً من ذلك، تمحور الحديث حول حزمة المقترحات الإيرانية". وأعرب كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم أحمدي نجاد، ورئيس مجلس الشورى باسم مجلس الشورى علي لاريجاني، وغيره من أعضاء المجلس النافذين عن تأييدهم وتفاؤلهم حيال المحادثات[28].

إن كانت المحادثات المرتقبة ناجحة ووافقت إيران على المبادلة، سيشكّل ذلك إنجازاً كبيراً من شأنه أن يُضعف قدرة إيران على الاختراق ويوفّر مساحة أكبر من أجل مزيد من الدبلوماسية، ممّا سيُحدث بدوره أصداء إيجابية هامّة في العراق وأفغانستان. إذ قال دبلوماسي في الاتّحاد الأوروبي شارك في المحادثات: "بعد انتهاء اجتماع جنيف، ظنّ الجميع أنّنا قد نكون عند نقطة تحوّل، وأنّها ربّما بداية لعملية جديدة"[29].

المشهد 2: فيينا

لم يستمرّ التفاؤل بعد جنيف سوى بضعة أيّام. فبعد فترة قصيرة من اجتماع 1 أكتوبر، اجتمعت أناليزا جانيلا وروبرت كوبر من كبار ممثلي مجلس الاتّحاد الأوروبي مع علي باقري في جنيف لتحديد موعد وجدول أعمال الاجتماع المقبل - على المستوى السياسي - بين جليلي وسولانا؛ اجتماع المتابعة المتّفق عليه في جنيف كان مناقشة على المستوى التقني. ولكن، لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق، لسبب أساسي ألا وهو أنّ الإيرانيين كانوا على استعداد لمناقشة أيّ مسألة باستثناء الملفّ النووي. كان لهذا التطوّر أثر عميق في التقييم الأوروبي لصدق إيران. فمن وجهة النظر الأوروبية، كان هذا تكتيك تأخير؛ برفع التوقّعات، يتمّ تأخير ردّ سلبي معلّق من قِبل المجتمع الدولي، بسبب الخوف المتزايد من أن يؤدّي الضغط المتصاعد إلى إضاعة فرصة محتملة. تذمّر مسؤول أوروبي قائلاً: "هذا يؤخّر قرار مجلس الأمن الجديد، ويؤخّر ردّ فعل سلبيّاً. دائماً يفعلون ذلك، وهذا ما يفعلونه منذ عام 2003"[30].

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من النجاح الذي تحقّق في جنيف، استمرّ كلّ من الكونغرس والبيت الأبيض بمخطّطاتهما بشأن العقوبات. فبعد أسبوع من اجتماع جنيف، اجتمع عشرة حلفاء أساسيين للولايات المتّحدة في وزارة المال في واشنطن تحت إشراف دانيال غلايسر، نائب مساعد وزير المال، للتوصّل إلى إجماع حول عقوبات اقتصادية جديدة. ولكن، في حين ركّزت إدارة أوباما على فرض ***عقوبات مالية متعدّدة الأطراف*** تستهدف علاقات إيران الاقتصادية بالعالم الخارجي، واصل الكونغرس الإلحاح على البيت الأبيض لفرض ***عقوبات أحادية الجانب على توريد البنزين***. وفي جلسة لمجلس الشيوخ قبل بضعة أيّام من الاجتماع في وزارة المال، ألحّ الكونغرس على الإدارة للتحرك بشكل أسرع في مسألة العقوبات، على الرغم من النجاح الدبلوماسي الأوّل في جنيف[31].

ركّز خطّ الإدارة ضدّ ضغط الكونغرس على ثلاث حجج رئيسة: فاعليّة العقوبات متعدّدة الأطراف مقابل العقوبات من جانب واحد؛ والحاجة إلى تقليص الأثر على عامّة الشعب (بالنسبة إليهم ستكون العقوبات على البنزين أقلّ استهدافاً)؛ وتوقيت العقوبات. قال نائب وزيرة الخارجية جايمس شتاينبرغ لمجلس الشيوخ: "من المهمّ جدّاً أن نحصل على تأييد مجلس الأمن إن استطعنا، لأنّ هذا الأمر يضاعف الفاعليّة حقّاً. أظنّ أنّه يتحتّم علينا التفكير دائماً في التأثير الإنساني والتأثير السياسي للعقوبات المقترحة لأنّنا نريد الاستفادة من الديناميكية هنا وليس تقويض المعارضة، أو إيذاء أولئك الذين يتحلّون بالشجاعة". في الوقت نفسه، طرح شتاينبرغ وغيره من مسؤولي الإدارة تساؤلات حول العقوبات على البنزين التي اختارها الكونغرس ورئيس الوزراء الإسرائيلي. قال شتاينبرغ: "أظنّ أنّنا لم نتوصّل إلى نتيجة حاسمة حول ما إذا كانت الفوائد الصافية للعقوبات على توريد البنزين والتكاليف الصافية ستُحدث الأثر المطلوب"[32].

مع بداية الجولة الثانية من المفاوضات والتي عُقدت تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في فيينا في 19 أكتوبر 2009، كانت التوقّعات قد انخفضت بالفعل. تشكيل المحادثات تغيّر هو أيضاً؛ فبينما جرت محادثات جنيف بين الدول الخمس دائمة العضوية +1 وإيران، تمّت محادثات فيينا على مستوى تقني بين الأطراف

التي ستشارك في مبادلة الوقود المقترحة، وهي ما سمّيت مجموعة فيينا؛ الولايات المتّحدة، وروسيا، وفرنسا، والوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وإيران. أشرف البرادعي وفريقه من المندوبين على الاجتماعات، وقام بتمثيل الإيرانيين السفير سلطانية، الذي تشاور مراراً مع علي أكبر صالحي، رئيس منظمّة الطاقة الذرّية الإيرانية، في طهران. وقاد نائب وزير الطاقة دانيال بونمان الوفد الأميركي الذي ضمّ أيضاً روبرت أينهورن، وبونيت تالوار، ومايك هامر من مجلس الأمن القومي. تأمّل الأميركيون أنّ وفداً رفيع المستوى سيدفع طهران إلى إرسال صالحي، وهو المفاوِض الرئيس في إيران في المسائل التقنية، إلى فيينا. ولكن عوضاً من ذلك، تبنّى دور مفاوض في الظلّ أجرى محادثاته الخاصّة مع البرادعي جانباً عبر الهاتف. استمرت المحادثات ثلاثة أيّام كاملة، حيث جرت المفاوضات خلال النهار، والمداولات مع الزملاء والرؤساء في بلدان المشاركين ليلاً. وحتّى في اليوم الثالث، عندما بلغ المفاوضون حالة من الإرهاق، ظلّ الاحترام يسود الأجواء. أشرف البرادعي، الذي لم يتبقَّ من ولايته كمدير عامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية سوى بضعة أسابيع، على الاجتماع بتركيز وتصميم، وهو يدرك تماماً أنّ هذه ستكون فرصته الأخيرة لإيجاد حلّ للتحدّي النووي الإيراني. بدأت الاجتماعات بعرض أكثر تفصيلاً لاقتراح المبادلة. ومع أنّه لم يختلف عن الاقتراح الأميركي الروسي الذي قُدّم في سبتمبر، باستثناء اشتماله على تفاصيل أكثر، إلاّ أنّه اعتُمد الآن من قِبل البرادعي وأصبح يسمّى اقتراح البرادعي، وهو تطوّر لم يُرضِ الإيرانيين. أشارت التفاصيل الإضافية إلى أنّ 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب ستُنقل إلى روسيا في شحنة واحدة، وسيقوم الإيرانيون بتخصيب اليورانيوم حتّى نسبة 19.75 بالمائة، وبعدها سيرسَل إلى فرنسا لإنتاج الوقود. بعد حوالى تسعة أشهر إلى اثني عشر شهراً، سيتمّ تسليم أوّل دفعة من قضبان الوقود إلى إيران. وستسلَّم الكمّية الكاملة من الوقود بعد عامين من تسليم إيران اليورانيوم قليل التخصيب إلى روسيا. لم يُحدّد في جنيف ما إذا كان اليورانيوم قليل التخصيب سيشحن دفعة واحدة أو على عدّة دفعات، كما لم يحدَّد الجدول الزمني لتسليم الوقود. شرح مسؤول في الاتّحاد الأوروبي شارك في المحادثات: "كانت بنود التفاهم في جنيف تنصّ على نقل 1.200 كيلوغرام بسرعة". ولكن استناداً إلى الولايات المتّحدة، فهم جليلي في جنيف أنّ

واشنطن كانت تطمح إلى خروج اليورانيوم قليل التخصيب من إيران دفعة واحدة، وإن لم يتمّ تحديد ذلك بشكل صريح. مع ذلك، أوضح مسؤول بارز في إدارة أوباما قائلاً: "ما ظنّ جليلي أنّه يوافق عليه في جنيف لم يكن طلب إخراج اليورانيوم دفعة واحدة، بل بالأحرى مناقشة الاقتراح في فيينا"[33].

افتتح الإيرانيون الاجتماع بالتشكيك في مبدأ اقتراح المبادلة من الأساس. قالوا إنّ الدافع وراء الشرط المسبق خلال سنوات إدارة بوش كان منع إيران من زيادة مخزونها من اليورانيوم قليل التخصيب. وباشتراط أن تتخلّى إيران عن مخزونها من اليورانيوم من أجل الحصول على قضبان الوقود لمفاعل أبحاث لا يشتمل على خطر انتشار نووي، لم يغيّر الغرب سوى طريقة طرح هذا الشرط المسبق، من دون أن يلغيه تماماً. بالنسبة إلى الإيرانيين، فإنّ مبدأ مبادلة الوقود كان جائراً؛ فقد اشترت إيران الوقود من أجل المفاعل من السوق العالمية من قبل، وما من مبرّر لإجبارها على دفع ثمن الوقود باليورانيوم الإيراني، على حدّ قولهم. افتتح سلطانية خطابه بتذكير الجميع أنّه هو من تقدّم بطلب شراء قضبان الوقود لمفاعل طهران للأبحاث في أوائل تسعينيات العقد المنصرم من المدير العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرّية آنذاك، هانز بليكس. فأبلغت الوكالة جميع المورّدين في ذلك الوقت واشترت إيران الوقود من الأرجنتين. قال لي سلطانية: "دفعنا ثمنه وحصلنا عليه. ونحن الآن نريد الشيء نفسه... كنّا على استعداد لإبرام عقد، أو اتّفاق، ودفع الثمن". علاوة على ذلك، قال الإيرانيون إنّ فكرة استخدام اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب بحدّ ذاتها من أجل إنتاج قضبان الوقود لم تكن مقبولة بعد، والحسابات الأميركية والإيرانية كانت موضع شكّ. فمع التقدّم التكنولوجي، كان يلزم 800 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب لإنتاج الكمّية نفسها من الوقود الذي حصلت عليه إيران من الأرجنتين منذ عقود خلت، بحسب الإيرانيين. وهذه الكمّية هي أقلّ بأربعمائة كيلوغرام من الحسابات الأميركية، وهو أمر اعتبره الإيرانيون سياسيّاً وليس تكنولوجي الدافع[34].

عارضت إيران أيضاً مشاركة فرنسا في الصفقة، الأمر الذي تحوّل فوراً إلى نقطة خلاف. فنظراً إلى الوضع السياسي في واشنطن، لم ترغب الولايات المتّحدة في إنتاج قضبان الوقود للحكومة الإيرانية، ممّا حتّم عليها البحث عن دول مستعدّة

وقادرة تقنياً على تنفيذ ذلك الجزء من المبادلة. وبحلول 1 أكتوبر، كانت الولايات المتّحدة قد ضمنت موافقة فرنسا على المشاركة في عملية المبادلة. إلاّ أنّ الإيرانيين ادّعوا أنّهم لم يبلَّغوا بمشاركة فرنسا في مجموعة فيينا إلاّ قبل أيّام من الجولة الثانية من المفاوضات. وقال الإيرانيون إنّ التعاملات التجارية الماضية مع الحكومة الفرنسية أفقدت طهران ثقتها بفرنسا. يرجع هذا الشعور إلى حدّ كبير، ولكن ليس حصراً، إلى النزاع القانوني المرير بين الولايات المتّحدة وباريس على يوروديف، وهي منشأة تخصيب متعدّدة الجنسيات مركزها فرنسا، ساهمت إيران في تمويلها. فرفض فرنسا تسليم اليورانيوم المخصّب من المصنع إلى إيران – على الرغم من أنّ إيران تملك حصّة تبلغ 10 بالمائة في المحطّة – أثار ريبة إيران بالمورّدين النوويين الخارجيين، وجعلها بالتالي تعتقد بضرورة تحقيق استقلال في مجال الطاقة من خلال تأمين جميع عناصر دورة الوقود النووي بنفسها[35].

بعد إعادة النظر في نزاع يوروديف، أشار سلطانية إلى أنّ فرنسا كانت تحتفظ أيضاً بخمسين طنّاً من مسحوق اليورانيوم المركّز – الكيك الأصفر – الذي ينتمي إلى إيران. وقال إنّه عوضاً من استخدام اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب، فعلى فرنسا إرجاع الكيك الأصفر إلى إيران ليتمّ استخدام جزء منه في مبادلة الوقود. ورأى سلطانية أنّه "من الممكن تحويل عشرة أطنان منه تقريباً إلى هذا الوقود. ولكن، وإن لم ترغب فرنسا بإعادة الكيك الأصفر إلى إيران، فبإمكانها إرساله إلى روسيا. ويستطيع الروس استخدام الأربعين طنّاً المتبقّية لمحطّة الطاقة الإيرانية في بوشهر؛ رفض الوفد الفرنسي كلا الاقتراحين، واعتمد الإيرانيون على الرفض الفرنسي لإخراج فرنسا من الصفقة. قال سلطانية إن رفض الفرنسيون تسليم اليورانيوم الطبيعي إلى إيران أو روسيا، فكيف يمكن لإيران أن تثق بهم لتسليمها يورانيوم مخصب حتّى درجة 19.75 بالمائة؟[36].

لكنّ الشكوك الإيرانية في فرنسا لم تكن مبنيّة فقط على تجربة يوروديف أو رفضها إعادة الكيك الإيراني الأصفر. فاستناداً إلى أحد المفاوضين النوويين الإيرانيين، كانت طهران قد حصلت على معلومات من دولة أخرى من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أنّ الفرنسيين انضمّوا إلى مجموعة فيينا لضمان

عدم تسليم قضبان الوقود إلى إيران حتّى تعلّق طهران برنامج تخصيب اليورانيوم. قال لي أحد أعضاء فريق التفاوض الإيراني: "جعلَنا هذا الأمر متشكّكين للغاية". رفض كلّ من الفرنسيين والأميركيين الحجج الإيرانية، إذ أوضح لي السفير آرود: "لقد فوجئت للغاية"، مضيفاً أنّ هذا الأمر "لم يبدُ صحيحاً". وقال لي أحد المفاوضين الأميركيين إنّه شارك في جميع جوانب اقتراح المبادلة، ولكنّه لم يسمع شيئاً من الفرنسيين بشأن وجود نيّة لخرق الاتفاق[37].

أشار البرادعي إلى أنّ الإيرانيين لا يحتاجون إلى الثقة بفرنسا من أجل نجاح الصفقة، لكن، كلّ ما يحتاجون إليه الثقة بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية. ومع ذلك، كانت الثقة ضعيفة. فهيكل المبادلة جعل الإيرانيين يخشون من تحمّل معظم المخاطر، فاليورانيوم الإيراني قليل التخصيب سيغادر الأراضي الإيرانية، وسيبقى لمدّة تتراوح بين 9 و12 شهراً تحت سيطرة دولتين - روسيا وفرنسا - لا تثق بهما إيران ولا تملك نفوذاً عليهما، قبل أن تستلم قضبان الوقود. وقال الإيرانيون إنّ الطلب من طهران أن تولي ثقتها للفرنسيين مرّة أخرى طلب صعب. بالإضافة إلى ذلك، إن كان اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب يشكّل خطر انتشار نووي، يمكن القول أيضاً إنّه يؤدّي دورَ رادعٍ ضدّ هجوم إسرائيلي أو أميركي. وبخروجه، سيزداد ضعف إيران تجاه مثل هذه الاعتداءات، كما رأت طهران[38].

تدخّل الروس في هذه المرحلة وأشاروا إلى أنّه إن كانت مسألة الثقة متجذّرة في التوتّرات الفرنسية الإيرانية، فإنّ استبعاد فرنسا كشريكة في الصفقة وتعاقد روسيا معها من الباطن قد يحلاّن هذه المسألة. هكذا، ستكون فرنسا مشكلة روسيا، لا إيران. حلّ هذا الاقتراح أحد النزاعات - مؤقّتاً على الأقلّ - فاشتملت المسوّدة الثانية من اتفاق المبادلة على أربعة أطراف فقط: إيران، الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، روسيا والولايات المتّحدة. ولم تكن فرنسا طرفاً في الاتفاق، ولم يتمّ ذكرها. (في مسوّدة ثالثة لاحقة للاقتراح، تمّ التوصّل إلى تسوية حيث ذُكرت فرنسا بالاسم واعتُبرت من الدول الموقّعة، كمتعاقدة من الباطن مع روسيا، وليس كطرف في الاتفاق)[39].

بمعالجة العامل الفرنسي، تركّزت المفاوضات على همّ إيران الأساسي. في

النهاية، تمكّن الإيرانيون من تقبّل فكرة شحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج بلادهم وإبرام صفقة مبادلة، لأنّها قد تشكّل "خطوة نحو التعاون وبعيداً عن المواجهة". وكانت القضيّة الحقيقية تكمن في حاجة إيران إلى ضمانة أنّ قضبان الوقود ستسلَّم، وأنّ مجموعة فيينا ستنفّذ جانبها من الاتفاق. فبما أنّ طهران ستتّخذ الخطوة الأولى وستتخلّى عن أحد أصولها الاستراتيجية – اليورانيوم قليل التخصيب – فقد أرادت ضمانات على أنّ مجموعة فيينا ستنفّذ التزاماتها لاحقاً. قال مفاوض إيراني: "منذ البداية، كانت إيران مستعدّة لشحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد، شرط حصوله على ضمانة بتسليمها قضبان الوقود"[40].

طلب الإيرانيون من مجموعة فيينا تقديم آلية لضمان التسليم، كما عرضوا عدّة أفكار خاصّة بهم. كانت الولايات المتّحدة قد اقترحت بقاء اليورانيوم قليل التخصيب تحت وصاية الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ممّا يضمن عدم قيام أيّ دولة بمصادرته. لكنّ الإيرانيين ردّوا بالقول إنّه إن كانت وصاية الوكالة مقبولة لدى الغرب، فإذاً، يمكن وضع اليورانيوم تحت وصاية الوكالة مع بقائه على الأراضي الإيرانية؛ ربّما على جزيرة كيش في الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، وعوضاً من إخراج اليورانيوم في شحنة واحدة، يمكن توزيع الخطر بشكل متساوٍ أكثر إن تمّ تقسيمه على شحنتين أو ثلاث، ومقابل كلّ شحنة، تحصل إيران على قضبان وقود. بهذه الطريقة، لا يمكن لأيّ طرف أن يستفيد من خرق الاتفاق. لكنّ هذه المقترحات لم تلقَ قبولاً من جانب الولايات المتّحدة، وروسيا، وفرنسا. أوضح أحد المفاوضين الأميركيين قائلاً: "كانت قيمة بناء الثقة برأينا تتمثّل بإخراج الوقود من إيران على الفور". فالوقت والمجال السياسيان اللذان سعت إليهما إدارة أوباما من خلال الصفقة لا يمكن تحقيقهما إلاّ في حال خروج مخزون اليورانيوم الإيراني بكمّية كبيرة وعلى دفعة واحدة. وكما أنّ الإيرانيين لم يثقوا بأنّ وصاية الوكالة على اليورانيوم قليل التخصيب ستمنع الغرب من مصادرة المادّة إن شاء، لم تكن الولايات المتّحدة على ثقة بأنّ الإيرانيين لن يسترجعوا اليورانيوم من الوكالة في حال بقائه على الأراضي الإيرانية. قال المفاوض الأميركي: "إن أرادت إيران أخذه فستفعل. ما عليها سوى أخذ قطّاعات أسلاك وإزالة الأختام، وهذا كلّ شيء". كذلك، فإنّ العرض الأميركي

بضمان تسليم قضبان الوقود من خلال التوقيع على عقد مع إيران أو بإبرام الصفقة علناً لم يؤثّر في الإيرانيين. إذ اشتكى مفاوض إيراني بمرارة قائلاً: "بالنسبة إلى إيران، لا قيمة للضمانة الخطّية – كانت تملك واحدة من الفرنسيين بشأن يوروديف – إنّها لا تساوي شيئاً"[41].

لكسر الجمود وتزويد إيران بمزيد من الحوافز، لجأت الولايات المتّحدة إلى البرادعي وطلبت منه ترتيب اجتماع ثلاثي الأطراف بين الولايات المتّحدة، وإيران، والوكالة الدولية للطاقة الذرّية. عقد بونمان، وسلطانية، والبرادعي اجتماعاً منفصلاً عرضت فيه الولايات المتّحدة زيادة درجة سلامة مفاعل طهران. أتى هذا العرض أيضاً نتيجة لتذمّر إيران من أنّ الولايات المتّحدة نفسها لا تؤدّي على ما يبدو دوراً في المبادلة؛ فجميع عناصر التبادل كانت بين إيران، وروسيا، وفرنسا، والوكالة. إذاً، ما هو دور الولايات المتّحدة في الصفقة؟ ولماذا يتحتّم على إيران التفاوض مع دولة غير مشاركة في عملية التبادل؟ مع أنّ بونمان شدّد على الدافع الإنساني للعرض الأميركي، إلاّ أنّ الإيرانيين لم يهتمّوا به[42].

بحلول اليوم الثالث، بدأ يتّضح بشكل متزايد أنّ المحادثات تتّجه نحو حائط مسدود، فقد قدّم الإيرانيون تنازلاً أساسياً – وافقوا على شحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد عوضاً من عقد الصفقة على الأراضي الإيرانية – لكنّهم ما زالوا يصرّون على الحصول على ضمانات للتسليم. ولكن في نهاية اليوم، لم يتزحزح أيّ طرف عن موقفه كثيراً. ظلّ اقتراحان اثنان فقط مطروحَين على الطاولة في نهاية المحادثات: الاقتراح الإيراني والاقتراح الروسي الأميركي كما عرضه البرادعي، ولم يخضع أيّ منهما لتعديلات كبرى. أشار الاقتراح الإيراني إلى أنّ طهران كانت مستعدّة لشراء قضبان الوقود ودفع ثمنها، وأيضاً مستعدّة لشحن اليورانيوم خارج البلاد، لكن شرط أن تحصل إيران في الوقت نفسه على الوقود. أمّا الاقتراح الروسي الأميركي فأشار إلى أنّ 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب ستُنقل في شحنة واحدة، لكنّ الوقود سيُسلّم إلى إيران في موعد لاحق. ولم تطرأ أيّ تعديلات هامّة على تلك الخطّة أيضاً. بدلاً من ذلك، سعت الولايات المتّحدة وشركاؤها إلى الضغط على إيران لقبول الاقتراح وتمّ الإيضاح تماماً للإيرانيين أنّ

هذه الصّفقة أفضل صفقة يستطيعون الحصول عليها، وأنّ عدم قبولهم بها سيؤدّي إلى فرض حزمة جديدة من عقوبات مجلس الأمن الدولي. قال مسؤول بارز في وزارة الخارجية في هذا السياق: "في تلك المرحلة كنّا نقول: اسمعوا، هل تقبلون بعرض محمد البرادعي أم لا؟"[43].

في محاولة أخيرة لإنقاذ المحادثات، عرض البرادعي على الطرفين خيارين: إمّا أن يقول لوسائل الإعلام إنّ المحادثات فشلت ولم يتمّ التوصّل إلى أيّ اتفاق، أو أن تعود جميع الأطراف إلى عواصمها وتعطي جواباً نهائياً في 23 أكتوبر. وافقت الأطراف بالإجماع على الخيار الثاني. هكذا، أعلن البرادعي لوسائل الإعلام أنّ المحادثات كانت بنّاءة وأنّ كلّ ممثلي دولة ستتشاورون مع المسؤولين في عاصمتها قبل تقديم جواب نهائي. علاوة على ذلك، تمّ التوصّل إلى اتفاق رجال شرفاء وأن أيّاً من الأطراف لن يحيد عن هذه الرسالة. غير أنّ الطرفين كانا محبطَين للغاية من بعضهما، واستنتج كل منهما أنّ الآخر أتى إلى المحادثات مع تعليمات بعدم تقديم أيّ تنازلات وعدم الموافقة على الاقتراح إطلاقاً. اشتكى سلطانية في إشارة إلى موافقة الإيرانيين على شحن الوقود قائلاً: "لقد تنازلت إيران، لكنّهم للأسف لم يتنازلوا". وتذمّر الأميركيون بدورهم من تعليمات سلطانية. فقال أحد المفاوضين الأميركيين: "أتى سلطانية إلى هناك في 19 أكتوبر، على ما أظنّ، مع تعليمات بعدم قبول هذا الاتّفاق".

أمام الكاميرات، حاول البرادعي نقل مزيد من التفاؤل، فحدّد موعداً نهائياً في 23 أكتوبر "لإعطاء ردّ إيجابي، كما آمُل" على الاتّفاق، الذي قال عنه إنّه "اتفاق متوازن". وأعرب عن أمله أنّ الزعماء في الغرب وطهران "سيرون الصورة الكبيرة" ويصادقون على الاتّفاق. ولكن استناداً إلى صحيفة ***نيويورك تايمز***، كان صوته مشوباً بالشكّ. بالنسبة إلى إدارة أوباما، كانت تلك لحظة حاسمة؛ فالوقت ينفد بالنسبة إلى الدبلوماسية، وإن أعطت إيران ردّاً سلبياً، فإنّ محاولة أوباما بالتواصل مع طهران ستُمنى بالفشل. أمّا إن تمّ التوصّل إلى اتفاق، فإنّ الدبلوماسية ستكتسب وقتاً ومجالاً، بما في ذلك قدرةً على صدّ الضغوط الإسرائيلية للقيام بعمل عسكري. قال مسؤول بارز في الإدارة الأميركية: "نحن نسعى من جهة إلى إطلاق

الدبلوماسية مع إيران، ومن جهة أخرى إلى إقناع الإسرائيليين أنّه ما من سبب للتلميح إلى أنّهم سيصلون إلى حلّ عسكري"[44].

في 23 أكتوبر 2009، أعطت الولايات المتّحدة، وروسيا، وفرنسا الوكالة ردّاً إيجابياً على اقتراح المبادلة كما عرضه البرادعي. أمّا الإيرانيون فأبلغوا البرادعي شفوياً "أنّهم يبحثون الاقتراح في العمق وعلى ضوء مؤاتٍ، ولكنّهم يحتاجون حتّى منتصف الأسبوع المقبل لإعطاء ردّهم". فطلبُ إيران المزيد من الوقت لم يسرّ واشنطن، لكنّها أقرّت أنّ الانقسامات التي تشهدها طهران جعلت عملية صنع القرار البطيئة أساساً أكثر بطئاً. فاستناداً إلى التصريحات العلنية، كان صنّاع القرار الإيرانيون منقسمين بعمق. فعدّة مسؤولين أساسيين ممّن دعموا سابقاً عملية المبادلة من حيث المبدأ انقلبوا الآن ضدّ الصفقة، فعارضوا ظاهرياً تفاصيلها والرأي الإيراني الذي يفيد بأنها لا تقدّم لطهران ضمانات كافية للتسليم[45]. قال لاريجاني: "بحسب اعتقادي، أبرم الأميركيون صفقة سرّية مع بعض الدول لسلبنا 4.5 بالمائة من اليورانيوم المخصّب بحجّة تزويدنا بالوقود النووي، ونأمل أن يولي المسؤولون الإيرانيون الاهتمام اللازم بهذه المسألة. فالتخلّي عن اليورانيوم المخصّب مقابل الوقود النووي لا يمكن تبريره لا منطقياً ولا قانونياً". ورأت شخصيات إيرانية بارزة أخرى، أنّه نظراً إلى تاريخ انعدام الثقة، ينبغي لإيران عدم الموافقة إلاّ على مبادلة يتمّ بموجبها إخراج اليورانيوم على مراحل. كان هذا الرأي متناقضاً مع تصريحات أحمدي نجاد الذي ظلّ يسعى إلى تصوير الاتفاق على أنّه انتصار لإيران. وقال إنّ الغرب غيّر سياساته من "المواجهة إلى التعاون" نتيجة "مقاومة" إيران. "في الماضي كانوا يقولون إنّه علينا تعليق أنشطتنا النووية. أمّا اليوم، فقد أصبحوا يقولون: ***تعالوا لنتشاور من أجل إيجاد حلول لمشاكل العالم***"[46].

في 29 أكتوبر، بعثت إيران برسالة شفوية أخرى إلى الوكالة. فأبلغ سلطانية الوكالة أنّ إيران كانت مستعدّة لإجراء جولة ثانية من المفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاق حول الضمانات والتأكيدات. جوهرياً، لم يكن الردّ الإيراني قاطعاً، وبما أنّه لا يشكّل قبولاً واضحاً لمفاوضات إضافية، فقد اعتُبر رفضاً. مع أنّ الإيرانيين عرضوا محادثات تقنية، إلاّ أنّ الولايات المتّحدة كانت منفتحة على اجتماعات

إضافية شرط أن تكون على المستوى السياسي فقط. فمزيد من المحادثات على الصعيد التقني سيوقع الطرفين في خلافات لا تنتهي بشأن التفاصيل الفنّية للمبادلة، كما رأت واشنطن. وبما أنّ الوقت ثمين، فضّلت الولايات المتّحدة الضغط على إيران لقبول الصفقة عوضاً من خوض جولة جديدة من المحادثات التقنية. كانت رسالة واشنطن واضحة: إمّا أن تقبلوا بالصفقة أو تتركوها. قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون للمراسلين في واشنطن: "هذه لحظة محورية بالنسبة إلى إيران. نحن نحثّ إيران على قبول الاتّفاق كما هو مقترح ولن نعدّله ولن ننتظر إلى الأبد"[47].

نهاية الدبلوماسية

لم تنجح الإنذارات مع إيران في الماضي، وكان الاحتمال ضئيلاً أن تنجح الآن. كان الاتفاق معتمداً على مسألة ضمانات، استناداً إلى ما صرّح به البرادعي، إذ أوضح قائلاً: "الإيرانيون غير واثقين في حال خروج المادّة من إيران أنّها ستعود إليهم على شكل وقود. مع أنّ واشنطن حاولت أن تظلّ متفائلة، إلاّ أنّ الآمال التي تكوّنت من الاجتماع الأوّل في أكتوبر تحوّلت إلى خيبة عميقة بحلول الأسبوع الأوّل من نوفمبر. فسواء أكانت إيران تماطل لكسب الوقت أم كانت لديها مخاوف حقيقية بشأن المبادلة، فإنّ عدم قبولها للصفقة شكّل ضربة كبيرة لدبلوماسية أوباما. ولم يقتصر الاستياء على واشنطن، إذ شعرت موسكو بأنّ التعامل مع الحكومة الإيرانية كان "محبطاً"، وأنّ رفض طهران قبول الصفقة يوحي بأنّها لا تثق بروسيا. في أوروبا، سادت "خيبة أمل عظيمة"، لا سيّما بين الدول الأعضاء التي كانت تراهن على استمرار الجهود الدبلوماسية. فحجّة أنّ استمرار المحادثات من شأنه أن يُحدث انفراجاً كان لديه بعض المؤيّدين. إذ قال السفير فيتيش: "توصّلنا إلى استنتاج أنّهم أضاعوا فرصة، وسيكون من الخطأ جعلها أكثر جاذبية بالنسبة إليهم لأنّنا لم نكن على يقين من أنّهم سيستغلّونها. بالنسبة إلينا لم يحدث على الإطلاق نقاش معمّق حيال ما إذا كان ينبغي تعديلها أم لا". وشعرت أصوات أكثر تشدّداً في أوروبا وواشنطن أنّ شكوكها حيال النوايا الإيرانية كانت مبرّرة. فعلّق مسؤول بارز في الاتّحاد الأوروبي قائلاً: "إنّ التفسير الوحيد الممكن هو أنّ هدفهم مع الأسف هو

امتلاك القنبلة، أو في الواقع امتلاك برنامج تخصيب قوي جدّاً"[48].

كانت خيبة الأمل عميقة بشكل خاصّ لأنّ الولايات المتّحدة أدّت دور شريك كامل وناشط على طاولة المفاوضات للمرّة الأولى. فخلال السنوات التي أجرى فيها الأوروبيون المفاوضات من دون مشاركة الولايات المتّحدة في المحادثات، اعتُقد على نطاق واسع أنّ الغياب الأميركي هو الذي يفسّر انعدام التقدّم؛ فالإيرانيون كانوا يسعون إلى عقد صفقة ليس مع الاتّحاد الأوروبي بل مع واشنطن. وبالنتيجة، اعتُقد أنّه ليس من مصلحتهم تقديم تنازلات كبيرة للاتحاد الأوروبي. فالتنازلات الهامّة لا تُعرَضٍ إلاّ في صفقة مع الولايات المتّحدة. ولكن يبدو الآن أنّ هذا المنطق كان خاطئاً. فقد جلست الولايات المتّحدة إلى طاولة المفاوضات، وكما قال البرادعي: "بصراحة، باراك أوباما يبذل مجهوداً كبيراً، للتحاور مع إيران. وقد قلت للقيادة الإيرانية سرّاً وعلانية: ***استغلّوا تلك الفرصة***"[49].

فيما غابت الحماسة لبذل أيّ مجهود كبير من أجل إحياء المحادثات، توتّرت العلاقات بين واشنطن وبعض عواصم الاتّحاد الأوروبي التي فضّلت التحرّك بسرعة نحو فرض عقوبات. رأى معسكر المتشدّدين أنّ الإيرانيين رفضوا الصفقة وأنّه ينبغي سنّ العقوبات على الفور. لكنّ إدارة أوباما كانت منقسمة، إذ فضّل بعض أعضائها الإجراءات العقابية السريعة، ونصح آخرون بإعطاء الإيرانيين المزيد من الوقت. ففي النهاية، كان الموعد النهائي للدبلوماسية في نهاية العام، ويمكن بالتالي استخدام عدّة أسابيع للوساطة.

قامت إدارة أوباما بالاستفسار لدى دول عدّة لمعرفة أيّ منها يستطيع تصنيع الوقود بالشكل الأسرع. كانت المشكلة تتمثّل بأنّ الإيرانيين لن يتخلّوا عن اليورانيوم قليل التخصيب حتّى يحصلوا على الوقود أوّلاً. شرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية قائلاً: "كنّا نحاول تسريع وتيرة تسليم هذا الوقود لتضييق الفجوة. إلاّ أنّنا اصطدمنا بقيود فنّية خطيرة. ألحّت الإدارة أيضاً على عقد اجتماع آخر للدول الخمس دائمة العضوية +1 مع طهران، لكنّ الإيرانيين لن يوافقوا إلاّ على مناقشة قضايا ذات اهتمام مشترك، وهذه القضايا لا تشمل الملفّ النووي. كانت واشنطن مفتوحة أيضاً على جهود من بعض الدول غير الدول الخمس دائمة العضوية في

مجلس الأمن للتدخّل وحتّى التوسّط ربّما. وكانت دولتان تحديداً قد عرضتا المساعدة للتوصّل إلى انفراج دبلوماسي هما اليابان وتركيا[50].

بالنسبة إلى اليابان، من شأن حلّ النزاع النووي أن يعود ببعض الفوائد المباشرة على طوكيو. فتوتّر العلاقات الأميركية الإيرانية دفع واشنطن إلى اتّخاذ موقف عدواني متعاظم ضدّ الدول التي تملك علاقات تجارية مع طهران. فمنذ تسعينيات القرن المنصرم، ضغطت واشنطن تكراراً على اليابان للحدّ من علاقاتها التجارية والاستثمارية مع إيران. وبما أنّ اليابان تملك قدرة محدودة أكثر من قدرة منافسيها – لا سيّما الصين وروسيا – لمقاومة هذه الضغوط، فإنّ تصاعد التوتر ضاعف خطر خسارة اليابان صفقات تجارية مربحة لصالح منافسيها. فقد كانت الشركة اليابانية الأبرز للتنقيب عن النفط، إنبكس، تملك أساساً 75 بالمائة في حقل نفط أزاديجان في إيران. ولكن بسبب العقوبات، انخفضت حصّة إنبكس إلى 10 بالمائة في عام 2008، ثمّ تركت حقل النفط تماماً في عام 2010، وحصلت شركة صينية على تلك الحصّة الاستراتيجية. هكذا، فإنّ مزيجاً من مصالح اليابان الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ورغبتها بتعزيز الدور الدبلوماسي الياباني، وحاجتها إلى تدابير لتوطيد العلاقات الأميركية اليابانية – من أجل إحداث "أشياء جميلة" للولايات المتّحدة واليابان – دفعت طوكيو إلى اغتنام الفرصة لإنقاذ صفقة مفاعل طهران للأبحاث. فقرّر رئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما بنفسه الشروع في جهود الوساطة[51].

اتّصل اليابانيون بالإيرانيين وبدأوا مفاوضات على مستوى متدنّ في نوفمبر. وبحلول ديسمبر 2009، كثّفوا جهودهم ودعوا جليلي إلى طوكيو، تلت ذلك زيارة قام بها لاريجاني في فبراير 2010. تركّزت المحادثات حول اقتراح لوضع 1.000 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب في اليابان. وسيتمّ شحن المادّة النووية إلى إيران دفعة واحدة، وستتحمّل طوكيو مسؤولية المخزون وتضمن تسليم قضبان الوقود إلى إيران. أصرّ الإيرانيون، وفقاً لما قاله اليابانيون، على أنّهم لا يريدون مشاركة روسيا وفرنسا في المبادلة. كان يتمّ إطلاع إدارة أوباما بانتظام على وضع المحادثات، وبحلول منتصف يناير، شعرت طوكيو بأنّها أوشكت على التوصّل إلى

اتفاق، فأرسل رئيسُ الوزراء الياباني وزيرَ الخارجية كاتسويا أوكادا إلى واشنطن لكسب تأييد إدارة أوباما للصفقة. ولكن نظراً إلى أحداث غير متوقّعة، لم يُعقد اجتماع مع مستشار الأمن القومي جيم جونز، وبدلاً من ذلك، تحدّث أوكادا وجونز هاتفياً. على الرغم من التأييد الأوّلي للحلّ الياباني، إلاّ أنّ جونز "رفض تماماً" قبول الفكرة، وترك اليابان في "وضع حسّاس". هكذا تحوّلت جهود الوساطة التي بدأتها اليابان لتعزيز علاقاتها مع واشنطن إلى مصدر إزعاج بين الدولتين. بحلول فبراير 2010، بعد زيارة لاريجاني إلى طوكيو، أوقفت اليابان جهود الوساطة بين الولايات المتّحدة وإيران، بعد أن أدركت أنّ واشنطن لم تعد تقدّر الجهود اليابانية. صحيح أنّ واشنطن كانت تسعى إلى عقد صفقة حول مفاعل طهران للأبحاث طوال عام 2009، إلاّ أنّ الوضع "تغيّر تماماً" في أوائل عام 2010، هذا استناداً إلى تصريح أدلى به دبلوماسي ياباني شارك في المفاوضات. فبين قيادة في إيران لم يكن صدقُها بشأن الدبلوماسية مؤكّداً – قال دبلوماسي إيراني سابق ما زال يقدّم المشورة لوزارة الخارجية الإيرانية إنّ طهران "كانت تلعب تكتيكات وحسب مع اليابانيين" – وإدارة في واشنطن فقدت اهتمامها في الصفقة، لم يكن بإمكان اليابان فعل الكثير[52].

بينما كانت اليابان تسعى إلى أن تكون العقل المدبّر لانفراج بين الولايات المتّحدة وإيران، بذلت تركيا مجهوداً مشابهاً. فبعد أيّام فقط من انتخاب أوباما في نوفمبر 2008، أعربت أنقرة عن اهتمامها بالمساعدة على تسوية الخلافات بين الولايات المتّحدة وإيران. قال رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان في أواسط نوفمبر 2008: "كنّا مستعدّين لنكون الوسيط. وأعتقد أنّنا نستطيع تأدية دور فاعل جدّاً". في ذلك الوقت، رحّبت إيران بحذر بمحاولة التوسّط التركية لافتة إلى أنّ خلافاتها مع واشنطن كانت عميقة الجذور. رحّبت واشنطن بدورها بالمبادرة التركية علناً، فقالت كلينتون: "أنتم – في تركيا - تعرفون الإيرانيين أكثر منّا"، و"نحن – في الولايات المتّحدة - سنطلب مساعدتكم في محاولة التأثير في السلوك الإيراني". بحلول أكتوبر 2009، تضاعفت حماسة واشنطن للوساطة التركية، على الرغم من تراجع الثقة بتركيا نظراً إلى بعض التصريحات العامّة التي أدلى بها أردوغان. فخلال زيارة إلى إيران في 20 أكتوبر 2009، نفى أردوغان المزاعم حول نيّة إيران بالحصول

على أسلحة نووية واعتبرها مجرّد "قيل وقال". وقد تسبّب التصريح بانزعاج عميق في واشنطن التي شعرت أنّ تركيا أضعفت عن غير قصد الإجماع الدولي ضدّ إيران. في اليوم التالي للتصريح، حذّر السفير الأميركي في تركيا وكيل وزارة الخارجية التركية، فريدون سينيرلي أوغلو، من أنّ واشنطن بدأت تتساءل ما إذا كانت تستطيع الاعتماد على تركيا بعد الآن لمساعدتها على مواجهة التحدّي النووي الإيراني[53].

في نوفمبر 2009، قامت واشنطن، على الرغم من تحفّظاتها، وإلى حدّ ما بسبب جهود البرادعي لإشراك الأتراك، بالطلب من أنقرة إقناع طهران بقبول بعض التغيير في اقتراح مفاعل طهران للأبحاث. طلب جونز من وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو عبر اتّصال هاتفي في 11 نوفمبر 2009 الاقتراح على الإيرانيين أن ينقلوا في الوقت نفسه 600 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب إلى جزيرة إيرانية في الخليج العربي و600 كيلوغرام إلى تركيا. كانت فكرة وضع بعض اليورانيوم قليل التخصيب في تركيا قد طُرحت سابقاً من قِبل البرادعي خلال محادثات فيينا، كوسيلة لتزويد طهران بالضمانات اللازمة من أجل التسليم. وكان مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرّية قد عقد جلستين طويلتين "وقاسيتين" مع الإيرانيين في 8 نوفمبر 2009 لمناقشة الفكرة بشكل أكبر. فأعرب الإيرانيون عن استعدادهم للاجتماع مع سولانا من الاتّحاد الأوروبي والأميركيين مجدّداً لمناقشة تفاصيل صفقة مفاعل طهران للأبحاث، ولكنّهم تمنّوا تجنّب البريطانيين لأنّ لديهم "ثقة أكبر" بالولايات المتّحدة. وكما حدث مع اليابانيين، قال الإيرانيون للبرادعي إنّهم يفضّلون الحصول على الوقود من الأميركيين وليس من الروس. ولكن على غرار الجهود اليابانية، لم تُسفر الوساطة التركية عن أيّ نتائج، ولا جهود روسيا، أو الصين، أو لجنة الاتّحاد الأوروبي. في تلك المرحلة، كانت عدّة كيانات مختلفة تسعى إلى حلّ النزاع، حيث إنّ جهودهم المبذولة كانت عبثية وأشبه "برعي القططة"، على حدّ قول مسؤول بارز في إدارة أوباما[54].

لم تشارك واشنطن نفسها في أيّ جهود دبلوماسية إضافية مع إيران، على الرغم من سعيها إلى الاجتماع بطهران عبر الدول الخمس دائمة العضوية +1.

وبخلاف الجهود التركية واليابانية، لم يجرِ حوار دبلوماسي هامّ مع إيران بعد نوفمبر. فعلى حدّ قول البرادعي، كانت الكرة الآن في ملعب إيران، ممّا يترك الولايات المتّحدة وحلفاءها في وضع انتظار. شرح فيتيش: "في بعض الأحيان، ثمّة حالات يتحتّم فيها انتظار الإيرانيين أو نظرائك للتحرّك، وأظنّ أنّها كانت واحدة من تلك المراحل. أعني، ماذا كان في وسعنا أن نفعل؟"[55].

شلل في طهران

جازفت حكومة أوباما مجازفة محسوبة عندما اختارت الحوار مع الحكومة الإيرانية في هذا الوقت المبكر بعد فضيحة الانتخابات. فمن شأن النجاح أن يفتح مساحة هامّة لمزيد من الدبلوماسية، أمّا الفشل – لا سيّما إن نتج عن تداعيات النزاع الانتخابي – فمن شأنه إعطاء انطباع أنّ الدبلوماسية ككلّ قد استُنفدت. في نهاية المطاف، لم تفلح تلك المجازفة في إرضاء رغبة الرئيس في حلّ التوتّرات مع إيران بالطرق الدبلوماسية.

صحيح أنّ اعتراضات إيران الكثيرة على الاتفاق – والتي تمحورت حول شحن اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد من دون الحصول على ضمانات مناسبة لتسليم قضبان الوقود – كانت حقيقية ومتجذّرة في انعدام الثقة المتبادلة بين إيران والغرب، إلاّ أنّ الفوضى السياسية والاقتتال الداخلي اللذين أعقبا النزاع الانتخابي جعلا التغلّب على هذه الاعتراضات أكثر صعوبة. فقد أشارت حدّة التناحر السياسي الناتج عن النزاع الذي تلا الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان إلى أنّ الجمهورية الإسلامية كانت تواجه أزمة وجودية، إذ بلغت عملية صنع القرار في إيران، والتي كانت في الأساس مرهقة وبطيئة، حالة أشبه بالشلل منذ أن "تصدّرت المحافظة على الذات جميع القضايا الأخرى". وحتّى لو أراد المسؤولون الإيرانيون الذهاب إلى الحوار، كانوا يعانون من العجز بسبب الاحتجاجات. قال السياسي الإصلاحي ما شاء الله شمس الفائزين: "إنّ الأزمة الداخلية هي التي أقلقت قادتنا. فقد كانوا عاجزين عن التحدّث بصوت واحد في المجتمع الدولي في تلك المرحلة"[56].

بعد الإشادة بمفهوم المبادلة، عارض عدّة خصوم سياسيين رفيعي المستوى

لأحمدي نجاد الصفقة بعد اجتماع فيينا. وهذا ما أنتج وضعاً سياسياً حرجاً بالنسبة إلى إدارة أوباما، كان فيه أحمدي نجاد أكثر مؤاتاة للاتفاق من خصومه السياسيين الذين فضّلت واشنطن التعامل معهم. قال وزير الخارجية التركي لمسؤولي إدارة أوباما إنّه، بتقدير تركيا، كان أحمدي نجاد "أكثر مرونة" من غيره من المسؤولين الحكوميين في إيران، وإنّه لم يكن يعارض الصفقة، لكنّه احتاج إلى إيجاد طريقة للتعامل مع التصوّر العامّ. فجميع الفصائل السياسية تقريباً – التي أجمعت على أنّ اتفاقاً من دون ضمانات إضافية ليس مقبولاً – انتقدت الصفقة وضاعفت عمداً التكلفة السياسية التي ستترتّب على أحمدي نجاد ما حال تمامها. وغالباً ما كانت الطبيعة السياسية للانتقادات واضحة؛ فوجّه الموسوي، على سبيل المثال، نقداً لاذعاً إلى الصفقة وإلى دبلوماسية أحمدي نجاد، ورأى الزعيم الأخضر أنّها أوصلت إيران إلى وضع مستحيل[57]. قال:

> *يبدو اليوم وكأنّه علينا التنازل عن جزء كبير من نتاج برنامج بلادنا النووي - الذي أثار ضجّة كبيرة وجرّ على شعبنا كثيراً من العقوبات – لصالح بلد آخر على أمل أن يتلطّف ويزوّدنا بهذه الحاجة الأساسيّة من وقود مفاعل طهران للأبحاث في وقت ما في المستقبل... هل هذا انتصار؟ أم إنّها كذبة تصوّر الاستسلام كنصر؟ لم يفشل المسؤولون في حلّ المشاكل العالمية فحسب، بل إنهم يتخلّفون حتّى عن حماية حقوق شعبنا التي لا يمكن إنكارها، ويتنازلون عن تلك الحقوق بسخاء. يدلّ هذا على أنّ المسؤولين متطرّفون حتّى عندما يتعلّق الأمر بالاستسلام والركوع أمام الغرباء*[58].

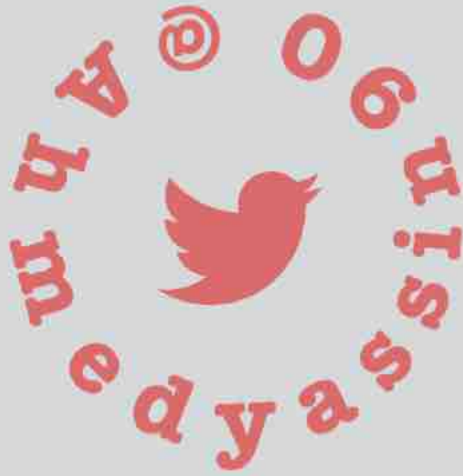
بعد ذلك، وضع موسوي أحمدي نجاد في وضع غير الفائز حين أعلن قائلاً: "إن تمّت الصفقة، فستضيع جهود آلاف العلماء أدراج الرياح. وإن لم تتمّ، فستوضع الأسس اللازمة لفرض عقوبات واسعة النطاق على إيران، وهذا نتيجة لموقف مواجهة في السياسة الخارجية وإهمال المصالح والمبادئ الوطنية". خشي الخضر من أن تفضّل الولايات المتّحدة التفاوض مع أحمدي نجاد وهو في موقف ضعف، ومع ذلك، لم يستاؤوا لأنّ المفاوضات تمّت، فبدلاً من ذلك، شعروا بالقلق إزاء جدول الأعمال

المتمحور حول الملفّ النووي، والذي تجاهل الوضع الداخلي في إيران. قال أحمد صدري، وهو أستاذ في جامعة لايك فورست: "بالفعل، هذه ليست قضيّة هامّة في إيران، فالإيرانيون متّحدون حيال الحقوق النووية الإيرانية، ولا يعتقدون أن هذه القضيّة هي المعركة الحقيقية. وكلّما ركّز الغرب، وحكومات الاتّحاد الأوروبي، والولايات المتّحدة بتحريض من إسرائيل على الملفّ النووي في إيران، ازدادوا بعداً عن القضيّة الحقيقية"[59].

أدّى مزيج الضغوط من قِبل المحافظين والإصلاحيين على السواء بالمرشد الأعلى خامنئي إلى سحب تأييده الأوّلي للاقتراح، استناداً إلى ما صرّح به دبلوماسي إيراني سابق. فحجّة أنّ إيران تضع ثقتها بالغرب من دون مبرّر كانت قوية؛ وما من سياسي إيراني يقبل أن يوصف باللين أو السذاجة في التعامل مع الغرب. تبعاً لذلك، امتنع حتّى مؤيّدو الصفقة عن الدفاع عنها علناً. قال فيتيش: "لكي تكسب مختلف شرائح المؤسّسة السياسية والرأي العامّ في إيران، عليك بذل مجهود لإقناعهم. ويبدو أنّ هذا الجهد لم يُبذل فعلاً". ولكن، في حين انتقد خصوم أحمدي نجاد الصفقة على الرغم من مزاياها، ليس واضحاً ما إذا كانت نيّتهم إفشالها أو ببساطة جعل قبولها مكلفاً قدر الإمكان بالنسبة إلى أحمدي نجاد. وإن وضع منافسو أحمدي نجاد في اعتبارهم الاقتتال السياسي الداخلي المستمرّ والوحشية التي ردّ فيها أحمدي نجاد على كثير من خصومه الداخليين السياسيين، فمن الطبيعي ألاّ يسمحوا له بتسجيل أيّ انتصارات من شأنها تعزيز مكانته السياسية في إيران. قال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية: "لا أحد يريد أن ينال أحمدي نجاد أيّ فضل، لا سيّما إن كانت هذه الصفقة جيّدة بالنسبة إلى إيران". كانت المشاعر متأجّجة، ففي النهاية، كانت النخبة السياسية الإيرانية في حرب فعلية مع نفسها، إذ قال أحد مستشاري موسوي عن منافسي أحمدي نجاد: "كانوا يشعرون بالغضب والسخط الشديدَين. فأولادهم في السجن، وإخوانهم كذلك". علاوة على ذلك، وعلى ضوء موقف أحمدي نجاد السابق المتشدّد وانتقاده للاتفاقات النووية السابقة بين الغرب وإيران، فإنّ تأييده للمبادلة منح خصومه فرصة لمهاجمته ومهاجمة قاعدته المتشدّدة. قال البرادعي عن الديناميكيات الداخلية حول صفقة

مفاعل طهران للأبحاث: "يدخل الجميع في عملية ثأر. يحاول كلّ شخص منافسة الآخر من خلال تحويل القضيّة إلى مسألة كرامة وطنية"[60].

استناداً إلى صدري، الذي يقيم علاقات وثيقة مع عدّة شخصيات داخل الحركة الخضراء، أدّى الاقتتال الداخلي في إيران إلى "لا مسؤولية سياسية هائلة"، كانت فيها جميع الفصائل "تمارس السياسة بقضايا ذات أهمّية وطنية" في إيران. ولم تكن إيران ببساطة جاهزة للتفاوض في ظلّ هذه الظروف، كما أقرّ دبلوماسي إيراني سابق. في ظلّ ظروف أخرى، لربّما كانت إيران قبلت اقتراح مبادلة الوقود. لم تغب هذه النقطة عن البيت الأبيض، الذي اعترف أنّ طهران "لم تكن في وضع يسمح لها بقبول" الصفقة لأنّها أصبحت "ضحيّة السياسة الداخلية". قال ديفيد ميليباند، وزير خارجية المملكة المتّحدة آنذاك: "سقطت محاولة التواصل الثنائية التي قام بها الأميركيون ضحيّة للسياسة الإيرانية الداخلية". فقد خلّفت قضيّة الصفقة بأكملها مرارة لدى جميع الأطراف المعنيّة. وبسبب أفعال – أو انعدام أفعال – الطرفين، فإنّ الصفقة التي كان يُفترض بها بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي، انتهت إلى عكس ذلك. قال أحد المهندسين الأساسيين للصفقة في وزارة الخارجية: "أعتقد أنّها تحوّلت إلى تدبير فقدان للثقة"[61].



@Ahmedyassin90

الفصل التاسع
المسار الثاني

لا يمكن للقطار أن يسلك مسارين.

- مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما، أكتوبر 2010

بعد اجتماعين مخيّبَين للآمال عُقدا وجهاً لوجه مع الإيرانيين، أصبحت إدارة أوباما مستعدّة للتخلّي عن الدبلوماسية وتفعيل مسار الضغط. فقد واجهت الدبلوماسية عقبتها الأولى: مستنقعات السياسة الداخلية الإيرانية وشرك انعدام الثقة الذي تتخبّط فيه العلاقات الأميركية الإيرانية. منذ 7 أكتوبر 2009، أي قبل اجتماع فيينا، جمع أوباما دولاً ذات تفكير مشابه في اجتماع في واشنطن من أجل التمهيد لفرض العقوبات. كان بعض كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والبيت الأبيض قد أمضوا معظم عام 2009 في وضع استراتيجيات عقوبات مختلفة تحسّباً لانهيار المساعي الدبلوماسية. وفي أواخر نوفمبر 2009، أي قبل أسابيع من الموعد النهائي لتحقيق تقدّم دبلوماسي، أعطى أوباما مسار العقوبات الضوء الأخضر. لم يكن ذاك تحوّلاً مفاجئاً، وإنّما كان إدراكاً تدريجيّاً أنّ محاولة الحوار الأوّلية لم تسفر عن نتائج. قال مايكل راتني من وزارة الخارجية متسائلاً: "ما هي قيمة استثمارنا للطاقة في الداخل ومع حلفائنا – رأسمال الرئيس السياسي – ما دام إحساسنا هو أنّ الإيرانيين، بتعبير مبسّط، لا يتعاونون مع بعضهم بعضاً؟". لم تمُت الدبلوماسية، بل تمّ التخلّي عنها[1].

لم يكن ذلك القرار سهلاً، ولم ينجُ من الانتقادات داخل الحكومة نفسها. فقد خشي البعض من أن يكون التخلّي عن الدبلوماسية قد تمّ بسرعة كبيرة جدّاً، وألاّ يكون للعقوبات قيمة على أيّ حال إن كانت المشكلة تكمن في عجز الإيرانيين عن الخروج من شللهم السياسي. قال أحد المشكّكين في مسار العقوبات في وزارة الخارجية: "كنّا نعلم أنّ الدبلوماسية ستكون صعبة، ولكن من مصلحتنا تجربتها لأنّ ثلاثين عاماً من الحلول الأخرى لم توصلنا إلى أيّ مكان". لكن، وبدلاً من ذلك، لن

تؤدي العقوبات سوى إلى هدم الأساس الذي وضعته الإدارة الأميركية للدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك، كان ثمّة معارضة لمفهوم نهج المسار المزدوج بحدّ ذاته؛ فكرة اقتران الدبلوماسية بالعقوبات لكي تنجح. ففي علاقة مختلّة وظيفياً، يشكّل فيها انعدام الثقة العقبة الكبرى أمام التقدّم، فإنّ الضغوط، وعوضاً من أن تحدّ من قدرة أحد الطرفين على إيذاء الآخر، من شأنها أن تقوّض الجهود المبذولة لسدّ فجوة الثقة. لم تكن الموازنة بين هذين المسارين صعبة من حيث المفهوم فحسب، بل شكّلت أيضاً تحدّيات عملية. إذ قال مسؤول في وزارة الخارجية ساخراً: "لا يمكن للقطار أن يسلك مسارين. أصبح الحديث شبه ميتافيزيقي لأنّنا، هل نمشي على المسار الأوّل؟ هل ننتقل من مسار الحوار إلى مسار الضغط، أم إنّنا نتحرّك على كلا المسارين في وقت واحد؟ أم ماذا نفعل بالتحديد؟"[2].

لكن بالنسبة إلى إدارة أوباما، كانت ازدواجية السياسة عنصراً مركزياً. فكما أنّ الدبلوماسية لا يمكن أن تنجح من دون ضغوط، فكذلك إنّ العقوبات لن تؤدّي مفعولها ما لم تقترن بالدبلوماسية. أكّد أوباما على ذلك عند قبوله جائزة نوبل للسلام في أوسلو، النرويج، في 9 ديسمبر 2009:

> *اسمحوا لي أيضاً أن أقول التالي: لا يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان بالتحذير وحده. في بعض الأحيان، يجب أن يقترن ذلك بجهود دبلوماسية مضنية. أعرف أنّ الحوار مع الأنظمة القمعية يفتقر إلى النقاء المُرضي للنقمة. ولكنّني أعرف أيضاً أنّ عقوبات من دون تواصل – والإدانة من دون نقاش – قد تؤدّي إلى حالة من الشلل. ما من نظام قمعي يستطيع التحرّك في مسار جديد ما لم يُفتح أمامه باب الخيار*[3].

مع ذلك، ما إن تمّ تفعيل مسار العقوبات، حتّى أصبح المسار الأوحد. ففي خطاب عن حالة الاتّحاد عام 2010، بعد أسابيع فقط من قبول جائزة نوبل للسلام، لم يأتِ أوباما على ذكر إشراك إيران، بل عوضاً من ذلك ركّز على عزل ومعاقبة الجمهورية الإسلامية. استناداً إلى دبلوماسي أوروبي، كان أكثر من 90 بالمائة من تركيز الغرب متمحوراً حول فرض العقوبات فور انتقال إدارة أوباما إلى مسار الضغط. إذ قال مسؤول بارز في وزارة الخارجية: "امتصّت العقوبات بشكل

أساسي كلّ الهواء من الغرفة". استهلك الإعداد للعقوبات موارد أكبر بكثير ممّا فعلت الدبلوماسية. فعلى الرغم من كونها أرضاً مألوفة – سبق أن فرضت واشنطن عدّة مجموعات من العقوبات على إيران – إلاّ أنّها كانت معركة تخاض على جبهات مختلفة، وتشتمل على متغيّرات عديدة تخرج جزئياً عن سيطرة الولايات المتّحدة. أوضح راتني قائلاً: "تحتاج الدبلوماسية إلى موارد أقلّ بكثير من محاولة حشد موارد دولية، ورأسمال سياسي دولي من أجل فرض العقوبات". وفي حال فرض عقوبات على إيران، كانت معركة متعدّدة الجبهات بين البيت الأبيض، والكونغرس، وجماعات الضغط المؤيّدة لإسرائيل، والحكومة الإسرائيلية من جهة، وروسيا، والصين، ودول الاتّحاد الأوروبي المشكّكة في العقوبات من جهة أخرى. كانت أيضاً معركة حول نطاق العقوبات – واسع أم مستهدَف – وقاعدة التأييد الدولي لها – عقوبات متعدّدة الأطراف من خلال الأمم المتّحدة أم عقوبات من جانب واحد مفروضة من قِبل ائتلاف من دول تتشابه في الرأي[4].

كان البيت الأبيض يفضّل أوّلاً فرض عقوبات عبر مجلس الأمن الدولي تستهدف البرنامج النووي الإيراني وبيع الأسلحة المحتمل. عندها، سيوفّر قرار مجلس الأمن أساساً قانونياً لدول الاتّحاد الأوروبي والدول الحليفة الأخرى للتعاون مع الولايات المتّحدة من أجل فرض عقوبات مالية إضافية على إيران. وكانت إدارة أوباما قد واصلت وشدّدت على العقوبات المالية التي فرضتها إدارة جورج بوش الابن. فالعقوبات المستهدفة الموجّهة ضدّ القيادة الإيرانية كانت مفضّلة على العقوبات واسعة النطاق التي تستهدف الشعب الإيراني والاقتصاد بأكمله. إذ قال مسؤول أميركي رفيع المستوى: "لم تستهوِنا قطّ فكرة محاولة جمع العالم بأكمله لتطويق الاقتصاد. علينا أن نكون دقيقين في ذلك، لأنّ كيفيّة تفسير الشعب الإيراني لعزلته تهمّنا؛ ما إذا كان سيلقي اللوم على النظام أم ينخدع بالتفكير في أنّنا نحن المذنبون". لكنّ تأمين تأييد دولي أعظم لنظام العقوبات هذا – من خلال فرض عقوبات متعدّدة الأطراف أوّلاً – شكّل تحدّياً كبيراً. فالإسرائيليون والكونغرس الأميركي كانوا أقلّ صبراً بكثير، ويرغبون في فرض عقوبات أحادية الجانب تستهدف واردات إيران من البنزين على الفور. لكنّ البيت الأبيض خشي من أن

تؤدّي خطوة كتلك إلى تقويض الإجماع الذي كان يبنيه داخل الأمم المتّحدة من أجل إقرار قانون عقوبات جديد، ولأنّها تنطوي على خطر إثارة غضب الشعب الإيراني، ذلك أنّ العقوبات على توريد البنزين قد تُلحق بهم ضرراً أكبر من ذاك الذي سيلحق بالحكومة الإيرانية[5].

مارس الإسرائيليون - الذين قالوا لإدارة أوباما إنّهم سيقبلون بالدبلوماسية ما دامت واشنطن تتوقّع احتمال فشلها - ضغوطاً على الولايات المتّحدة من أجل الإسراع لفرض "عقوبات قاسية جدّاً". إذ لم يعتقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أنّ المرور عبر الأمم المتّحدة كان ضرورياً. فعوضاً من ذلك، دافع عن فكرة ائتلاف الدول الراغبة، مع الأوروبيين، في فرض عقوبات على قطاع الوقود الإيراني. فقال نتنياهو، إن كان العالم "جاداً في وقف إيران، فإنّ ما يحتاج إليه ليس فرض عقوبات مخفّفة، وعقوبات معتدلة... بل عقوبات فاعلة، وقارصة، تحدّ من تصدير واستيراد النفط إلى إيران. وإن لم يكن ممكناً لهذا القرار أن يُفرض في مجلس الأمن، يجب فرضه خارج مجلس الأمن، ولكن على الفور". وقال الإسرائيليون إنّ نقطة ضعف إيران تكمن في استيراد البنزين المكرّر في الخارج. فعلى الرغم من ثروة إيران النفطية، إلاّ أنّ قدرتها على التكرير لا تتجاوز 1.6 مليون برميل يومياً، وهي كمّية أقلّ بكثير من الطلب المحلّي على الوقود في إيران. ونتيجة ذلك، تستورد إيران نحو 30 بالمائة من حاجتها المحلّية من البنزين. وفي خضمّ الاضطرابات السياسية الداخلية الكبيرة والأزمة الاقتصادية العالمية، رأى الإسرائيليون أنّ تطبيق العقوبات سيحدّ من وصول إيران إلى أسواق البنزين، وسيرفع السعر الذي تدفعه على الغاز المستورد، وسيقوّض قدرة أحمدي نجاد على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في البلاد[6].

دعم الأوروبيون إلى حدّ كبير الانتقال إلى فرض العقوبات. ومن بين دول الاتّحاد الأوروبي، كانت فرنسا هي المؤيّدة الأولى لاتّخاذ تدابير عقابية. فقد أراد الأوروبيون إبقاء الباب مفتوحاً أمام الدبلوماسية، مع أنّهم اعترفوا أنّ الحكومة الإيرانية قد لا تتمكّن من التفاوض نظراً إلى الاقتتال الداخلي. ولكن في رأيهم، فإنّ الشلل الداخلي لا يعني أنّ الغرب يجب أن يتوقّف عن ممارسة الضغوط. ومع أنّ

الحماسة للعقوبات كانت محدودة، باستثناء الفرنسيين ربّما، إلاّ أنّ معظم دول الاتّحاد الأوروبي شعرت بأنّ رفض إيران القبول بالاقتراح الأميركي الروسي "لا بدّ من أن ينطوي على ثمن". قال وزير خارجية المملكة المتّحدة آنذاك ديفيد ميليباند: "لقد سئم الناس ممّا كان يُعتبر سوء نيّة إيرانية... كنّا نظنّ أنّ كثيراً من الخدع تجري هناك". كانت الشكوك الخطيرة تساور كثيرين في بيرقراطية الاتّحاد الأوروبي، وفي القيادة العليا في أوروبا، بشأن جدوى العقوبات، ولكنّهم شعروا بأنّها أصبحت حتميّة سياسية. مع ذلك، كان البُعد والشكل الفعليّان للعقوبات قابلَين للنقاش. إذ اعتقدت معظم دول الاتّحاد الأوروبي أنّ إطار الأمم المتّحدة، بما في ذلك قرار جديد لمجلس الأمن، كان ضرورياً. فضّل البعض اعتماد أيّ قرار مستقبلي لمجلس الأمن الدولي كقانون للاتّحاد الأوروبي، لكنّ الفرنسيين فضّلوا استخدام قرار الأمم المتّحدة كمنصّة لعقوبات أوسع نطاقاً يفرضها الاتّحاد الأوروبي ويمكن أن تتبنّاها الأمم المتّحدة. وركّزت دول أخرى، بما فيها ألمانيا، على الحاجة إلى تصميم العقوبات حيث تستهدف قيادة الجمهورية الإسلامية وليس عامّة الشعب. أيّد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، هذا النهج هو الآخر، فصرّح في برنامج *تشارلي روز*: "أنا لست من هواة العقوبات، ولكن إن كان لديك عقوبات، فعليك تطبيقها على النظام. رأينا هذا في حالة صدّام حسين، الذي استفاد من العقوبات... وكان العراقيون الأبرياء في الواقع هم الذين راحوا ضحايا ذلك". تمّ الإدراك أيضاً أنّ فرض عقوبات على توريد البنزين إجراء خطر لأنّه قد يدفع طهران إلى خفض دعمها للبنزين، الأمر الذي سيلقي العبء على كاهل عامّة الشعب ويساعد حكومة أحمدي نجاد في الواقع على توفير المال. لكنّ التزوير الذي شهدته انتخابات يونيو 2009، وفشل محادثات فيينا، أزالا كثيراً من المقاومة للعقوبات في أوروبا[7].

كانت روسيا والصين من الدول الرئيسة المشكّكة في العقوبات. وكان لدى الصينيين دوافع اقتصادية وسياسية على السواء لمقاومتهم الضغوط الرامية إلى فرضها. أوّلاً وقبل كلّ شيء، تُعتبر إيران ثاني أكبر مورّد للنفط للصين – يبيع الإيرانيون 540.000 برميلاً في اليوم للصينيين. وأيّ اضطراب في وصول بكين إلى

الطاقة من شأنه أن يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي الصيني وبجهود الحكومة الصينية لإخراج الملايين من سكّانها من براثن الفقر. ففي النهاية، يشكّل النمو الاقتصادي السريع للصين الحقّ الأوحد والأهمّ الذي يمنح الحزب الشيوعي الحاكم شرعية. بالإضافة إلى ذلك، كانت الصين هي المستفيدة الكبرى من العقوبات الحالية التي دفعت الشركات الغربية خارج إيران من دون أن تحدٍّ نسبياً من وجود بكين المتزايد فيها. وباعتبار الصين الشريكة الاقتصادية الأبرز في إيران منذ أواسط عام 2000، فقد استثمرت بشكل كبير في قطاع الطاقة وملأت الفجوات التي خلّفتها الشركات الغربية التي أجبرتها العقوبات الأميركية على الخروج. وكانت شركات النفط الحكومية الصينية العملاقة قد خصّصت مبالغ كبيرة من المال لإيران – ما يقدّر بمائة وعشرين مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية؛ إلى حدّ طرح أسئلة عمّا إذا كانت شركات الهندسة الصينية ستتمكّن من تولّي كلّ العمل. قال مايكل إيكونوميدس، أستاذ في الهندسة الكيميائية في جامعة هيوستن: "بينما كنّا نشهد في الغرب انتحاراً اقتصادياً، كان الصينيون يستولون على جميع صفقات النفط والغاز. فالصينيون لا ينظرون إلى إيران على أنّها بلد الملالي الذين يخشاهم الجميع، بل باعتبارها دولة غنيّة بالنفط والغاز. ففي كلّ مرّة أزور فيها الصين، يسألونني: ***لماذا تسمحون لنا أنتم الغربيون بالحصول عليه بهذه السهولة؟***"[8].

من الناحية السياسية، اعتبر الصينيون أنّ العقوبات ليست فاعلة وأنّها تدخّل في شؤون دولة أخرى؛ وهو مبدأ عزيز على قلب بكين لأنّها تستخدمه كحماية ضدّ الانتقادات الغربية، أو التدخّل الغربي، في شؤونها الداخلية. فقد طوّر الصينيون أنفسهم برنامجهم النووي في مواجهة العقوبات الغربية، الأمر الذي غذّى شكوكهم وريبتهم تجاه جهود العقوبات التي ترعاها الولايات المتّحدة. فعلى غرار كثير من الدول الأخرى، خشيت بكين من أن تؤدّي العقوبات لاحقاً إلى طلب أميركي باستخدام القوّة في مجلس الأمن؛ كما حدث في حالة العراق. وبما أنّ الصينيين يعارضون بشدّة مواجهة عسكرية مع إيران، فقد اعتبروا مقاومة العقوبات مقاومةً للحرب. قال مدير مجلس الأمن القومي السابق مايكل غرين: "يتوقّعون أنّهم كلّما

كبحوا فرض العقوبات الآن، سيؤخّرون اتّخاذ قرارات مقلقة حقّاً بالسماح باستخدام القوّة لاحقاً". وما ضاعف الخوف من تدهور العقوبات إلى مواجهة عسكرية اعتقاد بكين أنّ إدارة أوباما كان لها يد في التظاهرات المناهضة للحكومة الإيرانية عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، إن أيّدت الصين العقوبات، خلافاً لمبدئها القاضي بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من شأن طهران أن تنتقم عبر تأجيج التوتّر في منطقة شينجيانغ الصينية ذات الأغلبية المسلمة. فخلال صيف 2009، اندلعت أعمال شغب في شينجيانغ. وفي تحذير شديد اللهجة للصينيين، وجّه اثنان من كبار آيات الله انتقادات علنية إلى الصين على معاملتها لأقلّيتها المسلمة. كذلك، تملك روسيا علاقات اقتصادية وسياسية على السواء مع إيران، وتعتقد أنّها ستتعرّض للخطر في حال فرض العقوبات. لكنّ سياسة "إعادة ضبط العلاقات" التي اتّبعها أوباما مع روسيا، وجهود إشراك موسكو بعمق في جميع المساعي الدبلوماسية مع إيران، فتحت مجالاً للحدّ من مقاومة روسيا[9].

الكونغرس والبيت الأبيض

غير أنّ خطّ المعركة الأوّل برز بين البيت الأبيض والكونغرس. فمع اتّضاح أنّ البيت الأبيض يتخلّى عن الدبلوماسية ويركّز على العقوبات، سرعان ما تراكم الضغط على كابيتول هيل لفرض عقوبات واسعة النطاق في مجال الطاقة. أصبح الضغط من الكونغرس للقيام بتحرّك من جانب واحد هو القوّة الدافعة الأكبر، إن لم تكن الأهمّ، في مسار الضغط. قال لي موظف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ: "كان مسار الضغط بأكمله وكلّ الجهود المبذولة لفرض العقوبات في الأمم المتّحدة صادرة بمعظمها عن الكونغرس. ولولا ذلك، لست واثقاً من أنّنا كنّا سنذهب في هذا الاتّجاه على الإطلاق". تحت ضغط من الكونغرس، قرّرت الإدارة عقد اجتماع مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (الدول الخمس دائمة العضوية +1) في 25 ديسمبر 2009 لمناقشة فرض العقوبات. لكنّ الكونغرس لم يكن في مزاج يسمح له بانتظار نتيجة الاجتماع. وبدلاً من ذلك، وفي 15 ديسمبر 2009، أصدر مجلس النوّاب تشريعاً يفرض عقوبات على واردات إيران من البنزين. فخلافاً للصين، التي اعتبرت العقوبات طريقاً إلى الحرب، رأى راعي مشروع قانون

العقوبات، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب هاورد بيرمان – ديمقراطي؛ كاليفورنيا - أنّ العقوبات هي الطريق الوحيد لتجنّب الحرب. جاءت الخطوة بعد ضغط شديد من المجموعات المؤيّدة لإسرائيل، بما في ذلك اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامّة إيباك ومشروع إسرائيل. قال جوش بلوك، الناطق باسم إيباك: "بما أنّ إيران تستورد ما يصل إلى 40 بالمائة من نفطها المكرّر، فإنّ الحدّ من قدرتها على شراء الغاز ووقود الديزل قد يترك أثراً خطيراً في الاقتصاد الإيراني، ويجبر النظام على مواجهة خيار حقيقي: مواصلة برنامجه النووي غير المشروع والمجازفة بانهيار الاقتصاد، أو تعليق برنامجه النووي وفتح الباب أمام رفع العقوبات". أشاد السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتّحدة مايكل أورين هو أيضاً بتصويت مجلس النوّاب. والجدير بالذكر أنّ مجموعة جي ستريت المؤيّدة لإسرائيل والأقلّ تشدّداً أيّدت هي أيضاً فرض العقوبات، مع أنّها عارضت هذا الإجراء في وقت سابق من العام[10].

مع أنّ البيت الأبيض لم يعلّق علناً على خطوة مجلس النوّاب، دلّت بعض المؤشّرات على أنّ إدارة أوباما لم تكن راضية عن ضغوط الكونغرس. فقد كتب نائب وزير الخارجية جيمس شتاينبرغ إلى السيناتور جون كيري – ديمقراطي؛ ماساتشوستس - رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قبل أيّام فقط للإعراب عن تحفّظات وزارة الخارجية بشأن فرض عقوبات على توريد البنزين. تضمّنت الرسالة: "نحن ندخل مرحلة حرجة من الجهود الدبلوماسية المكثّفة لفرض ضغط دولي كبير على إيران، وهذا يتطلّب منّا إبقاء التركيز على إيران... وعند هذا المنعطف، أخشى أن يؤدّي هذا التشريع، بشكله الحالي، إلى إضعاف الوحدة والدعم الدوليَين لجهودنا عوضاً من تعزيزهما". وتابع شتاينبرغ محذّراً مجلس الشيوخ من "المخاوف الكبيرة والخطيرة" لدى وزارة الخارجية حيال قانون العقوبات و"العواقب غير المقصودة على صعيد السياسة الخارجية" التي سيسبّبها. لكنّ الرسالة كانت قصيرة جدّاً ومتأخّرة جدّاً. وكان البيت الأبيض يدرك ذلك، ولهذا السبب، فإنّ شتاينبرغ هو من وقّع على الرسالة، وليست وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. ولهذا السبب تمّ إرسالها إلى كيري – الذي لم تعمل لجنته على التشريع –

وليس إلى السيناتور كريس دود – ديمقراطي؛ كونيتيكت - رئيس اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ، التي أشرفت على نسخة مجلس الشيوخ من مشروع قانون العقوبات على توريد البنزين. عوضاً من ذلك، كان القصد من مناورة البيت الأبيض المحدودة هو تأخير العملية تفادياً لإغضاب شركاء واشنطن في مجلس الأمن وخنقِ عملية الأمم المتّحدة[11].

تركّزت معارضة العقوبات في الكونغرس على مسألة التوقيت؛ وعدم فاعلية العقوبات؛ واحتمال أن يعرقل فرض العقوبات الإجماع الدولي ضدّ إيران؛ وما إذا كان هذا النهج سيؤدّي إلى نتائج عكسية وذلك بمضاعفة الضغط على الشعب الإيراني عوضاً من الحكومة الإيرانية. قالت سوزان مالوني، وهي زميلة بارزة في مؤسّسة بروكينغز: "الأمر برأيي يدعو إلى السخرية. فخلال أقلّ من عام من بدء إدارة أوباما لجهودها الرامية إلى إشراك الإيرانيين في حوار دبلوماسي شامل، يتحوّل الخطاب في واشنطن وحول العالم نحو تبنّي إجراءات عقابية. ففكرة أنّ الإيرانيين سيرحّبون بالجهود الأميركية الرامية إلى قطع إمدادات التدفئة والبنزين تبدو لي شبيهة بالمنطق الذي أوحى أنّ العراقيين سيستقبلوننا كمحرّرين بعد أن أسقطنا نظامهم بعنف". وأعرب عن هذا التشكّك عددٌ صغير من المشرّعين الذين أشاروا إلى أنّ العقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة على العراق وكوبا انتهت بإلحاق الأذى بالسكّان وليس بالحكومات. كما حذّرت الصحفية الأميركية المخضرمة روبن رايت من أنّ الطابع العقابي للتشريع قد يدفع الجماهير إلى الالتفاف حول الحكومة. فقالت: "القومية الفارسية هي من أعظم القوى في العالم. إن كنت تعرف قومية أبناء تكساس، أضف إليها 5.000 عام لتحصل على القومية الفارسية"[12].

عموماً، يملك نقّاد العقوبات شخصيات رئيسة في المعارضة الإيرانية إلى جانبهم. إذ صرّحت شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل والمدافعة عن حقوق الإنسان، لهيئة الإذاعة البريطانية قائلةً: "نحن نعارض الهجوم العسكري على إيران أو العقوبات الاقتصادية لأنّها تأتي على حساب الشعب". وصرّح محسن كاديوار، وهو رجل دين منشقّ حُكم عليه بالسجن لمدّة ثمانية عشر شهراً لأنّه انتقد نظرية الحكم الإسلامي لآية الله روح الله الخميني، لمجلّة ***دير شبيغل***: "إنّ تشديد

العقوبات ليس الطريق الصحيح إلى الأمام. فهي تنهك الناس أكثر من الحكومة".
في صفوف المعارضة، سيطر إحباط واسع النطاق إزاء السرعة التي مالت فيها الحكومات الغربية إلى استبعادهم. وكان هذا الإحباط واضحاً بشكل خاصّ في الوقت الذي تمّ فيه تفعيل مسار الضغط، لأنّه تزامن مع وفاة آية الله حسين علي منتظري في 19 ديسمبر 2009. كان منتظري عالماً إيرانياً بارزاً، عُيّن مرّة خلفاً لآية الله الخميني. ولكن قبل وفاة الخميني، وقع خلاف بينهما وأمضى منتظري بقيّة حياته كواحد من أبرز منتقدي الجمهورية الإسلامية في الداخل. كما كان مؤيّداً قوياً للحركة الخضراء، وأدّت وفاته والاحتفالات بذكرى عاشوراء، وهو أقدس أيّام التقويم الشيعي، بعد سبعة أيّام إلى وقوع بعض من أكبر الاشتباكات بين المتظاهرين وقوّات الأمن التابعة للجمهورية الإسلامية، والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى، بمن فيهم ابن أخ مير حسين موسوي. أشارت تلك الأحداث إلى أنّ الحركة الخضراء ما زالت قوّة لا يستهان بها، وأنّ حكومة أحمدي نجاد فشلت في اجتثاث جذور المعارضة[13].

بيد أنّ شجاعة المحتجّين الإيرانيين لم تحدث تأثيراً في المشرّعين في واشنطن. فعلى الرغم من جهود شباب إيران، اتّفق كثيرون في واشنطن مع تقييم بيرمان أنّ عقارب الساعة الديمقراطية لم تكن تتحرّك بسرعة عقارب الساعة النووية. في أواخر يناير، فقدت الجهود الرامية إلى تأخير التصويت على نسخة مجلس الشيوخ من قانون العقوبات زخمها. كانت المساعي السياسية لمعارضة فرض عقوبات على إيران غائبة بكلّ بساطة. في الواقع، رحّب الخصوم الجمهوريون للبيت الأبيض بفرصة مناقشة المسألة علناً. فقال أحد كبار المساعدين الجمهوريين في مجلس الشيوخ: "نحن سعداء جدّاً لندخل في معركة كلامية حول ذلك". وحتّى لو أراد البيت الأبيض مقاومة التشريع وجهاً لوجه، فلم يكن ثمّة دلائل كافية تشير إلى أنّه يملك رأس المال السياسي اللازم للقيام بذلك. فقد تصدّر مشروع قانون إصلاح الرعاية الصحّية جدول الأعمال التشريعي للرئيس، وكان عرض نطاقه التشريعي محدوداً، على أقلّ تقدير. وبين الرعاية الصحّية وفرض عقوبات على إيران، كان الخيار سهلاً من وجهة نظر سياسية، لأنّ الرعاية الصحّية "ربّما كانت تشكّل مسألة وجودية بالنسبة إلى

البيت الأبيض"، كما أوضح موظف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ. في 29 يناير 2010، أقرّ مجلس الشيوخ فرض عقوبات على توريد البنزين إلى إيران بعدما كتب سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ إلى أوباما للقول إنّهم سئموا من انتظار بدء أنشطة مسار الضغط، لا سيّما وأنّ الموعد النهائي الذي حدّده أوباما للدبلوماسية في ديسمبر انقضى منذ وقت طويل. وممّا تضمّنته الرسالة: "الآن، وقد فات هذا الموعد، نظنّ أنّه من الضروري أن تنفّذ تعهّدك بزيادة الضغط المجدي ضدّ النظام الإيراني؛ وهو ما أسمته كلينتون ***عقوبات قاسية جدّاً***"[14].

كان الكونغرس قد رفع الرهان؛ فقد أصدر المجلسان تشريعاً لفرض عقوبات قاسية على إيران، وما إن يتمّ التوفيق بين مشروعَي القانون، سيُرسل التشريع إلى الرئيس للتوقيع عليه. كانت بالتالي مجرّد مسألة وقت قبل أن يبلغ مشروع القانون مكتب أوباما. إن حدث ذلك قبل أن تنجح الإدارة في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، فقد تنهار الجهود الدبلوماسية للبيت الأبيض في الأمم المتّحدة. في الوقت نفسه، ساعد وجود تشريع جاهز ينتظر توقيع الرئيس على الضغط على مجلس الأمن للتحرّك عاجلاً وليس آجلاً بشأن العقوبات. ولم يتورّع البيت الأبيض عن استخدام تهديد عقوبات الكونغرس للضغط على الحكومات الأخرى، إذ أوضح موظف بارز في مجلس الشيوخ قائلاً: "كان البيت الأبيض والكونغرس يلعبان لعبة الشرطي الطيّب والشرطي الشرّير"[15].

سوزان رايس تتدخّل

بمجرّد تحوّل إدارة أوباما بشكل كامل نحو مسار العقوبات في الأمم المتّحدة، انتقل العرض من واشنطن إلى نيويورك. هناك، أمسكت المؤتمَنة الموثوقة على أسرار أوباما، سفيرة الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة سوزان رايس، بزمام الأمور وبدأت تتفاوض بشأن قرار عقوبات الأمم المتّحدة مع زملائها في مجلس الأمن. منحها أوباما كامل الصلاحيات للتفاوض على نصّ القرار، ما يعني أنّ معظم المساومات حول القرار تمّت في نيويورك وليس مباشرة بين المدراء السياسيين في عواصم الدول الأعضاء في مجلس الأمن، كما كان الحال مع القرارات الثلاثة السابقة التي

أصدرها مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على إيران.

تُعتبر رايس مفاوضةً صعبةً لا تهاب مظاهر الرهبة التي تحيط بزملائها في إدارة أوباما أو بشركاء أميركا في الأمم المتّحدة. وقد أوضحت تماماً لدول مجلس الأمن الأخرى أنّها صاحبة السلطة بشأن هذه المسألة، لمنع أعضاء مجلس الأمن من محاولة الالتفاف عليها والاتّصال بواشنطن مباشرة. كما حرصت رايس أيضاً على أن يتمّ التوقيع على جميع الأوراق والقرارات الرئيسة تقريباً المتعلّقة بإيران في وزارة الخارجية من قِبل مكتبها في الأمم المتّحدة؛ وهو إجراء منحها قدراً أكبر من السيطرة، إلاّ أنّه أبطأ أيضاً بشكل كبير عملية صنع القرار في فوغي بوتوم. ففي إحدى المرّات خلال المفاوضات في الأمم المتّحدة، وقع خلاف بينها وبين أحد سفراء دول الاتّحاد الأوروبي. إذ سعى السفير، الذي لم يكن سهلاً هو الآخر، إلى تخطّي رايس عبر الإعلان أنّ حكومته حصلت على موافقة إدارة أوباما بخصوص طلب من مستشار الأمن القومي جيم جونز نفسه. قال السفير: "أنا آسف حقّاً يا سوزان، ولكن لديّ هنا موافقة من الجنرال جونز". فردّت رايس من دون أن يرفّ لها جفن: "أنا آسفة حقّاً يا سعادة السفير، لكنّني أعلى مرتبة من جونز". فانتقلت تلك الجملة مباشرة إلى عواصم دول الاتّحاد الأوروبي الأخرى التي أخذت علماً عمّن يملك السلطة بشأن قضايا عقوبات الأمم المتّحدة في إدارة أوباما[16].

منذ بداية المحادثات، كان واضحاً أنّ الصين ستشكّل أكبر عقبة أمام اتّفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية +1. فحتّى الروس، الذين كانوا تقليدياً متشكّكين إزاء العقوبات، لم يتّخذوا موقفاً صلباً بصلابة الموقف الصيني. فمنذ نوفمبر 2009، قال وزير الخارجية الروسي إيفان لافروف لنظيره البريطاني إنّ روسيا كانت مستعدّة للنظر في فرض العقوبات، على الرغم من اعتقاد موسكو أنّه ما زال من السابق لأوانه الشروع في هذا المسار. ولكن مع الصينيين، لم يكن ثمّة مؤشّر على أيّ انفتاح على مسألة العقوبات. ولكي توضح بكين عدم موافقتها على نهج العقوبات وتوقيته، قرّرت إرسال مسؤول منخفض المستوى إلى محادثات أواسط يناير الجارية بين القوى الكبرى في نيويورك. وكان ذاك هو الشهر الثاني على التوالي الذي تمتنع فيه بكين عن إرسال مسؤول صيني رفيع المستوى لحضور اجتماع الدول الخمس

دائمة العضوية +1 لمناقشة عقوبات جديدة ضدّ إيران، إذ كانت الدول الخمس دائمة العضوية +1 ممثّلة من قِبل المدراء السياسيين لوزارات خارجيتها[17].

في الأسبوع السابق، عمّمت إدارة أوباما بين الدول الخمس دائمة العضوية +1 مشروعاً أوّلياً لفئات عقوبات محتملة. لكنّ الصينيين الذين كانوا غاضبين بشأن صفقة أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار عُقدت بين الولايات المتّحدة وتايوان في الشهر نفسه، لم تبدِ الصين أيّ اهتمام ورفضت "المشاركة بشكل فاعل" في مسألة العقوبات. في المراحل الأولى لما تحوّل لاحقاً إلى مفاوضات متوتّرة جدّاً بين الدول الخمس دائمة العضوية +1، كان التوقّع الواقعي بين الأوروبيين والولايات المتّحدة أنّ الصين ستمتنع، في أفضل الحالات، عن التصويت لصالح قرار فرض عقوبات، إذ أوضح سفير فرنسا لدى الأمم المتّحدة قائلاً: "بشكل ما، إنّ الصينيين والروس ليسوا من ***المطالبين*** بالعقوبات. لذلك فهم يستريحون ويسترخون... لا سبب لديهم إطلاقاً للاستعجال"[18].

تلقّى الضغط من أجل فرض العقوبات زخماً جديداً في 7 فبراير عندما قامت الحكومة الإيرانية بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أنّه نظراً إلى فشل مجموعة فيينا في إعطاء ردّ إيجابي على اقتراح إيران بشأن مبادلة الوقود، لم يعد لدى إيران خيار آخر سوى البدء بتخصيب اليورانيوم محلّياً حتّى معدّل 19.75 بالمائة من أجل إنتاج قضبان الوقود لمفاعل أبحاثها. قال السفير علي أصغر سلطانية للأسوشيايتد برس: "حتّى الآن، لم نحصل على أيّ ردّ على اقتراحنا الإيجابي المنطقي والتقني. لا نستطيع ترك مستشفياتنا بمن فيها من مرضى تنتظر النظائر المشعّة بيأس" حتّى يتمّ إنتاجها في مفاعل طهران لاستخدامها في علاج السرطان. اعتبرت الولايات المتّحدة وحلفاؤها في الاتّحاد الأوروبي التحرّك الإيراني استفزازاً وتصعيداً. فقد كانت جهودهم ترمي إلى تقليص مخزون إيران من اليورانيوم قليل التخصيب ومنع إيران من رفع معدّلات التخصيب. ولكن عوضاً من ذلك، استمرّ مخزون اليورانيوم قليل التخصيب بالنمو، كما وسّع الإيرانيون مستوى أنشطتهم التخصيبية. ومع أنّ إيران كانت عاجزة عن إنتاج الوقود النووي اللازم في الموعد المحدّد لضمان عدم توقّف إنتاج النظائر الطبّية في مفاعل الأبحاث، فإنّ رفضها

شراء النظائر المشعّة من السوق العالميّة غذّى الشكوك في أنّ طهران تسعى فعلاً إلى صنع أسلحة نووية. وفي رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية مؤرّخة بتاريخ 12 فبراير، أشارت فرنسا وروسيا والولايات المتّحدة إلى أنّ الخطوة الإيرانية كانت "بلا مبرّر إطلاقاً، ومخالفة لقرارات مجلس الأمن الدولي، كما أنّها تشكّل خطوة أخرى اتّجاه القدرة على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب". وفي لحظة من الإحباط، قال أوباما للصحفيين بعد يومين من الإعلان الإيراني: "لقد بذلنا كلّ ما في وسعنا لنقول للجمهورية الإسلامية الإيرانية إننا على استعداد لإجراء حوار بنّاء" بشأن القضايا بين البلدين. إلاّ أنّهم اختاروا طريقهم حتّى الآن"[19].

لدفع الصينيين والروس إلى تأييد العقوبات، لجأت إدارة أوباما إلى المملكة العربية السعودية وإسرائيل. أكّد السعوديون للصينيين أهمّية التخلّي عن الدبلوماسية والتحرّك نحو فرض العقوبات، كما عرضوا حلاً لهمّ بكين الأوّل – أن تعرقل العقوبات وصول الصين إلى النفط – عبر تأمين حاجة بكين من الطاقة شرط أن تقدّم الصين دعمها للعقوبات. وبرّر السعوديون خطوة فرض العقوبات بالقول إنّها تشكّل بديلاً للعمل العسكري، وتمثّل "موقفاً دولياً موحّداً ضدّ الانتشار النووي في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي يمنع إيران بالتالي من الاعتماد على التناقضات الدولية بين القوى الدولية الكبرى". وبحلول شهر مارس، زادت كلّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة صادراتها إلى الصين كجزء من حملة الضغط تلك. فارتفعت كمّية الشحنات من 50.000 برميل يوميّاً عام 2009 إلى 120.000 برميل، وكان الهدف هو بلوغ 200.000 برميل يوميّاً بحلول نهاية عام 2010[20].

من جهة أخرى، استخدم الإسرائيليون نفوذهم مع روسيا لإقناع موسكو بدعم العقوبات. وفي أوائل يناير، طرح الإسرائيليون بحماسة توقّعات عالية لمجلس الأمن معلنين أنّه سيتمّ تنفيذ قرار بفرض العقوبات في غضون شهر، إذ قال نائب وزير الخارجية داني أيالون: "العالم يتّحد ضدّ برنامج إيران النووي، وفي غضون شهر سنرى عقوبات مجلس الأمن الدولي. ثمّة اتفاق في واشنطن وموسكو وبكين على أنّ امتلاك إيران الأسلحة النووية سيدمّر النظام العالمي الحالي". وفي حين تبيّن أنّ تصريح أيالون كان مفرطاً في التفاؤل، إلاّ أنّ الإسرائيليين كانوا يسمعون لغة

مشجّعة من موسكو خلال الاجتماعات الخاصّة. وقد عزا الدبلوماسيون الإسرائيليون تحوّل الموقف الروسي إلى فشل محادثات فيينا والقرار الإيراني بتخصيب اليورانيوم حتّى 19.75 بالمائة[21].

إسرائيل وأوباما؛ الجولة الثانية

مع أنّ إسرائيل كانت تضغط على روسيا، إلاّ أنّها كانت تمارس ضغوطاً أكبر على الولايات المتّحدة. اعتبر البيت الأبيض أنّ إسرائيل كانت أعظم عامل غير متوقّع في الفشل الذريع الذي لحق بسياسته تجاه إيران، وخشي من أن تتّخذ الدولة العبرية أمراً عسكرياً أحادي الجانب ضدّ إيران؛ لا سيّما بعدما أصبح واضحاً أنّ عملية فرض العقوبات لن تكون سريعة. في الأساس، كانت إدارة أوباما قد وعدت بضمان استصدار قرار في أواخر فبراير، عندما تولّت فرنسا الرئاسة الدولية في الأمم المتّحدة، ثمّ تغيّر هذا التاريخ لاحقاً إلى مارس قبل أن يتمّ تأجيله إلى أبريل. فقد تحرّكت عملية فرض العقوبات بوتيرة أبطأ بكثير ممّا توقّعت الولايات المتّحدة، الأمر الذي أزعج إسرائيل. وبشكل عامّ، أثارت هذه الحالة شكوكاً عظيمة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، إذ قال يورام بيري، مدير معهد جوزيف أند ألما غيلدنهورن للدراسات الإسرائيلية في جامعة ميريلاند: "في الوقت الراهن، يسود شعور في الولايات المتّحدة أنّه لم يعد ممكناً الاعتماد على إسرائيل لرؤية الصورة الأشمل، ولم يعد ممكناً اعتبار التعاون الإيراني أمراً مفروغاً منه. فقد أصبحت سياسة إسرائيل أكثر تطرّفاً، وشعورها بالحصار أقوى، وهذا ما أعطى الأصوات الأكثر تطرّفاً في قيادة البلاد زخماً أكبر". وسواء أكانت إسرائيل محاصرة أم لا، فإنّ البيت الأبيض لم يكن قادراً على احتمال أيّ مغامرة إسرائيلية مع إيران. ولتوضيح هذه النقطة، أرسلت إدارة أوباما جيشاً من المسؤولين رفيعي المستوى إلى إسرائيل بهدف الضغط على الإسرائيليين لإعطاء أوباما الوقت الذي يحتاج إليه من أجل استصدار قرار قوي في مجلس الأمن الدولي. ففي غضون بضعة أسابيع بين يناير ومارس، توافد إلى إسرائيل كلّ من نائب وزيرة الخارجية جيم شتاينبرغ، ووكيلة وزارة الدفاع ميشيل فلورنوي، ووزير الدفاع روبرت غيتس، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا، ومستشار الأمن القومي جونز، ورئيس هيئة

الأركان المشتركة الأميرال مايك مولن، ونائب وزيرة الخارجية للشؤون الإدارية والموارد جاك ليو، ونائب الرئيس جوزيف بايدن. ومع أنّ معظم هذه الزيارات تمّت بعيداً عن الأضواء، إلاّ أنّ مولن اتّخذ خطوة غير اعتيادية من خلال عقد مؤتمر صحفي لبعث رسالة واضحة إلى الشعب الإسرائيلي، فقال إنّ توجيه ضربة إسرائيلية إلى إيران سيسبّب "مشكلة كبيرة، كبيرة، كبيرة لنا جميعاً، وأنا قلق جدّاً من العواقب غير المقصودة لضربة كهذه"[22].

جاءت الضغوط الإسرائيلية سواء أكانت بصورة مباشرة أم من خلال الكونغرس الأميركي الذي وقف فيه كثير من المشرّعين إلى جانب الإسرائيليين. وفي 11 مارس، طلب مجلس الشيوخ من المجتمعين التوفيق بين مشروعَي القرار الصادرَين عن مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب، وإرسال نسخة نهائية إلى أوباما للتوقيع عليها. ما إن بدأ الاجتماع، حتّى أصبحت الإدارة أكثر نشاطاً وسعت إلى التأثير في الضغط لفرض العقوبات من خلال ثلاثة أهداف محدّدة: تأخير تقدّمه حيث لا يؤثّر في عملية الأمم المتّحدة؛ والتأكّد من أنّ العقوبات تمنح الرئيس ما يكفي من فرص التنازل؛ وضمان أن تسمح العقوبات بإعفاء الشركات المنتمية إلى بلدان تعمل "بتعاون وثيق" مع الولايات المتّحدة لفرض عقوبات دولية. وكان تعريف المعايير التي تحدّد معنى عبارة "تعاون وثيق" ومسألة التوقيت من نقاط الخلاف الرئيسة بين الكونغرس والبيت الأبيض في محادثات الاجتماع المطوّل، فيما مارست إيباك الضغوط من أجل "سنّ تشريع فرض العقوبات على إيران حاليّاً – من دون تأخير – أمام الكونغرس"[23].

في اليوم التالي لاجتماع مجلس الشيوخ، اندلعت أزمة كبرى بين إسرائيل والولايات المتّحدة حول قضيّة أخرى. فبسبب الإحباط الناتج عن جهود المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين حول توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، توجّه بايدن إلى إسرائيل من أجل استئناف المفاوضات. ولكن في يوم وصول نائب الرئيس، أعلنت حكومة نتنياهو أنّه سيتمّ بناء 1.600 شقّة أخرى في مستوطنة في القدس الشرقية العربية، فأثارت الخطوة الإسرائيلية هذه سخط إدارة أوباما التي اعتبرتها استفزازاً وإهانة. فهذا الإظهار الصارخ للتحدّي الإسرائيلي للولايات المتّحدة لم يساهم سوى في إضعاف موقف واشنطن أكثر في

المنطقة، كما اعتقدت الإدارة الأميركية. قال أحد كبار مساعدي أوباما ديفيد أكسيلرود للصحافة الأميركية إنّ تلك الخطوة "مدمّرة جدّاً" وتشكّل ضربة لعملية السلام، فصرّح قائلاً: "كانت تحدّياً، وإهانة، ولكنّ الأهمّ من ذلك أنّها قوّضت هذا الجهد الهشّ لإحلال السلام في تلك المنطقة". شعر بايدن نفسه بالسخط ودار حوار مفعم بالغضب بينه وبين نتنياهو، استناداً إلى ما ذُكِر في الصحيفة الإسرائيلية اليومية ***يديعوت أحرونوت***. إذ نُقل أنّ بايدن قال لنتنياهو: "بدأ هذا الأمر يشكّل خطراً علينا. ما تفعلونه هنا يقوّض أمن جنودنا الذين يقاتلون في العراق وأفغانستان وباكستان. هذا يعرّضنا للخطر ويهدّد السلام الإقليمي"، وربط المشاعر السلبية في المنطقة حيال الولايات المتّحدة بأعمال إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. أثارت هذه التعليقات غضب الإسرائيليين الذين رفضوا بشكل قاطع أيّ إيحاء إلى أنّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يغذّي الإرهاب المعادي لأميركا. وذهب حمو نتنياهو، حاجاي بن آرتسي إلى حدّ اتّهام أوباما على الإذاعة الإسرائيلية أنّه معادٍ للسامية إذ قال: "عندما يكون في الولايات المتّحدة رئيس معادٍ للسامية، فإنّه اختبار لنا، وعلينا أن نقول: ***نحن لن نتنازل***. إنّنا أمّة يعود تاريخها إلى 4.000 سنة، وأنت سيطويك النسيان خلال عام أو عامين. من سيذكرك؟ أمّا القدس فستبقى إلى الأبد"[24].

سلّط الخلاف مزيداً من الضوء على الانقسام داخل المجتمع اليهودي الأميركي، فوقفت إيباك علناً إلى جانب حكومة نتنياهو، بينما انحازت جماعة جي ستريت التقدّمية إلى أوباما. صرّحت إيباك في أحد بياناتها أنّ على إدارة أوباما "أن تبذل مجهوداً واعياً لتنأى بنفسها عن المطالب العامّة والمهل أحادية الجانب الموجّهة ضدّ إسرائيل"، بينما "تحثّ بقوّة" البيت الأبيض على "التعاون بشكل وثيق وسرّي مع الشريكة إسرائيل، على نحو يليق بالحلفاء الاستراتيجيين". اعتبرت جماعة جي ستريت بدورها ردّ فعل إدارة أوباما على الخطوة الإسرائيلية "مفهوماً ومناسباً". هكذا أدّى مزيج التوتّرات بين الولايات المتّحدة وإسرائيل حول إيران، والقضيّة الإسرائيلية الفلسطينية، والقضايا الإقليمية الأوسع نطاقاً إلى ما وصفه السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتّحدة "بأسوأ أزماتهما منذ 35 عاماً"[25].

شهدت الدراما الأميركية الإسرائيلية مزيداً من التصاعد بعد أسبوع خلال زيارة نتنياهو إلى واشنطن، إذ تزامنت الزيارة مع مؤتمر السياسة السنوي الذي تنظّمه إيباك، والذي وفّر لكلّ من إيباك وإسرائيل فرصة لاستعراض قدرتهما على حشد المعارضة ضدّ أوباما وسياساته. فخلال ثلاثة أيّام فقط، نسّقت إيباك رسالة حملت توقيع 326 عضواً في الكونغرس وأرسلتها إلى وزيرة الخارجية كلينتون، تؤكّد فيها أنّه "من مصالح الأمن القومي الأميركي ضمان الحفاظ على أمن إسرائيل كدولة يهودية مستقلّة". وتحدّثت جوقة من المشرّعين الذين ينتمون إلى الحزبين بشراسة ضدّ الإدارة ولصالح الموقف الإسرائيلي في المؤتمر نفسه. فقال السيناتور ليندسي غراهام – جمهوري؛ نورث كارولينا - للحشد الهاتف إنّه "ينبغي طرح جميع الخيارات على الطاولة... وتعرفون بالتحديد ما أتحدّث عنه"، مشيراً إلى دعمه لعمل عسكري ضدّ إيران. وختم بتجهّم: "في بعض الأحيان، من الأفضل الذهاب إلى الحرب عوضاً من السماح بارتكاب محرقة ثانية". وأضاف إنّ الهجوم يجب ألاّ يقتصر على البرنامج النووي للبلاد، "ففي حال استخدام القوّة العسكرية، يجب أن يتمّ ذلك بشكل حاسم. فقدرة الحكومة الإيرانية على شنّ حرب تقليدية على جيرانها وقوّاتنا في المنطقة ينبغي لها أن تكون معدومة. يجب ألاّ يملكوا طائرة واحدة يمكنها أن تطير أو سفينة واحدة يمكنها أن تطفو". وشارك السيناتور تشارلز شومر – ديمقراطي؛ نيويورك - وهو أحد حلفاء أوباما المقرّبين، وضمّ صوته إلى الأصوات المناهضة لأوباما في المؤتمر، فقال: "لقد فشلت الجهود الدبلوماسية، ونحن الآن قريبون جدّاً من إيران ذات قدرة نووية لمواصلة تلك الجهود ببساطة. على الولايات المتّحدة ضرب إيران أوّلاً، من تلقاء أنفسنا، بعقوبات أحادية الجانب، بغضّ النظر عمّا تقوم به بقيّة دول العالم. ولا يمكننا الانتظار، علينا إصدار تلك العقوبات فوراً"[26].

في الوقت نفسه، وعلى بُعد بضعة مبانٍ فقط في البيت الأبيض، حدّق أوباما ونتنياهو أحدهما إلى الآخر. كان أوباما قد قدّم لنتنياهو لائحة من ثلاثة عشر مطلباً، الغرض منها إنهاء العداء مع إدارته وإطلاق محادثات السلام على السواء. فقد تمثّل أهمّ مطلب بإيقاف جميع أعمال بناء المستوطنات الجديدة في القدس

الشرقية. لكنّ نتنياهو لم يتنازل، ممّا دفع أوباما إلى النهوض فجأة عن مقعده ليعلن قائلاً: "أنا ذاهب إلى الجناح السكني لتناول العشاء مع ميشيل والفتاتين". إلاّ أنّ أوباما ترك الباب مفتوحاً أمام الرئيس الإسرائيلي بالقول إنّه سيظلّ متواجداً في حال بدّل نتنياهو رأيه. بقي نتنياهو مع مساعديه في قاعة روزفلت في البيت الأبيض لمدّة ساعة تقريباً لإعداد ردّ على مطالب أوباما، لكن لم يتمّ التوصّل إلى قرار. في الواقع، تفاقم التوتّر مع إسرائيل واحتدم الجدل داخل البيت الأبيض إلى حدّ ظهور تسريبات توحي بازدواجية ولاء بعض كبار مسؤولي إدارة أوباما. فذكرت لورا روزن من موقع بوليتيكو الإخباري أنّ بعض مسؤولي البيت الأبيض ألقوا اللوم على المبعوث إلى الشرق الأوسط دينيس روس في الخلاف مع إسرائيل نظراً إلى ميله المزعوم للانحياز إلى الإسرائيليين أكثر من الولايات المتّحدة. وقال أحد المسؤولين الأميركيين: "يبدو أنّه - أي روس - أكثر تعاطفاً مع سياسات ائتلاف نتنياهو منه مع المصالح الأميركية، ولا يفهم أنّ هذه المسألة أصبحت أكبر من القدس، وتطال مصداقية إدارته"[27].

مع تدهور العلاقات الأميركية الإسرائيلية، أخذ صبر إسرائيل والكونغرس ينفد إزاء بطء تقدّم العقوبات في إدارة أوباما. كان شهر أبريل قد حلّ، وفات شهران على موعد فرض العقوبات، وبدأت تُطرح تساؤلات حول ما إذا كان قانون العقوبات سيصدر أم لا، ذلك أنّ المقاومة الروسية والصينية كانت صارمة على نحو يبعث على الدهشة. فراح نتنياهو يطالب علناً وبتواتر متزايد أنّ على الولايات المتّحدة، عوضاً من انتظار أن تبوء عملية فرض العقوبات بالفشل، أن تلتفّ حول الأمم المتّحدة وتفرض "عقوبات قاسية جدّاً" على الفور. قال: "إن أوقفتم... استيراد إيران... للبترول، وهذه كلمة منمّقة عوضاً من البنزين، فإنّ إيران لا تملك ببساطة قدرة على التكرير، وهكذا، فإنّ هذا النظام سيتعطّل. أعتقد أنّ هذه هي العقوبات القاسية جدّاً"[28].

الانفراج

بينما كانت إدارة أوباما وحكومة نتنياهو تتصادمان في واشنطن، بدأت الصين

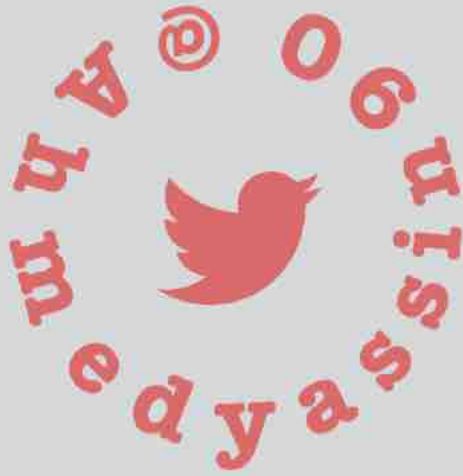
وروسيا مهمّة دبلوماسية في إيران بهدف إقناع الإيرانيين لإبداء درجة أكبر من المرونة. قال مسؤول أوروبي: "بذلت روسيا والصين مساعيَ في طهران لمحاولة حملهم على تغيير موقفهم بشأن الملفّ النووي، لا سيّما بخصوص مفاعل طهران للأبحاث. كان الروس والصينيون يقولون إنّ موقفهم حيال قرار فرض عقوبات جديدة سيعتمد على تجاوب إيران مع المساعي". ولكن بعد بضعة اجتماعات، بما في ذلك رحلة قام بها المفاوض الإيراني الأوّل في الشأن النووي سعيد جليلي إلى بكين، عادت روسيا والصين على السواء خاليتَي الوفاض. فأعرب سفير روسيا لدى الأمم المتّحدة، فيتالي تشوركن، عن إحباط بلاده من إيران، إذ قال: "لا أعتقد أنّ أيّاً منّا يريد فرض عقوبات؛ ما نريده هو إيجاد حلّ دبلوماسي". ولكن "إن أرادت إيرانٍ التفاوض، فعليها أن تبدأ به". بعد ذلك بقليل، وفي 30 مارس، وافق الصينيون أخيراً على المشاركة فعلياً في مفاوضات فرض العقوبات"[29].

في البداية، تمحور الانخراط الصيني حول الاعتراض على مختلف الإجراءات المقترحة من جانب الولايات المتّحدة. جرت معظم المفاوضات بين الولايات المتّحدة والصين، وإلى حدّ أقلّ، بين الولايات المتّحدة وروسيا. كانت معظم الاعتراضات الصينية ذات طابع اقتصادي: ضمان ألاّ تستهدف العقوبات الشعب الإيراني؛ وتجنّب الإجراءات التي من شأنها زعزعة الاستقرار في الخليج العربي وتدفّق النفط؛ وضمان عدم تعرّض "العلاقات التجارية المشروعة" للأذى؛ وضمان ألاّ تؤدّي العقوبات إلى تقويض الانتعاش الاقتصادي في العالم. وركّز الروس على أن تكون العقوبات مستهدَفة، وأن تسعى إلى ضرب البرنامج النووي وليس الاقتصاد الإيراني بأكمله، وأن تهدف أيضاً إلى تغيير السلوك الإيراني عوضاً من تغيير النظام أو تمهيد الطريق من أجل مواجهة عسكرية. قال سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي: "إنّ الحظر الكامل على تسليم منتجات النفط المكرّر إلى إيران سيشكّل صفعة، لا بل ضربة، وصدمة هائلة للمجتمع بأكمله وللشعب ككلّ. وهذه الأنواع من التدابير التي تهزّ أسس المجتمع أو الدولة لسنا مستعدّين إطلاقاً للنظر فيها". بالإضافة إلى ذلك، ذهب رئيس الأركان الروسي الجنرال نيكولاي ماكاروف إلى حدّ الإعلان أنّ أيّ ضربة جوية ضدّ إيران من جانب الولايات المتّحدة أو إسرائيل ستكون

غير مقبولة. على الرغم من هذه القيود، فإنّ مجرّد موافقة الصين وروسيا على مناقشة العقوبات – أي عدم معارضتهما للمبدأ بعد الآن – شكّلت إنجازاً كبيراً[30].

بعد الزيارة غير الناجحة التي قام بها جليلي إلى بكين، فهم الإيرانيون أنّ إجماعاً بدأ يتكوّن ضدّهم بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأنّ العقوبات كانت تقترب. لكنّ ردّ فعل أحمدي نجاد كان جريئاً. ففي حديث له على التلفزيون الإيراني، قال إنّ إيران كانت بالنسبة إلى أوباما "الفرصة الوحيدة" للنجاح بعد الأزمات التي واجهتها واشنطن في العراق وأفغانستان المجاورتين. كما قال: "كان لدى السيّد أوباما فرصة واحدة ألا وهي إيران. وهذا ليس كلاماً عاطفياً بل هذا كلام علمي. لم يكن لديه سوى مكان واحد ليقول: ***لقد أجريتُ تغييراً وقلبت معادلة العالم***، وهذا المكان هو إيران... لم يكن لديه سوى فرصة واحدة ليبقى رئيساً للدولة ويحقّق النجاح. لا يستطيع أوباما فعل شيء في فلسطين، ولا يملك أيّ فرصة. وماذا يستطيع أن يفعل في العراق؟ لا شيء. والوضع في أفغانستان معقّد للغاية... أفضل سبيل بالنسبة إليه هو قبول إيران واحترامها التعاون معها. عندها ستُفتح أمامه فرص جديدة كثيرة"[31].

قد يكون خطاب أحمدي نجاد مجرّد أمنيات. ولكن عشيّة نجاح أوباما، لم تكن أنشطة إيران هي التي جعلت الانتصار مرّاً، بل نشاطات حليفتين للولايات المتّحدة، هما تركيا والبرازيل.


@Ahmedyassin90

الفصل العاشر
فنّ اعتبار الموافقة جواباً

لم نستطع اعتبار الموافقة جواباً.

- مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما، سبتمبر 2010

بعد أشهر من الجدل الدبلوماسي مع شخصيات ودول معادية وصديقة على السواء، كانت إدارة أوباما أخيراً على وشك استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على أنشطة إيران النووية. فقد منِح الروس والصينيّون تنازلاتٍ، وتمّت الاستجابة للضغوط من جانب إسرائيل والمملكة العربية السعودية والكونغرس، وجرت مقاومة المناورات الإيرانية للتأثير في التصويت، كما تمّ الاتّفاق على خطّة عمل مع الاتّحاد الأوروبي. ولم تتبقَّ سوى الشكليّات.

غير أنّه في تلك اللحظة الأخيرة، أخطأت واشنطن في تقدير المهارات الدبلوماسية لدولتين، هما البرازيل وتركيا، ورغبتهما في إثبات قدرتهما على مواجهة التحدّيات الدبلوماسية المخصّصة عادة للقوى العظمى. فقد تابعت كلتاهما الملفّ النووي الإيراني لبعض الوقت وعرضتا جهودهما للمساعدة على إيجاد حلّ في حال فشل صفقة المبادلة النووية في خريف 2009. في البداية، تمّ تشجيعهما على المساعدة. ولكن، عندما طغى مسار الضغط من أجل العقوبات على المسار الدبلوماسي، أصبحت مشاركتهما وجهودهما في الوساطة تسبّب إشكالية متعاظمة بالنسبة إلى إدارة أوباما التي خشيت من أن يستخدم الإيرانيون البرازيل وتركيا فقط من أجل إحداث انقسام في مجلسٍ الأمن وخرق الإجماع على العقوبات الذي أنفق أوباما من أجل تحقيقه قدراً كبيراً من رأسماله السياسي. في 15 مايو 2010، سافر الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا إلى إيران مع حاشية من ثلاثمائة رجل أعمال برازيلي. كانت تلك زيارته الأولى إلى هناك، وسيسعى إلى الحصول على موافقة إيران على مقايضة الوقود النووي في ما وصفته إدارة أوباما والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بأنه "المحاولة الكبيرة والأخيرة للحوار". بعد ذلك

بوقت قصير، انضمّ رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان ووزير خارجيته النشيط أحمد داوود أوغلو إلى لولا في محاولة لإقناع إيران بشحن مخزونها من اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد. بعد يومين، فاجأ لولا وأردوغان الولايات المتّحدة والعالم بالتوصّل إلى اتّفاق[1].

خلافاً للتوقّعات، وربّما لآمال البعض، نجحت الدولتان في إقناع الحكومة الإيرانية بالموافقة على صفقة استناداً إلى الشروط الأميركية، وهي أن يتمّ إخراج 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب في شحنة واحدة، وأن تحصل إيران على قضبان الوقود لمفاعل طهران للأبحاث بعد اثني عشر شهراً تقريباً. للحظة، بدا وكأنّ الدبلوماسية نجحت في النهاية، ولكن ما كان يمكن اعتباره إنجازاً دبلوماسياً – تراجعت فيه إيران أوّلاً وخضعت للمطالب الأميركية – اعتُبر عوضاً من ذلك محاولة لتخريب الهدف الجديد والأسمى المتمثّل بفرض العقوبات. وهكذا، فإنّ الرقصة الملتوية من العداء والفرص الضائعة بين الولايات المتّحدة وإيران، والتي أمل أوباما إنهاءها، أتمّت دورة كاملة؛ وكلّ ذلك خلال الأشهر الستة عشر الأولى من تولّيه الرئاسة.

لاعبون "جدد" في الساحة

خلافاً للجهات الفاعلة الأخرى المعنيّة بالشأن النووي الإيراني، كانت البرازيل وتركيا اثنتين من الدول القليلة التي ضغطت على إدارة أوباما لمتابعة مزيد من الجهود الدبلوماسية المكثّفة عوضاً من فرض عقوبات. كانت كلتاهما من القوى الإقليمية الصاعدة، وقد غذّت ملامح سياستهما الخارجية الجديدة والحازمة الخلافات الحتمية التي تنشأ بين القوى العظمى والقوى المتوسّطة، مع سعي هذه الأخيرة إلى اغتنام الفرص لتعزيز دورها في الشؤون الدولية. في حالة البرازيل، كانت التوتّرات تختمر منذ بضع سنوات بين واشنطن وبرازيليا، ليس حول موقف الرئيس لولا في أميركا اللاتينية فحسب، بل حول الشرق الأوسط عموماً وإيران على وجه التحديد. فخلال عهد بوش، التمست واشنطن تحسّن العلاقات بين البرازيل وإيران، بينما علت الأصوات البرازيلية التي انتقدت السياسات الأميركية في الشرق الأوسط. كانت سفارة الولايات المتّحدة في برازيليا ترسل بانتظام برقيات إلى

واشنطن تحذّر فيها من التقارب بين حكومة البرازيل اليسارية والرسائل الإيرانية المناهضة للإمبريالية. واعتبرت واشنطن أنّ البرازيل تجهل واقع الشرق الأوسط، وأن الجهود الكثيرة التي بذلتها لتوعية برازيليا باءت بالفشل؛ ذلك أنّ وزارة الخارجية البرازيلية لم ترَ داعياً "لطلب إذن الولايات المتّحدة من أجل القيام بمبادرات في السياسة الخارجية"، وحذّرت من أنّه "على الولايات المتّحدة أن تتوقّع مزيداً من التصريحات البرازيلية بشأن قضايا الشرق الأوسط"[2].

كان موقف البرازيل من الملفّ النووي قد سبّب صداعاً لصنّاع السياسة الأميركيين لبعض الوقت. فقد عارضت برازيليا لعدّة سنوات جهود واشنطن الرامية إلى حمل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على إحالة إيران إلى مجلس الأمن، إلى أن أصبح التصويت داخل الوكالة أمراً مفروغاً منه بحلول عام 2006، كما أنّها لم تدعم التصويت في مجلس الأمن الدولي لإدانة الأنشطة النووية الإيرانية إلى أن فات إيران الموعد النهائي للسماح للمفتّشين الدوليين بزيارة المنشآت النووية المشبوهة. وفي مراجعة للأحداث، حتّى وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم عبّر عن ندمه على ذلك التصويت. قال لي وهو يتأمّل كيف مهّد ذلك القرار لحالة الجمود الراهنة: "أشكّ اليوم في أنّنا فعلنا الشيء الصحيح". على الرغم من ذلك التصويت، دافع لولا علناً عن سجلّ إيران في الامتثال لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وحقّها في التخصيب في مناسبات عديدة. "لإيران الحقّ في إجراء التجارب الخاصّة بها شريطة أن تكون لأغراض سلمية... حتّى الآن، لم ترتكب إيران أيّ جريمة ضدّ توجيهات الأمم المتّحدة في ما يتعلّق بالأسلحة النووية"[3].

كان في قلب هذه المسألة البرنامج النووي البرازيلي الذي كان أكثر تقدّماً من البرنامج الإيراني ولم يتلقَّ هذا القدر من الاهتمام من مفتّشي الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، خشي البرازيليون من أن يشكّل عمل الأمم المتّحدة على الملف النووي الإيراني سابقة تجعل من تخصيب اليورانيوم نشاطاً عسكرياً، إذ يتمتّع البرازيليون بالمصداقية في هذه المسألة لأنّهم قاموا طوعاً بتفكيك برنامج الأسلحة النووية الخاصّ بهم، حتّى إنّهم أضافوا حظراً على تلك الأسلحة إلى دستورهم. لكنّ التخلّي عن الأسلحة النووية كان يختلف عن التخلّي عن إنتاج الطاقة النووية المدنية

وتخصيب اليورانيوم اللازم لها. قال لولا في هذا السياق: "أريد لإيران ما أريده للبرازيل، وهو استخدام تطوّر الطاقة النووية للأغراض السلمية. وإن كانت إيران موافقة على ذلك، فإنّها ستحصل على دعم البرازيل"[4].

من بين العوامل العديدة التي صبغت الرؤية البرازيلية لإيران، كان لتجربة العقوبات والحرب في العراق دور مركزي. فقد شغل أموريم منصب سفير البرازيل لدى الأمم المتّحدة في مجلس الأمن في أواخر تسعينيات القرن المنصرم. ترأس ثلاث لجان في المجلس تعاملت مع العقوبات العراقية، وشاهد عن كثب تأثيرها المدمّر في السكّان المدنيين. قال: "في معظم الأحيان، تؤثّر العقوبات في الأشخاص الأكثر ضعفاً، بينما لا تؤثّر على الإطلاق في القيادة". علاوة على ذلك، وبعدما دمّرت العقوبات العراق، وساهمت، استناداً إلى مسؤول في الأمم المتّحدة، في موت 500.000 طفل عراقي خلال الفترة الممتدّة بين عامَي 1990 و2000، عمدت الولايات المتّحدة إلى غزو البلاد في حرب لم تنتهِ تماماً بعد. كان أموريم قد "حذّر من أنّ آخر مرّة صوّت فيها مجلس الأمن على أساس أدلّة غير حاسمة، وجد العالم نفسه أمام تدخّل كبير غير شرعي في العراق قوّض مبدأ الأمن الجماعي". على غرار ذلك، كان الرأي السائد في برازيليا هو أنّ العقوبات لن تحلّ المشكلة النووية، بل ستصلّب مواقف جميع الأطراف، وتدمّر الاقتصاد الإيراني، وتمهّد الطريق للحرب كما حدث في العراق. وخشي الدبلوماسيون البرازيليون أنّ مجرّد إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً بفرض عقوبات قد يفسَّر من قِبل إسرائيل على أنّه ضوء أخضر لشنّ هجوم عسكري (طلبت البرازيل تكراراً تأكيدات من الولايات المتّحدة أنّها ستكبح جماح مواقف إسرائيل العدائية). من جهة أخرى، فإنّ النهج العدائي سيزيد من دوافع إيران للسعي إلى امتلاك رادع نووي؛ برأي صنّاع القرار البرازيليين. واستند هذا المنطق إلى تجربتهم الخاصّة، إذ واجه البرنامج النووي المدني في البرازيل معارضة أميركية قوية في السبعينيات، ممّا دفع بالبرازيليين إلى السعي سرّاً إلى امتلاك قدرة نووية نتيجة لذلك. ومن وجهة نظر البرازيل، فإنّ أوجه الشبه مع الوضع الإيراني لافتة للنظر. وقد أشار مسؤول رفيع المستوى في برازيليا في هذا الصدد: "عندما تنظر البرازيل إلى إيران، فإنّها لا ترى إيران فحسب، بل ترى البرازيل

أيضاً"[5].

بخلاف الخوف من الحرب والتشكّك في العقوبات، أقحمت البرازيل نفسها في اللغز الإيراني لأنّها رأت فرصتين: أوّلاً، بإمكانها أن تثبت قدرتها على حلّ المشاكل الدولية، وبذلك تضاعف فرصها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ثانياً، كانت فرصة لتحدّي ما اعتبرته نظاماً عالمياً جائراً عفا عليه الزمن. وقد طُرحت تساؤلات حيال المشاركة البرازيلية سواء أكانت هذه المشاركة في الداخل أم على المسرح الدولي، لا سيّما في واشنطن. فسأل نقّاد حكومة لولا عن مصلحة البرازيل في التحدّي الإيراني، وهي الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية على بُعد آلاف الأميال من الشرق الأوسط. ولكن بالنسبة إلى الحكومة البرازيلية، فإنّه من غير الممكن المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن إن استمرّت بتجاهل قضايا السلام العالمي. قال لي مستشار بارز للرئيس لولا: "إنّها قضيّة عالمية، ليس لأنّ لدينا 12 مليون عربي و500.000 يهودي فحسب، بل لأنّ ذلك يصبّ في مصلحة السلام العالمي... فكيف نسعى إلى أن نصبح عضواً في مجلس الأمن إن لم يكن لدينا ما نقوله بشأن الشرق الأوسط؟". وقال أموريم في خطاب ألقاه أمام السلك الدبلوماسي البرازيلي بعد يومين من توقيع الاتّفاق بين البرازيل وتركيا وإيران، والمعروف باسم إعلان طهران إنّ قوّة البرازيل المتنامية خلال العقد الماضي "لم تسمح لنا بالبقاء غير مبالين بهذه المسائل" ببساطة[6].

بالنسبة إلى بلد لطالما شعر بعدم الارتياح حيال النظام الدولي ودافع عن قدر أكبر من المساواة بين الأمم، وعن "نظام دولي ديمقراطي"، كانت ثمّة فرص قليلة لتغيير "قواعد اللعبة" في الحكم العالمي وكيفية عمل مجلس الأمن. ومع أنّها كانت واحدة من أصعب الفرص التي اختارت البرازيل اغتنامها، أصبح الملفّ الإيراني اختباراً للاقتراح البرازيلي بأن يكون مجلس الأمن والنظام العالمي أكثر تمثيلاً. قال البروفيسور أوليفر ستونكل من جامعة ساو باولو في البرازيل: "بالنسبة إلى لولا، إنّ قضيّة إيران ليست مهمّة بحدّ ذاتها. إنّه يطرح حجّة أوسع نطاقاً للقول إنّ الهياكل الحالية للحكم العالمي ظالمة، وينبغي أن يكون للقوى الناشئة دور أكبر". تمثّل هذه الهياكل إشكالية خاصّة في حالة نظام مكافحة الانتشار النووي لأنّه، وفقاً للبرازيل،

أصبح النظام "أداة تُحرّك سياسياً بيَد الولايات المتّحدة من أجل ***تطبيق القانون*** بشكل انتقائي على الدول الأضعف". كان النظام ينطوي على انتقادات عديدة: فإيران تواجه عقوبات كبيرة بسبب مواصلة تخصيب اليورانيوم، بينما لا يقال الكثير عن الترسانة النووية التي تملكها إسرائيل؛ والهند - وهي شأنها شأن إسرائيل، ليست طرفاً في معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية - كوفئت من قِبل واشنطن بصفقة نووية كبرى، في حين تجنّبت الدول التي تملك أسلحة نووية الالتزام بالنزع الكامل للأسلحة. ومن شأن هذه المعايير المزدوجة أن تعجّل في انهيار الجهود الدولية الرامية إلى الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. وفي حين قد يفسَّر موقف البرازيل سطحياً كتحدّ للقيادة الأميركية، فإنّ صنّاع القرار البرازيليين يرون فيه مجهود "دولة ناشئة ذات تاريخ طويل من الضعف والتبعية" لالتماس الحماية والحيطة "ضدّ استخدام القوى العظمى للمعايير الدولية لفرض مشيئتها على الدول الأضعف". بالنسبة إلى لولا، إنّ اكتساب صوت أعلى واعتراف أكبر كلاعبٍ رئيس على الساحة الدولية لم يكن كافياً. فمع ذلك الدور تأتي مسؤولية تغيير الوضع الراهن نحو الأفضل، فقال لي دبلوماسي برازيلي: "يجب علينا إصلاح النظام الدولي. فثمّة عجز كبير في الحكم في هذا النظام الدولي. لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال". وبالنسبة إلى البرازيل، أصبحت إيران هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف الأكبر[7].

بدأت البرازيل تنخرط على نحو أعمق في حلّ المسألة النووية الإيرانية في يوليو 2009. فخلال نقاش وجيز حول إيران دار بين لولا وأوباما في قمّة مجموعة الثمانية في إيطاليا، ذكر الرئيس البرازيلي أنّه يرغب في الاجتماع مع الإيرانيين. أخذ أوباما علماً بذلك وقال: "إنّه سيقدّر كلّ ما يمكن أن يساعد فيه لولا في هذا المجال". فسّر لولا ذلك أنّ إدارة أوباما تؤيّد ضمناً الجهود البرازيلية الرامية إلى إشراك الإيرانيين. قبل عدّة أشهر، كان أموريم قد قام بأوّل زيارة له إلى إيران، وكان كلّ من الدبلوماسيين البرازيليين في طهران والمسؤولين الإيرانيين يلحّون على أموريم منذ بعض الوقت لإجراء زيارة، لكنّه كان متردّداً في الذهاب ووجد دائماً ذريعة لتجنّب المسألة. فخلافاً للُولا، كان أموريم يرى المسألة الإيرانية في الأساس على أنّها مسألة مشعّة؛ استناداً إلى ما صرّح به أحد الدبلوماسيين البرازيليين. ولكنّ زيارته

إلى إيران غيّرت وجهة نظره، إذ فوجئ وزير الخارجية البرازيلي بما رآه وبالمعاملة التي تلقّاها، وبدأت تتقاسم حماسة لولا حيال الحوار مع طهران. أوضح دبلوماسي برازيلي شارك في الزيارة قائلاً: "أظنّ أنّها كانت معلماً، ونقطة تحوّل كبيرة"[8].

شهد خريف عام 2009 كثيراً من النشاط الدبلوماسي بين البرازيل وإيران. فعلى الرغم من أزمة الانتخابات، مال البرازيليون إلى اعتبار إيران "ديمقراطية وسطية"سيضمن مجتمعها المدني القوي في نهاية المطاف انفتاحاً على المفاوضات. ومع أنّ السفارة البرازيلية في طهران ذكرت أنّ الانتخابات كانت مزوّرة، إلاّ أنّ كبار المسؤولين البرازيليين اعتبروا مع ذلك أنّ أحمدي نجاد قد فاز. بشكل عامّ، رأت برازيليا أنّه ينبغي حلّ الملفّ النووي بغضّ النظر عمّا حدث في الانتخابات. وفي محادثات مع دبلوماسيين أميركيين، أشاد البرازيليون بانفتاح إدارة أوباما "الممتاز" على إيران وكرّروا عرض المساعدة، وإن يكن "ليس لمجرّد الضغط" على إيران، لكنّهم شدّدوا مع ذلك على أنّ البرازيلِ ستصوّت لصالح فرض العقوبات في حال فشلِ الدبلوماسية. وأكّد أموريم مجدّداً على معارضة البرازيل لأيّ مجهود يرمي إلى منع إيران من تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية[9].

بعد ذلك، اجتمع لُولا مع أحمدي نجاد لمدّة ساعة كاملة في الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في 23 سبتمبر، فأكّد الرئيس البرازيلي لأحمدي نجاد على أهمّية انفتاح البرنامج النووي الإيراني على مزيد من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، واستغلّ الفرصة للطعن في تصريحاته المنكرة للمحرقة. كان لولا متفائلاً بعد الاجتماع، وشعر بأنّه يمكن تحقيق انفراج في تلك المسألة. اجتمع الزعيمان مرّة أخرى بعد شهرين في برازيليا، خلال زيارة أحمدي نجاد الرسمية إلى البرازيل في 23 نوفمبر. فرحّب لولا بأحمدي نجاد – "الصديق الطيّب" – وأعرب عن تأييده لحقّ إيران في امتلاك برنامج نووي للاستخدام المدني، إلاّ أنّه لم يعلّق علناً على اقتراح المبادلة الروسي الأميركي، ولم يتعرّض لمسألة حقوق الإنسان في إيران، ولكنّ لولا ألحّ على الرئيس الإيراني سرّاً بقبول عرض المبادلة النووية. ومع أنّ زيارة أحمدي نجاد كانت مثيرة للجدل - فقد روّعت كثيرين في البرازيل لأسباب متعلّقة بحقوق الإنسان - إلاّ أنّها ساعدت

البرازيل على تحقيق أحد أهدافها الدبلوماسية، ألا وهو "دخول اللعبة" السياسية عالية المستوى مع القوى العظمى[10].

بعد عشرة أيّام فقط، قام أموريم بزيارة أخرى إلى إيران، هذه المرّة إلى مدينة أصفهان، واجتمع هناك بأحمدي نجاد ووزير الخارجية الإيراني منوشهر متّقي. كان جزء من مهمّة أموريم يقوم على المساعدة على إقناع إيران وفرنسا بالعودة إلى التفاوض بطلب مباشر من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. كان الإيرانيون قد اعتقلوا كلوتيلد ريس، وهي شابّة فرنسية تدرس في إيران، واتّهموها بالتجسّس، فطلب ساركوزي مساعدة البرازيل للتفاوض من أجل إطلاق سراحها. خلال الأجزاء الأكثر حساسية من المناقشات، أمَر أموريم جميع الموظّفين بمغادرة الغرفة، بمن فيهم رئيس الأركان. ولم يتبقَّ في الغرفة سوى أحمدي نجاد، ومتّقي، وأنطونيو لويس إسبينولا سالغادو - السفير البرازيلي لدى إيران - وأموريم نفسه. بالإضافة إلى قضيّة ريس، تناول أموريم أيضاً مسألة تخصيب إيران لليورانيوم حتّى 19.75 بالمائة، فنجح في إقناع أحمدي نجاد بإرجاء أيّ تخصيب عند هذا المستوى لمدّة شهرين. وافق أحمدي نجاد، ولكنّه شرح أنّه لا يستطيع الإعلان عن الاتّفاق كتنازل بسبب العوامل السياسية في إيران ففوجئ أموريم لسماع أحمدي نجاد يعترف أنّه يواجه مشاكل داخلية. وعندما أطلع أموريم في وقت لاحق الولايات المتّحدة وحلفاءها على محادثاته مع أحمدي نجاد، لم يفاجأ سوى قلّة بعرض هذا الأخير[11].

عرفت تركيا تاريخاً أكثر تعقيداً مع إيران، لكنّها تقاسمت وجهة نظر البرازيل حول كيفيّة التعامل مع جارتها الشرقية. فعرض رئيس الوزراء التركي أردوغان التوسّط بين الولايات المتّحدة وإيران مباشرة بعد فوز أوباما في الانتخابات الرئاسية عام 2008. فقال أردوغان بعد أسبوع من الانتخابات: "نحن مستعدّون للوساطة، وأعتقد أنّنا سنكون مفيدين للغاية". في ظلّ حكم حزب أردوغان، حزب العدالة والتنمية، ازدهرت علاقات أنقرة بإيران وببقيّة دول الشرق الأوسط. فقبل عقد واحد من الزمن، كانت تركيا في صراع مع جميع جيرانها تقريباً، وكانت سياستها الخارجية تعتمد إلى حدّ كبير على الوسائل العسكرية. أمّا اليوم، فلم تكن علاقتها جيّدة مع جيرانها فحسب، بل توسّطت أيضاً لحلّ النزاعات الإقليمية وداخل الدول.

وكان اقتصادها يزدهر، وكانت علاقاتها التجارية مع الدول المنافسة لها تاريخياً كإيران، في تقدّم مستمرّ. كانت تركيا أساساً سابع أكبر اقتصاد في الاتّحاد الأوروبي، وتطمح إلى أن تصبح واحدة من الاقتصادات العشرة الكبرى في العالم بحلول عام 2023، والذي يصادف الذكرى المائة للجمهورية التركية الحديثة. ولكي تواصل النمو، تحتاج تركيا إلى الاستقرار في المنطقة، والقدرة على الوصول إلى الطاقة من أجل اقتصادها المزدهر؛ وكلاهما سيتعرّضان للخطر في حال تصاعدت المواجهة بشأن البرنامج النووي الإيراني إلى صراع مفتوح[12].

من وجهة نظر أنقرة، فإنّ السياسات الأميركية في المنطقة كلّفت تركيا غالياً لأنّها زادت من عدم الاستقرار وقوّضت بيئة الأعمال. فالعقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة على العراق في التسعينيات قطعت تركيا عن إحدى أهمّ شريكاتها التجارية، ومهّدت لإقامة دولة كردية مستقلّة مجاورة للحدود التركية. وأدّى الغزو الأميركي للعراق عام 2003 إلى نشر عدم الاستقرار والتعصّب في المنطقة، بينما عزّز من قوّة الأكراد والمنافس التاريخي لتركيا، إيران. ومن شأن حرب أخرى في المنطقة، أو استمرار السياسات الرامية إلى عزل إيران، أن تعطّل النمو الاقتصادي المتوقّع في تركيا وتزعزع الاستقرار أكثر في المنطقة. وخشيت تركيا، شأنها شأن البرازيل، أن يؤدّي غياب الدبلوماسية إلى اندلاع الحرب. في الواقع، لم يلطّف أردوغان كلماته عندما عبّر عن معارضة بلاده الحرب مع إيران، واصفاً هذا العمل بأنّه "جنوني". فبرأي الحكومة التركية، ستكون الحرب هي الاحتمال الأسوأ؛ حتّى إنّها أسوأ من امتلاك إيران القدرة النووية. وقد أيّد الجمهور التركي وجهة النظر هذه، فوفقاً لاستطلاعات الرأي، رأى ثلث السكّان أنّ قدرة إيران النووية لا تشكّل تهديداً؛ وهو رقم منخفض جدّاً مقارنة بالرأي العامّ في الدول الغربية الأخرى[13].

على غرار البرازيل، اقترنت قوّة تركيا الصاعدة بسعيها إلى دور قيادي أعظم. ولكن في حالة تركيا، فإنّ الرغبةَ في احتلال موقع قيادي إقليمي يضع تركيا "على نقطة الارتكاز" ويجعل منها شريكاً لا غنى عنه للغرب نابعةٌ أيضاً من الفراغ الذي نتج عن تراجع قوّة أميركا عقب احتلالها العراق، وضعف موقع العراق نفسه كثقل عربي إقليمي موازن لإيران. ونظراً إلى انزعاج واشنطن من أحد جوانب الجهود

التركية الرامية إلى الاعتراف بها كزعيم إقليمي – سياسة "تصغير المشاكل" مع جيرانها، وهذا ما جعل أنقرة بنظر واشنطن ودودة جدّاً تجاه طهران – فقد مالت إلى التغاضي عن حقيقة أن مناورات تركية كثيرة كانت تهدف إلى منع محاولات إيران من ملء ذاك الفراغ. فمنذ عام 2003، "أينما ذهبت إيران، تتواجد تركيا أيضاً"، لكبح النفوذ الإيراني المتنامي، وهذا ما أثار انزعاج إيران استناداً إلى ما أوضحه دبلوماسي تركي رفيع المستوى. كما أوضح الزعماء الأتراك لإدارة أوباما قائلين: "ما من دولة إقليمية أخرى تملك القوّة العسكرية والاقتصادية لتشكّل ثقلاً موازناً فاعلاً لإيران. وفي هذا الصراع على الزعامة الإقليمية، وفّرت تركيا "خياراً ثالثاً" بالإضافة إلى إيران والسعوديين، ممّا ساعد، وفقاً لداوود أوغلو، على "الحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة". في خطوط الصدع الجديدة في الشرق الأوسط، كان التنافس قديم العهد بين تركيا وإيران يبرز من جديد، ولكنّ الفرق أنّ كلاً من تركيا وإيران كانتا تسعيان إلى إشراك الأخرى في لعبة معقّدة من المنافسة والتعاون من أجل تقليص خطر تحوّل التنافس إلى عداء. على سبيل المثال، سعت تركيا إلى إدخال إيران في المنظّمات الدولية لتضمن بذلك التزام إيران بتغيير سلوكها نحو تعاون أكبر؛ أي الحدّ من نفوذ إيران وتغيير سياستها الخارجية من خلال دمجها في المنطقة بواسطة الدبلوماسية والتجارة. وإن لم تتمّ متابعة هذا النهج، فمن شأن المواجهة النووية أن تشعل حرباً. ليس هذا فحسب، بل إنّ قدرة تركيا على تجنّب مواجهة مع إيران ستتقلّص هي أيضاً في النهاية[14].

تمّ الترحيب بفكرة الوساطة التركية في وقت مبكر. ففي مارس عام 2009، قالت وزيرة الخارجية كلينتون لمحطّة ***كانال دي*** التركية إنّ إدارة أوباما ترحّب بأيّ جهود تركية للمساعدة على التأثير في الجمهورية الإسلامية. قالت: "أنتم تعرفون الإيرانيين أفضل منّا". غير أنّ الولايات المتّحدة شعرت بعدم ارتياح متزايد حيال جهود حكومة أردوغان الرامية إلى كسب ثقة طهران. فتركيز تركيا على الدبلوماسية ورفضها الحرب والعقوبات، إضافة إلى التصريحات التي تُنكر التهديد النووي الإيراني وسجلّ طهران غير المشاكس مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، جعلت واشنطن تتردّد إزاء فكرة الوساطة التركية. فدفعت واشنطن أنقرة إلى اتّخاذ موقف عامّ أكثر

صرامة، لكنّ الأتراك قاوموا بحجّة أنّ سياسة تركيا الخارجية تقوم على إعطاء "حسّ بالعدالة" و"حسّ بالرؤية" للمنطقة. ولم يساعد في ذلك تصاعد التوتّر بين إسرائيل وتركيا، الأمر الذي أرجعه كثيرون بتسرّع إلى الطبيعة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. تشارك الدبلوماسيون الأميركيون الموجودون في تركيا هذا الرأي وأبلغوا المسؤولين في فوغي بوتوم أنّ "أردوغان يكره إسرائيل بكلّ بساطة". كما جرّ عليها موقف أنقرة الودّي تجاه طهران أيضاً نقمة بعض أعضاء الحركة الخضراء الذين اعتبروا تركيا ملتزمة تماماً ببقاء النظام الإيراني باسم الاستقرار الإقليمي وعلى حساب التطلّعات الديمقراطية للشعب الإيراني. مع ذلك، رحّبت واشنطن بجهود تركيا لإقناع إيران بقبول الاقتراح الروسي الأميركي لمبادلة الوقود. ولكن بعد عدّة اجتماعات وأسابيع من المساعي الدبلوماسية الشخصية المكثّفة من جانب داوود أوغلو، والمدعومة بتدخّلات من الرئيس عبد الله غول ورئيس الوزراء أردوغان، لم تتمكّن تركيا من إقناع طهران بالموافقة على مقايضة الوقود، ما أدّى إلى مضاعفة شكوك واشنطن في جدوى النهج التركي وفي قدرة تركيا كوسيط[15].

في البداية، لم ينسّق الأتراك والبرازيليون جهود الوساطة في ما بينهم، ولكن في أوائل عام 2010، برز وعي أكبر لنشاطات كلّ من الفريقين التركي والبرازيلي وحسّ أعظم بالوحدة بينهما نتيجة للإحباط الذي شعر به الجانبان إزاء الإجهاض الدبلوماسي السابق لأوانه برأيهما. علاوة على ذلك، شغل كلّ منهما عام 2010 منصب عضوين غير دائمَين في مجلس الأمن الدولي. وفي يناير عام 2010، دُعي أموريم إلى تركيا لإلقاء خطاب في الاجتماع السنوي لجميع سفراء وزارة الخارجية التركية. هناك، تبادل أموريم وداوود أوغلو ملاحظات حول نشاطاتهما حيال الملف الإيراني، وقرّرا تنسيق جهودهما. وسرعان ما أدّى ذلك إلى حوار مكثّف جدّاً بين القوّتين المتوسّطتين الصاعدتين. بالنسبة إلى الأتراك، كانت المشاركة البرازيلية نعمة من السماء، فالبرازيل بصفتها قوّة غربية كاثوليكية، منحت تركيا – وحزب العدالة والتنمية الإسلامي – غطاءً سياسياً ممتازاً، وسيكون من الأصعب بكثير وصف موقف تركيا كمجرّد نزوة تضامن ديني بين أصوليي طهران وإسلاميي تركيا[16].

السباق ضدّ الدبلوماسية

بينما كانت واشنطن تعمل على حمل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على التوقيع على قرار لفرض عقوبات جديدة، سعت البرازيل وتركيا إلى إعادة إحياء الدبلوماسية. فبالنسبة إليهما، كان النضال من أجل الدبلوماسية سباقاً ضدّ العقوبات. لم يعمل الدبلوماسيون الأميركيون على تثبيط الجهود الدبلوماسية البرازيلية والتركية، لكنّ الأميركيين والفرنسيين شعروا بقلق متزايد من أن تصوّت الدولتان ضدّ القرار. صحيح أنّ صوتيهما كانا غير حاسمَين لإصدار القرار، ولكن من شأن وحدة المجلسٍ أن ترسل إشارة قوية إلى طهران. كانت الاستراتيجية الأميركية تهدف أساساً إلى إعطاء تركيا والبرازيل رسالة مزدوجة: تمّ تشجيع الجهود المبذولة لإقناع طهران بالموافقة على مقايضة الوقود، إلاّ أنّه من المهم أيضاً فرض عقوبات جديدة على إيران. واستناداً إلى إدارة أوباما، ستساعد العقوبات في الواقع على حمل طهران على الموافقة على اقتراح المبادلة. وفي حين ادّعى البرازيليون أنّ من شأن العقوبات أن "تغلق الباب أمام مزيد من الجهود الدبلوماسية"، رأت الولايات المتّحدة أنّ العقوبات ستبقي "الخيار الدبلوماسي مطروحاً" وتقلّص خطر نشوب نزاع عسكري. قالت كلينتون: "شخصياً، أعتقد أنّ إيران لن تتفاوض بحسن نيّة إلاّ بعد أن نصدر العقوبات في مجلس الأمن"[17].

لكنّ الحجّة لم تلقَ أيّ صدى. ففي أوائل مارس، سافرت كلينتون إلى البرازيل لكسب تأييد برازيليا للعقوبات. ومع أنّها عرضت تقديم الدعم الأميركي الكامل لمحاولة البرازيل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، إلاّ أنّ البرازيليين لم يتراجعوا، بل قام كلّ من لولا وأموريم بصدّ كلينتون بأدب ولكن بوضوح. قال لي دبلوماسي أميركي بعد تلك الرحلة: "لم نحصل على شيء. فقد أوضح لنا البرازيليون أنّهم سيحصلون على مقعد دائم في جميع الأحوال". أبدت أنقرة قدراً مشابهاً من المرونة، فرفضت علناً مسار العقوبات ودافعت عن مزيد من الدبلوماسية. قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية التركية، بوراك أوزوغيرغين، في مؤتمر صحفي في أواخر شهر مارس 2010: "ما زالت أمامنا فرصة، ونعتقد أنّه ينبغي استغلالها بفاعلية. فالمطلوب مزيد من الدبلوماسية وليس أقلّ"[18].

في 12 و13 أبريل، اجتمع زعماء العالم في واشنطن لعقد قمّة نووية ترأسها

أوباما. خلال هذا التجمّع، عُقد اجتماع ثلاثي بين لولا، وأردوغان، وأوباما. وانضمّت كلينتون، وأموريم، وداوود أوغلو، وبضعة مستشارين إلى المحادثة. كان الاجتماع الذي لم يستغرق أكثر من خمس عشرة دقيقة مشحوناً بالتوتّر، فقد أنكر أوباما إمكانيات الدبلوماسية وأشار إلى أنّ إيران لم تعد تشغل كثيراً من وقته. لم يكن ثمّة خطب في الدبلوماسية، لكن من غير الممكن ببساطة الاعتماد على الإيرانيين، كما أوضح أوباما. غير أنّ أردوغان ولولا أصرّا على أنّهما قادران على إقناع طهران بالموافقة على مقايضة الوقود. وفي نهاية الاجتماع، لم يكن أيّ من الأطراف يشعر بالرضى. استمرّت الرسائل المختلطة من قِبل واشنطن؛ فقد كان أوباما متشككاً في الدبلوماسية، إلاّ أنّه شجّع بهدوء الجهود التركية والبرازيلية[19].

بعد القمّة، وصف كلّ من الفرنسيين والأميركيين زيارة لولا الرسمية المرتقبة إلى إيران بأنّها آخر فرصة للدبلوماسية. قال ساركوزي للصحفيين: "أنا لا أنتقد الرئيس لولا، لكنّنا اتّفقنا معه على أنّ هذه هي الفرصة الأخيرة، والملاذ الأخير، والمبادرة الأخيرة، وأنّه يجب أن تتم بسرعة كبيرة، كما يجب أن تتناسب مع الجدول الزمني الذي قدّمتُه لإيران، بتعبير آخر، أبريل أو مايو". ردّ داوود أوغلو على الفور برفض القيود التي كان ساركوزي يسعى لفرضها على الجهود الدبلوماسية التركية، فقال: "من أخطر الأمور في عملية كهذه تحديد مهلة؛ هذا ليس بمسار العمل الصحيح. إن أردنا أن نأخذ الناحية السيكولوجية للعملية في الاعتبار، فعلينا تجنّب المهل. فلا نقول بالتالي يجب حدوث كذا في هذا الوقت، ويجب حدوث كذا في ذلك الوقت". وفي هذه النقطة، كان موقف تركيا حيال الدبلوماسية مطابقاً تقريباً لموقف أوباما قبل محادثات فيينا"[20].

أعقبت قمّة أوباما النووية موجة من النشاطات الدبلوماسية، فقام البرازيليون والأتراك بعدّة زيارات إلى إيران: اجتمع داوود أوغلو بمتّقي في طهران في 21 أبريل، وقام أموريم بالمثل بعد خمسة أيّام، كما اجتمع أيضاً بالمفاوض النووي الإيراني سعيد جليلي، والمتحدّث باسم البرلمان الإيراني علي لاريجاني؛ وتوقّف وزير الخارجية الإيراني في اسطنبول في طريق عودته من نيويورك في 7 مايو. في تلك الأثناء، شرعت إيران بمساعيها الدبلوماسية الخاصّة لردع قرار العقوبات. فبعد

أسبوع من قمّة أوباما النووية، عقدت إيران قمّة خاصّة بها تحت عنوان ***الطاقة النووية للجميع... لا أسلحة نووية لأحد***. سعت طهران إلى لفت الانتباه إلى عدم نزع الأسلحة بين الدول التي تملك الأسلحة النووية من أجل مواجهة التركيز على برنامج التخصيب النووي الإيراني. كانت حوالى ستين دولة ممثّلة في الاجتماع، ممّا يشير إلى أنّ تأييد العقوبات لم يكن واسع النطاق بقدر ما أمِلت الولايات المتّحدة. بعد ذلك على الفور، سافر دبلوماسيون إيرانيون إلى جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقريباً لعرض وجهة نظر إيران في الملفّ النووي. قدّم الإيرانيون أيضاً اقتراحاً مضادّاً لاقتراح المبادلة الذي طُرح في الخريف من دون إدخال أيّ عناصر جديدة على تلك التي نوقشت عام 2009. أخيراً، نظّم الإيرانيون عشاء غير اعتيادي إطلاقاً لجميع سفراء الأمم المتّحدة في مجلس الأمن في منزل البعثة الإيرانية في الجادة الخامسة في نيويورك استضافه متّقي نفسه. وكان جميع أعضاء مجلس الأمن ممثّلين في العشاء، بمن فيهم السفير أليخاندرو د. وولف، الدبلوماسي الذي يحتلّ المرتبة الثانية في البعثة الأميركية لدى الأمم المتّحدة[21].

مع اقتراب موعد الزيارة الرسمية للرئيس لولا إلى إيران في 16-17 مايو، أصبحت الأحاديث العامّة المتبادلة مشحونة أكثر (ولم تساعد في ذلك إشادة وسائل الإعلام الإيرانية للتدخّل التركي والبرازيلي ووصفه أنّه وقوف بجانب إيران "في محاربة النفوذ الأميركي"). فأعرب غاري سامور، المساعد الخاصّ للرئيس بشأن الحدّ من الانتشار النووي عن ثقته بأنّ العقوبات ستُفرض "ما لم تقم إيران بخطوة هامّة"، وهو أمر وجده غير محتمل لأنّ إيران، برأيه، غير مهتمّة جدّياً بعقد اتّفاق نووي. ورأى أنّ الوساطة البرازيلية والتركية محكوم عليها بالفشل، بالتالي. إلاّ أنّ سامور أوضح أنّ عرض المبادلة الذي قُدّم عام 2009 ما زال مطروحاً إن كان الإيرانيون على استعداد لقبوله. قال سامور: "بصراحة لم يكن الإيرانيون مستعدّين لقبول ذلك العرض، هذا الأمر واضح لأيّ كان. وقريباً، ستتأكّد تركيا من ذلك بنفسها".

ركّزت إدارة أوباما علناً على أنّ العقوبات ليست أمراً محتوماً؛ على إيران أن تختار القبول بعرض واشنطن. قالت سوزان رايس، وهي الدبلوماسية الأميركية

الأبرز في الأمم المتّحدة: "إيران ما زالت تملك الخيار. ولكن، إن فشلت جهود لولا واستمرّت إيران بالرفض، فإنّ العقوبات يجب أن تُفرض". وأعلنت قائلةً: "إن افترضنا أنّها استمرّت باتّخاذ خيارات خاطئة، فإنّ الضغوط ستشتدّ". عشية زيارة لولا، كرّرت كلينتون قولها إنّ العقوبات ستعزّز الجهود الدبلوماسية عوضاً من تقويضها، بينما حذّرت من أنّ إيران قد تستغلّ زيارة لولا من أجل كسب الوقت. قالت: "لن نحصل على أيّ ردّ جدّي من الإيرانيين إلاّ بعد تحرّك مجلس الأمن". وذهب الفرنسيون خطوة أبعد من ذلك مشيرين إلى أنّ وساطة لولا كانت مضلّلة بكلّ بساطة، إذ قال وزير الخارجية الفرنسي بيرنار كوشنير إنّ لولا كان يسير "في الاتّجاه الخاطئ" وعلى وشك "الوقوع في شرك" الخداع الإيراني، معارضاً التصريحات الفرنسية السابقة التي اعتبرت زيارة لولا الفرصة الأخيرة أمام الدبلوماسية. ردّ لولا بالمثل، فألقى اللوم علناً على القوى الغربية لأنّها لم تكن جادّة بشأن الدبلوماسية، فقال عن زعماء الدول الغربية: "لماذا لا يتصل أوباما بأحمدي نجاد؟ أو ساركوزي، أو أنجيلا ميركل، أو غوردن براون؟". وأضاف الرئيس البرازيلي: "الناس لا يتحدّثون، وأنا ذاهب إلى هناك للتحدّث". (كان الروس والصينيون أكثر تأييداً بقليل لوساطة لولا، وأعربوا عن استعدادهم لإعطاء البرازيليين والأتراك الوقت الذي يحتاجون إليه للتوصّل إلى اتّفاق. وأعطى الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف علناً فرصة 30 بالمائة للنجاح)[22].

إعلان طهران

نبع استياء لولا وأردوغان إزاء التصريحات العامّة الصادرة عن واشنطن وباريس من التناقض بين تلك التصريحات وأحاديثهما الخاصّة مع صنّاع القرار الأميركيين والأوروبيين. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى لولا وأردوغان رسالة من أوباما تحدّد معالم الصفقة التي تعتقد الولايات المتّحدة أنّها ستكون مفيدة. يرجع تاريخ الرسالة إلى 20 أبريل، أي بعد أسبوع بالتحديد من القمّة النووية التي عقدت في واشنطن. أوضح أوباما أنّ هدف المبادلة "أن يكتسب الطرفان الثقة ويطمئنّ أحدهما للآخر". وحدّد المعايير الهامّة اللازمة لأيّ اتّفاق ليكون مقبولاً لدى الولايات المتّحدة، إذ تفيد الرسالة: "بالنسبة إلينا، فإنّ موافقة إيران على نقل 1.200 كيلوغرام من

اليورانيوم قليل التخصيب خارج البلاد ستبني الثقة وتقلّل من حدّة التوتّرات الإقليمية عبر خفض مخزون إيران من اليورانيوم قليل التخصيب إلى حدّ كبير. وأودّ التأكيد أنّ لهذا العنصر أهمّية جوهرية بالنسبة إلى الولايات المتّحدة". عرض أوباما أيضاً آلية تسوية أعادت الولايات المتّحدة طرحها في نوفمبر 2009؛ وهي فكرة الاحتفاظ باليورانيوم الإيراني قليل التخصيب في تركيا "كضمانة" حتّى يتمّ تسليم الوقود إلى إيران.

> *في شهر نوفمبر الماضي، نقلت وكالة الطاقة الذرّية إلى إيران عرضاً بالسماح لها بشحن 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب إلى دولة ثالثة – وتحديداً تركيا – في بداية العملية ليتمّ الاحتفاظ به "كعهد تنفيذ" يُستخدم كضمانة خلال عملية إنتاج الوقود حيث تستعيد إيران مخزونها من اليورانيوم إن تخلّفنا عن تسليم الوقود. لم تتابع إيران تسوية "عهد التنفيذ" قطّ، ولم تقدّم تفسيراً معقولاً لرفضها... وأودّ حثّ البرازيل على إقناع إيران باستغلال الفرصة التي يتيحها هذا العرض بإيداع اليورانيوم في تركيا بينما يتمّ إنتاج الوقود النووي*[23].

نصّت الرسالة على ثلاث نقاط جوهرية تتعلّق بمسائل الكمّية - 1.200 كيلوغرام - والتوقيت - تُشحن فوراً، وتسلّم قضبان الوقود بعد عام – والمكان؛ تودع لدى تركيا. تضمّنت الرسالة أيضاً نقطة رسمية أشارت إلى أنّه يتعيّن على إيران إرسال ردّها خطّياً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في غضون سبعة أيّام، وليس إلى دولة منفردة[24].

حمل لولا الرسالة وتوجّه إلى طهران. قبل أسبوعين من الاجتماع، عيّن الأتراك ضابط مخابرات بارزاً في إيران للتمهيد من أجل المفاوضات. انضمّ إليهم داوود أوغلو بعد وقت وجيز، وكان أردوغان مستعداً للانضمام إلى لولا في طهران، إلاّ أنّه أراد أوّلاً أن تُعرب إيران علناً عن عزمها على التعاون مع تركيا لتسوية القضيّة النووية، فبدأت المحادثات من دونه. ترأّس وزير الخارجية منوشهر متّقي ورئيس المنظّمة الإيرانية للطاقة الذرّية، علي أكبر صالحي، فريق التفاوض الإيراني الذي

كان بإدارة رئيس مجلس الأمن القومي جليلي. وترأّس داوود أوغلو الوفد التركي وكان معه خمسة مساعدين. وكان على الجانب البرازيلي أموريم ومستشاراه[25].

كانت المناقشات صعبة، ولم تكن لدى الأتراك أو البرازيليين آمال كبيرة بتحقيق انفراج، إلاّ أنّ بصيص أمل منح البرازيل وتركيا شيئاً من الثقة، وهو استعداد واشنطن للقبول ضمنياً بتخصيب إيران لليورانيوم. فلطالما اعتقدت أنقرة وبرازيليا أنّ أيّ صفقة تحرم إيران من حقّ التخصيب محكوم عليها بالفشل. لم يكن الإيرانيون يملكون حوافز للتخلّي عن التخصيب تماماً، ولم يكن لدى المجتمع الدولي القدرة على إجبارهم على ذلك. قال أموريم في جلسة مغلقة في وزارة الخارجية البرازيلية بعد المفاوضات: "اعتقدتُ دائماً أنّه سيكون من المستحيل التوصّل إلى اتّفاق مع طهران ما لم تعترف الدول الغربية بحقّها في تخصيب اليورانيوم. وفي حال وجود شكّ، فمن المفترض توضيحه. إن كان الأمر يحتاج إلى مزيد من عمليات التفتيش، فليتمّ إجراء مزيد منها. ولكنّ حجب هذا الحقّ يجعل حلّ المشكلة برأيي أمراً مستحيلاً". وفي مقابلة أجريتها مع أموريم، كان الرجل أكثر حسماً، فقال: "لن توافق إيران إطلاقاً على أيّ شيء، ولا على أيّ نوع من الترتيبات التي من شأنها أن تحرمها نظرياً أو فعلياً من حقّها في تخصيب اليورانيوم". لكنّ اقتراح المبادلة الذي طُرح في خريف عام 2009 غيّر الصورة، فللمرّة الأولى يقدَّم اقتراح يعترف ضمنياً على الأقلّ ببرنامج التخصيب الإيراني. ومقارنة مع جميع المقترحات السابقة، والتي كان محكوماً عليها بالفشل برأي البرازيل على الأقلّ، فإنّ هذا الاتّفاق كان واعداً، وتمّ التأكيد أكثر على استعداد واشنطن بقبول تخصيب اليورانيوم في إيران من قِبل إدارة أوباما في مناقشاتها مع البرازيل؛ ليس بالضرورة كاعتراف بحقّ إيران، بل على الأقلّ كاعتراف بالتخصيب الإيراني كأمر واقع. وفي المفاوضات التي جرت في طهران شدّد أموريم لمتّقي أنّ هذا الأمر منح إيران فرصة. وقد اعترف وزير الخارجية الإيراني بذلك، لكنّه أشار إلى أنّ الصفقة ستستلزم من إيران أيضاً التخلّي عن حقّ تخصيب اليورانيوم حتّى 19.75 بالمائة. وهنا يكمن جوهر الصفقة: تعويض يمهّد الطريق للحدّ من التخصيب الإيراني لليورانيوم على حساب الاعتراف بحقوق إيران[26].

قدّمت إيران تنازلاً في نهاية اليوم الأوّل من المحادثات؛ فأعربت عن استعدادها لإيداع مخزونها من اليورانيوم قليل التخصيب لدى تركيا. فور التأكّد من هذه النقطة، قرّر أردوغان الانضمام إلى المحادثات وطار من أنقرة حوالى منتصف ليل 15 مايو. كانت المناقشات مثيرة للأعصاب، فبين انعدام ثقة إيران بالغرب – قال علي أكبر ولايتي، كبير مستشاري المرشد الأعلى خامنئي في الشؤون الدولية: "نحن لسنا من السذاجة بمكان لنثق بالغرب. لماذا يصرّون على نقل اليورانيوم إلى الخارج؟ هذا دليل على نيّتهم الشيطانية" – وخوف أحمدي نجاد من الظهور بمظهر الرئيس الضعيف إن وافق على التنازل، والقيود الفنّية المفروضة على إنتاج الوقود، كان مجال المناورة ضيّقاً. ولكن مع استعداد الأطراف المعنيّة لأخذ استراحة، ظهر بصيص أمل آخر: أراد الإيرانيون استئناف المناقشات عند الساعة السابعة من صباح اليوم التالي. بالنسبة إلى أموريم، كانت هذه هي "المرّة الأولى التي أشعر فيها بوجود دلائل جيّدة" لأنّ "وحده الشخص الجادّ يحدّد موعداً عند الساعة السابعة صباحاً". استمرّت المحادثات لعدة ساعات خلال اليوم التالي، لتبلغ ثماني عشرة ساعة من المفاوضات المكثّفة والمضنية. كانت مسألة الثقة تُطرح باستمرار؛ ليس لأنّها ترتبط بانعدام ثقة إيران بالولايات المتّحدة أو خوفها من تعرّض تركيا لضغوط من واشنطن لانتهاك شروط عهد التنفيذ فحسب، بل لخوفها من فشل تركيا والبرازيل في ضمان القبول الأميركي للصفقة. فقد أصيبت إيران بإحباط كبير بعد مفاوضاتها مع أوروبا خلال عهد إدارة بوش. في ذلك الوقت، افترضت طهران خطأً أنّ أوروبا ستتمكّن من استخدام نفوذها لكسب تأييد أميركي لأيّ اتّفاق؛ وهي لا ترغب في تكرار ذلك الخطأ مع تركيا والبرازيل. لطمأنة الإيرانيين، أطلعهم الأتراك على رسالة أوباما إلى أردوغان - والتي كانت مطابقة لرسالته إلى لُولا - وأثبتوا اهتمام واشنطن بالصفقة خطّياً. فكانت هذه الخطوة حاسمة في إقناع الإيرانيين بالموافقة على المعايير الأميركية لاتّفاق المبادلة[27].

في نهاية اليوم الثاني من المحادثات، أصبح الاتّفاق في متناول اليد؛ فقد نجح الأتراك والبرازيليون في إقناع إيران بتسليم 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب في شحنة واحدة من أجل الحصول على قضبان الوقود لمفاعل طهران

النووي في غضون الأشهر الاثني عشر المقبلة؛ وهي الشروط نفسها التي رفضتها طهران قبل ثمانية أشهر في فيينا. غير أنّ اليورانيوم لن يُنقل إلى روسيا أو فرنسا، بل سيودع لدى تركيا تحت ختم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وفي حال خرق الغرب بنود هذا الاتّفاق، ستستعيد إيران مخزونها. رأت تركيا والبرازيل أنّ هذا الترتيب سيقلّص مخاوف إيران من التخلّي عن دفاعاتها بلا مبرّر، وذلك عبر وضع ثقتها في جارتها تركيا عوضاً عن عدوّتها واشنطن. قبل أن يتمّ التوقيع على الاتّفاق، اجتمع لولا أيضاً مع خامنئي. ومع أنّ الملفّ النووي لم يُطرح في مناقشاتهما، إلاّ أنّه كان واضحاً من أسئلة خامنئي ولغة جسده أنّه يؤيّد الاتّفاق. كان لأموريم أيضاً جلسة مع لاريجاني، رئيس البرلمان الإيراني الإيراني وعدوّ سياسي لدود لأحمدي نجاد. ولكن في اللحظة الأخيرة، سعى الإيرانيون إلى تضمين عنصر إضافي إلى الاتّفاق، إذ أرادوا أن ينصّ الإعلان صراحة على أنّ قبول الاتّفاق يتوقّف على عدم فرض عقوبات جديدة على إيران. كان من شأن هذه اللغة أن تعزّز كون المفاوضات هادفة إلى درء العقوبات أكثر منها إلى تقليص خطر الانتشار النووي. اعترضت كلّ من تركيا والبرازيل، وبرّرتا موقفهما بالقول إنّ الاتّفاق سيفقد قيمته إن تضمّن هذه اللغة. وفي نهاية المطاف، سحب الإيرانيون اقتراحهم، وأُنقذ الاتّفاق. رغم كلّ الصعاب، حقّقت تركيا والبرازيل في عدة أشهر، ومن خلال الدبلوماسية المكثّفة، ما عجزت القوى الغربية عن تحقيقه خلال عدّة سنوات[28].

كان الاتّفاق الثلاثي بين البرازيل وتركيا وإيران، والذي عُرف لاحقاً باسم إعلان طهران، لا يتجاوز صفحة ونصف، ولا يتضمّن سوى عشر نقاط. أعاد البند الأوّل التأكيد على حقّ جميع الدول، بموجب معاهدة الحدّ من الانتشار النووي، بتطوير الأبحاث، وإنتاج، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من دون تمييز. أوضح هذا البند أيضاً أنّ هذا الحقّ يشمل أيضاً أنشطة تخصيب اليورانيوم؛ وهو أمر لم تلحظه معاهدة الحدّ من الانتشار النووي. وأوضح البند الرابع أنّ هذا الاتّفاق "يشكّل نقطة انطلاق لبدء التعاون". أمّا تفاصيل ما تبقّى من الاتّفاق، فذُكرت في البنود التالية:

5. بناءً على ما سبق، ومن أجل تسهيل التعاون النووي المذكور أعلاه، توافق

جمهورية إيران الإسلامية على إيداع 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب لدى تركيا. وفي أثناء وجود هذا اليورانيوم في تركيا، سيظلّ ملكاً لإيران. ومن شأن إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرّية تعيين مراقبين للإشراف على حماية اليورانيوم في تركيا.

6. ستُبلغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية خطّياً من خلال القنوات الرسمية بموافقتها على ما ورد أعلاه في غضون سبعة أيّام من تاريخ هذا الإعلان. وعند صدور ردّ إيجابي من مجموعة فيينا - الولايات المتّحدة، وروسيا، وفرنسا، والوكالة الدولية للطاقة الذرّية - ستتمّ إضافة مزيد من التفاصيل للمبادلة من خلال اتّفاق خطّي وترتيب ملائم بين إيران ومجموعة فيينا التي التزمت تحديداً بتسليم 120 كيلوغرام من الوقود اللازم إلى مفاعل طهران للأبحاث.

7. حين تعلن مجموعة فيينا التزامها بهذا الحكم، يلتزم كلا الطرفان بتنفيذ الاتّفاق المذكور في البند 6. وقد أعربت الجمهورية الإسلامية عن استعدادها لإيداع اليورانيوم قليل التخصيب (1.200 كيلوغرام) خلال شهر واحد. وبناءً على الاتّفاق نفسه، تقوم مجموعة فيينا بتسليم 120 كيلوغرام من الوقود اللازم لمفاعل طهران للأبحاث في مهلة لا تتجاوز عاماً واحداً.

8. في حال عدم احترام أحكام هذا الإعلان، ستقوم تركيا، بناءً على طلب من إيران، بإعادة اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب عاجلاً ومن دون قيد أو شرط إلى إيران.

بعد وقت قصير من التوصّل إلى الاتّفاق، عقدت الدول الثلاث مؤتمراً صحفياً في طهران أعلنت فيه الحدث. خيّمت البهجة على المؤتمر، وسرعان ما انتشرت عبر الإنترنت صورة للُولا وأردوغان وأحمدي نجاد وهم يرفعون أيديهم معاً انتصاراً. وصف داوود أوغلو صفقة مبادلة الوقود بأنّها "نقطة تحوّل تاريخية"، وأعلن أردوغان ولولا أنّ العالم لم يعد بحاجة إلى النظر في فرض مزيد من العقوبات على إيران. أعلن أموريم بفخر أنّ الاتّفاق حقّق جميع الأهداف الرئيسة للدول الخمس دائمة العضوية +1 وحثّ تلك الدول على دراسته بعناية. كما أوضح أنّ الاتّفاق "يشكّل تدبيراً لبناء الثقة يمهّد الطريق لحوار موسّع حول قضايا أكبر حجماً في البرنامج

النووي الإيراني". (كان للبرازيليين أيضاً سبب آخر للابتهاج، فبفضل وساطة أموريم، أفرج الإيرانيون عن المتّهمة الفرنسية بالتجسّس كلوتيلد ريس خلال زيارة لولا الرسمية إلى إيران)[29].

كان البرازيليون على اتّصال مع محمد البرادعي، الذي أصبح المدير العامّ السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرّية، خلال مفاوضاتهم. وحالما تمّ الإعلان عن الاتّفاق، أعطى مباركته على الفور، واصفاً إيّاه "بالاتفاق الجيّد" الذي يشير إلى أنّ إيران "تغيّر موقفها". وقال أمين عامّ الأمم المتّحدة بان كي مون إنّ الاتّفاق هو "مبادلة هامّة لحلّ التوتّرات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني بالطرق السلمية". نال إعلان طهران أيضاً تأييد الدول الأعضاء في مجلس الأمن كاليابان التي بذلت قبل أشهر جهود وساطة خاصّة بها. وربّما كان الأمر الأهمّ أنّ النخبة السياسية الإيرانية أيّدت الاتّفاق هذه المرّة، خلافاً لما حدث في مفاوضات فيينا في الخريف. فبعد يومين من الاتّفاق، قام 234 من أصل 290 عضواً في البرلمان الإيراني، بمن فيهم رئيس البرلمان – وعدوّ أحمدي نجاد اللدود - لاريجاني، بإصدار بيان علني أيّدوا فيه مبادلة الوقود. كما أصدرت مجموعة من الناشطين السياسيين الدينيين الوطنيين في إيران، الذين غالباً ما انتقدوا الحكومة الإيرانية بحدّة، بياناً لدعم الإعلان. بالإضافة إلى ذلك، منحت شخصيات رئيسة في الحركة الخضراء، أمثال عطاء الله مهاجراني، الصفقة بركتها. وبالنظر إلى الانقسامات التي تشقّ صفوف النخبة السياسية في إيران، والتي لم يكن قد تمّ حلّها إطلاقاً، فإنّ التأييد الواسع للصفقة في إيران كان جديراً بالاهتمام[30].

واشنطن تختار العقوبات عوضاً من اليورانيوم قليل التخصيب

موجة الحماسة التي ولّدها الاتّفاق لم تبلغ واشنطن قطّ، فمن دون علم تركيا والبرازيل، كانت إدارة أوباما قد ضمنت موافقة نهائية على قرار العقوبات من جانب روسيا والصين قبل يوم واحد من وصول لولا إلى طهران. أُعطيت روسيا والصين منذ أوائل أبريل سلسلة من التنازلات لضمان تصويتهما لصالح فرض العقوبات في

مجلس الأمن، وذلك بدءاً من معاهدة جديدة لنزع الأسلحة النووية (ستارت) في 8 أبريل. بعد ذلك مباشرة، أشارت موسكو إلى تأييدها العقوبات من حيث المبدأ. ومع تواصل المداولات في الأمم المتّحدة، قُدّمت تنازلات إضافية، بما في ذلك رفع العقوبات الأميركية المفروضة على المجمّع العسكري الروسي؛ ووضع حدّ لتوسّع حلف شمال الأطلسي؛ وإيقاف بيع روسيا صواريخ أس300 المضادّة للطائرات لإيران؛ وإلغاء درع الدفاع الصاروخي المقترح في أوروبا. بالطبع، كان ثمّة انزعاج في بكين وموسكو بسبب فشل المفاوضات في الخريف، وواقع كون إيران قد بدأت بتخصيب اليورانيوم حتّى 19.75 بالمائة، وتخلّفها عن إبلاغ روسيا والصين بأمر منشأة التخصيب في مدينة قم[31].

في حين اعتبر الأتراك والبرازيليون إعلان طهران إنجازاً عظيماً، كانت وزارة الخارجية الأميركية "متشكّكة"، ولم تعتقد أنّه يمثّل "شيئاً جديداً تماماً". وسخر المتحدّث باسم وزارة الخارجية ب. ج. كراولي من الصفقة لأنّها لم تتناول تعليق أنشطة التخصيب الإيرانية؛ وهو أمر لم ينوِ فعله أيضاً اتّفاق المبادلة الذي تناولته اجتماعات الخريف. قال كراولي: "لا يتناول الإعلان المشترك الهموم الأساسيّة للمجتمع الدولي. فما زالت إيران تتحدّى خمسة قرارات لمجلس الأمن الدولي، بما في ذلك عدم استعدادها لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم". بعد يوم من ذلك، نعت كلينتون نفسها الصفقة في ملاحظات معدّة سلفاً لمجلس الشيوخ، وأعلنت أنّه تمّ التوصّل إلى اتّفاق بشأن قرار فرض العقوبات في الأمم المتّحدة؛ لم يكن الخيار من قبيل المصادفة، فبين فرض العقوبات والتوصّل إلى إخراج ما يعادل قنبلة نووية من اليورانيوم قليل التخصيب من إيران، اختارت واشنطن السبيل الأوّل. قالت كلينتون لإحدى لجان مجلس الشيوخ: "لقد توصّلنا إلى اتّفاق حول مسوّدة قوية بالتعاون مع روسيا والصين. ونحن نخطّط لتعميم مسوّدة ذلك القرار في مجلس الأمن بأكمله اليوم. واسمحوا لي بالقول، يا سيّدي الرئيس، إنّني أعتقد أنّ هذا الإعلان هو أكثر جواب مقنع نستطيع تقديمه على الجهود التي بُذلت في طهران خلال الأيّام القليلة الماضية". في اليوم نفسه، اجتمع أوباما مع سبعة وثلاثين عضواً ديمقراطياً يهودياً في الكونغرس لمدّة ساعة ونصف ليؤكّد لهم التزامه بالعقوبات. وبعد أسبوع، رفعت

كلينتون من نبرة خطابها، مدّعية أنّ جهود تركيا والبرازيل جعلت "العالم أكثر خطورة"[32].

فوجئت واشنطن بنجاح تركيا والبرازيل؛ فقد كان متوقّعاً لها أن تفشل، وبذلك تُضطرّ الدولتان إلى الانضمام إلى الدول الخمس دائمة العضوية +1 في الضغط من أجل فرض العقوبات. في اجتماع في البيت الأبيض قبل أسبوع من رحلة لولا إلى طهران، تساءل مسؤول في إدارة أوباما قائلاً: "ماذا لو وافقت إيران؟"، لكنّ احتمال ذلك اعتُبر متدنّياً جدّاً حيث تمّ تجاهل المسألة، ولم يجرِ مزيد من النقاش لإعداد الولايات المتّحدة لهذا السيناريو. لكنّ نجاح البرازيل وتركيا لم يكن وحده المثير للاستغراب، ذلك أنّ رفض إدارة أوباما السريع وغير الدبلوماسي للصفقة فاجأ عدداً كبيراً من المسؤولين داخل الحكومة الأميركية. فنقاط الحوار التي أعدّها مكتب إيران في وزارة الخارجية كانت غامضة، ومخصّصة لإعطاء الولايات المتّحدة مزيداً من الوقت والقدرة على المناورة من أجل التعامل مع تداعيات إعلان طهران. لكنّ المثير للاستغراب أنّ كراولي لم يستخدم تلك النقاط، بل عوضاً من ذلك، "ذهب المتحدّث باسم وزارة الخارجية إلى المنبر ودمّره – الاتّفاق - علناً، وهو أمر لم يُسعد أحداً"، استناداً إلى ما صرّح به مسؤول سابق في مكتب إيران[33].

كان النقاش داخل الإدارة الأميركية وجيزاً وأحادي الجانب نوعاً ما، إذ عارضت الشخصيات الرئيسة في وزارة الخارجية – كلينتون، ووكيل الوزارة للشؤون السياسية ويليام بيرنز، ونائب وزيرة الخارجية جيم شتاينبرغ – إعلان طهران. قاد نائب مساعد وزيرة الخارجية جون ليمبرت، الذي كان هو نفسه رهينة سابقة في إيران، فصيل الأقلّية التي فضّلت بحث أمر الصفقة، لكنّ الدعوة إلى التمهّل لم تجد صدًى لدى أصحاب القرار في القمّة. وكان الكونغرس واللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامّة (إيباك) أكثر تشدّداً، وهو أمر لا يثير الدهشة، فمال المشرّعون إلى اعتبار جهود الوساطة البرازيلية والتركية "مصدر إزعاج، حتّى إنّ بعضهم أعدّوا تدابير لمعاقبة البرازيل عن طريق ضرب صناعة الإيثانول لديها. استناداً إلى مساعد بارز في الكونغرس، كان الموقف كالتالي: "فلنستصدر قرار العقوبات، فلننتهِ منه. يمكننا دائماً العودة إلى إعلان طهران في وقت لاحق". اعتبر الكونغرس أنّه كان من

الأسهل استعادة المبادلة الدبلوماسية من إعادة استجماع الزخم لفرض العقوبات. وبالتالي، إنّ إعلان طهران لم يتجاوز قطّ كونه صورة على رادار الكونغرس (الذي لم يكن يعلم سوى قلّة فيه بأمر رسالة أوباما إلى لولا، هذا إن كان ثمّة من يعرف على الإطلاق). وعلى الفور، صفّقت إيباك بدورها لإعلان كلينتون أنّ الولايات المتّحدة ستمضي قدماً في فرض العقوبات في الأمم المتّحدة، ودعت إلى فرض عقوبات قاسية جدّاً للضغط على طهران من أجل تعليق جميع أنشطتها النووية على الفور[34].

كانت الدول الخمس دائمة العضوية+1 رافضة أيضاً إعلان طهران، وأعلنت بوضوح أنّ الاتّفاق لن يؤثّر في المسيرة باتجاه العقوبات. فاعتبره البريطانيون "لهواً"، وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية أليستير بيرت إنّ الإعلان لم يتناول التزام إيران بتوضيح نواياها السلمية. وصرّح قائلاً: "إلى أن تتّخذ إيران خطوات ملموسة لتنفيذ تلك الالتزامات، فإنّ ذلك العمل على قرار جديد للأمم المتّحدة لفرض العقوبات يجب أن يستمرّ". الفرنسيون، الذين كانوا في أفضل الأحوال فاترين إزاء فكرة مبادلة الوقود، استغلّوا الفرصة لإسقاط المفهوم بأكمله. فقال المتحدّث بيرنار فاليرو في تصريح له: "دعونا من خداع أنفسنا، فحلّ المسألة - مسألة الوقود - إن حدث، لن يساهم في تسوية المشكلة التي يطرحها البرنامج النووي الإيراني". بالنسبة إلى الفرنسيين، لم يكن وارداً أن يؤثّر إعلان طهران في قرار فرض العقوبات. سواء أعُقِدَت الصفقة أم لم تُعقد، كانت فرنسا ستضغط من أجل التصويت على فرض العقوبات. وحده التعليق الكامل للأنشطة النووية قد يغيّر رأي صنّاع القرار في باريس. ساد انزعاج واضح في تركيا والبرازيل وبين مسؤولين آخرين في الاتّحاد الأوروبي الذين اتّهموا الدولتين بالسذاجة للتفكير في أنّ إيران ستفي ببنود الاتّفاق، وأنّ طهران كانت تمضي قُدماً فيه لمجرّد تأخير العقوبات. قال لي مسؤول رفيع المستوى في الاتّحاد الأوروبي: "أظنّ أنّهم تعرّضوا للخداع". شاركهم الإسرائيليون في ذلك الرأي ورفضوا فكرة كون الاتّفاق فرصة. قال لي نائب وزير الخارجية الإسرائيلية: "لا أعتقد أنّنا نستطيع اعتبارها فرصة، بل كانت خدعة سافرة من جانب الإيرانيين. وللأسف، ثمّة من سقطوا في هذا الفخّ في المجتمع

الدولي، وتحديداً البرازيل وتركيا... كانت مجرّد خدعة ومماطلة من جانب إيران"[35].

ربّما كان ردّ فعل روسيا والصين الأكثر إثارة للدهشة، فمع أنّهما رحّبتا علناً بالصفقة وأشادتا بالجهود البرازيلية والتركية، إلاّ أنّه لا موسكو ولا بكين أبدتا أيّ ميل لسحب دعمهما قرار فرض العقوبات أو حتّى مراجعة القرار. قال لي دبلوماسي في الاتّحاد الأوروبي بشأن سرعة رفض مجلس الأمن للصفقة: "لم يفكّر الروس أو الصينيون لحظة واحدة". ركّزت موسكو على الاتّفاق مع الولايات المتّحدة في مجلس الأمن، وعلى غرار الفرنسيين، فإنّ الجهود التركية البرازيلية لم تكن ستدفعها إلى فضّ اتّفاقها مع واشنطن. فقد أعطت إدارة أوباما موسكو تنازلات كثيرة، لذلك، فإنّ إعادة النظر في العقوبات لم تكن مطروحة ببساطة. ردّت إيران بغضب على ما اعتبرته خيانة من قِبل روسيا. فقال أحمدي نجاد: "لا نحبّ أن نرى جيراننا يدعمون أولئك الذين أظهروا لنا العداء لمدّة 30 عاماً. هذا ليس مقبولاً للأمّة الإيرانية. وآمل أن ينتبهوا إلى هذا الأمر ويقوموا بخطوة تصحيحية". أظهرت هذه الأحداث أنّ إيران لم تعد قادرة "على الاعتماد على روسيا بعد الآن كما فعلنا في ما مضى"، كما أشارت صحيفة إيرانية متشدّدة. ولكن لَولا الضغوط الأميركية، ليس واضحاً ما إذا كانت روسيا والصين وكثير من دول الاتّحاد الأوروبي ستنضمّ إلى واشنطن في رفض الاتّفاق. فاستناداً إلى دبلوماسي رفيع المستوى في الاتّحاد الأوروبي، كان الاتّحاد سيرحّب بالصفقة لو أنّ واشنطن عبّرت عن تأييدها لها. في الواقع، قلّة داخل الاتّحاد الأوروبي، تتزعّمها السويد، وهي الدولة الرئيسة في الاتّحاد المشكّكة في العقوبات، أيّدت الصفقة التركية البرازيلية وقاومت الضغوط الأميركية[36].

ساد في واشنطن خليط من الحجج العامّة المعارِضة للصفقة، تراوحت من انعدام الثقة بإيران وأوجه القصور في الصفقة، إلى تقديم مطالب جديدة تماماً، كالطلب من إيران تعليق عمليات التخصيب كافة. من الناحية الفنّية، أشارت إدارة أوباما إلى أنّ 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب كانت تشكّل 75 بالمائة تقريباً من إجمالي مخزون إيران في أكتوبر 2009. ولو تمّت المبادلة في ذلك الوقت، لأصبح مخزون إيران أقلّ من الكمّية اللازمة لصنع قنبلة واحدة، وهذا ما كان سيمنح البيت الأبيض وقتاً ثميناً وفضاءً سياسياً. ولكن بحلول مايو 2010، أصبحت

كميّة 1.200 كيلوغرام من ذلك اليورانيوم لا تشكّل سوى 50 بالمائة تقريباً من مخزون إيران منه، وسيتبقّى لدى البلاد ما يكفي من اليورانيوم لصناعة قنبلة. بالتالي، انخفضت فوائد المبادلة بشكل ملحوظ. وعلى حدّ تعبير مسؤول في إدارة أوباما، فإنّ تركيا والبرازيل "فوّتتا تاريخ بيع" الصفقة لأنّ قيمتها النسبية من حيث الحدّ من الانتشار النووي وبناء الثقة انخفضت.

علاوة على ذلك، كان الإيرانيون قد بدأوا التخصيب حتّى 19.75 بالمائة في فبراير 2010. ومن العناصر الضمنية في مبادلة 2009 الأصلية أن يتمّ الاعتراف بحقّ إيران بتخصيب اليورانيوم أو القبول به شرط أن يبقى دون 5 بالمائة – أي إنّ إيران لن تعمد إلى تخصيبه بمستوى أعلى – بتعبير آخر، 19.75 بالمائة – لكنّ إعلان طهران لم يعالج هذه المسألة. قال مسؤول بارز في إدارة أوباما: "من أهمّ المصاعب أنّ إعلان طهران لا يفعل شيئاً لمعالجة قرار إيران مؤخّراً بتخصيب اليورانيوم حتّى 20 بالمائة". وفي الاجتماعات السابقة مع المسؤولين البرازيليين والأتراك، أشار المسؤولون الفرنسيون والأميركيون إلى أنّ صفقة المبادلة يجب أن تتناول في هذه المرحلة مستويات التخصيب الأعلى ونمو مخزون إيران من اليورانيوم قليل التخصيب. من وجهة نظر فنّية بحتة، إنّ هذه التطوّرات جعلت إعلان طهران أقلّ جاذبية بكثير بالنسبة إلى واشنطن من مبادلة الوقود الأصلية على الرغم من اشتماله على المكوّنات الثلاثة الرئيسة: أن يتمّ إخراج اليورانيوم قليل التخصيب في شحنة واحدة، وأن تجري المبادلة خارج إيران، وألاّ تكون فورية. قال لي مسؤول في وزارة الخارجية: "بالتأكيد لم تكن تُعتبر صفقة جيّدة بالنسبة إلينا"[37].

أوردت الإدارة الأميركية أيضاً حججاً تضع مفهوم مبادلة الوقود موضع شكّ أكثر من إعلان طهران بحدّ ذاته. فالاعتراف بحقّ طهران في تخصيب اليورانيوم، مثلاً، يناقض عدّة قرارات لمجلس الأمن، كما رأت الإدارة؛ وهذا يسبّب إشكالية خاصّة للفرنسيين الذين ظلّوا يؤكّدون لوقت طويل أنّه لا يوجد شيء يسمّى حقّ التخصيب. مع ذلك، هذا ما فعلته صفقة المبادلة التي طُرحت في خريف 2009؛ في الواقع، قدّمت الإدارة الاعتراف الضمني للصفقة بحقّ إيران في التخصيب على أنّه إحدى نقاط قوّتها. كذلك، رأى البيت الأبيض أنّه ما دام إعلان طهران "مجرّد تدبير

لبناء الثقة" لا يتناول "القضايا الجوهرية المحيطة بتحدّي إيران لمجلس الأمن الدولي"، تُعتبر الصفقة "دون المطلوب" ويجب مواصلة السعي لفرض العقوبات. لا يمكن لصفقة المبادلة المقبولة أن تشكّل بديلاً للقضيّة الجوهرية، بل يجب أن ترتبط بهموم مجلس الأمن حيال برنامج إيران النووي. يعارض هذا الرأي أيضاً الشروط التي وضعتها إدارة أوباما في اتّفاق المبادلة الذي تزعّمته الولايات المتّحدة وروسيا. في الواقع، كانت الإدارة حينها تجترّ الحجج التي قدّمها النقّاد لصفقة المبادلة المقترحة في خريف عام 2009 من أجل رفض إعلان طهران[38].

بالإضافة إلى ذلك، طرح البيت الأبيض أيضاً مسألة الانعدام العامّ للثقة بإيران كدافع لرفضه إعلان طهران. فاحتجّ أنّ طهران لم تكن جادّة، وأنّها تراوغ لتأخير العقوبات أو تفاديها. قال أحد كبار مسؤولي إدارة أوباما: "أعتقد أنّ شغل إيران الشاغل هو استخدام اقتراح من شأنه تقليل الزخم لقرار فرض العقوبات. أعتقد أنّ هذا هو الدافع الرئيس للإيرانيين". وفقاً لهذا الرأي، ينبغي فرض مجموعة أخرى من العقوبات لتصبح إيران جادّة بشأن المفاوضات. وقال مسؤولو الإدارة إنّهم اكتشفوا نمطاً في السلوك الإيراني تميل بموجبه إيران في اللحظات الحرجة إلى اتّخاذ خطوة صغيرة من أجل تقسيم المجتمع الدولي، وبالتالي، تأخير التدابير العقابية بشكل كبير. وإعلان طهران يتلاءم مع هذا النمط، ومع الأخذ في الاعتبار الانتقادات التي وُجّهت إلى سياسة البيت الأبيض الرامية إلى إشراك الخصوم – التي مفادها أن إدارة أوباما سقطت في فخّ نصبته إيران ببساطة لكسب الوقت - ينبغي لآخر الحيل الإيرانية ألاّ تنطلي على واشنطن. وقد تمّ تبنّي هذا الرأي بحماسة أكبر من قِبل بعض الجهات الفاعلة في الاتّحاد الأوروبي نظراً إلى تجربتها في التفاوض مع إيران منذ عام 2003. قال سفير ألمانيا لدى الأمم المتّحدة: "إذا نظرتم إلى توقيت إعلان طهران، تجدون أنّه تمّ عشيّة التصويت. هل هذه إشارة موثوقة جدّاً؟ لذا، فإنّ التوقيت بأكمله، والطريقة التي تمّ بها، وصياغة ذلك الإعلان، كلّها لا توحي بأيّ ثقة... لم تشأ الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن السقوط ضحيّة أيّ خدع خبيثة في ذلك الوقت"[39].

رأت القوى الغربية أنّ البرازيل وتركيا ضغطتا على إيران ضدّ إرادتها ودفعتاها

إلى المضيّ في الاتّفاق، واعتبرت ذلك إشارة إلى عدم صدق إيران. لكن المشكلة تعمّقت أكثر، وأقرّ دبلوماسي في الاتّحاد الأوروبي أنّ انعدام الثقة كان مترسّخاً إلى حدّ أنّه لو انعكست الأدوار – أي لو كانت إيران هي التي دفعت البرازيل وتركيا للمضيّ في الاتّفاق – لكانت النتيجة هي نفسها: إيران غير صادقة وتلعب على عنصر الوقت. ولو وافقت إيران طواعية على الصفقة، لاعتُبرت عندها خدعة. ولو أنّها وافقت على مضض، لكانت الصفقة مشبوهة لأسباب أخرى. كان انعدام الثقة عميقاً جدّاً حيث إنّ أيّ تطوّر كان سيفسَّر على نحو يتناسب مع المعتقدات والشكوك الموجودة أصلاً، ويدافع عنها، ويعزّزها. فبالنسبة إلى الغرب، إيران غير صادقة وتعقد صفقات تكتيكية من أجل كسب الوقت وحسب. وعلى الرغم من الانفتاح الأوّلي لإدارة أوباما على إيران، إلاّ أنّ البيت الأبيض تراجع عن موقفه وأصبح "يقرأ دوافع الطرف الآخر بأسوأ طريقة ممكنة"؛ استناداً إلى ما أدلى به مسؤول رفيع المستوى في إدارة أوباما. وكان الإحساس السائد هو أنّ "الإيرانيين غير مهتمّين بالتوصّل إلى اتّفاق. كانوا مهتمّين وحسب بتأجيل العقوبات". فبالنسبة إلى الإيرانيين، كلّ ما يسعى إليه الغرب هو حرمان إيران من استقلالها، وحقوقها، وقدراتها، سواء أَتّبَعَ الدبلوماسية أم المواجهة[40].

ثأر لُولا

أثار رفض واشنطن السريع والفظّ لإعلان طهران سخط البرازيل وتركيا. فالاستثمار الشخصي الذي وضعه كلّ من أردوغان ولولا في إعلان طهران جعل رفضه إهانة موجّهة إلى قيادتهما. اقترن ذلك بحملة عدوانية في وسائل الإعلام الأميركية تتّهم رئيسَي الدولتين بالغرور، وجنون العظمة، والمشاعر المعادية لأميركا وإسرائيل. قال لي أموريم: "كان ثمّة أمران شكّلا صدمة لنا: الأوّل هو السرعة، أو العجلة بين الاتّفاق وردّ الفعل". كان لولا قد اتّصل بساركوزي من طهران مباشرة بعد التوصّل إلى الاتّفاق. وكانت كلينتون هي ثاني من تحدّث إليها البرازيليون. إذ اتّصل بها أموريم خلال محطّة في رحلة عودته إلى برازيليا مباشرة بعد المؤتمر الصحفي الذي عُقد في طهران. كانت قد مرّت خمس ساعات فقط على الإعلان عن الاتّفاق، لكنّ وزيرة الخارجية أوضحت تماماً لأموريم أنّ الولايات المتّحدة ستواصل

سعيها لفرض العقوبات. قال لي أحد كبار مستشاري لولا: "فوجئنا حقّاً، ليس لأنّهم كانوا يتفاوضون بشأن العقوبات، بل لأنّهم أرادوا أن يوضحوا تماماً أنّه لا مجال للمفاوضات". وتمثّلت الصدمة الأخرى "بعدم ترك أيّ فترة فاصلة بين تقديم تعليقات مجموعة فيينا والعقوبات". (كما طُلب من طهران، قدّمت هذه الأخيرة موافقتها على إعلان طهران خطّياً للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في غضون سبعة أيّام. وأتى الرفض الرسمي لمجموعة فيينا للإعلان قبل خمس ساعات فقط من التصويت الذي كان مقرّراً داخل مجلس الأمن على قرار العقوبات، حيث لم تجد البرازيل وتركيا الوقت للردّ على الاستجابة)[41].

دافعت البرازيل وتركيا بشراسة عن اتّفاقهما في وسائل الإعلام. فهدّد الأتراك بالانسحاب من إعلان طهران ورفض إيداع اليورانيوم الإيراني قليل التخصيب لديهم إن تبنّى مجلس الأمن عقوبات جديدة ضدّ إيران. وجادل الأتراك قائلين إنّ "الضغط الذي يمارس بقيادة الولايات المتّحدة من أجل فرض عقوبات جديدة على طهران كان يولّد "وضعاً سخيفاً". وأوضحوا أنّهم كانوا على "اتّصال مستمرّ" مع السلطات الأميركية والفرنسية، وأنّه "قيل" لهم إنّ الضغط من أجل العقوبات سيتوقّف في حال وافقت إيران على الصفقة. وفي مؤتمر صحفي عُقد في اسطنبول في اليوم التالي للاتّفاق، قال داوود أوغلو إنّ تركيا "قامت بواجبها"، وأقنعت إيران بالتوقيع، وتوقّعت "مرونة" متبادلة من واشنطن. كما كتب داوود أوغلو وأموريم في صحيفة ***نيويورك تايمز*** أنّه لا إعلان طهران ولا صفقة مبادلة الوقود الأصلية كانا يهدفان إلى حلّ القضيّة النووية بأكملها، إلاّ أنّ جهودهما نجحت في توفير العنصر الرئيس الذي كان مفقوداً في محادثات 2009، ألا وهو الثقة. فكتبا يقولان: "في ظلّ الانعدام المتبادل والعميق للثقة، سيكون على الدوام ثمّة من يثيرون الشكوك في جدوى أيّ نتيجة للتفاوض. ولكن، تتوفّر الآن مادّة كافية لإعطاء المفاوضات فرصة، وإضاعتها أمر قد تأسف عليه الأجيال القادمة". ولكن سرّاً، لم يستطع حتّى أكثر الدبلوماسيين البرازيليين والأتراك حنكة إخفاء غضبهم. إذ قال لي دبلوماسي تركي رفيع المستوى: "ما هو المعنى الحقيقي لإشراك إيران؟ أين الإشراك؟ لا يوجد أيّ إشراك. على الولايات المتّحدة أن تفي بوعودها وتنفّذ ما تقوله... لم يغيّر أوباما سلوك أميركا سوى

بالكلام". ورفض الأتراك والبرازيليون بشكل قاطع الحجّة التي مفادها أنّ واشنطن لم تكن على علم بنشاطاتهم. فمن وجهة نظرهم، قاموا باتّباع "تعليمات" واشنطن ونفّذوا ما طُلب منهم: إخراج 1.200 كيلوغرام من اليورانيوم قليل التخصيب من إيران في شحنة واحدة هو في النهاية شرط من الشروط الأميركية - وليست شروطاً تركية أو برازيلية - كما أشاروا. ولم يقبل الأتراك والبرازيليون كذلك بالنقد الموجّه إلى اعتراف إعلان طهران بحقّ إيران بتخصيب اليورانيوم. فقد كان الإعلان وثيقة بين تركيا والبرازيل وإيران، ولم يعبّر سوى عن النقاط المشتركة بين هذه الدول. والقبول بالإعلان لا يعني أن تعترف جميع الدول بهذا الحقّ، بل أن تُقرّ باعتراف إيران وتركيا والبرازيل بذلك[42].

امتدّ بعض من هذا الإحباط إلى فاعلين آخرين في المجتمع الدولي. فرأى البرادعي، الذي ناضل لإقناع الإيرانيين بالموافقة على مبادلة الوقود الأصلية، أنّ تشكّك واشنطن يمثّل "طريقاً مسدوداً". قال: "اسمعوا، عليكم الاختيار بين رؤية النصف الممتلئ أو النصف الفارغ للكأس. ورفض هذه الخطوة على أنّها تحريف للحقائق ليس مفيداً". لم يفاجأ البرادعي بنجاح تركيا والبرازيل، بل أعرب عن دهشته من ردّ فعل واشنطن، فقال: "لم أفاجأ بصراحة بقبول العرض، بل فوجئتُ من ردّ فعل بعض البلدان التي تستمر بالقول إنّها ترغب في تطبيق العقوبات... واشنطن لا تقبل الموافقة جواباً". رفض الرئيس السابق للوكالة أيضاً الاعتراض المتعلّق بتوسّع الأنشطة التخصيبية الإيرانية وكون مبادلة الوقود لم تحلّ القضيّة النووية بأكملها، مقارناً إيّاه بإصرار إدارة بوش على تعليق الأنشطة التخصيبية في إيران قبل بدء المحادثات، فقال: "في الواقع، كانت نتيجة هذا الإصرار على نيل كلّ شيء قبل البدء بالتفاوض ستة أعوام من الوقت الضائع على حلّ القضيّة الإيرانية". برأيه، لم يكن إعلان طهران يختلف جوهرياً عن مبادلة الوقود السابقة من حيث بناء الثقة. وكان الفرق يتمثّل بأنّ الوضع الداخلي في إيران منعها من إعطاء جواب إيجابي في الوقت المناسب. "استغرقت إيران وقتاً للتجاوب بسبب الوضع السياسي الداخلي"[43].

كانت دوافع واشنطن العامّة للرفض محبطة على نحو خاصّ بالنسبة إلى

البرازيل وتركيا، لأنّهما اعتقدتا أنّهما اتّبعتا رسالة أوباما "بحذافيرها". إلاّ أنّ الرسالة لم تكن عامّة، ونتيجة لذلك، لم يعرف سوى قلّة، بمن فيهم زمرة من الأشخاص داخل إدارة أوباما، بالتناقضات الواضحة بين موقف واشنطن العلني ومحتوى رسالة أوباما. وبسبب الغضب الواضح إزاء معاملة إدارة أوباما، عمد البرازيليون إلى تسريب الرسالة إلى صحيفة محلّية، وخلال ساعات، التقطتها وسائل الإعلام الأميركية. ألقت الرسالة ضوءاً جديداً على اعتراضات إدارة أوباما على إعلان طهران، والتي تناولت عدم معالجة الإعلان لنموّ مخزون اليورانيوم قليل التخصيب في إيران ولمسألة التخصيب حتّى 19.75 بالمائة. فالقضيتان لم تُطرحا في الرسالة كشرط لإتمام الصفقة. كانت كلينتون قد اعترضت على الصفقة لهذين السببين في أثناء حديثها إلى أموريم مباشرة بعد الإعلان عن إعلان طهران. فأجابها أموريم بالقول إنّ "هاتين النقطتين لم تردا في رسالة الرئيس أوباما". فتبع ذلك صمت طويل، ولم تُعطِ كلينتون ردّاً[44].

ردّت الإدارة فوراً على البرازيل وتركيا بالقول إنّ الرسالة تلخّص وحسب موقف واشنطن خلال محادثات خريف 2009، ولا تشكّل وصفاً قاطعاً لموقف إدارة أوباما، كما أنّها لم تشتمل على توجيهات أو مجموعة من التعليمات للمحادثات مع إيران. علاوة على ذلك، ومع أنّ الرسالة لم تأتِ على ذكر مسألة التخصيب حتّى 19.75 بالمائة، إلاّ أنّ المسؤولين الأميركيين أوضحوا في مداولاتهم العديدة مع البرازيل وتركيا أنّه ينبغي تحديث صفقة المبادلة حيث تعكس هذه التغييرات على أرض الواقع. فأقرّ المسؤولون الأتراك والبرازيليون أنّ المسؤولين الأميركيين أثاروا هذه النقاط معهم قبل محادثات طهران، إلاّ أنّهم لم يطرحوها كشروط للصفقة. مع ذلك، أُثيرت مسألة التخصيب حتّى 19.75 بالمائة في طهران، لكن سرعان ما استنتجت تركيا والبرازيل أنّ الإيرانيين ليسوا على استعداد للتنازل في هذا الموضوع قبل أن توافق الدول الخمس دائمة العضوية +1 على إعلان طهران. ولكن طهران أشارت لتركيا والبرازيل أنّه، بمجرّد الموافقة على الإعلان، ستنفتح إيران على موضوع التخلّي عن التخصيب العالي لليورانيوم. أوضح دبلوماسي برازيلي قائلاً: "كان إعلان طهران بنظرنا يشكّل بداية الصفقة، وليس نهايتها". بالتالي، تمّ الاحتفاظ

بهذه المسألة لبحثها في جولة لاحقة من المحادثات، كما أشار البرازيليون والأتراك. وربّما كان الأهمّ من ذلك أنّ الدولتين اعتبرتا رسالة رئيس الولايات المتّحدة هي الوثيقةَ النهائية والجازمة التي تحدّد موقف الولايات المتّحدة. إذ اعتقدت تركيا والبرازيل أنّ الرسالة تحلّ جميع التناقضات والرسائل المختلطة التي عكّرت محادثاتهما مع المسؤولين الأميركيين قبل محادثات طهران[45].

في وقت لاحق، اعترف مسؤولون أميركيون أنّ الرسالة لم تكن واضحة، وأنّه تمّ إرسال رسائل مختلطة إلى تركيا والبرازيل. كما اعترفوا أيضاً أنّه كان من الخطأ إبقاء صفقة المبادلة التي اقتُرحت في أكتوبر على الطاولة (قبل أسبوع من زيارة لولا إلى طهران، كرّر مسؤول في البيت الأبيض أنّ اقتراح الصفقة ما زال سارياً). من وجهة نظر واشنطن، كان ينبغي سحب الرسالة في يناير عندما انتهت مدّتها، إلاّ أنّها ظلّت مطروحة لأنّ واشنطن خشيت، في حال سحب اقتراح الصفقة، من مواجهة طرف متعنّت غير راغب في التفاوض. كان مفهوم المسار المزدوج سيبطل لو أنّ واشنطن أقرّت إلغاء الدبلوماسية. قال لي مسؤول بارز في وزارة الخارجية: "لم يكن ينبغي للرسالة أن تكون بهذا التهذيب. كان علينا الإيضاح أنّنا لا نريد منكم التدخّل في هذا الأمر"[46].

انقسام في المجلس

حالما أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية رسمياً بقبولها إعلان طهران، عادت الكرة إلى ملعب مجموعة فيينا. في ذلك الوقت، لم يكن ثمّة شكّ في أنّ العقوبات ستُعتمد، لكنّ الطريقة التي تمّ فيها اتّخاذ قرار العقوبات زادت من انقسام مجلس الأمن. فقد أعربت مجموعة فيينا عن رفضها الرسمي لإعلان طهران قبل خمس ساعات فقط من جلسة التصويت على العقوبات المقرّرة في المجلس في 9 يونيو 2010. لم يعطِ ذلك البرازيليين والأتراك وقتاً كافياً لمراجعة أساس الرفض، وضاعف حجم الهوّة بين الطرفين. هكذا، فإنّ رغبة واشنطن في انضمام الدولتين إلى جهود الضغط من أجل فرض العقوبات تقلّصت إلى مجرّد ضمان امتناعهما عن التصويت. في الليلة التي سبقت التصويت، اتّصل أوباما بأردوغان وحثّه على

الامتناع عن التصويت. لم يتزحزح أردوغان عن موقفه، لكنّه قبِل بدراسة تلك المسألة (قبل ستة أسابيع فقط، أعلن السفير الأميركي في أنقرة، جيمس جيفري، على الملأ أنّ واشنطن ستعتبر الامتناع عن التصويت تصويتاً سلبياً)[47].

في اليوم التالي، استمرّت المداولات. كان لا بدّ من تأجيل التصويت في مجلس الأمن لأنّ تركيا والبرازيل لم تحسما صوتيهما بعد. ذلك الصباح، أمضى أوباما أربعين دقيقة على الهاتف مع لولا، وحثّ البرازيل على الامتناع عن التصويت. بعد الحديث إلى أوباما، اتّصل لولا بأحمدي نجاد، فقيل له إنّه إن امتنعت البرازيل عن التصويت، فستنسحب إيران على الفور من إعلان طهران. عندما ذهبت السفيرة البرازيلية لدى الأمم المتّحدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتّي إلى اجتماع مجلس الأمن، كانت تحمل بين يديها بيانَين؛ أحدهما يعلن عن امتناع البرازيل عن التصويت، بينما يتضمّن الآخر تصويتاً ضدّ قرار العقوبات. لم تكن فيوتّي تعرف أيّ بيان يُفترض بها أن تقرأ. إلاّ أنّ هاتفها الخلوي رنّ قبل لحظات من بدء الاجتماع؛ نجحت مساومة أحمدي نجاد الصعبة. فبعد التحدّث إلى الرئيسَين الأميركي والإيراني، تشاور لولا وأردوغان مع بعضهما، وقرّرا معاً التصويت ضدّ أوباما[48].

عندما تمّ التصويت أخيراً، كانت حلاوة النصر مشوبة بالمرارة بالنسبة إلى إدارة أوباما. فعلى الرغم من إصدار القرار 1929، صوّتت تركيا والبرازيل ضدّه، بينما امتنع لبنان عن التصويت. من بين جميع قرارات العقوبات التي صدرت بحقّ إيران في الأمم المتّحدة، حصل هذا القرار على التأييد الأضعف. فقد فرض سلَف أوباما، من دون أيّ مجهود لإشراك الإيرانيين دبلوماسياً، ثلاث مجموعات من العقوبات على إيران في الأمم المتّحدة؛ تمّ تبنّي اثنين منها بالإجماع، فيما امتنعت دولة واحدة عن التصويت على القرار الثالث. ولكن للمرّة الأولى، يتمّ الإدلاء بأصوات سلبية ضدّ قرار بفرض عقوبات على إيران. بالنسبة إلى البرازيليين، كان قرار التصويت ضدّ الأغلبية في المجلس أمراً مسلّماً به. فبعد جهود الوساطة التي بذلوها ونجاحهم في ضمان توقيع طهران، لم يكن التصويت لصالح القرار خياراً مطروحاً فعلاً، إذ أوضح دبلوماسي برازيلي رفيع المستوى قائلاً: "لم نتمكّن من التصويت لصالح القرار، كان ذلك غير منسجم مع موقفنا". في الواقع، تصلّبت معارضة البرازيليين للعقوبات

بسبب تصريحات كلينتون في مجلس الشيوخ في اليوم التالي للتوقيع على إعلان طهران، واستنتاج البرازيل أنّ إدارة أوباما لم تكن ستتخلّى فعلاً عن العقوبات لصالح الدبلوماسية حتّى لو رضخت طهران للضغوط. برأي البرازيل، كانت واشنطن تسعى لفرض العقوبات من أجل العقوبات. وبالنسبة إلى البرازيل، فإنّ عملية التفاوض من أجل إصدار قرار العقوبات يمثّل كلّ الخطأ في التركيبة الحالية لمجلس الأمن. لم تكن المفاوضات حواراً حول جوهر ذلك التدبير، بل مساومة على مختلف التدابير التي لا تربطها علاقة مباشرة بالقضيّة المطروحة؛ ألا وهي ضمان عدم صنع إيران لسلاح نووي. ضمنت المساومة ألاّ تتأثّر أيّ من مصالح روسيا أو الصين الاقتصادية بالعقوبات، لكنّ هذا الأمر سلب العقوبات معظم مفعولها. فوفقاً للنتيجة النهائية، لا تستطيع الشركات البرازيلية دخول قطاع الطاقة الإيراني، لكنّ الإعفاءات مكّنت الشركات الصينية والروسية من الاستثمار بحرّية في إيران، وحتّى تشغيل مفاعل نووي هناك. ضاعف هذا الإجراء حتماً من اعتماد إيران على هاتين الدولتين، وأبعد طهران أكثر عن الغرب. قال أموريم: "هذا أغرب ما رأيته"، مشيراً إلى الضرر بعيد الأمد الذي سيلحقه هذا النهج بالنفوذ الغربي على إيران[49].

بالنسبة إلى تركيا، لم تكن المسألة محسومة بهذا الشكل. ففي الأساس، قرّرت تركيا التصويت ضدّ العقوبات لأنّ إيران ضمنت أنّها لن تنسحب من الاتّفاق الثلاثي إن أدلت تركيا والبرازيل بصوتين سلبيَين. للحفاظ على إعلان طهران، كان على تركيا معارضة قرار العقوبات. في النهاية، فكّر الأتراك ورأوا أنّ أحداً لن يتذكّر تصويتهم على هذا القرار، لكنّ الجميع سيذكرون إعلان طهران لأنّه كان أوّل اتّفاق تلتزم به إيران وتوقّع عليه. وبين الإعلان والعقوبات، اختارت تركيا الإعلان. خلال التصويت، أوضحت تركيا استياءها من الرفض السريع للصفقة، فقال سفير تركيا لدى الأمم المتّحدة إرتوغرول أباكان: "فتح إعلان طهران نافذة جديدة وهامّة للدبلوماسية، وينبغي إعطاء وقت ومجال كافيَين من أجل تنفيذه. نحن نشعر بقلق عميق لأنّ تبنّي العقوبات سيؤثّر سلباً في الزخم الذي أوجده الإعلان وعلى العملية الدبلوماسية بأكملها... ليس من المفيد أن تعطي مجموعة فيينا جوابها منذ بضع ساعات فقط. وفي الواقع، فإنّ الردّ ذا الطابع السلبي وإرساله في يوم تبنّي قرار العقوبات كان

لهما تأثير حاسم على موقفنا. إنّ موقفنا يُثبت التزامنا بإعلان طهران وبالجهود الدبلوماسية"[50].

بعد أسبوعين، صادق الكونغرس على فرض عقوبات على توريد البنزين على إيران بأغلبية ساحقة، 408-8 في مجلس النوّاب و99-0 في مجلس الشيوخ. وقّع أوباما على مشروع القانون في 1 يوليو. في النهاية، تمكّن الرئيس الأميركي من تسجيل نقاط سياسية داخلية هامّة. فقد نجح في تأجيل عقوبات الكونغرس إلى ما بعد فرض العقوبات في الأمم المتّحدة، كما تمكّن من إقناع الصين وروسيا بدعم الإجراءات العقابية في مجلس الأمن. في الحقيقة، لم تكن إدارة أوباما ستتخلّى عن الضغط من أجل فرض العقوبات لصالح صفقة نووية في تلك المرحلة، وذلك لأسباب لا علاقة لها لا بالتفاصيل الفنّية لإعلان طهران ولا بجوهر الملفّ النووي الإيراني بحدّ ذاته. قال مسؤول سابق في وزارة الخارجية: "ما من شيء يستطيع الإيرانيون فعله لإيقاف الضغط لفرض العقوبات. كان إعلان طهران يسبّب إشكالية لأنّه كشف تحديداً أنّ فرض العقوبات حلّ محلّ هدف إخراج اليورانيوم قليل التخصيب من إيران وإطلاق المساعي الدبلوماسية. ولو أنّ إيران وافقت على إيقاف التخصيب حتّى 19.75 بالمائة، لصعّب ذلك الأمور أكثر على واشنطن وحلفائها. قال لي دبلوماسي بارز في الاتّحاد الأوروبي: "لو وافقوا على تعليق التخصيب عالي المستوى، لوجدنا أنفسنا في وضع حرج"، لأنّ ذلك "سيبطئ مسيرة فرض العقوبات"[51].

أدّى مزيج من العوامل السياسية، وإدارة العلاقات مع أعضاء دائمين آخرين في المجلس، والهيبة إلى جعل الدبلوماسية الجادّة خياراً غير مطروح في الوقت الذي التزمت فيه واشنطن بمسار العقوبات. أوّلاً، كان الاستثمار السياسي في مسار العقوبات هائلاً، بما في ذلك أعمال مثل المكالمات الشخصية التي أجراها أوباما مع قادة آخرين في العالم، والزيارات رفيعة المستوى. ففشل محادثات فيينا لم يشكّل هزيمة لجدول أعمال أوباما بشأن الحدّ من الانتشار النووي فحسب، بل وجّه أيضاً ضربة كبرى إلى مكانته السياسية. إذ قال وكيل وزارة الخارجية بيرنز لعضو آخر في مجلس الأمن إنّ أوباما مدّ يداً مفتوحة للإيرانيين ولم يكن لديه ما يتفاخر به من

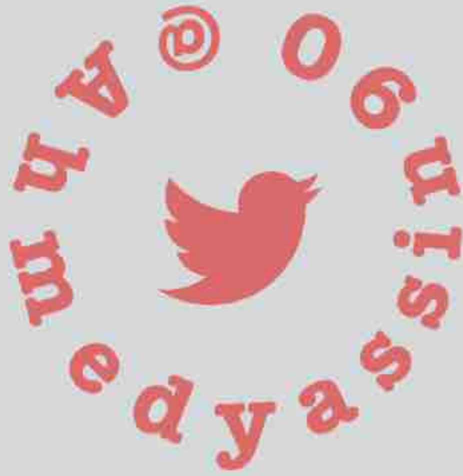
أجل ذلك. استناداً إلى مسؤول غربي، نُقل عن بيرنز قوله: "إنّه يحتاج إلى شيء يعود به إلى الشعب الأميركي". كانت الدبلوماسية مع خصوم أميركا السياسيين عنصراً حيوياً في السياسة الخارجية لأوباما خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، وهي قضيّة ميّزته ليس عن السيناتور جون ماكين والجمهوريين فحسب، وإنّما أيضاً عن منافسته الرئيسة في الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون. ومع إدراك المخاطر السياسية التي ستترتّب على الدبلوماسية مع إيران، برّر فريق أوباما موقفه بالقول إنّ مجرّد محاولة انتهاج الدبلوماسية ستسهّل تعبئة التأييد الدولي للعقوبات في حال فشل الدبلوماسية. وبما أنّ هذا ما فعلته بالتحديد المساعي الدبلوماسية للإدارة، شعرت هذه الأخيرة بأنّ عليها أن تضمن تبنّي العقوبات على الأقلّ من أجل تبرير الرهان على الدبلوماسية[52].

ثانياً، ساعد الاستثمار الضخم في عملية تبنّي العقوبات على تحويل المسألة إلى قضيّة هيبة. فعدم فرض العقوبات سيفسَّر من قِبل إيران على أنّه انتصار، وستدينه إسرائيل وحلفاؤها في الولايات المتّحدة باعتباره علامة ضعف وتردّد لدى أوباما. وكلّما ازداد ضغط إيران ضدّ العقوبات، تضاعف الدفع الأميركي المضادّ، وازداد فرض العقوبات أهمّية. ومن المفارقات، أنّ مقاومة إيران للعقوبات عزّزت التزام إدارة أوباما بهذا التدبير العقابي بسبب عامل الهيبة.

ثالثاً، كان المضيّ قدماً في فرض العقوبات على نحو سريع ضرورياً من أجل الحفاظ على الإجماع بين الدول الخمس دائمة العضوية +1، وضمان الحصول على التأييد في مختلف الصفقات والتنازلات التي تمّت من أجل فرض العقوبات. إذ لم تكن هذه الصفقات والاتّفاقات التي تمّت بين الولايات المتّحدة وروسيا بشكل أساسي خاضعة للملفّ النووي الإيراني بقدر ما كانت قاعدة للعلاقات الأميركية الروسية ولإعادة ضبط علاقة واشنطن بموسكو؛ كانت مشروطة بالدعم الروسي لقرار فرض عقوبات. ولو أنّ العقوبات اقترنت بالدبلوماسية، لما تعرّضت تلك الصفقات للخطر فحسب، بل لأدّى ذلك أيضاً، في حال انهيار إعلان طهران لاحقاً، إلى بدء عملية فرض العقوبات من جديد وإعادة التفاوض بجميع الصفقات والترتيبات. لقد أصبح فرض العقوبات على إيران أساساً المبدأ التنظيمي لإدارة التحالف داخل

الدول الخمس دائمة العضوية +1، ومع حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة، كإسرائيل وبعض الدول السنّية. بفرض العقوبات، أدركت إدارة أوباما أنّها لن تحقّق النتائج المرجوّة على صعيد الحدّ من الانتشار النووي، إلاّ أنّها ستُثبت أنّها تسيطر على مجلس الأمن وعلى التحالف ضدّ إيران. وكان هذا الأمر هامّاً على نحو خاصّ، لأنّ الكونغرس سيَمضي قدُماً في عقوبات أحادية الجانب تستهدف دولاً أخرى من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بغضّ النظر عن القرار الذي ستتوصّل إليه الأمم المتّحدة. ومن شأن ذلك أن يؤلّب الدول الخمس دائمة العضوية ضدّ بعضها بعضاً وليس ضدّ إيران[53].

رابعاً، وربّما الأهمّ، كانت المساحة السياسية في الداخل قد نفدت من إدارة أوباما ببساطة لتقبل بإعلان طهران. كان الكونغرس يتقدّم من إدارة أوباما كالمحدلة، ولم يرَ البيت الأبيض أنّ استثمار رأس المال في توسيع الفضاء السياسي للصفقة سيشكّل خطوة حكيمة من الناحية السياسية. فالقدرة على المناورة السياسية التي تمتّع بها أوباما بشأن إيران عندما تولّى منصبه تآكلت تماماً بفعل الضغوط التي تمارسها إسرائيل والكونغرس، وتداعيات الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2009، ورفض إيران قبول اقتراح المبادلة الروسي الأميركي في أكتوبر 2009. حتّى إنّ بعض الدبلوماسيين الأميركيين استخدموا هذه النقطة كحجّة لفرض العقوبات في مجلس الأمن، معتبرين أنّ العقوبات ضرورية كي تتمكّن الولايات المتّحدة من اكتساب مساحة للدبلوماسية لاحقاً. اعتبر البيت الأبيض أنّه لن يتمّ قبول الصفقة النووية محلّياً إلاّ إن فُرضت على إيران أوّلاً جولة جديدة من العقوبات. عندها فقط سيلقى الاتّفاق النووي مع طهران قبولاً في واشنطن. من هنا، فإنّ أيّ اتّفاق نووي يسبق جولة جديدة من العقوبات سيعقّد التحدّيات التي يواجهها أوباما محلّياً. فالتوصّل إلى اتّفاق من دون عقاب – حتّى لو كان اتّفاقاً جيّداً – لن يكون كافياً ببساطة. قال لي مسؤول بارز سابق في إدارة أوباما: "الانطباع الذي تكوّن، سواء أكان صائباً أم خاطئاً، هو أنّنا لا نستطيع قبول الموافقة جواباً. لم يكن هذا ما أسمّيه انتصاراً للدبلوماسية العامّة"[54].


@Ahmedyassin90

الفصل الحادي عشر
في مأزق العداء

كان نهجنا الدبلوماسي مع إيران مغامرة بِرَميةِ نرد واحدة".

- مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية، يوليو 2010

بعد عام ونصف من تولّي الرئيس باراك أوباما الرئاسة، لم يكن يحتفل بالانتصار الدبلوماسي الذي سعى إليه، بل بفرض العقوبات التي كان يأمل تجنّبها. فعلى الرغم من التواصل واسع النطاق، والفوائد الاستراتيجية الواضحة، وفرصة غير مسبوقة للحوار، وجد أوباما نفسه في علاقة مواجهة مع إيران، شأنه شأن الرؤساء الأميركيين الذين سبقوه. وكما شكّ مسؤولون كثر في إدارته، ربّما كانت العقوبات أمراً محتوماً من الناحية السياسية من وجهة نظر داخلية، وقد تجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة إلى الإيرانيين، إلاّ أنّها لم تشكّل حلاً للأزمة مع إيران. قال المستشار الخاصّ لمكافحة الانتشار النووي والحدّ من التسلّح روبرت أينهورن لجمهوره في جمعية مراقبة التسلّح في واشنطن العاصمة، في 9 مارس 2011: "صحيح أنّ زعماء إيران يتعرّضون للضغوط، إلاّ أنّ العقوبات لم تُنتج بعد تغييراً في تفكير إيران الاستراتيجي حيال برنامجها النووي"؛ بل عوضاً من ذلك، وتحت مراقبة أوباما، استمرّت دائرة التصعيد والتصعيد المضادّ، من دون أن تلوح مؤشّرات حلّ في الأفق[1].

بعد أسبوع من فرض مجلس الأمن الدولي جولة ثالثة من العقوبات على إيران، أعلنت طهران أنّها تقوم ببناء مفاعل نووي جديد. عندما وقّع أوباما على مشروع قانون عقوبات جديد للكونغرس، ردّت إيران بتأجيل أيّ حوار جديد مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا - الدول الخمس دائمة العضوية +1 - وفرض شروط عليه. هكذا، فُتحت جبهة مواجهة جديدة مع إيران مع عدد متزايد من الهجمات المعلوماتية وغيرها من الجهود التخريبية، وعرفت إدارة أوباما نجاحاً ملحوظاً في الضغط لفرض عقوبات أشدّ من جانب الاتّحاد الأوروبي. ولكن على

الرغم من كلّ الضغوط الإضافية، لم يظهر على طهران أيّ تغيّر ملحوظ في سياساتها أو تصميمها. لم تُترجم المعاناة المفروضة على طهران في أيّ لين في موقفها، ممّا تسبّب بخيبة أمل كبيرة لواشنطن. واتّضح ذلك بجلاء خلال آخر اجتماعٍ بين الدول الخمس دائمة العضوية +1 وإيران في اسطنبول في يناير 2011. فعوضاً من التفاوض من موقع ضعف والاستسلام للمطالب الأميركية، بدا الإيرانيون أقوياء كما كانوا من قبل، ممّا زاد الوضع سوءاً وشحذ الخيارات الأميركية. فقد أصرّ الإيرانيون على عدم تضمين برنامجهم النووي في جدول الأعمال، وعلى أنّ إيران لن توافق على مناقشة أنشطتها النووية إلاّ إن اعترفت الدول الخمس دائمة العضوية +1 بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم ورفعت عنها جميع العقوبات. فساد الجمود منذ ذلك الحين[2].

من اليد المفتوحة إلى اليد المقبوضة

فيما عارض معظم نقّاد أوباما في الداخل مساعيه الدبلوماسية لأنّ التحدّث إلى إيران غير مجدٍ ومشكوك فيه أخلاقياً، عارضت قلّة من الأصوات أيضاً سياسة المشاركة التي تبنّاها، إمّا لأنّها غير جريئة بما يكفي، أو لأنّها غير صادقة ولا تهدف سوى إلى تمهيد الطريق لفرض العقوبات. إلاّ أنّ أيّاً من هذه الانتقادات ليس مبرّراً كما يجب. فالدبلوماسية لم تكن ضرورة استراتيجية فحسب، بل أيضاً السبيل الأقلّ كلفة لمعالجة توتّر العلاقات مع إيران. وبالتالي، فإنّ رؤية الرئيس للدبلوماسية لم تكن مؤامرة حيكت بعناية، بل كانت حقيقية، شأنها شأن محاولة التواصل الأوّلية. ولكن أمام المقاومة الساحقة من قِبل إسرائيل والكونغرس والحلفاء العرب، فضلاً عن المتشكّكين داخل الإدارة الأميركية، والأهمّ من ذلك، أعمال الحكومة الإيرانية نفسها، كانت رؤية الرئيس ومساحته السياسية عرضة للشبهة والخطر باستمرار. في النهاية، لم تكن الدبلوماسية التي سعى إليها أوباما سوى ظلّ للإشراك الذي توخّاه[3].

واجهت رؤية أوباما الرامية إلى إشراك الخصوم مقاومة شديدة منذ البداية. فسواء أكان الضغط يهدف إلى فرض مهل غير واقعية على الدبلوماسية - الأمر

الذي لم تؤدِّ سوى إلى تغذية الشكوك في جدّية الطرف الآخر؛ أو أنّ البعض يخشون الدبلوماسية أكثر من الحرب – أم إلى تحديد أهداف للدبلوماسية يتعذّر تحقيقها – كالطلب من إيران التخلّي عن برنامج التخصيب عوضاً من الحدّ منه – أم إلى الضغط من أجل فرض العقوبات قبل بدء المحادثات، فإنّ النتيجة النهائية هي نفسها: كان الفضاء السياسي لأوباما وقدرته على المناورة، المحدودان أساساً، يتقلّصان ببطء ولكن بثبات. إلاّ أنّ الإيرانيين أنفسهم وجّهوا الضربة الأكبر إلى أوباما. فتزوير الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تلت ذلك عزّزت حجج نقّاد أوباما في الداخل وجعلت الإدارة أكثر تردّداً في الدفاع عن سياستها الدبلوماسية. أدّت هذه الأحداث أيضاً إلى ارتفاع أصوات نقّاد سياسة الإشراك داخل الإدارة الأميركية الذين اعتبروا أنّ تداعيات الانتخابات تصبّ في صالح شكوكهم. قال لي ديفيد ميليباند الذي كان آنذاك وزير خارجية الأمم المتّحدة: "أتت انتخابات يونيو 2009 المزوّرة، ومن ثمّ الاحتجاجات، بعد ذلك، وبطريقة ما، فُقد الزخم". كان للانتخابات أثر نفسي عميق في الإدارة. فمع أنّها التزمت بسياسة الإشراك، ورفضت الوقوف إلى جانب الحركة الخضراء، إلاّ أنّها فقدت استعدادها لاتّخاذ خطوات جريئة في الشأن الإيراني. بدأت سياسة الإشراك تصبح خطرة جدّاً، وفي ظلّ انعدام الفوائد السياسية المباشرة للرئيس محلّياً، أصبح الميل يتّجه نحو منطقة مريحة أكثر. أوضح مسؤول في وزارة الخارجية: "عندما تجهل ما يجري، ولا تشعر بأنّ لديك شخصاً تستطيع التواصل معه على الجانب الآخر من الطاولة، فإنّك تعود إلى مكان آمن. والمكان الآمن في السياق الإيراني هو تشويه الصورة والسلبية العامّة". عندما أصبح بإمكان سياسة الإشراك أن تبدأ أخيراً، أي في أكتوبر 2009، كانت قدرة أوباما على المناورة – ورغبته السياسية في النضال من أجل مزيد من المرونة – شبه معدومة. فقد كان بحاجة ماسّة إلى فوز سريع لإيجاد مزيد من الوقت والمساحة للدبلوماسية. ولكن بسبب فقدانه القدرة على المناورة تحديداً، لم يكن يتمتّع سوى بقليل من المرونة في المفاوضات، وسرعان ما تحوّلت النقاشات إلى عرض إمّا أن يُقبل وإما أن يُرفض؛ وهو بالتحديد النهج المحكوم عليه بالفشل[4].

في فيينا، كال الإيرانيون ضربة ثانية لأوباما من خلال رفضهم قبول عرض

المبادلة الأميركي الروسي من دون تعديلات. فمع أنّ مسؤولي الإدارة الأميركية أدركوا أنّ السبب الأساسي وراء رفض إيران هو الشلل الناجم عن الصراع السياسي الداخلي، إلاّ أنّ التأثير ظلّ هو نفسه: لم يكن لدى أوباما ما يقدّمه من أجل التواصل؛ فقد بدأ حزبه ينقلب ضدّه في الكونغرس حول هذه المسألة؛ وشعر كثيرون في إدارته بعدم الارتياح إزاء تصوير البيت الأبيض على أنّه غير متعاطف مع محنة المحتجّين الإيرانيين المؤيّدين للديمقراطية الذين يتحدّون القمع الذي تمارسه الجمهورية الإسلامية؛ كما ورد أنّ الحكومة الإسرائيلية كانت تتحوّل إلى الجهات الديمقراطية المانحة لممارسة ضغوط إضافية على أوباما كي يتخلّى عن الدبلوماسية من أجل إنقاذ الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية المقبلة. علاوة على ذلك، إنّ استمرار الشلل السياسي في إيران جعل إمكانات المساعي الدبلوماسية الإضافية غير واضحة في أحسن الأحوال. وحالما اتُّخذ القرار بتفعيل مسار العقوبات، اختفت الدبلوماسية تماماً ولم يبقَ من أثرها سوى الاسم. اتّضح ذلك للمرّة الأولى عندما أبلغت واشنطن طوكيو أنّها لم تعد ترحّب بجهودها للتوسّط من أجل إيجاد حلّ، ثمّ برز مجدّداً عندما تلقّت محاولة البرازيل وتركيا الناجحة لإقناع طهران بالموافقة على شروط إدارة أوباما لمبادلة الوقود رفضاً فظّاً. وهكذا، ضمّ أوباما اليد التي مدّها لإيران في بداية ولايته[5].

لا تمنّيات طيّبة من طهران

خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من إدراك إيران المعضلة السياسية التي يواجهها أوباما في الداخل، إلاّ أنّ مجموعة من العوامل دفعت طهران إلى الامتناع عن المساعدة على إيجاد مساحة أكبر للحوار. فمن جهة، جعلت الشكوكُ المحيطة بنوايا أوباما وقدراته قيادةَ طهران، غير الميّالة أساساً إلى المخاطرة، أقلّ ميلاً إلى المجازفة من أجل السلام. قال ميليباند: "لا أظنّ أنّ الإيرانيين عرفوا تماماً ما يفعلونه بمحاولة التواصل الأميركية. أظنّ أنّ هذا الأمر شكّل بالنسبة إليهم تغييراً كبيراً، ولم يعرفوا تماماً كيف يتعاملون معه". وحتّى لو افترض الإيرانيون أنّ أوباما يرغب فعلاً في نزع فتيل التوتّر بين الدولتين، إلاّ أنّهم ظلّوا يشكّون في قدرته على تغيير السياسة الأميركية القديمة حيال إيران من أجل مواجهة قوى الوضع الراهن في واشنطن

وخارجها. شكّل الاستثمار في رئيس أميركي مشكوك في نواياه وقدراته وقتاً عصيباً لطهران. فقد وصفت الصحيفة الإيرانية المتشدّدة ***كايهان*** أوباما بأنّه "عاجز" وتساءلت: "من يرتدي البنطال داخل الهرم السياسي الأميركي؟"، وكان إصرار المرشد الأعلى علي خامنئي على أن تُقدّم واشنطن علامات على تغيير استراتيجي حقيقي، لا مجرّد تغيير في اللهجة، يهدف جزئياً إلى اختبار نوايا أوباما وقدراته لهذا الغرض تحديداً. عندما سألتُ أحد المفاوضين النوويين في إيران عن الشكوك العميقة للجمهورية الإسلامية حيال أوباما، والفرص الفريدة التي أوشكت طهران على إضاعتها نتيجة لذلك، لم يبدُ المسؤول آسفاً، فقال: "على الولايات المتّحدة نفسها أن تحلّ مشاكلها السياسية الداخلية". ومع مرور الزمن، ورؤية طهران لأوباما بشكل متزايد على أنّه "لا يختلف في أفعاله عن بوش"، تصلّب موقف إيران وتحوّل عدم مساعدة أوباما إلى رغبة في رؤيته يفشل. فقيل إنّ معارضة أوباما للحرب لا ترجع إلى رغبته في السلام، وإنّما إلى عدم قدرة أميركا على خوض حرب نتيجة التزاماتها في العراق وأفغانستان[6].

تضاعفت شكوك إيران بسبب عدم وضوح الهدف النهائي الذي ترجوه أميركا من الدبلوماسية عموماً، وهدفها النهائي المرجوّ بشأن الملفّ النووي تحديداً. هل كانت واشنطن تسعى إلى تحوّل استراتيجي في علاقتها مع إيران يحوّل العداء إلى شراكة، أم إنّ إدارة أوباما تسعى تكتيكياً إلى تخفيف حدّة التوتّر مع إيران من أجل الاستفادة من المساعدة الإيرانية في العراق وأفغانستان؟ هل كانت الإدارة جاهزة لقبول تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، أم إنّ هدف المحادثات النووية هو تحقيق هدف إدارة بوش نفسه – أي حظر التخصيب كلّياً – باستخدام وسائل مختلفة؟ استناداً إلى ما صرّح به دبلوماسي إيراني سابق تربطه علاقة وثيقة بالقيادة في طهران، ما زال الإيرانيون "يعتبرون نهج الإشراك الأميركي وسيلة أخرى لحمل طهران على الاستسلام". وبعد فشل محادثات فيينا، التي استنتج فيها الإيرانيون أنّ قبول مبادلة الوقود لن يضع حدّاً للطلب من إيران تعليق أنشطتها النووية، فهمت إيران أنّ موقف أميركا منها لم يتغيّر كثيراً. قال محمد خزاعي، سفير إيران لدى الأمم المتّحدة: "ما كان شرطاً مسبقاً في عهد بوش – تعليق تخصيب

اليورانيوم – أصبح شرطاً لاحقاً في عهد أوباما". ولكن عوضاً من الانخراط في خداع متعمّد، لم تستقرّ إدارة أوباما ببساطة على الهدف النهائي المرجوّ مع إيران بشأن الملفّ النووي أو غيره. فبالنسبة إلى البيت الأبيض، كان هدف الدبلوماسية مجرّد وظيفة للرحلة. مع ذلك، لم يكن الافتقار إلى الوضوح حيال الهدف النهائي عرضة لانتقادات إيران أو خصوم الرئيس في الداخل وحسب، بل حتّى كبار المسؤولين في إدارة أوباما كانوا غير واضحين بشأن الاستراتيجية والهدف، كما اتّضح من مذكّرة من ثلاث صفحات تمّ تسريبها، موقّعة من قِبل وزير الدفاع روبرت غيتس، حذّرت من عدم وجود خطّة أميركية متماسكة وطويلة الأمد للتعامل مع تقدّم إيران الثابت نحو امتلاك القدرة النووية. كُشف النقاب عن المذكّرة في أبريل 2010، إلاّ أنّها صيغت في شهر يناير من ذلك العام، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتّحدة تنتقل إلى مسار العقوبات[7].

لكنّ الإيرانيين الذين كانت ثقتهم بالولايات المتّحدة معدومة أساساً، وجدوا في أوباما خصماً أكثر تعقيداً من الرئيس بوش. وجاء هذا التعقيد مع وضوح أقلّ، ممّا زاد من ريبة طهران. فبرأيهم، تضاعف انعدام الثقة بين الولايات المتّحدة وإيران في عهد أوباما. إذ علّق السفير علي أصغر سلطانية قائلاً: "فلنقُل على الأقلّ إنّ الجميع كانوا يعرفون ما يهدف إليه بوش. كانت الأمور واضحة معه". واتّضح عمق انعدام الثقة المعطِّل لدى إيران في الولايات المتّحدة خلال المحادثات التي جرت في فيينا، إذ عرضت واشنطن، كبادرة حسن نيّة، رفع مستوى سلامة مفاعل طهران للأبحاث. كانت تلك خطوة كبرى من شأنها أن تحمل الولايات المتّحدة على المشاركة مباشرة في برنامج إيران النووي. لكنّ الإيرانيين لم يُعجبوا بالعرض، بل نظروا إليه بارتياب كبير. قال أحد كبار مسؤولي إدارة أوباما، متحدّثاً عن ميول الطرفين إلى الظنّ بنوايا كلّ منهما: "من الخطأ إساءة تقدير مدى عمق انعدام ثقة الإيرانيين بنا، والعكس بالعكس". وبالتالي، فإنّ احتمالات نجاح الدبلوماسية المحدودة في ما سمّاه المدير العامّ السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرّية محمد البرادعي "بيئة من الانعدام التامّ للثقة" كانت ضئيلة[8].

أخيراً، هل كانت الحكومة الإيرانية ترغب فعلاً في عقد اتفاق مع الولايات

المتّحدة؟ استناداً إلى مدرسة فكرية شائعة في الولايات المتّحدة، يشكّل العداء مع أميركا - "الشيطان الأكبر" - واحدة من الركائز الثابتة للجمهورية الإسلامية. بالنتيجة، لا يمكن لطهران أن تتصالح مع واشنطن من دون المخاطرة بمعاناة أزمة شرعية وهويّة داخلية، إذ تحتاج أيديولوجية النظام إلى العداء مع الولايات المتّحدة الذي من دونه تنهار التناقضات الداخلية للجمهورية الإسلامية. من هنا، فإنّ إحجام إيران الدوري عن التعامل مع الولايات المتّحدة متجذّر في هذه الأيديولوجية وليس في الانقسامات الداخلية في إيران، أو انعدام الثقة في الولايات المتّحدة، أو عدم اهتمامها بالصفقات التي تطرحها الولايات المتّحدة. إنّ العقبة الرئيسة أمام التواصل الدبلوماسي لا تكمن في طريقة الدبلوماسية، أو مداها، أو انعدامها، أو في تفاصيل الاتفاق، بل بالأحرى في الحمض النووي للنظام.

غير أنّ حسابات المتشدّدين الإيرانيين لم تكن غامضة أو غير مفهومة إلى حدّ حاجة المحلّلين إلى اللجوء إلى علماء الوراثة لفهمها. فجزء من إحجام المتشدّدين في إيران عن التفاوض مع الولايات المتّحدة لا يرجع بالضرورة إلى هذه العوامل الأيديولوجية، بل إلى خشيتهم من أن تؤدّي أيّ علاقة مع الولايات المتّحدة إلى إجبار إيران على تبنّي سياسات في المنطقة تتماشى مع سياسات واشنطن، وإلى حدّ ما إسرائيل. بذلك، ستفقد إيران استقلالها، وعلى غرار مصر بعد اتفاق كامب ديفيد، ستفشل في محاولتها تسلّم زمام القيادة في المنطقة. علاوة على ذلك، وبالاصطفاف خلف الولايات المتّحدة، ستجبَر إيران على الاستثمار في بقاء الأنظمة العربية الموالية لأميركا عوضاً من اتّباع سياسات تكسبها نفوذاً في الشارع العربي. وبما أنّ المتشدّدين الإيرانيين وجدوا أنّ الشارع العربي سيطيح في نهاية المطاف بالأنظمة الموالية للولايات المتّحدة، يمكن تحقيق أمن إيران على المدى البعيد باصطفافها مع الجماهير. وبالتالي، فإنّ الموافقة على أيّ تعامل مع واشنطن – وفقاً لشروطها ومصمّم لإعادة تأهيل إيران كحليف مطيع للولايات المتّحدة – سيتناقض مع المصالح الأمنية الإيرانية طويلة الأمد في المنطقة. وفي الواقع، إنّ استمرار تراجع الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، والربيع العربي لعام 2011، وسقوط الأنظمة في مصر وتونس وغيرهما، دعم على الأرجح وجهة نظر المتشدّدين التي تعتبر الولايات المتّحدة قوّة هامشية على نحو متزايد، عاجزة عن التكيّف مع الحقائق الجديدة في المنطقة.

وعلى الأرجح، لم ترَ إيران بعد أنّها أضاعت فرصة مع أوباما عام 2009. قال سلطانية: "ما حدث يُثبت بوضوح ما قاله مسؤولونا، بمن فيهم المرشد الأعلى: ***إنّ الأميركيين يأتون أحياناً بكلام جيّد، ولكن في الممارسة ربّما يحملون سكّيناً لطعنك في ظهرك***"[9].

سواء أكانت شكوك إيران مبرّرة أم لا، فإنّها استتبعت شللاً. فما لم يقدّره الإيرانيون هو أنّ قدرة أوباما على توجيه السياسة و"ارتداء البنطال" داخل الحكومة الأميركية كانت تدلّ جزئيّاً على مدى استعداد إيران للمجازفة من أجل السلام مثلما اعتادت أن تجازف من أجل استمرار حالة الجمود الطويلة المتمثّلة "باللاّحرب واللاّسِلم". في مراجعة للأحداث الماضية، عندما استلم جورج بوش الابن منصبه عام 2001 واعتمد نهج المواجهة مع إيران، أسف الإصلاحيون في دائرة الرئيس السابق محمد خاتمي على فشلهم في الاستجابة لدعوة الرئيس بيل كلينتون للتواصل. واستعداد إدارة أوباما غير المسبوق للتواصل مع إيران والشروع في عملية مصالحة حذرة، وإن كانت غير كافية، من غير المرجّح أن نراه لدى إدارة أميركية لاحقة لمدّة من الزمن. وأيضاً، إنّ الفرصة التي توفّرت لإيران مع أوباما خلال الأشهر الأولى من رئاسته لن تقدَّر حقّ قدرها على الأرجح من قِبل صنّاع القرار في طهران إلاّ بعد وقت طويل.

لماذا لم تُستكمل المساعي الدبلوماسية؟

من الواضح أنّ محاولة أوباما على الصعيد الدبلوماسي لم تحقّق النتائج المرجوّة. لكنّ السؤال هو ليس ***لماذا قصّرت الدبلوماسية عن بلوغ هدفها؟*** بل ***لماذا لم تُستكمل وتُستنفد؟*** إنّ سعي كلّ جانب إلى تعليق الفشل على الآخر لا يعطينا فهماً أفضل لتعقيد الصراع. ففي بعض الأحيان، بيّن الجانبان عن حسن نيّة، ولكن في أحيان أخرى استبدّت بهما الشكوك والمخاوف. كلاهما أساءا التقدير وارتكبا الأخطاء، وكلاهما شعرا بأنّ الطرف الآخر يتحمّل الحصّة الأصغر من المخاطر لصنع السلام. اهتمّ كلا الطرفان في أوقات مختلفة باتفاق من نوع ما؛ ويبقى السؤال ما إذا كانا يسعيان إلى إتمام الاتفاق نفسه. لا يمكن الإجابة عن ذلك السؤال إلاّ من خلال الدبلوماسية المستمرّة، والثابتة، والصبورة. وتشكّل جهود

المصالحة الأخيرة التي اشتملت على الولايات المتّحدة نفسها مثالاً على ذلك.

على سبيل المثال، دامت رحلة الولايات المتّحدة وليبيا نحو إنهاء نزاعهما قبل الربيع العربي سبع سنوات تقريباً، إذ دخلت ليبيا في مفاوضات سرّية مع الولايات المتّحدة منذ مايو 1999، مركّزة في البداية على عقوبات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالإرهاب. غير أنّ المفاوضات بين الدولتين عُلّقت خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2000، ولم تستأنف إلاّ بعد 11 سبتمبر 2001. في مارس 2003، اتّصل مسؤولون ليبيون بالحكومة البريطانية لبدء محادثات حول "تفكيك برنامج أسلحة الدمار الشامل مقابل رفع العقوبات وتطبيع العلاقات بين البلدين". أدّى ذلك إلى فتح قسم لرعاية المصالح الأميركية في السفارة البلجيكية في طرابلس عام 2004، تلاه أمر تنفيذي صادر عن الرئيس بوش قضى برفع معظم العقوبات الأميركية المفروضة على ليبيا. في 15 مايو 2006، أي بعد سبع سنوات تقريباً من بدء المحادثات الدبلوماسية، أعلنت إدارة بوش عن عزمها على استعادة كامل العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا وإلغاء إدراج ليبيا على لائحة الدول الراعية للإرهاب. تمّت استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 31 مايو، عندما رفعت الولايات المتّحدة مستوى مكتب الاتّصال في ليبيا إلى سفارة[10].

في حالة الولايات المتّحدة وفيتنام، استغرقت المفاوضات الهادفة إلى تطبيع العلاقات بين البلدين أربع سنوات؛ وانقضت ستّ سنوات أخرى قبل أن يتمّ التوقيع على اتّفاق تجارة ثنائي بين الدولتين. في أبريل 1991، وضعت الولايات المتّحدة خارطة طريق للتطبيع، بدأت بافتتاح مكتب أميركي في هانوي لتولّي قضايا أسرى الحرب والمفقودين في أثناء العمل، وتعهّد أميركي بتقديم مساعدات إنسانية بقيمة مليون دولار، وتخفيف القيود على الدبلوماسيين الفيتناميين المسافرين من وإلى الولايات المتّحدة. في يناير 1994، أصدر الكونغرس تشريعاً برفع الحظر الاقتصادي المفروض على فيتنام، وفي العام التالي، قامت فيتنام والولايات المتّحدة بتسوية المطالب الثنائية والدبلوماسية وفتح مكاتب اتّصال. في العام 1995، أعلنت وزارة المال رفع جميع القيود المفروضة على حسابات ذات مصالح فيتنامية، وأقامت الولايات المتّحدة علاقات على مستوى السفراء مع فيتنام. وعلى الرغم من استمرار بعض

الجدل في الكونغرس بشأن أسرى الحرب والمفقودين، إلاّ أنّه تمّ تأكيد بيت بيترسون سفيراً لدى فيتنام عام 1997[11].

حتّى جهود ***الوساطة*** الناجحة التي بذلتها الولايات المتّحدة كانت طويلة وشاقّة. على سبيل المثال، تمّ التوصّل إلى اتفاق بلفاست الذي أنهى القتال في أيرلندا الشمالية بعد 700 يومٍ من المفاوضات المضنية بقيادة السيناتور السابق جورج ميتشل، وفيها رفضت إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة في الصراع – الشين فين – الجلوس إلى طاولة المفاوضات معظم تلك الفترة. قال ميتشل في برنامج ***تشارلي روز*** في يناير 2010: "كنت في أيرلندا الشمالية لمدّة خمس سنوات. ولمدّة 700 يومٍ ظلّ أحد الأطراف يقول: ***لن نوافق أبداً على مؤسّسات جديدةٍ بين شمال وجنوب أيرلندا***. وقال الطرف الآخر لمدّة 700 يوم: ***لن نوافق أبداً على تجمّع جديد لأيرلندا الشمالية***. وفي اليوم 701، وافق الطرفان على ما أكّدا أنّهما لن يوافقا عليه". مهما تكن اتفاقات السلام تلك صعبة ومنهكة، فلم يكن من الممكن التوصّل إليها لولا إرادة ومثابرة الجانبين. والدبلوماسية بين الولايات المتّحدة وإيران بين عامَي 2009 و2011 لم تشتمل على أيّ من هاتين الصفتين[12].

في فيينا، كانت إدارة أوباما تخشى أن تطول المفاوضات حيث رفضت تقبّل أيّ حلّ وسط بشأن الشروط المركزية للصفقة. وما اقتُرح في البداية كحلّ تفاوضي، سرعان ما تحوّل إلى إنذار؛ ليس عن سابق تصميم بالضرورة، ولكن بفعل الضغوط التي كانت إدارة أوباما تواجهها من جانب الكونغرس وإسرائيل وبعض دول الاتّحاد الأوروبي. قال موظف رفيع المستوى في مجلس الشيوخ موالٍ لإدارة أوباما: "جعلناه أساساً عرضاً إمّا أن يُقبل وإما أن يُرفض. وحالما اتضح أنّ الإيرانيين لن يتجاوبوا مع عرض المبادلة الأميركي الروسي، اعتمدت الولايات المتّحدة على تدخّل البرازيل وتركيا واليابان لاستكشاف فرص أخيرة. في تلك المرحلة، أصبحت إدارة أوباما منفتحة على فكرة إجراء المبادلة على دفعتين، ولكن فقط إن وافق الإيرانيون على اجتماع آخر على مستوى سياسي. إلاّ أنّ المحاولات العديدة التي بذلها الأوروبيون للتواصل مع إيران وتحديد موعد لاجتماع سياسي آخر ظلّت بلا جواب. وعندما تمّت مواجهة الإيرانيين بذلك، ادّعوا أنّهم لم يستلموا الرسائل. قال لي مسؤول في وزارة

الخارجية: "وكأنّنا في المدرسة الثانوية. هذا سخيف"[13].

علاوة على ذلك، إنّ التركيز الأحادي على الملفّ النووي على حساب قضايا ملحّة أخرى - كإمكانية التعاون بين الولايات المتّحدة وإيران في أفغانستان، واستقرار العراق، ووضع حقوق الإنسان في إيران - حوّل المفاوضات إلى مساومة ذات متغيّر واحد، وهي من أصعب أشكال المفاوضات؛ لا سيّما في مناخ سياسي صعب أساساً؛ اعتبرت الولايات المتّحدة أنّ الاقتراح الإيراني بوضع جدول أعمال واسع للمفاوضات محاولة لكسب الوقت. ولو أنّ جدول الأعمال كان أكثر اتّساعاً منذ البداية، لأمكن استخدام التقدّم في مسألة معيّنة لكسر الجمود في مسألة أخرى. فمن شأن جداول الأعمال الأكبر حجماً أن تمنح قدرة أكبر على المناورة من أجل إيجاد حلول مبتكرة.

بالإضافة إلى ذلك، ومع أنّه كان يُفترض أن تشكّل مبادلة الوقود تدبيراً لبناء الثقة، إلاّ أنّها سرعان ما تحوّلت إلى شرط مسبق لاستمرار الدبلوماسية؛ ما لم توافق إيران على المبادلة، لن يأخذ أيّ إجراء دبلوماسي مجراه. هذه المقاربة، التي خلطت في جوهرها الهدف ***الاستراتيجي*** المتمثّل بالتأسيس لعملية دبلوماسية فاعلة ومستدامة مع الفائدة ***التكتيكية*** لمبادلة الوقود باعتبارها تدبيراً لبناء الثقة، سبّبت إشكاليّة كبيرة. فقد ضمنت أن يؤدّي عدم الموافقة على ما يُفترض أن يكون تدبيراً لبناء الثقة إلى وقف جدول أعمال المفاوضات الأميركية الإيرانية بأكمله. ففي المفاوضات عادة، إن لم يتمّ الاتّفاق على تدبير لبناء الثقة، يوضع تدبير آخر قيد الاختبار؛ لا تعامَل تدابير بناء الثقة على أنّها الهدف النهائي للمفاوضات. ولكن في حالة مجموعة فيينا وإيران، أصبح تدبير بناء الثقة هو الهدف النهائي. وعوضاً من تجاهل تلك الصفقة المؤقّتة، اختارت إدارة أوباما التخلّي عن الدبلوماسية بسبب عدم الاتفاق عليها.

بالمقابل، يمكن تفسير نجاح إعلان طهران جزئيّاً بالنهج الذي اتّبعته تركيا والبرازيل في الدبلوماسية؛ وهو نهج يختلف عن نهج الأميركيين والأوروبيين. كانت نقطة انطلاقهما أكثر إيجابية بالطبع، فنظراً إلى كون تركيا والبرازيل دولتين ناميتين، ولا تملكان تاريخاً حديثاً من العداء تجاه إيران، لم يسيطر انعدام الثقة

على علاقات الدول الثلاث. ولكن عوضاً من ذلك، ساد جوّ من الاحترام لأنّ الجهود الدبلوماسية جرت على "أساس من المساواة" مع التركيز على حلّ المشكلة عوضاً من الإكراه. أوضح دبلوماسي تركي بارز قائلاً: "عندما تعطي الأولويّة للتخويف والإكراه بدلاً من الاحترام، ينهار كلّ شيء. إيران تصغي إلينا لأنّنا نحترمها". التفّت البرازيل وتركيا على مسألة الثقة، الأمر الذي سبّب كثيراً من الشلل في التعامل بين إيران والولايات المتّحدة. فعوضاً من وضع ثقتها بإيران، وضعت ثقتها بالاتّفاق، متوقّعة أن يوفّر الضمانات التي ستساعد على توليد الثقة. قال لي أحد مستشاري الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا: "لا يتعلّق الأمر بالوثوق بأيّ كان، بل بتوليد الآليات التي يستطيع الناس في ظلّها أن يثبتوا أنّهم يستحقّون تلك الثقة. هذا هو جوهر الموضوع"[14].

بالإضافة إلى ذلك، لم يبحث البرازيليون والأتراك عن قناة حقيقية واحدة للوصول إلى إيران، بل أدركوا أنّه ينبغي لهم بذل الجهود الدبلوماسية مع جميع مراكز القوى الإيرانية الكبرى. فكما تحاوروا مع البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والبنتاغون، والكونغرس من الجانب الأميركي، أدركوا أنّه لا يمكن التوصّل إلى قرار كبير على الأرجح في إيران ما لم يشمل النقاش مجموعة من المعنيين الأساسيين. بالنتيجة، أمضوا وقتاً طويلاً في اجتماعات لبناء الثقة وجهاً لوجه مع جميع مراكز القوّة الإيرانية، بما في ذلك مجلس الشورى (البرلمان الإيراني)، ومكتب المرشد الأعلى، ومراكز وفصائل سياسية أخرى. قال لي الصحفي التركي المخضرم جنكيز جاندار: "ثمّة دولة واحدة تشبه في هيكلها هيكل السلطة الإيرانية، وهي الولايات المتّحدة الأميركية. لذا، فإنّ التحدّث إلى الرئيس ليس كافياً. عليك أن تتحدّث معهم جميعاً". وربّما الأهمّ من ذلك، هو أنّ مساعي البرازيل وتركيا إلى إيجاد حلّ دبلوماسي امتازت بمثابرة وتصميم أكبر، وربّما كان سبب نجاحهما في تلك المهمّة يرجع إلى عدم معاناتهما مصاعب سياسية كبرى في الداخل. فبين نوفمبر 2009 و2010، أمضت البرازيل وتركيا وقتاً في المحادثات مع طهران يفوق الوقت الذي أمضته الدول الخمس دائمة العضوية +1 مجتمعة. من الواضح أنّ تفاصيل إعلان طهران كانت أكثر جاذبية للإيرانيين – كالاعتراف الصريح بحقّ إيران في تخصيب

اليورانيوم – لكنّ هذا العنصر وحده لا يفسّر نجاح تركيا والبرازيل في ضمان موافقة إيران. في الواقع، كان لنهجهما ومثابرتهما في المساعي الدبلوماسية أهمّية حاسمة[15].

في النهاية، يرجع فشل الدبلوماسية بين الولايات المتّحدة وإيران إلى عدم كفاية الإرادة السياسية وأجواء انعدام الثقة التي لم تمنح الجانبين أيّ هامش خطأ. ربّما كانت المقترحات التي طُرحت مشوبة بالعيوب، وربّما لعب كلّ من الطرفين في فترات معيّنة على عنصر الوقت أو سعيا إلى تأجيل المحادثات، وربّما لم تكن النوايا الحسنة متبادلة، لكنّ هذه الظاهرة لا تجعل المحادثات الأميركية الإيرانية فريدة من نوعها، بل هي قواسم مشتركة في جميع المفاوضات تقريباً. فالمفاوضات لا تنجح لأنّ المقترحات خالية من العيوب ولأنّ كلا الجانبين يتمتّعان بحسن النيّة، بل تنجح لأنّه يتمّ التغلّب على العيوب الكثيرة المقترنة بالمحادثات بواسطة النيّة السياسية للتوصّل إلى حلّ.

ينبغي أن تكون النيّة لإيجاد حلّ دبلوماسي قويّة بما يكفي للتغلّب على جميع العقبات، ولكن في حالة الولايات المتّحدة وإيران، تمّ التخلّي عن الدبلوماسية في الواقع عند بروز أوّل عقبة. ومع أنّ الرغبة في الدبلوماسية كانت حقيقية، إلاّ أنّ انعدام ثقة الإدارة الأميركية بفرص نجاحها – قال لي عدّة مسؤولين رفيعي المستوى في إدارة أوباما بشكل منفصل إنّهم لم يعتقدوا بنجاح الدبلوماسية – يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان البيت الأبيض سيستثمر بشكل كامل في سياسة اعتقد بفشلها. أضف إلى أنّ انعدام الإرادة السياسية كان منتشراً في البيروقراطية. فبعد انتخابات يونيو في إيران تحديداً، ساد مزيج من الخوف و"الأفكار القديمة" – التمسّك بالأنماط القديمة لأنّها مريحة أكثر وتشتمل على مجازفة أقلّ – ساعد على تقليص الرغبة في متابعة الجهود الدبلوماسية. قال مسؤول بارز في وزارة الخارجية: "الناس يخافون من ظلّهم وحسب. تقترح أمراً ما، فيهرع الجميع للاختباء... ثمّة عجزٍ جماعي عن كسر الأنماط والمبادئ القديمة. أعني بذلك أن الاستمرار لثلاثين عاماً بفعل شيء بطريقة معيّنة أمر جبّار". هذا "العجز الجماعي"، الموجود أيضاً لدى الجانب الإيراني، ولكن ليس للأسباب نفسها بالضرورة، هو الذي يجعل توتّر

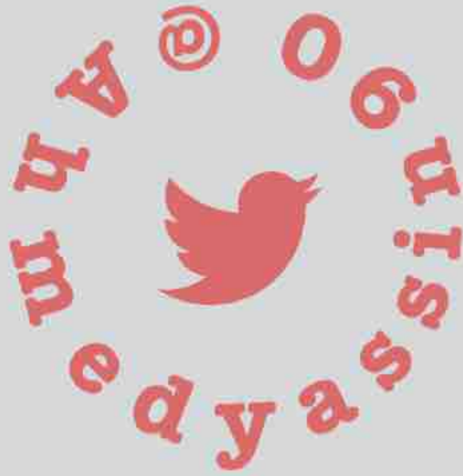
العلاقات الأميركية الإيرانية أكثر من مجرّد علاقة عداء. إنّه ***عداء ممأسس***[16].

أمام هذه العقبات، اعتمد أوباما استراتيجية لا ينفق فيها رأسماله السياسي من أجل توسيع نطاق قدرته على المناورة، بل يتبع فيها ما يسمح به المشهد السياسي في واشنطن. وعندما أصبح هذا المشهد أكثر عدائية نتيجة لسلوك الحكومة الإيرانية والضغوط الممارسة من جانب الكونغرس وبعض حلفاء واشنطن الأساسيين، تقلّصت احتمالات نجاح أوباما تبعاً لذلك. في الواقع، لم يناضل أوباما مطلقاً في الداخل من أجل الحصول على المجال السياسي الذي يحتاج إليه لتحقيق النجاح. فنادراً ما طلبت الإدارة مساعدة المشرّعين، وحتّى عندما عرض كبار الحلفاء السياسيين في الكونغرس تزويد الرئيس بالغطاء السياسي لمتابعة "استراتيجية دبلوماسية أكثر جرأة"، رفض البيت الأبيض لأنّ الضغط من أجل مزيد من المساحة السياسية في الملفّ الإيراني لم يحمل معه أيّ فوائد سياسية داخلية. اتّبع آية الله خامنئي نهجاً مماثلاً في إيران. ففي الوقت الذي عارض فيه المحادثات مع الولايات المتّحدة لحرمان خصومه السياسيين من هذا الفضل، نظر بعين الريبة إلى جميع أشكال التعامل مع الولايات المتّحدة وتجنّب أيّ مبادرة تواجه معارضة في الداخل. ويُعتبر عدم موافقة إيران على اقتراح المبادلة الأميركي الروسي في أكتوبر 2009 مثالاً على ذلك. في هذا النموذج، أثبت الطرفان – ربّما نتيجة "للعجز الجماعي" عن التغيير الذي يعانيه كلّ منهما – أنّهما أكثر قدرة على حشد الإرادة السياسية للمواجهة منها للمصالحة، وأكثر استعداداً لقبول المجازفة في الصراع منها لصنع السلام[17].

يميل هذا العداء الممأسس بين الولايات المتّحدة وإيران إلى جعل الاعتبارات السياسية الداخلية تختلق حتميّات استراتيجية. فعلى حدّ تعبير مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية، تشكّل إيران "السكّة الثالثة" للسياسة الأميركية وقضيّة سياسية داخلية كبيرة؛ ليس لأنّ الأميركيٍ العادي يكترث لها أو يشعر بالتورّط في النزاع الأميركي الإيراني، بل لأنّ عدداً من الجماعات ذات المصالح قادر على إحداث تأثير حاسم في صياغة سياسة أميركا في إيران من خلال تحويل القضيّة إلى مباراة كرة قدم سياسية داخلية. فأيّ تسوية مع إيران يجب أن تحظى بدعم

بعض الدوائر الانتخابية الداخلية الرئيسة في الولايات المتّحدة، والبعض منها تعارض تلقائياً ومن دون أيّ مجال للبحث اتفاقاً مع إيران. تسود في إيران ظاهرة مشابهة. فسياسة طهران المجزّأة غالباً ما شلّت قدرتها على اتّباع سياسة تصالحية تجاه الولايات المتّحدة على نحو مستدام. ومن المفارقات أنّ معظم الفصائل – بمن فيها المتشدّدون – تعارض فكرة قيام فصيلة أخرى بعقد اتّفاق مع واشنطن أكثر من فكرة المصالحة مع الولايات المتّحدة نفسها.

حتّى الآن، أبدى كلا الطرفين في أوقات مختلفة اهتماماً في حلّ نزاعهما. كلاهما جازفا وأطلقا مبادرات لتسوية خلافاتهما، إلاّ أنّ قدراتهما على التواصل نادراً ما تزامنت؛ عندما نظر أحدهما إلى الخارج، كان الآخر ينظر إلى الداخل. ونادراً ما تمكّنا من الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة للتوصّل إلى حلّ. فبسبب عرضة النظام السياسي الأميركي للتأثير الخارجي، وبسبب السياسة الإيرانية المقسّمة، كانت قدرة الدولتين على حشد ما يكفي من الإرادة والمثابرة في الوقت نفسه محدودة. كانت محاولة تواصل أوباما مع إيران حقيقية ولكنّها لم تعش طويلاً؛ إمّا أن تنجح فوراً وإما أن يتمّ التخلّي عنها. قال لي أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية: "كانت سياستنا مع إيران مغامرة بِرَميةِ نرد واحدة". مع أنّ طهران وواشنطن لا تحتاجان إلى المخاطرة بكلّ شيء، إلاّ أنّهما كانتا بحاجة إلى أكثر من حظّ مبتدئ للخروج من مأزق العداء الذي تتخبّطان فيه حالياً[18].


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني عشر
خاتمة
مستقبل غامض

الغموض هو اليقين الوحيد، وتعلّم العيش مع انعدام الأمان هو الأمان الوحيد".

- جون ألن باولوس

مع الاضطرابات الشعبية التي تعصف بالعالم العربي، يتحتّم على الاستراتيجيين في البيت الأبيض أن يأخذوا في الاعتبار هامشاً أكبر من عدم اليقين وهم يعالجون مسألة مضيّ إيران قدماً في سياساتها. فالانقسامات داخل المعسكر المحافظ في إيران اتّسعت، والصراع على السلطة بين الرئيس محمود أحمدي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي، بلغ ذروته مع التهميش المتزايد الذي يتعرّض له هذا الأخير داخل النظام واقترابه ممّا يمكن وصفه ببطّة عرجاء. يشير هذا النزاع على السلطة إلى منافسة أكبر بين الحارس القديم للجمهورية الإسلامية وجيل جديد من السياسيين الإيرانيين الذين كانوا جنود الثورة قبل ثلاثين عاماً. يبقى تأثير هذا الصراع على السلطة في السياسة الخارجية الإيرانية غير مرئيّ، إلاّ أنّه يزيد من احتمال حدوث تحوّلات معيّنة، بينما يقلّص تدريجيّاً القدرة على توقّع السلوك الإيراني في المدى القريب.

يخوض العالم العربي ككلّ أكبر تحوّل ديناميكي منذ الحرب العالمية الأولى، عندما قام السير مارك سايكس وفرانسوا جورج-بيكو بتقسيم المنطقة إلى دوائر نفوذ مستعمَرة. في البداية، فوجئت واشنطن عندما اجتاح الربيع العربي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فسقوط نظام مبارك في مصر – أحد أعمدة النظام الأميركي في المنطقة – كان من شأنه أن يسبّب كارثة للولايات المتّحدة ويحسّن بشكل ملحوظ موقع إيران الإقليمي. ولكن، صحيح أنّ إيران طالما تمنّت سقوط الأنظمة الموالية للولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، إلاّ أنّ الربيع العربي أخذها

هي أيضاً على حين غرّة، ليس بسبب سقوط نظام مبارك السريع فحسب، بل لعدم اشتمال "الثورة" المصرية على بُعد مناهض لأميركا أيضاً. فقد توقّعت طهران أن تثور شعوب تلك الأنظمة الموالية لأميركا، وتصبّ جامّ غضبها على الحكّام المستبدّين ومن يدعمونهم من الأميركيين. ومن شأن هذا بدوره أن يمنح إيران فرصة لتوسيع نفوذها الإقليمي[1].

حتّى الآن، لم يتحقّق توقّع طهران. وعوضاً عن ذلك، وجدت واشنطن فرصة لإعادة اختراع قيادتها في المنطقة من خلال الاعتراف أنّ الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه، وأنّ صفقة جديدة – مرتكزة على نظام جديد – يجب أن تُعقد بين أميركا وحكومات وشعوب الشرق الأوسط. من شأن اتّفاق كهذا، في حال تمّ التوصّل إليه، أن يضع طهران في موقف دفاعي، وأن يقلّص إلى حدّ كبير من قدرتها على إبراز نفسها كفاعل لا غنى عنه للولايات المتّحدة في العراق وأفغانستان وغيرهما. لكنّ الطريق إلى ميثاق جديد كهذا طويل وشاقّ، وسيحتاج إلى تحوّل جذري في كيفيّة مقاربة الولايات المتّحدة للمنطقة، ولا يمكن تحقيقه بواسطة الخطابات الخيالية وحدها، بل سيتطلّب تغييرات ملموسة في السياسة، وليس تغييرات سطحية وحسب. كان مارتن كرامر، من مركز شاليم الإسرائيلي المحافظ، قد وضع إصبعه على نقطة مركزية في مؤتمر هيرتسليا الذي عُقد في فبراير 2011 في إسرائيل. فقد شكّك كرامر في تأكيد أميركا أنّ الوضع الإقليمي الراهن لا يمكنه الاستمرار، وقال بلا حرج: "في إسرائيل، نحن مع الوضع الراهن. نحن لا نعتقد فحسب أنّ الوضع الراهن قابل للاستمرار، بل نظنّ أنّ من واجب الولايات المتّحدة الحفاظ عليه"[2].

خيارات أميركا

تواجه واشنطن وضعاً غير مسبوق في المنطقة ضعف فيه موقفها؛ فمصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين تتباين، ومع أنّها لم تصبح قوّة عظمى غير ذات صلة، إلاّ أنّ قيادتها أصبحت موضع تساؤل متزايد ويتمّ التغاضي عنها. في تلك الأثناء، خسر الإيرانيون زخمهم هم أيضاً، ويرجع جزء من ذلك إلى الربيع العربي، والجزء الآخر إلى انقساماتهم الداخلية. ومع أنّ ذلك لا يقوّض الفائدة الاستراتيجية لحلّ

التوتّرات بين الولايات المتّحدة وإيران، إلاّ أنّ الفوائد المباشرة ليست مؤكّدة، فضلاً عن وجود اعتقاد أنّ أيّ جهود لإشراك طهران تشتمل على خطر أعظم. ستستمرّ هذه التطوّرات بحدّ خيارات واشنطن بشأن إيران. وعلى المدى القصير، وتحديداً خلال الفترة المؤدّية إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2012، لن تتوفّر أيّ مساحة لأيّ مبادرة بنّاءة.

عوضاً من ذلك، من المحتمل أن تصبح سياسة أوباما في إيران هدفاً لحملات الجمهوريين في الانتخابات المقبلة. فمع نجاح الرئيس في القضاء على أسامة بن لادن، وعدم وجود موقف جمهوري موحّد بشأن الربيع العربي والتدخّل في ليبيا، تبرز إيران باعتبارها هدف السياسة الخارجية الأسهل والأكثر توحيداً بالنسبة إلى الجمهوريين. سيحاول أوباما على الأرجح التصدّي للجمهوريين وتأكيد نجاح إدارته في تشكيل تحالف دولي قوي لفرض عقوبات على إيران. ولكنّ هذا الموقف ضعيف أصلاً لأنّ البرنامج النووي الإيراني مستمرّ في التقدّم. رفعت جهود الإدارة الأميركية كلفة البرنامج ونجحت في إبطائه، لكنّ جهود أوباما لم تغيّر اتّجاه البرنامج الإيراني. سيستمرّ في التقدّم، وإن بوتيرة أكثر بطئاً.

إنّ الانخراط في لعبة متشدّدة على نحو خطير مع الجمهوريين سيشكّل خيانة لقيم السياسة الخارجية التي وعد أوباما بإدخالها إلى البيت الأبيض عام 2008، ومن غير المرجّح أن تنجح. فبغضّ النظر عن مدى الصرامة التي يقدّم أوباما بها نفسه، سيكون هناك على الدوام خصم سياسي جمهوري قادر على رفع الثمن أكثر من ذلك. في الواقع، خسر الديمقراطيون في هذه اللعبة في الماضي؛ ففي تسعينيات القرن المنصرم، رفض الجمهوريون في الكونغرس فرض عقوبات على العراق في عهد صدّام حسين، وأجبروا الرئيس بيل كلينتون على اتّخاذ تدابير أكثر تطرّفاً، بما في ذلك جعلُ تغيير النظام السياسةَ الأميركية الرسمية، وتأمين التمويل لمجموعات "المعارضة" العراقية المنكوبة من خلال قانون تحرير العراق لعام 1998. ومحاولات كلينتون مقاومة هذا الضغط عبر التصدّي للجمهوريين لم تساعد سوى على توليد خيار ثنائي زائف بين القبول بحيازة صدّام للأسلحة النووية أو القيام بعمل عسكري؛ أوجه التشابه بالتطوّرات التي تشهدها إيران اليوم كثيرة. ودخول الرئيس في هذه اللعبة يحدّ من قدرته على اتّباع سياسات بنّاءة أكثر لاحقاً؛ فاستراتيجية

إعادة الانتخاب المرتكزة على تكثيف نموذج العداء بدلاً من التحرّر منه ستجعل أيّ مبادرة دبلوماسية خلال ولاية ثانية لأوباما أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، ستعزّز هذه المقاربة أيضاً الرواية الزائفة للدبلوماسية المستنفدة والعقوبات المؤلمة ولكن غير الكافية، والتي أضافت وزناً اصطناعياً للموقف الزاعم أنّ الخيار الوحيد المتبقّي هو ضربة عسكرية من نوع ما. وكما قال لي نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون: "في حال فشل الجهود الدبلوماسية وفشل العقوبات الاقتصادية، سيفهم الجميع أنّ كلّ الخيارات مطروحة على الطاولة"[4].

يبقى الخيار العسكري موضع شكّ كبيراً ومحفوفاً بالمخاطر. فبالإضافة إلى الكارثة الإنسانية التي تجرّها الحرب، أصبحت نقاط ضعفها الرئيسة – التداعيات الإقليمية والعالمية غير المتوقّعة، واحتمال أن تؤدّي إلى زيادة الرغبة الإيرانية في حيازة قنبلة نووية عوضاً من تقليصها – أكثر وضوحاً في أعقاب الربيع العربي. وتصبح النقاشات في ضربة عسكرية محتملة أكثر خطورة إذا ما أُخذ في الاعتبار تأثيرها المحتمل في استمرار توسّع الانتفاضات الشعبية في المنطقة، والتوسّع العسكري المفرط والمتعاظم لأميركا نتيجة للعمليات في ليبيا. كما أصبح واضحاً أنّه من غير المحتمل لإسرائيل، وهي المؤيّدة الرئيسة لعملية عسكرية أميركية، أن تهاجم إيران، وأنّ خطابها العاصف خلال العقد الفائت كان يرمي أساساً إلى حمل الولايات المتّحدة على ممارسة الخيار العسكري. قال جنرال إسرائيلي لجيفري غولدبرغ من ***أتلانتيك***: "من الأفضل لنا استغلال الوقت في الضغط على باراك أوباما للقيام بذلك، بدلاً من محاولة فعله بأنفسنا". ويمكن القول إنّ مقال غولدبرغ "نقطة اللاعودة" كان بمثابة الشرارة الأولى لآخر حملة إسرائيلية في تقديم الخيار الثنائي للرئيس الأميركي والذي ينصّ إمّا على قصف إيران أو ترك إسرائيل تقوم بذلك. بتقدير غولدبرغ، إنّ إدارة أوباما "تعرف أنّ تحرّكَ إسرائيل ضدّ إيران قريباً إن لم يتمّ إيقاف البرنامج النووي أمر شبه مؤكد". لكنّ الوثائق السرّية لوزارة الخارجية تكشف أنّ الحكومة الأميركية تعاملت مع التقييمات الإسرائيلية لأسوأ الحالات بشأن البرنامج النووي الإيراني بشيء من الريبة، وأدركت أنّ إسرائيل تحاول زيادة شعور واشنطن بالاستعجال[5].

في حين كان الإسرائيليون يقولون لإدارة أوباما إنّ "على أميركا مهاجمة إيران وإلاّ فلن يكون لإسرائيل الخيار سوى فعل ذلك بنفسها"، إلاّ أنّهم كانوا يطمئنون الروس أنّه ما من مخطّطات لشنّ هجوم. فاستناداً إلى الرئيس الروسي دمتري ميدفيديف، أكّد له المسؤولون الإسرائيليون أنّهم لا يخطّطون لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، إذ قال ميدفيديف لمحطّة سي أن أن في سبتمبر 2009: "قال لي زملائي الإسرائيليون إنّهم لا يخطّطون للتحرّك في هذا الاتجاه، وأنا أثق بهم". وحتّى علناً، بدأ بعض المسؤولين الإسرائيليين السابقين ينقضون التهديدات المتكرّرة بمهاجمة إيران. قال رئيس الاستخبارات العسكرية السابق أهارون زئيفي-فركش في مؤتمر للأمن عُقد في مارس 2009 في إسرائيل إنّ "إسرائيل لا تستطيع التعامل مع التهديد الإيراني بمفردها. لا يمكنها سوى المشاركة في عمل ضدّ إيران". وتحدّث مئير داغان، الرئيس السابق للموساد، وهي وكالة الأمن القومي في إسرائيل، بلهجة أقوى، وتصدّر كلامه عناوين الصحف في منتصف عام 2011، إذ قال إنّ إسرائيل لا تستطيع الصمود في وجه صراع إقليمي تشعله ضربة إسرائيلية لمنشآت إيران النووية، وإنّ إسرائيل لا تمتلك سوى القدرة على تأخير طموحات إيران النووية وليس إيقافها. برأي داغان، إنّ إمكانيّة شنّ ضربة إسرائيلية في المستقبل على المنشآت النووية الإيرانية هي "أغبى ما سمعت... إن كان ثمّة من يفكّر جدّياً في ضربة، فعليه أن يفهم أنّه يجرّ إسرائيل إلى حرب إقليمية لن تعرف كيف تخرج منها. سيصبح التحدّي الأمني لا يطاق"[6].

مع ذلك، كان الخداع الإسرائيلي فعّالاً. واستخدمه الكونغرس للضغط على إدارة أوباما لفرض عقوبات. فاستناداً إلى الحجّة المستخدمة، كان الإجراء الوحيد الذي سيمنع الحرب هو العقوبات. لم تعد الخيارات المطروحة هي الدبلوماسية، والعقوبات، والعمل العسكري، بل اقتصرت على العقوبات والعمل العسكري فقط. ومع أنّ أوباما كان مدركاً للنوايا التي تضمرها إسرائيل خلف تهديداتها، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من استخدام الحجّة المزيّفة نفسها لإجبار روسيا والصين، وغيرهما من المتشكّكين في مجلس الأمن على دعم العقوبات. إلاّ أنّ تصريحات داغان الأخيرة تشير إلى أنّ شعور الإلحاح لفرض العقوبات كان مفبركاً؛ فإسرائيل

لم تكن على وشك مهاجمة إيران، بل على العكس، لم تفعل سوى تكثيف جهودها من أجل إقناع واشنطن بشنّ حرب تعجز هي نفسها عن خوضها. في الواقع، وخلافاً للخطاب السائد، يدرك الإسرائيليون أنّه حتّى لو كانت إيران النووية تحمل معها سلبيات استراتيجية عديدة لإسرائيل، إلاّ أنّه من غير المحتمل أن يشنّ الإيرانيون هجوماً على الدولة العبرية. قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في فبراير 2010: "لا أعتقد أنّ الإيرانيين، في حال حيازتهم القنبلة، سيسقطونها في الجوار. فهم يفهمون تماماً ما قد يستتبعه ذلك. صحيح أنّهم راديكاليون، ولكنّهم ليسوا مجانين تماماً. فهم يملكون عملية صنع قرار متطوّرة جدّاً، ويفهمون الواقع". كما صرّح باراك علناً أنّ إيران لا تشكّل تهديداً وجودياً لإسرائيل[7].

بالإضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر إسرائيلية، فإنّ فرض العقوبات والعمل العسكري الأميركي ليسا خيارَين منفصلَين، بل يتمّم أحدهما الآخر. فبينما تُضعف العقوبات إيران على نحو منهجي وتحدّ من قدراتها، بما في ذلك قدرتها على حشد أشكال التطوّر النووي، لا بدّ من العمل العسكري لصدّ إيران في حال وصولها إلى مراحل نووية هامّة. من شأن العقوبات أن تبطئ تقدّم إيران النووي، لكنّ العمل العسكري قد يُرجع البرنامج النووي إلى الوراء. وأيّ من المقاربتين لا تُرضي إسرائيل بمفردها. فقط عندما يتمّ الجمع بين الاثنين، ستكون الدولة اليهودية على ثقة من أنّ توازن القوى يميل لصالحها. كانت جهود إدارة أوباما لفرض العقوبات مفيدة جدّاً للحكومة الإسرائيلية؛ فقد فصلت بين روسيا والصين من جهة وإيران من جهة أخرى، بينما ضغطت على مزيد من الدول لتبنّي عقوبات أحادية الجانب ضدّ إيران تتجاوز عقوبات الأمم المتّحدة[8].

لكن، إن واصلت الولايات المتّحدة وحلفاؤها اتّباع نهج تجاه إيران يتمحور حول العقوبات، فمن شأنه أن يتحوّل إلى استراتيجية فعلية مبنيّة على افتراض أنّ إيران ستمتلك أسلحة نووية في نهاية المطاف، وأنّ الخيار الأفضل للغرب، من زاوية الحدّ من الانتشار النووي، هو النظر إلى أبعد من إيران. بعبارة أخرى، عليه أن يجعل ثمن الوصول إلى العتبة النووية مرتفعاً جدّاً. هكذا، عندما تصبح إيران قوّة نووية، أو في حال أصبحت كذلك بالفعل، تكون العقوبات قد دمّرت اقتصاد البلاد وبنيتها

التحتية، حيث لا تجرؤ دولة أخرى على اتّباع النهج الإيراني في حيازة قنبلة. فالدرس الذي ستُعطى إياه الدول التي يُحتمل أن تمتلك برنامجاً نووياً واضح: ***مع أنّه من غير الممكن إيقاف الانتشار النووي تماماً، إلاّ أن وضعكم النووي لن يكون مقبولاً في نهاية المطاف، ولن تتمكنوا من حيازة القنبلة إلاّ على حساب الدمار السياسي والاقتصادي الشامل لبلدكم***. مع أنّ استخدام إيران كمثال قد يردع الدول الأخرى التي قد تسعى إلى امتلاك برنامج نووي، إلاّ أن تحليل الربح والخسارة لهذه السياسة يجب أن يأخذ في الاعتبار الآثار الإضافية التي يمكن أن يخلّفها دمار الاقتصاد الإيراني. يشمل ذلك على سبيل الذكر لا الحصر: تأثير ذلك في الحركة المؤيّدة للديمقراطية في إيران؛ وخطر تحوّل إيران إلى دولة فاشلة، وأثر ذلك في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ككلّ (انظر: باكستان)؛ والأثر الإنساني المؤذي في الإيرانيين الأبرياء؛ والمخاطر المقترنة بقوّة نووية انتقامية ومعزولة. بالإضافة إلى ذلك، من شأن تشديد العقوبات أن يؤدّي إلى تفاقم الانقسامات داخل مجلس الأمن وبين بعض حلفاء الولايات المتّحدة؛ وقد يؤدّي أيضاً إلى مزيد من الانقسام في الإجماع الدولي ضدّ إيران. على سبيل المثال، تعتقد روسيا أساساً أنّ مقاربة الولايات المتّحدة للعقوبات تنصّ، في أفضل الأحوال، على فرضها لتوليد استياء داخل البلاد في محاولةٍ لتغيير النظام، أو في أسوأ الأحوال، أصبحت هدفاً بحدّ ذاتها[9].

يُعتبر خيار الاحتواء هذا جذّاباً في واشنطن لأنّه لا الولايات المتّحدة ولا إيران تملكان حاليّاً الرغبة السياسية - واستطراداً، الحيّز السياسي - لمواصلة الجهود الدبلوماسية، ولأنّ الخيار العسكري خطر جدّاً. ففي محادثات عديدة معي، ألمح مسؤولون أميركيون بارزون أن ليبيا ليست "عنصراً أساسياً" عندما يتعلّق الأمر بإيران. إذاً، في هذه المرحلة، لا تقوم الاستراتيجية الأميركية على استخدام الدبلوماسية وتوجيه المفاوضات من أجل التوصّل إلى تسوية نووية، بل من أجل كسب الوقت من خلال تأجيل ذروة النزاع النووي إلى أقصى حدّ ممكن بواسطة العقوبات والتخريب والاحتواء. قال ديفيد ميليباند الذي تولّى منصب وزير خارجية المملكة المتّحدة بين عامَي 2007 و2010: "لا تحتلّ إيران الأولويّة في جدول الأعمال

في الوقت الراهن لعدد من الأسباب، أحدها أنّ برنامجها لم يتقدّم بالطريقة التي أمِلتها، ومن أسباب ذلك أيضاً فرض العقوبات"[10].

لكنّ الاحتواء – والعقوبات "القاسية جدّاً" التي تتبعه حتماً – ليس سياسة جديدة؛ بل هو تحديداً السياسة التي اتّبعتها أميركا تجاه إيران منذ عام 1979، أضيفت إليها أحياناً استراتيجية أكثر عدوانية رامية إلى تغيير النظام أو فترات وجيزة من الإشراك. لكنّ تقدّم إيران النووي وتورّط أميركا المتعاظم في المنطقة يطرحان تساؤلاً عمّا إذا كان الاحتواء ما زال يشكّل سياسة مستقرّة ومستدامة. فمن جهة، تولّد آليات خفض التصعيد غير المشتملة على احتواء حالةً يمكن فيها للحوادث الصغيرة أن تتصاعد على نحو لا يمكن السيطرة عليه لتتحوّل إلى صراع أكبر؛ من شأن شرارة صغيرة أن تشعل برميل البارود بين الولايات المتّحدة وإيران. من جهة أخرى، ومع العبء السياسي الداخلي في واشنطن وطهران لزيادة كلّ منهما الضغط على الأخرى باستمرار، فإنّ قدرتهما على مواجهة هذا الضغط للتصعيد محدودة. خلافاً للحرب الباردة، حين ساد اعتراف بالمخاطر الوجودية لمواجهة نووية، فإنّ الدوافع التحذيرية الضرورية التي تواجدت بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي - المتمثّلة بدبلوماسية مباشرة واسعة النطاق، وخطّ ساخن بين العاصمتين، واتّفاق بخصوص الحوادث البحرية، من بين تدابير أخرى – ليست متواجدة بين واشنطن وطهران. هكذا يبقى الاتّصال المباشر نادراً ولا يشكّل قاعدة. بالنتيجة، فإنّ الاحتواء من دون بذل جهود مستمرّة لحلّ النزاع يضع الولايات المتّحدة وإيران بشكل دائم على شفير الحرب، ولا يعطي ضمانة كبيرة بألاّ تتحوّل العلاقات المتوتّرة إلى مواجهة غير مرغوب فيها من كلا الطرفين. علاوة على ذلك، إنّ خيار الاحتواء الأميركي يعتمد كلّياً على الأدوات المولّدة للضغط، كالعمل السرّي، والحرب الإلكترونية، وغيرها من أشكال التخريب. ومع أنّه من شأن العمل السرّي أن يكون فاعلاً، وكان كذلك على الأرجح، في إلحاق الضرر ببرنامج إيران النووي، إلاّ أنّه يقلّص أكثر من استقرار الاحتواء ويضاعف خطر التصعيد غير المرغوب فيه. ومن المحتمل أن تردّ إيران بالمثل عن طريق استهداف المصالح الأميركية في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الواقع السياسي في طهران وواشنطن يكذّب حجّة أنّ الاحتواء مستقرّ ولن يتصاعد إلى مواجهة عسكرية، لأنّ الذهاب إلى الحرب ليس في مصلحة أيّ من الدولتين. تفترض هذه الحجّة وجود مستوى من العقلانية المفقودة بشكل متزايد في عملية صنع السياسة في إيران والولايات المتّحدة، نتيجة لسياسة الشقاق والسياسة الأميركية التي تتّخذ طابع الأرض المحروقة على نحو متزايد على التوالي.

على الرغم من المصاعب والصراعات المتأصّلة، فإنّ الدبلوماسية المستمرّة هي السياسة الوحيدة التي لم تُستكشف إلى حدّ كبير حتّى الآن، والتي يُحتمل أن تحقّق نتائج أهمّ من مجرّد المماطلة. ولكن ما دامت السياسة الأميركية تركّز على العمل العسكري والاحتواء اللذين - عوضاً من حلّ النزاع النووي - فإنّهما يبطئان أو يؤخّران برنامج إيران النووي في أحسن الأحوال، فإنها تعقّد نقاط توتّر أخرى كالعراق وأفغانستان وحقوق الإنسان والدور الإيراني الأوسع في المنطقة بدلاً من معالجتها. أمّا الدبلوماسية الناجحة فمن شأنها ***حل*** هذه النزاعات بدلاً من إعادة تشكيلها. لكن من المرجّح أن تتّبع واشنطن الدبلوماسية في ثلاثة سيناريوهات فقط: الأوّل هو الاستجابة لتطوّر غير متوقّع يفسح مجالاً للدبلوماسية التي إمّا أن تزيد فجأة الضرورة الاستراتيجية للمحادثات وترفع ثمن عدم الإشراك إلى نقطة اللاعودة، وإما أن تقلّص إلى حدّ كبير خطر الإشراك. وإلى حدّ ما، ولّدت هجمات 11 سبتمبر الإرهابية فرصة كهذه، وكذلك فعل غزو صدّام حسين للكويت عام 1990. ومن شأن سقوط النظام الإيراني الحالي أن يمنح مثل هذه الفرصة أيضاً. يشتمل السيناريو الثاني على تغيّر كبير للمشهد السياسي الداخلي في أميركا تضعف فيه القوى السياسية المعارضة لسياسة الإشراك. من شأن هذه الحالة أن تفسح المجال السياسي اللازم لاتّباع الدبلوماسية على نحو أكثر منهجية واستمرارية؛ تماماً كما تعمل الدبلوماسية الأميركية في جميع أرجاء العالم الأخرى تقريباً. ولكن نظراً إلى الصناعة التي أنشئت حول العقوبات والنزاع مع طهران، يبقى هذا السيناريو غير محتمل. في إطار السيناريو الثالث، يحشد رئيس الولايات المتّحدة الإرادة السياسية لمواصلة الجهود الدبلوماسية بسبب فوائدها الاستراتيجية، ***بغضّ النظر*** عن كلفتها السياسية الداخلية.

من المستحيل توقّع السيناريو الأوّل. ويبقى تحقّق السيناريوهين الأخيرين غير مرجّح، لا سيّما إن كانا شرطاً لمجرّد ***مواصلة*** واشنطن جهودها الدبلوماسية، وليس ***لنجاح*** تلك الجهود. لكي تنجح تلك المساعي، ينبغي لها أن تتزامن مع تغييرات مماثلة في إيران، وعلى القيادة العليا أن تتغلّب على الرغبة المتناقضة في منع أيّ شخصية إيرانية من جني الفوائد السياسية الناشئة عن حلّ القضايا العالقة مع الولايات المتّحدة، والحفاظ في الوقت نفسه على مسافة كافية من أيّ مفاوضات للتهرّب من تداعيات فشلها.

الدروس المستفادة:
كيف يمكن إنجاح الدبلوماسية؟

كان السفير جون ليمبرت، والرهينة السابق في إيران الذي احتلّ لاحقاً منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإيرانية في إدارة أوباما، قد تحسّر على عدم قدرة إيران والولايات المتّحدة على التغلّب على عداوتهما. فمع تمأسس العداوة، يرى ليمبرت أنّ عدداً من "القواعد" غير الفاعلة قد نشأ لتوجيه تلك العداوة والحفاظ عليها. أوّلاً، "لا تتحدّث أبداً عبر باب مفتوح. وبدلاً من ذلك، ارطم رأسك بالحائط". ثانياً، "لا توافق على أيّ اقتراح يقدّمه الجانب الآخر. فهذا سيجعلك تبدو ضعيفاً". ثالثاً، افترض أنّ "الطرف الآخر معادٍ، وملتوٍ، ومستبدّ، وغير عقلاني بشكل مطلق، وتتجسّد فيه جميع أشكال الشرّ". بالتالي، "كلّ ما يقترحه الجانب الآخر لا بدّ من أن يشتمل على خداع من نوع ما. فهدفه الوحيد في الحياة خداعك". وأخيراً وليس آخراً، "كلّما بدا أنّك تحرز تقدّماً، يقوم شخص ما أو صدفة بتخريبه". ويقول ليمبرت إنّه ينبغي إلغاء هذه القواعد حتى تنجح الدبلوماسية[11].

يمكن إضافة عدّة نقاط إلى اقتراحات ليمبرت المدروسة. أوّلاً، لا تشكّل العقوبات متمّماً للدبلوماسية ولا بديلاً للإشراك. فعوضاً من أن تكون العقوبات سياسة بديلة، أصبحت بديلاً للسياسة. وفي حال تمّ اتّباع الدبلوماسية مجدّداً، يجب أن تنجح في سبيل حلّ النزاع، وليس من أجل إيجاد حافز لفرض مزيد من العقوبات. صحيح أنّه من شأن العقوبات أن تؤدّي دوراً في مراحل معيّنة من سياسة الإشراك، إلاّ أنّ

السياسة المتمحورة حول العقوبات، والتي تضع الدبلوماسية على الهامش، لا يمكن أن تنجح. في الواقع، من شأن العكس أن يؤدّي إلى نتائج؛ أي سياسة متمحورة حول الدبلوماسية، يمكن فيها استخدام العقوبات على الهامش كواحدة من وسائل كثيرة بدلاً من أن تشكّل قوام السياسة. أضف إلى أنّ السياسة المتمحورة حول العقوبات تشتمل على فرض ضغوط غير مبرّرة على الحركة المؤيّدة للديمقراطية في إيران. فقد صرّح قادة الحركة الخضراء تكراراً وبشكل علني أنّ العقوبات لن تساعدهم في نضالهم، بل ستضرّ به، وإن كانوا يلومون الحكومة الإيرانية التي وضعت البلاد في هذه المواجهة مع المجتمع الدولي. قال رئيس الوزراء السابق والمرشّح الرئاسي الخاسر لعام 2009 مير حسين موسوي في مايو 2010: "مع أنّنا نعتقد أنّ هذا الوضع نتج عن السياسة الخارجية المغامرة وغير اللبقة، إلاّ أنّنا نعارضه لأنّه سيؤثّر في حياة الناس". وقد أشار قادة الحركة الخضراء سرّاً إلى أنّ العقوبات تميل إلى إلحاق الضرر بالطبقة الوسطى الإيرانية التي تشكّل نواة الحركة المؤيّدة للديمقراطية. ويمكن إيجاد نمط مماثل في بلدان أخرى، كانت فيه أيضاً الطبقة الوسطى العاملَ الرئيس للتغيير الديمقراطي. وإضعاف هذه الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الهامّة من الشعب لا يقوّي الحركة المؤيّدة للديمقراطية، بل يقوّي النظام على حدّ قولهم[12].

ثانياً، ينبغي عدم وضع قيود لا ضرورة لها على الدبلوماسيين الأميركيين. يقرّ مسؤولون في إدارة أوباما أنّه في حالات عديدة في خريف عام 2009، أتيحت فرص لإنقاذ صفقة مبادلة الوقود لو أنّ الولايات المتّحدة وإيران تفاوضتا معاً بشكل مباشر. ينبغي بذل جهود لإنشاء مثل هذه القناة بسرعة، كما ينبغي التخلّي عن الاعتقاد أن الحوار ممكن فقط في حال وجود قناة حقيقية واحدة إلى إيران؛ فتلك القناة لا وجود لها. ثمّة مراكز قوى عديدة في إيران، وينبغي لها أن تشارك جميعها في العملية. وإن كان التعامل المباشر مع هذه المراكز والفصائل السياسية غير ممكن على الفور، يجب أن يكون المفاوضون على استعداد لإعطائهم الوقت من أجل تحييد ميول هؤلاء المعنيين لإفشال صفقة لا يشكّلون جزءاً منها. فالضغط على النظام السياسي الممزّق في إيران لإعطاء ***موافقة*** – نعم - سريعة يؤدّي عادة إلى

– لا - ***عدم موافقة***. وقبل بذل مجهود دبلوماسي كبير آخر، يجب مراجعة سياسة "اللااتّصال" التي تمنع الدبلوماسيين الأميركيين من التفاعل مع نظرائهم الإيرانيين[13].

ثالثاً، من غير المحتمل إحراز تقدّم في الملفّ النووي ما لم توضح واشنطن والاتّحاد الأوروبي الغموض المحيط بمسألة تخصيب اليورانيوم. فالتفاوض حول ما إذا كان بإمكان إيران أم لا ممارسة أنشطة التخصيب لم يعد مطروحاً. في هذه المرحلة، المفاوضات الوحيدة الممكنة هي تلك التي تتناول كيفيّة تفتيش أنشطة التخصيب في إيران، والتحقّق منها، والحدّ منها، والسيطرة عليها. فالتفاوض حول مراقبة التخصيب الإيراني لليورانيوم سيحتاج على الأقلّ إلى قبول واضح لممارسة التخصيب ***داخل*** إيران؛ وهي خطوة لم يرفض الغرب الاعتراف بها، ولم يسعَ إلى تأجيلها حتّى انتهاء المفاوضات. وقد أدّى هذا النهج إلى نتائج عكسية، ولم يعمل سوى على توسيع الهوّة بين الغرب وإيران، كما ساهم أيضاً في زيادة مصاعب وضع استراتيجية مشتركة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي. ففي أواخر صيف 2010، وضع الدبلوماسيون الروس والأميركيون معاً مسوّدة أفكار حول كيفيّة استئناف المفاوضات مع إيران. تمحورت الأفكار حول أشكال مختلفة لخارطة طريق تنطوي على عدّة خطوات متبادلة بين إيران ومجلس الأمن، وتشتمل على فرض قيود على برنامج التخصيب الإيراني، يتبعها رفع لبعض عقوبات الأمم المتّحدة. ولكن على غرار جميع خرائط الطرق، ينبغي لها أن تؤدّي إلى مكان ما. برأي موسكو، إنّ تخصيب اليورانيوم لا مفرّ منه في إيران، وبالنتيجة، كان الروس على استعداد للالتزام بوجهة من هذا القبيل. إلاّ أنّ واشنطن لم تستطع الالتزام مقدّماً بأيّ هدف نهائي، وهكذا لم تتوصّل موسكو وواشنطن إلى اتّفاق حول كيفيّة المضيّ قدماً[14].

رابعاً، تقليص ثلاثين عاماً من التوتّر واسع النطاق بين الولايات المتّحدة وإيران إلى مفاوضات ترتكز على متغيّر واحد لا يشكّل صيغة للنجاح. وتحديداً، إنّ حصره في النزاع النووي أثبت فشله. في الواقع، لا يتعيّن إدراج قضايا أمنية أخرى على جدول الأعمال فحسب، بل ربّما يكون الأهمّ من ذلك أن تعطي واشنطن وضع حقوق الإنسان في إيران أهمية كبيرة. فانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة

الإيرانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية في يونيو 2009 شكّلت خرقاً واضحاً لالتزامات إيران الدولية؛ بغضّ النظر عمّا إذا كان قد حدث تزوير للانتخابات، وبغضّ النظر عمّن فاز في الانتخابات، لا بل بغضّ النظر أيضاً عمّا إذا كانت قد جرت انتخابات أصلاً. فقد أثبت الربيع العربي أنّ الصيغة القديمة القائمة على عقد صفقات أمنية مع الأنظمة، والتغاضي عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان وقصورها الديمقراطي لم تعد استراتيجية قابلة للتطبيق. فالخوف من مساعدة نظام غير ديمقراطي عن طريق التفاوض معه خوف مبرّر عندما تقتصر تلك المفاوضات على القضايا الأمنية وتستثني حقوق الإنسان والديمقراطية من جدول الأعمال. وهذه نقطة أكّدت عليها شخصيات بارزة عدّة في الحركة الخضراء. فالحركة المؤيّدة للديمقراطية داخل إيران لا تعارض الحوار الأميركي الإيراني إن تمّت معالجة حقوق الإنسان إلى جانب قضايا أخرى. ويرجع ذلك جزئيّاً إلى الاعتقاد أنّ لهجة أوباما الأقلّ تهديداً ساعدت على توفير جوّ مكّن الحركة الخضراء من الظهور في إيران. قال الناشط الديمقراطي البارز أكبر غانجي: "عرض أوباما الحوار مع إيران، وهذا التغيير في الخطاب أدّى على الفور إلى ظهور ذلك الإحساس الفيّاض المحلّي ضدّ الحركة الإسلامية عام 2009... فمجرّد عدم إطلاق أوباما تهديداتٍ عسكرية جعل الحركة الخضراء ممكنة". وتخشى المعارضة أن تميل واشنطن، إن سنحت لها الفرصة بعقد اتّفاق نووي، إلى التضحية بقضيّة حقوق الإنسان. وتبدو هذه الفرضية مشابهة لحالة العلاقات التي سادت في عهد الشاه: علاقة تتمحور حول الأمن على حساب الحريات الأساسيّة، والخطأ الأكبر الذي سمّم العلاقات بين البلدين حتّى يومنا هذا. وفي حين تجنّب زعماء الحركة الخضراء الاتّصال المباشر مع البيت الأبيض الذي يشغله أوباما، إلاّ أنّهم أوضحوا أنّهم يرغبون في رؤية مزيد من التركيز من جانب المجتمع الدولي على محنة حقوق الإنسان في إيران. إذ قال غانجي لجمهوره في واشنطن في مايو 2010: "رجاءً، ادعموا حقوق الإنسان في إيران. لا أعتقد أنّنا نطلب الكثير". هذه الرسالة ردّدتها شخصيات عديدة معترف بها في الحركة، بمن فيها الناطق الخارجي باسم موسوي، أرديشير أمير أرجومند[15].

إنّ التعامل مع وضع حقوق الإنسان في إيران باعتباره مسألة استراتيجية يُعتبَر

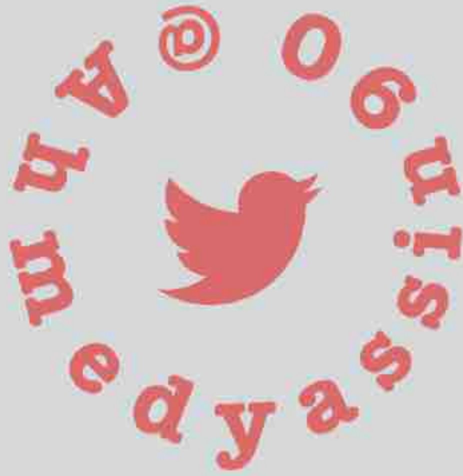
في صالح أميركا على المدى الطويل. فمن غير الممكن بناء علاقة صحّية ومستدامة مع إيران إن تمّ إهدار الخزّان الحالي للقوّة الأميركية اللينة على صفقة نووية. فكما أنّه ستتمّ المخاطرة باحترام الإيرانيين وإعجابهم بالإنجازات والقيم والثقافة الأميركية في حال شُنَّ هجوم عسكري على إيران، كذلك فإنّ الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان سيستنزف هذه الثروة الاستراتيجية الحيوية. ولهذا الأمر أهمّية كبيرة لأنّ الانفتاح الإيراني على الولايات المتّحدة سيقترن على الأرجح بتشديد للقيود الداخلية، لأنّ الحكومة لن ترغب في أن تُفهَم سياستها كعلامة ضعف[16].

خامساً، ينبغي الاستفادة من مساعدة الدول القادرة على ردم هوّة الثقة بين إيران ومجلس الأمن الدولي عموماً، وبين إيران والولايات المتّحدة تحديداً. فعلاقة إيران بكلّ من الدول الخمس دائمة العضوية +1 تتراوح من السيّئة إلى الأسوأ. ثمّة خزّان ضخم من انعدام الثقة والريبة والعداء. ويُعَدُّ حلّ النزاع النووي عبر آلية خالية تماماً من الثقة مهمّة هائلة. ومع أنّه من غير الممكن تجنّب عملية مجلس الأمن، إلاّ أنّ الاعتماد على دول قادرة، نظراً إلى علاقاتها الودّية بالدول دائمة العضوية وبإيران على السواء، على ضخّ الثقة في العملية الدبلوماسية سيتمّم جهود المجلس. لم تُظهر واشنطن تقديرها لجهود تركيا والبرازيل في إحياء اتّفاق مبادلة الوقود، لكنّ علاقتهما وثقتهما بإيران يمكن أن تُستخدما لصالح واشنطن.

تُعتبر تركيا تحديداً مهيّأة لتصبح لاعبةً رئيسةً في الدراما الأميركية الإيرانية. ففي حين أنّ واشنطن لم تكن مرتاحة إزاء تساهل تركيا مع طهران، إلاّ أنّها أغفلت كيف أوقفت مناورة تركيا محاولات إيران ملء الفراغ الناتج عن تراجع دور أميركا في المنطقة. فعوضاً من السعي إلى عزل إيران وفرض عقوبات إضافية عليها، استخدمت تركيا صفحة من كتاب قواعد اللعب الأميركية لما بعد الحرب العالمية الثانية، وسعت إلى إدخال إيران في مجموعة من الاتّفاقات والمعاهدات الدولية، وبذلك، منعت إيران تدريجيّاً من استخدام سياسات زعزعة الاستقرار بهدف تأكيد نفوذها. وعلى واشنطن أن تتمكّن من التواصل مع النهج التركي لأنّه مستوحى جزئيّاً من كيفيّة تعامل الحلفاء مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. فمثلما تعاملت أميركا وأوروبا مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، خشيت تركيا من أن تتقلّص قدرتها

على تجنّب مواجهة مع إيران في وقت لاحق إن تمّ تجاهل هذا النهج. بدلاً من النظر بعين الريبة إلى نهج تركيا، على واشنطن والاتّحاد الأوروبي استغلال قدرة تركيا على استخلاص تعاون إيراني. ولا يشكّل ذلك استراتيجية أكثر فاعلية فحسب في معالجة الملفّ النووي الإيراني، بل إنّ جهود أنقرة الرامية إلى تحويل نموذج الأمن في الشرق الأوسط نحو أمن جماعي، من شأنها أن تكون مفيدة أيضاً في ضمان القدرة الكاملة للربيع العربي. ففي النهاية، لا تُنتج الديمقراطية السلام بحدّ ذاتها. فقط حين تقترن بالتفكير الأمني الجماعي، يمكن لمنطقة تمزّقها الحروب أن تشقّ طريقها نحو السلام.

أخيراً، على واشنطن أن تلعب لعبة طويلة الأمد مع التركيز على الفوائد طويلة الأمد لإشراك إيران، كما عليها أن تكون أيضاً على استعداد لتقديم الاستثمار السياسي اللازم من أجل إعطاء العملية فرصة للنجاح. أمّا إن كانت إدارة أوباما ستتراجع عند أوّل تعنّت إيراني أو معارضة في الكونغرس – وكلاهما لا مفرّ منهما – فمن الأفضل عندها ألاّ تشرع على الإطلاق بأيّ جولة دبلوماسية جديدة. فالعداوة التي اتّخذت طابعاً مؤسّسياً، والتي استغرق بناؤها ثلاثة عقود، لن تتفكّك خلال عدد من الاجتماعات على مدى بضعة أسابيع. ويجب ألاّ يتوقّع أيّ طرف أن يتمّ قبول أوّل عرض له. لن يتحقّق النجاح إلاّ إن ركّز الدبلوماسيون على الصبر والتقدّم طويل الأمد عوضاً من الإصلاحات السريعة الهادفة إلى استرضاء الدوائر الانتخابية المحلّية، سواء أكانت في طهران أم في واشنطن[17].


@Ahmedyassin90

الحواشي

الفصل الأول
سلام الضرورة

1. "Iran: Hardline Daily Dismisses Saudi Plan for Recognizing Israel," *Resalat*, February 26, 2002.

2. Guy Dinmore, "Washington Hardliners Wary of Engaging with Iran," *Financial Times*, March 16, 2004.

3. Gordon Corera, "Iran's Gulf of Misunderstanding with U.S.," BBC News, September 25, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5377914.stm. Interview with Lawrence Wilkerson, October 16, 2006.

4. Gareth Porter, "Burnt Offering," *American Prospect*, June 6, 2006.

5. Gareth Porter, "Cheney-Led 'Cabal' Blocked 2003 Nuclear Talks with Iran," *IPS*, May 28, 2006. Interview with Lawrence Wilkerson, October 16, 2006.

6. Porter, "Burnt Offering."

7. Glenn Kessler, "In 2003, U.S. Spurned Iran's Offer of Dialogue," *Washington Post*, June 18, 2006. Interview with Lawrence Wilkerson, October 16, 2006. Bernard Gwertzman, "Leverett: Bush Administration 'Not Serious' About Dealing with Iran," *Council on Foreign Relations*, March 31, 2006.

8. "U.S. Admiral Urges Caution on Iran," BBC News, July 2, 2008, http://news.bbc.co.uk/2/hi/7486338.stm. James Sturcke, "U.S. Admiral Warns Israel Against Opening Iran 'Third Front,'" *Guardian*, July 3, 2008.

9. James A. Baker III and Lee H. Hamilton, *The Iraq Study Group Report*, United States Institute for Peace, December 2006.

10. "Five Ex-secretaries of State Urge Talks with Iran," Associated Press, September 15, 2008.

11. Democratic Debate Transcript, Austin, Texas, Council on Foreign Relations, February 21, 2008.

الفصل الثاني
مع أصدقاء كهؤلاء ...

1. Telephone interview with senior non-EU3 diplomat, September 2, 2010. Interview with Ambassador Andreas Michaelis, director-general for Middle Eastern Affairs and North Africa, German Foreign Ministry, September 14, 2010. Interview with Pierre Vimont, ambassador of France to the United States, July 26, 2010. Interview with senior EU official, May 27, 2010. Interview with senior EU official involved in the negotiations with Iran, July 14, 2010. Telephone interview with two European officials, June 8, 2010. Interview with senior French diplomat, June 15, 2010.

2. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010. John Vinocur, "Europe Is Waiting to See How Obama Plays Iran," *New York Times*, November 24, 2008. Interview with senior French diplomat, June 15, 2010.

3. Transcript of President-elect Obama first press conference, November 7, 2008.

4. William Luers, Thomas Pickering, and James Walsh, "How to End the U.S.-Iran Standoff," *New York Times*, March 3, 2008. Ali Scotten, "NIAC Conference: Blix, Pickering Propose Nuclear Compromise," April 8, 2008, http://www.niacouncil.org/site/News2?page=NewsArticle&id=6091.

5. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010. Francois Murphy, "France, UK Push for EU Sanctions on Iran—Report," Reuters, January 19, 2009. Alex Barker, Najmeh Bozorgmehr, and Guy Dinmore, "EU Trio Targets Tougher Iran Sanctions," *Financial Times*, February 25, 2009. Interviews with senior EU3 and non-EU3 diplomats, May 27, 2010, June 15, 2010, and September 10, 2010.

6. Interview with two senior non-EU3 diplomats, September 2 and 10, 2010.

7. "Arabs Lament Lack of Dialogue on Iran Nuclear Crisis," AFP, November 9, 2008.

8. Interview with Rayed Krimly, November 25, 2010.

9. "Arabs Lament Lack of Dialogue." Classified U.S. State Department cable, "Scenesetter for Ambassador Ross' Visit to Egypt," April 28, 2009. Daniel Brumberg, "Obama's Overtures to Iran," *Washington Post*, March 20, 2009. Howard Schneider and Glenn Kessler, "Israel Puts Iran Issue Ahead of Palestinians," *Washington Post*, April 22, 2009. Abdullah Alshayij, "Arab Countries Worry About Improved U.S.-Iran Relations," Gulf News, May 11, 2009. Interview with Prince Turki bin Faisal Al Saud, December 2, 2010. Krimly expanded on this point, saying: "Saudi Arabia has no problem in giving Iran a larger regional role for clearly this is normal given the importance of Iran in the region. The issue then is not about Iran assuming a leading role in the region but is whether its leading role would be to enhance stability, security, and prosperity in the region or to promote conflicts and instability so that Arab countries become merely an arena for the intervention of others." Interview with Rayed Krimly, November 25, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Abu Dhabi Crown Prince Reiterates Iran Concerns for S/SRAP Holbrooke," April 5, 2009.

10. Alshayij, "Arab Countries Worry About Improved U.S.-Iran Relations."

11. Classified U.S. State Department cable, "Counterterrorism Adviser Brennan's Meeting with Saudi King Abdullah," March 22, 2009. Robert Worth, "Gaza War Exposes Rift Between Pro-Western Arab States and Iran-led Alliance," *New York Times*, December 31, 2008. Classified U.S. State Department cable, "Abu Dhabi Crown Prince Talks Iran Concerns With General Moseley," February 7, 2007. Roula Khalaf, "U.S. Has Others to Please as It Engages Iran," *Financial Times*, April 13, 2009.

12. Jonathan Spyer, "Gaza War Exposes Rift Between Pro-Western Arab States and Iran-led Alliance," *Jerusalem Post*, December 31, 2008. Liz Sly, "Outcome of Gaza Conflict Will Echo in Iran," *Chicago Tribune*, January 11, 2009.

13. Spyer, "Gaza War Exposes Rift." "Iran's Ahmadinejad Presses Egypt on Gaza

Stance," Reuters, January 10, 2009. "Egypt Attacks Iran and Allies in Arab World," Reuters, January 28, 2009. Sly, "Outcome of Gaza Conflict Will Echo in Iran."

14. Classified U.S. State Department cable, "Abu Dhabi Crown Prince Talks Iran Concerns with General Moseley." Classified U.S. State Department cable, "Saudi King Abdullah and Senior Princes on Saudi Policy Toward Iraq," April 20, 2008. Comments by State Department officials in these cables reveal that Saudi diplomats tended to advise the U.S. against war, whereas senior members of the royal family were far more bellicose. Classified U.S. State Department cable, "Saudis on Iran Ref Upcoming NAM FM Meeting," July 22, 2008.

15. Matthew Fisher, "Israel's Livini Blasts Obama's Iran Plan," Canwest News Service, November 6, 2008.

16. Interview with Ali Reza Alavi Tabar, Tehran, August 21, 2004. Interview with former Deputy Foreign Minister Abbas Maleki, Tehran, August 1, 2004. Interview with former Iranian official, Tehran, August 2004.

17. Gary Sick, *October Surprise* (New York: Random House, 1991), 114. "Sharon Reveals Arms Supplies to Iran," BBC, May 28, 1982. "Israel Sends Military Equipment to Iran," Associated Press, May 28, 1982.

18. Nader Entessar, "Israel and Iran's National Security," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 4 (2004): 7; Samuel Segev, *The Iranian Triangle* (New York: Free Press, 1988), 43. "There was a big Israeli fear that Iraqi divisions would descend on Israel together with other Arab armies," Shmuel Bar of the Israeli think tank Interdisciplinary Center in Herzliya explained. Interview with Shmuel Bar, Tel Aviv, October 18, 2004. Interview with David Kimche, Tel Aviv, October 22, 2004. Segev, *Iranian Triangle,* 22. General Raphael Eytan, the chief of staff of the Israeli army at the time, explained Iran's inability to pose a threat to Israel: "If Iran decided to invade Israel, first her forces should cross Iraq and then, they should cross Jordan; in order to get to Israel they should destroy these two countries and when they reach Israel, they would realize that we are neither Iraq nor Jordan and to overcome us would not be possible." Behrouz Souresrafil, *Khomeini and Israel* (London: Researchers, 1988), 79. Interview with David Menashri, professor at Tel Aviv University, Tel Aviv, October 26, 2004. According to Yuval Ne'eman, a right-wing Knesset member, though Iran was not a friendly state, "as far as Israel's security is concerned, Iraq is a far greater danger." Ruth Sinai, "Israel Helps Iran for Strategic and Economic Reasons," Associated Press, December 1, 1986.

19. Interview with Itamar Rabinovich, former adviser to Rabin and Israeli ambassador to the United States, Tel Aviv, October 17, 2004. Interview with Kimche, October 22, 2004. Malcolm Byrne, *The Chronology* (New York: Warner, 1987), 116. Interview with former National Security Advisor Robert McFarlane, Washington, D.C., October 13, 2004."In strict geopolitical terms, if you don't consider regimes, our friend should be Iran, and we should never forget that," argued Itamar Rabinovich, Israel's U.S. ambassador 1993–96 and a close adviser to Rabin. Interview with Jess Hordes, director of the Anti-Defamation League's Washington office, Washington, D.C., March 24, 2004.

20. Segev, *Iranian Triangle,* 7. Interview with David Kimche, October 22, 2004.

21. AFP, February 12, 1993. Interview with Itamar Rabinovich, Tel Aviv, October 17, 2004.

22. Interview with former Assistant Secretary of State Martin Indyk, Washington, D.C., March 4, 2004.

23. "Israel Focuses on the Threat Beyond the Periphery," *New York Times,* November 8, 1992.

24. See, for instance, Classified U.S. State Department cable, "Israeli Intentions Regarding the Iranian Nuclear Program," March 17, 2005. Interview with Ranaan Gissin, Jerusalem, October 31, 2004.

25. Interview with Ephraim Sneh, former Israeli deputy minister of defense, Tel Aviv, October 31, 2004.

26. Interview with Professor Gerald Steinberg, Jerusalem, October 28, 2004. Leslie Susser, "Israel Facing Grim Threat Assessment for '09," Jewish Telegraphic Agency, November 24, 2008. Joshua Mitnick, "Israel Warms to Obama's Pledge of Talks with Iran," *Washington Times,* November 26, 2008.

27. Classified U.S. State Department cable, "Israeli Intentions Regarding the Iranian Nuclear Program." Interview with Danny Ayalon, October 4, 2010. Conversation with senior Israeli diplomat, August 3, 2010.

28. Dudi Cohen, "Former General: Israel Can't Defeat Iran," Ynet, December 18, 2008. Classified U.S. State Department cable, "Israeli Intentions Regarding the Iranian Nuclear Program." Aluf Benn, "Iran—An Attack Is Still Possible," Haaretz, October 5, 2008.

29. Jonathan Steele, "Israel Asked U.S. for Green Light to Bomb Nuclear Sites in Iran," *Guardian,* September 25, 2008.

30. "U.S. Puts Brakes on Israeli Plan for Attack on Iran Nuclear Facilities," Haaretz, August 13, 2008. Steele, "Israel Asked U.S. for Green Light." David Ignatius, "The Tea Leaves Say America Is Not About to Attack Iran," *Daily Star,* August 2, 2008. Israeli defense minister Ehud Barak confirmed America's resistance to military action in an interview with Israeli Army Radio. "Iran MPs Slam Ahmadinejad's Aide over Pro-Israeli Remarks," AFP, August 14, 2008. Daniel Dombey, Andrew Ward, and Harvey Morris, "Mullen Warns of 'Third Front' for U.S.," *Financial Times,* July 3, 2008. "U.S. Army Chief: Israeli Strike on Iran Would Destabilize Mideast," Haaretz, July 2, 2008.

31. Classified U.S. State Department cable, "U/S Burns' August 17 Meeting with Israeli Mossad Chief Meir Dagan," August 31, 2007.

32. James Besser, "Dems See Domestic Agenda Blunting Stubborn Age Gap," *Jewish Week,* June 14, 2008. Jim Hoagland, "Countering Iran in Gaza and Beyond," *Washington Post,* January 4, 2009. Joshua Mitnick, "Israel Warms to Obama's Pledge of Talks with Iran," *Washington Times,* November 26, 2008. Prime Minister Olmert even publicly urge Jewish Americans to lobby their government to impose more sanctions on Iran two weeks after Obama had been elected. "Each and every one of us needs to play a role—lobby your government, lead your organization or identify a project that can exert additional pressure on Iran," he said. Allison Hoffman, "Olmert: U.S. Must Take Lead Against Iran," *Jerusalem Post,* November 16, 2008.

الفصل الثالث
"إنّه معنا"

1. Laura Rozen, "Revealed: Recent U.S.-Iran Nuclear Talks Involved Key Officials," ForeignPolicy.com, January 30, 2009, http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2009/01/29/americas_secret_back_channel_diplomacy_with_iran. "Joseph Rotblat, Won Nobel Prize for Nuclear Arms Fight," Associated Press, September 2, 2005.

2. Per the invitation of Pugwash, I participated in several of these meetings in my capacity as an independent scholar.

3. Translation of Ahmadinejad's Letter, *Washington Post*, November 6, 2008.

4. Interview with senior Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

5. Jim Muir, "Tehran: Obama Quashes Iran's Hopes for Change," BBC News, November 9, 2008, http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/us_elections_2008/7718603.stm. Hadi Nili, "Iranians' Hope for U.S. Policy Shift Dims," *Washington Times*, January 11, 2009.

6. Press conference with President-elect Barack Obama and Vice President-elect Joe Biden, November 7, 2008.

7. "Larijani Prefers Obama to Win," Persia House News Brief, November 17, 2008.

8. "Obama's Right Hand Man in Relation to Iran," *Raja News*, August 30, 2008 (Shahrivar 9, 1387).

9. "War in the Mid East, McCain's Trump Card," Aftab, July 29, 2008 (Mordad 8, 1387).

10. Interview with Ataollah Mohajerani, 19 September 2010.

11. Roshanak Taghavi, "Iranians Unsure What U.S. Election Will Bring," *Wall Street Journal*, November 5, 2008.

12. Nahid Siamdoust, "Iranians Hope Obama Lives Up to His Name," *Time*, November 2008. Muir, "Obama Quashes Iran's Hopes for Change."

13. Gareth Porter, "Iranian Leaders Split over Obama's Policy Freedom," Inter Press Service, December 10, 2008. Interview with Ataollah Mohajerani, 19 September 2010. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010.

14. Interview with former Iranian ambassador, June 30, 2010. Interview with senior Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

15. "Who negotiates?" *Aftab*, August 6, 2008 (Mordad 16, 1387). Robert Dreyfuss, "Inside the Head of Mahmoud Ahmadinejad," *Nation*, September 25, 2008. Interview with Ambassador Khazaee, June 15, 2010.

16. Amir Mohebian, editorial, *Resalat News*, November 6, 2008.

17. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

18. Roshanak Taghavi, "Iranians Unsure What U.S. Election Will Bring," *Wall Street Journal*, November 5, 2008.

19. Interview with Professor Ahmad Sadri, August 10, 2010.

20. Scott Peterson, "Is Iran Prepared to Undo 30 Years of Anti-Americanism?," *Christian Science Monitor*, February 6, 2009.

21. Classified U.S. State Department cable, November 26, 2008. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. *Aftab,* August 3, 2008 (Mordad 13, 1387).

22. Thomas Erdbrink, "Facing Obama, Iran Suddenly Hedges on Talks," *Washington Post,* November 13, 2008. Porter, "Iranian Leaders Split over Obama's Policy Freedom." Hadi Nili, "Iranians' Hope for U.S. Policy Shift Dims," *Washington Times,* January 11, 2009. "Obama's Inexperience," *Raja News,* August 27, 2008 (Shahrivar 6, 1387). "Bush and Obama: For as Long as American Policy Does Not Change, There Is No Difference Between You," Fars News, November 7, 2008 (Aban 17, 1387). Mohebian, editorial. Interview with senior adviser to former President Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Interview with Ambassador Khazaee, June 15, 2010.

23. Porter, "Iranian Leaders Split Over Obama's Policy Freedom."

24. Scott Peterson, "Iranians Wary of Obama's Approach," *Christian Science Monitor,* February 5, 2009. Ross's appointment also sparked a debate in Washington, prompting some experts to question whether he was in line with Obama's foreign policy vision. Steve Clemons of the New America Foundation wrote, "Ross is much more hawkish on Iran than I am. While I'm impressed with his ability to simultaneously sell conflicting themes—like on one hand he wants to bomb Iran and undermine any engagement with Hamas while on the other he desires the sort of dovish position advocated by Search for Common Ground—Dennis Ross is much more comfortable with neoconservatives than realists or liberal internationalists" (TheWashingtonNote .com, November 25, 2008).

25. Islamic Republic News Agency, March 2, 2009 (Esfand 12, 1388). Interview with former Iranian ambassador, June 30, 2010. Criticism against Obama's foreign policy team was also common among progressives in the United States, who argued that Obama had put too many foreign policy hawks in key positions. Jeremy Scahill, "This Is Change? 20 Hawks, Clintonites and Neocons to Watch for in Obama's White House," AlterNet, November 20, 2008. Interview with senior adviser to former President Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

26. Nathan Guttman, "Iran Emerges as Wedge Issue for Jewish Voters," *Jewish Daily Forward,* August 28, 2008, http://www.forward.com/articles/14104/.

27. Erdbrink, "Facing Obama, Iran Suddenly Hedges on Talks." Islamic Republic News Agency, November 8, 2008.

28. Farideh Farhi, "U.S.-Iran: The More Things Change . . . ," Inter Press Services, February 5, 2009. Jahan News, September 15, 2008 (Shahrivar 24, 1387).

29. Robert Tait and Ewen MacAskill, "Revealed: The Letter Obama Team Hope Will Heal Iran Rift," *Guardian,* January 29, 2009.

30. Matt Morre and Alexander G. Higgins, "Israeli Candidate at Davos Warns on Iran," Associated Press, January 29, 2009.

31. Farhi, "U.S.-Iran." Erdbrink, "Facing Obama, Iran Suddenly Hedges on Talks." Islamic Republic News Agency, November 8, 2008. Jahan News, December 4, 2008 (Azar 14, 1387).

32. Kenneth Pollack, *The Persian Puzzle* (New York: Random House, 2004), 346–47.

33. Speech by Ambassador James Dobbins to the New America Foundation, Washington, D.C., August 24, 2006. Interview with Javad Zarif, Iran's ambassador to the UN, New York, October 12, 2006. Pollack, *Persian Puzzle*, 347.

34. Ali Ansari, *Confronting Iran* (New York: Basic, 2006), 186–87.

35. Scott Peterson, "Pragmatism May Trump Zeal as Iran's Power Grows," *Christian Science Monitor*, July 6, 2006.

36. The "deputies committee" consisted of Stephen Hadley, who served as chairman, Undersecretary Dick Armitage, Deputy Secretary of Defense Paul Wolfowitz, and a deputy to CIA director George Tenet. Gareth Porter, "Burnt Offering," *American Prospect*, June 6, 2006. Scott Ritter, "On the Eve of Destruction," TruthDig.com, October 22, 2007, http://www.truthdig.com/report/item/20071022 on the eve of destruction.

37. Peterson, "Iranians Wary of Obama's Approach."

38. Corbett Daly, "U.S. Brands Anti-Iran Kurdish Group Terrorist," Reuters, February 4, 2010.

39. Interview with Ataollah Mohajerani, September 19, 2010.

40. Interview with Ali Ansari, September 17, 2010

الفصل الرابع
إعادة نظر

1. "Seven Questions: Hans Blix," *Foreign Policy Magazine,* April 29, 2009. Jonathan Tirone, "IAEA Chief ElBaradei Seeks Stop to Iran 'War Drums,'" Bloomberg, September 7, 2007.

2. Simon Hooper, "Iran: Ready to Work with Obama," CNN, January 30, 2009.

3. Roger Cohen, "Realpolitik for Iran," *New York Times,* April 13, 2009.

4. Jay Solomon, "Obama Team Plots Opening of Iran Ties," *Wall Street Journal,* March 12, 2009.

5. Sue Pleming, "Clinton Doubts Iran Will Respond to Overtures," Reuters, March 2, 2009.

6. Interview with senior EU official, September 14, 2010. Interview with senior EU diplomat, June 2, 2010.

7. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

8. Interview with senior U.S. State Department nonproliferation officer, July 21, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

9. Sue Pleming, "Analysis—Obama Likely to Take Cautious Approach on Iran," Reuters, January 26, 2009. "Iran: Assessing U.S. Strategic Options," Center for a New American Security, September 2008. Glenn Kessler, "Writings Offer Look at Administration Debate on Iran," *Washington Post,* January 30, 2009. Adam Graham-Silverman, "Special Adviser on Iran Hopes for 'Just Right' Engagement Approach," *Congressional Quarterly,* March 16, 2009.

10. Helene Cooper and David E. Sanger, "Obama's Message to Iran Is Opening Bid in Diplomatic Drive," *New York Times,* March 21, 2009. David E. Sanger, "After Israeli Visit, a Diplomatic Sprint on Iran," *New York Times,* May 20, 2009.

11. Oded Eran, Giora Eiland, and Emily Landau, "Let Russia Stop Iran," *New York Times,* December 21, 2008.

12. Classified U.S. State Department cable, "Action Request: Russia S-300 Missile to Iran," February 18, 2009. Charles Clover and Andrew England, "Saudis Seek Russian Pledge on Missiles," *Financial Times,* September 29, 2009.

13. Dennis Ross and David Makovsky, *Myths, Illusions & Peace: Finding a New Direction for America in the Middle East* (New York: Viking, 2009), 221.

14. David E. Sanger and Mark Landler, "China Pledges to Work with U.S. on Iran Sanctions," *New York Times,* April 12, 2010.

15. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Also based on author's conversations with U.S. officials at the time of the review. Jay Solomon, "Obama Team Plots Opening of Iran Ties," *Wall Street Journal,* March 12, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Codel Cardin Discusses Iran, Syria, Palestinians, and Israel Election with Benjamin Netanyahu," February 26, 2009.

16. David E. Sanger and William J. Broad, "Allies' Clocks Tick Differently on Iran," *New York Times,* March 15, 2009.

17. "Iran Nuclear Arms Bid Unclear: U.S. Intel Chief," AFP, February 12, 2009. Roger Cohen, "Realpolitik for Iran," *New York Times,* April 13, 2009.

18. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Codel Cardin Discusses Iran, Syria, Palestinians, and Israel Election with Benjamin Netanyahu," February 26, 2009. Conversation with senior Israeli diplomat, August 2010. "Tel Aviv Wants Time Limit on N-talks with Tehran," *Arab Times Online,* April 10, 2010. Yaakov Katz, "Ya'alon: West Must Stand Up to, Confront Iran," *Jerusalem Post,* April 27, 2009. Sanger and Broad, "Allies' Clocks Tick Differently on Iran."

19. Trita Parsi, "Netanyahu and Threat of Bombing Iran—The Bluff That Never Stops Giving?," Huffington Post, April 7, 2009, http://www.huffingtonpost.com/trita-parsi/netanyahu-and-threat-of-b_b_183822.html.

20. Interview with Vice President Biden, *The Situation Room,* CNN, April 8, 2009. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

21. "National Security Through Diplomacy," *Before the House Appropriations Subcommittee on State, Foreign Operations and Related Programs,* 111th Cong. (April 23, (2009) (statement of Hillary Clinton, Secretary of State), http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/04/122098.htm

22. Conversation with senior Israeli diplomat, August 2010. Aluf Benn, "Obama Team Readying for Clash with Netanyahu," *Haaretz,* April 8, 2009. Katz, "Ya'alon."

23. Howard Schneider and Glenn Kessler, "Israel Puts Iran Issue Ahead of Palestinians: Shift on One Tied to Progress on Other," *Washington Post,* April 22, 2009.

24. David Sanger, "Iranian Overture Might Complicate Relations with Israel," *New York Times,* February 11, 2009.

25. Interview with senior EU negotiator, June 14, 2010. David Sanger, "U.S. May Drop Key Conditions for Talks with Iran," *New York Times,* April 14, 2009.

26. Erika Niedowski, "U.S. Wants Iranian Involvement in Conflict Resolution," *The National* (Abu Dhabi), January 29, 2009. Slobodan Lekic, "NATO Leader Urges

Engagement with Iran," Associated Press, January 27, 2009. Golnar Motevalli, "Analysis—U.S. Needs Iran's Help to Fight Afghan War," Reuters, February 1, 2009. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. "Q&A with Iran's Deputy Foreign Minister for Americas Affairs," *Wall Street Journal,* April 1, 2009. Interview with Ambassador Mohammad Khazaee, June 15, 2009.

27. Robert Dreyfuss, "Hillary & Iran & Dennis & Israel," Agence Global, March 6, 2009. "Iran and U.S. Hold 'Cordial' Talks," BBC News, March 31, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/7975079.stm. Anne Gearan, "U.S., Iranian Diplomats Break the Ice at Conference," Associated Press, March 31, 2009.

28. Jay Solomon, "U.S., Allies Set October Target for Iran Progress," *Wall Street Journal,* May 14, 2009.

29. Robin Wright, "Stuart Levey's War," *New York Times Magazine,* November 2, 2008. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

30. Interview with senior U.S. State Department nonproliferation officer, July 21, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Codels Ackerman and Casey Meetings with Prime Minister Netanyahu," June 2, 2009. "Senators Mull Iran Nuclear Threat, Diplomatic Efforts," AFP, March 4, 2009.

31. Interview with senior U.S. State Department nonproliferation officer, July 21, 2010. Telephone interview with senior non-EU3 diplomat, September 2, 2010. Daniel Dombey, "U.S. Senator Opens Iran Nuclear Debate," *Financial Times,* June 10, 2009. Interview with senior U.S. Senate staffer, August 20, 2010.

32. Interview with Ambassador Andreas Michaelis, director-general for Middle Eastern Affairs and North Africa, German Foreign Ministry, September 14, 2010. Interview with senior EU official involved in the negotiations with Iran, July 14, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

33. Adam Graham-Silverman, "Special Adviser on Iran Hopes for 'Just Right' Engagement Approach," *Congressional Quarterly,* March 16, 2009.

34. Sue Pleming, "Clinton Doubts Iran Will Respond to Overtures," Reuters, March 2, 2009. Borzou Daragahi, "Obama Overture Elicits Cautious Response from Iran," *Los Angeles Times,* March 21, 2009. "Gates Prefers Sanctions to Diplomacy for Iran," AFP, March 29, 2009.

35. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

36. Farideh Farhi, "And Happy Nowruz to You Too Mr. Obama!," Informed Comment: Global Affairs, March 20, 2009, http://icga.blogspot.com/2009/03/and-happy-nowruz-to-you-too-mr-obama.html.

37. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010.

38. Farideh Farhi, "On Khamenei's Response to Obama," Informed Comment: Global Affairs, March 22, 2009, http://icga.blogspot.com/2009/03/on-khameneis-response-to-obama.html. Interview with Farideh Farhi, June 7, 2010.

39. "Text of Khamenei's Speech to U.S. President," BBC, March 22, 2009.

40. Rasool Nafisi, e-mail message to author, March 22, 2009.

41. *Asr-e Iran,* March 21, 2009. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

42. "The Nuances of Iran's Response to Obama's Nowruz Message," Persia House News Brief, March 27, 2009. "Iran Senior Cleric Calls U.S. to Show Its 'Goodwill in Practice,'" BBC, March 28, 2009. "America Resents Iran's Military and Scientific Progress," Islamic Republic News Agency, April 1, 2009.

43. "Iranian President Welcomes Honest, Fair Talks with U.S.A.," BBC Worldwide Monitoring, April 9, 2009, http://www.iranalmanac.com/news/lastnews.php?newsid=10131. Nazila Fathi, "Iran Responds Cautiously to Obama's Gesture," *New York Times,* April 9, 2009.

44. Interview with Ambassador Mohammad Khazaee, June 15, 2010.

45. Roula Khalaf, "U.S. Has Others to Please as It Engages Iran," *Financial Times,* April 13, 2009.

الفصل الخامس

صِدام إسرائيل وأوباما

1. "Peres to Iran: Reclaim Your Rightful Place Among 'Enlightened Nations,'" *Haaretz,* March 21, 2009.

2. "With Obama to Iran," *Haaretz,* March 24, 2009.

3. Interview with former Israeli negotiator, July 20, 2010. E-mail correspondence with Marsh Cohen, March 25, 2009. Helene Cooper and David E. Sanger, "Obama's Message to Iran Is Opening Bid in Diplomatic Drive," *New York Times,* March 21, 2009.

4. Classified U.S. State Department cable, "Codel Kyl's Meeting with Prime Minister Netanyahu: What Will the U.S. Do About Iran?," April 28, 2009.

5. Sean Lengell, "Senators Target Firms Doing Business with Iran," *Washington Times,* April 13, 2009.

6. Ron Kampeas, "AIPAC Policy Conference to Push Iran Bills," Jewish Telegraphic Agency, April 28, 2009.

7. Press Release, "Stand with Obama on Israel and Iran," J Street, Washington, DC, April 30, 2009, available at http://www.mepeace.org/group/jstreet/forum/topics/stand-with-obama-on-israel. Ali Gharib, "Hawks Soften Rhetoric on Iran," *Asia Times Online,* April 30, 2009.

8. Nathan Guttman, "AIPAC Confronts a New Reality as Obama's Agenda Becomes Clear," *Forward,* May 7, 2009, http://www.forward.com/articles/105680/.

9. Press Release, "Berman Introduces Legislation to Prevent Iran Nuclear Weapons Capability," House Foreign Affairs Committee, April 29, 2009.

10. Andrew Glass, "AIPAC Launches Push for Iran Sanctions," Politico, May 4, 2009, http://www.politico.com/news/stories/0509/22086.html. Guttman, "AIPAC Confronts a New Reality." Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010.

11. Reuters, "Clinton Plays Down More U.S. Sanctions on Iran Now," May 20, 2009.

12. Guttman, "AIPAC Confronts a New Reality."

13. Herb Keinon, "Iran Talks Should Last 12 Weeks Max," *Jerusalem Post,* December 18, 2008. UPI, "Israel Calls for Time-limit on Iran Talks," May 7, 2009.

14. Jeremy Ben-Ami and Trita Parsi, "How Diplomacy with Iran Can Succeed," Huffington Post, June 11, 2009, http://www.huffingtonpost.com/jeremy-benami/how-diplomacy-with-iran-c_b_214407.html.

15. The Israeli press reported in early May that Israel had received a confidential report recounting a meeting between Dennis Ross and a senior EU official, in which Ross stated that the administration had set early fall 2009 as the deadline for the first round of talks. Barak Ravid, "U.S. Puts October Deadline on Iran Talks," *Haaretz*, May 11, 2009. Transcript of State Department Press Briefing, May 14, 2009.

16. Jim Lobe, "Despite Smiles, Obama, Netanyahu Seem Far Apart," Inter Press Service, May 19, 2009.

17. Transcript of Remarks by President Obama and Prime Minister Netanyahu, May 18, 2009.

18. Sheryl Gay Stolberg, "Obama Tells Netanyahu He Has an Iran Timetable," *New York Times*, May 19, 2009. Lobe, "Despite Smiles."

19. Classified U.S. State Department cable, "Codels Ackerman and Casey Meetings with Prime Minister Netanyahu," June 2, 2009.

20. David Sanger, "After Israeli Visit, a Diplomatic Sprint on Iran," *New York Times*, May 20, 2009.

الفصل السادس
عملية تزوير

1. Interview with former Press TV producer, July 13, 2010.

2. "Powerful Reformer to Run Against Iran's President," Associated Press, March 10, 2009.

3. Mark Phillips, "Who Is Mir Hossein Mousavi?," CBS, June 18, 2009. "Profile: Mir Hossein Mousavi," BBC News, June 16, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8103851.stm. Mehrzad Boroujerdi and Kourosh Rahimkhani, "Iran's Political Elite: The Iran Primer," United States Institute of Peace, December 2010. Farideh Farhi, "New Hardships Intensify Debate over Iran Iraq War," Tehran Bureau, August 5, 2010. Mehrzad Boroujerdi, "The Potato Revolution," *Foreign Policy*, May 13, 2009.

4. Interview with former Iranian reformist lawmaker, September 17, 2010.

5. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

6. "Mousavi: I Stand Firm on Principles/Diplomacy Will Relieve Tensions," Mehr News Agency, April 6, 2009 (Farvardin 17, 1388).

7. Interview with campaign worker at Mousavi's headquarters, July 28, 2009. "Iran Reform Candidate Says Open to U.S. Negotiations," AFP, April 6, 2009.

8. "Mousavi: I Stand Firm on Principles." Interview with campaign worker at Mousavi's headquarters, July 28, 2009. Parisa Hafezi, "Iran Candidate Backs Nuclear Talks with the West," Reuters, May 29, 2009.

9. "Iran Reform Candidate Says Open to U.S. Negotiations." Hafezi, "Iran Candidate Backs Nuclear Talks with the West."

10. Barbara Slavin, "Iran's Unlikely Hero," *Washington Times*, June 17, 2009. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition

leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Interview with campaign worker at Mousavi's headquarters, July 28, 2009. "We need a comprehensive plan from him. . . . If Obama makes a practical gesture, Iran would immediately respond," Mousavi's chief foreign policy adviser Sadegh Kharrazi—one of the authors of the 2003 negotiation proposal—told the *Nation* (Robert Dreyfuss, "Iran's Election, Obama's Challenge," *Nation*, June 10, 2009).

11. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

12. Scott Peterson, "Lincoln-Douglas Debates, Iranian Style," *Christian Science Monitor*, June 3, 2009.

13. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Muhammad Sahimi, "New Evidence of Fraud in 2009 Election," Tehran Bureau, August 11, 2010. Farideh Farhi, "Is Commander Jafari Stupid?," Informed Comment: Global Affairs, September 4, 2009, http://icga.blogspot.com/2009/09/is-commander-jafari-stupid.html.

14. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Interview with campaign worker at Mousavi's headquarters, July 28, 2009.

15. For studies on the elections and documentation of the irregularities, see Ali Ansari, ed., *Preliminary Analysis of the Voting Figures in Iran's 2009 Presidential Election* (London: Chatham House, 2009), http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/iranelection0609.pdf.

16. Robert Dreyfuss, "A Disgusting Fraud," *Nation*, June 21, 2009.

17. "Iran Bars Foreign Media from Reporting on Streets," Associated Press, June 16, 2009.

18. Trita Parsi, "Who's Fighting Who in Iran's Struggle?," *Time*, June 16, 2009.

19. Nazila Fathi and Alan Cowell, "Iran's Top Leader Dashes Hopes for a Compromise," *New York Times*, June 19, 2009.

20. "Larijani Criticizes the Guardian Council, IRIB," Press TV, June 21, 2009, http://edition.presstv.ir/detail/98645.html.

21. "Iran Leader Rafsanjani Rallies Opposition," *Washington Times*, July 19, 2009.

22. "Iran Prisoner Beaten to Death, Coroner Says," CNN, September 1, 2009. Kahrizak was ordered closed by Iran's Supreme Leader Ayatollah Ali Khamenei in late July amid reports that the facility did not meet required standards.

23. Farnaz Fassihi, "Tehran Court Tries Top Reformists," *Wall Street Journal*, August 4, 2009. "Moussavi, Khatami Blast Iran Trials," CNN, August 2, 2009.

24. Interview with former Iranian diplomat who advises the Iranian government, June 30, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

25. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010.

26. Laura Rozen, "The Iran Chessboard, as Seen by Team Obama," ForeignPolicy.com, June 26, 2009, http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2009/06/26/the_iran

_chessboard_as_seen_by_team_obama. Obama's former national security advisor, General Jim Jones, addressed the Russian-Iranian angle in a speech at the Iran's Nuclear, Terrorist Threats and Rights Abuses conference in Washington, D.C., on January 20, 2011: "I would tell you that the rapprochement between Russia and the United States started very early on in 2009, and that Iran was of the central reasons for that rapprochement."

27. Scott Wilson, "Muted Response Reflects U.S. Diplomatic Dilemma," *Washington Post,* June 15, 2009. Iason Athanasiadis, "Iran Protest Biggest Since Revolution," *Washington Times,* June 16, 2009. Interview with Michael Ratney, August 10, 2010.

28. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010.

29. David Weigel, "Neocons, House GOPers Demand Obama Take Moussavi's Side," *Washington Independent,* June 16, 2009. Manu Raju, "GOP Tries to Find Its Pitch on Iran," Politico, June 17, 2009, http://www.politico.com/news/stories/0609/23827.html. Anne Flaherty, "House Condemns Tehran Crackdown on Protesters," Associated Press, June 19, 2009. Wilson, "Muted Response Reflects U.S. Diplomatic Dilemma." Moreover, several Republicans pressured the White House to halt any effort for dialogue with Iran in response to the election mayhem. Though there was some Democratic pushback—Rep. Howard Berman (D-CA), chair of the House Foreign Relations Committee, said that the president is "correct in continuing to pursue a policy of engagement"—there did not seem to be much political will in the White House to take on the Republicans in public on this issue ("Iran: Recent Developments and Implications for U.S. Policy," *Before the House Foreign Relations Committee,* 111th Cong. [July 22, 2009] [Howard Berman, committee chair]).

30. Interview with former Iranian lawmaker and prodemocracy activist, September 17, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

31. Interview with Professor Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

32. Borzou Daragahi, "Ahmadinejad Calls for Prosecution of Iran's Opposition Leaders," *Los Angeles Times,* August 28, 2009.

33. Interview with campaign worker at Mousavi's headquarters, July 28, 2009. Trita Parsi, "What Obama Must Do Now on Iran," *Christian Science Monitor,* June 22, 2009. Interview with Professor Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010.

34. Parsi, "What Obama Must Do Now on Iran."

35. Azadeh Moaveni, "Iranians to Obama: Hush," Daily Beast, June 17, 2009, http://www.thedailybeast.com/articles/2009/06/17/iranians-to-obama-hush.html.

36. "Obama Ratchets Up Language on Iran Violence," Associated Press, June 23, 2009. "Obama Condemns Iran Violence as 'Outrageous,'" CBC News, June 26, 2009. Author was invited to the White House to advise the Obama administration during the turmoil in Iran.

37. "Human Rights Violations in Iran Worst for 20 Years: Amnesty," Reuters, December 10, 2009.

38. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

39. Borzou Daragahi, "Iran: Report of Second Letter from Obama to Tehran," *Los Angeles Times,* September 2, 2009. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010.

40. Conversations with various Obama administration officials throughout 2009 and 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

41. Interview with Professor Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010. Interview with former Iranian reformist lawmaker, September 17, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

42. Interview with Michael Ratney, August 10, 2010.

الفصل السابع
العقوبات أم الدبلوماسية

1. Interview with senior Congressional staffer, August 31, 2010.

2. "FAQs: The Iran Refined Petroleum Sanctions Act," American Israel Public Affairs Committee (AIPAC), September 1, 2009, www.aipac.org. Classified U.S. State Department cable, "Codels Ackerman and Casey Meetings With Prime Minister Netanyahu," June 2, 2009. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010.

3. "Iran: Recent Developments and Implications for U.S. Policy," *Before the House Foreign Relations Committee*, 111th Cong. (July 22, 2009) (Howard Berman, committee chair).

4. Interview with senior congressional staffer, August 31, 2010. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010.

5. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

6. Interview with State Department official, September 17, 2010. "There is no reason to believe that additional sanctions will result in increased support for the regime. The people of Iran—especially in light of the brutal crackdown—are more likely to oppose the regime, not rally around it." "FAQs: The Iran Refined Petroleum Sanctions Act." Interview with senior Congressional staffer, August 31, 2010. Brad Sherman, "New Sanctions on Iran Must Be Enforced," *The Hill*, August 9, 2010.

7. Interview with State Department official, September 17, 2010. Hossein Askari and Trita Parsi, "Throwing Ahmadinejad a Lifeline," *New York Times*, August 14, 2009.

8. Ibid. Interview with State Department official, September 17, 2010.

9. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010.

10. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Ongoing conversations with lawmakers and Congressional staffers throughout 2009 and 2010.

11. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with senior Senate staffer, October 5, 2010.

12. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior Senate staffer, October 5, 2010.

13. Interview with senior congressional staffer, August 31, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with former U.S. State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

14. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

15. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010. Interview with Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with Ataollah Mohajerani, September 18, 2010.

16. According to Ahmad Sadri, a reformist close to the Karroubi camp, none of the more vocal individuals outside the U.S. "have a smidgen of legitimacy in Iran." The "ridiculous" statements of these "self-appointed leaders of the Green movement . . . finally motivated Mr. Mousavi to come out and denounce [them]." Interview with Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Conversations with individuals close to Mousavi and former president Mohammad Khatami throughout the summer and fall of 2009.

17. "Iran's Mousavi Opposes Sanctions Against Tehran," AFP, September 28, 2009. Ramin Mostaghim and Borzou Daragahi, "Iranian Cleric Rises to Become Voice of Opposition," *Los Angeles Times,* September 8, 2009.

الفصل الثامن
بناء الثقة

1. Mark Fitzpatrick, *Iran's Nuclear, Chemical and Biological Capabilities,* (London: International Institute for Strategic Studies, 2011).

2. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010.

3. Thomas Erdbrink and William Branigin, "In Iran, Nuclear Issue Is Also a Medical One," *Washington Post,* December 20, 2009. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. "IAEA Obligated to Supply Nuclear Fuel," *Tehran Times,* February 10, 2010.

4. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

5. Interview with State Department official, July 21, 2010. Interview with senior

EU diplomat, May 27, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

6. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010.

7. The French had also been left disappointed over Washington's decision not to single out Iran at the upcoming Non-Proliferation Treaty review conference. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Another EU official pointed out the French opposition to the TRR deal and preference for sanctions. "They were always on the accelerator through the whole process," he said. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010. Classified U.S. State Department cable, "France's Position on Nuclear Issues in the Run-up to the NPT Revcon," July 31, 2009. To a certain extent the UK also shared a preference for moving faster on sanctions. In midsummer 2009 the UK was seeking to convince Sweden, which held the presidency of the EU at the time, to begin preparing sanctions discussions within the EU even though diplomacy had not yet begun. Sweden pushed back, arguing that the discussions should be kept at a general level "because if the Iranians (or the Russians or the Chinese) became aware of the EU doing 'specific' and 'legal' work on additional sanctions, then they would complain that the EU was never serious about giving Iran time to respond to the P5 1 offer." Classified U.S. State Department cable, "GAERC July 26–7 Agenda: Sweden's Preliminary Items," July 14, 2009. Interview with EU diplomat, July 6, 2010.

8. "Israeli Officials: Iran Vote Shows Growing Threat," Associated Press, June 13, 2009. Interview with Deputy foreign Minister Danny Ayalon, October 4, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

9. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. "It is not just about the humanitarian assistance, it's not just about the fuel to a reactor in Iran," ElBaradei said. "It's about the first step in a very long growth toward finally normalization between Iran and the United States. . . . Iran could be a very positive element in the stable Middle East. Iran could be absolutely essential to stability in Afghanistan, in Iraq, Syria, Lebanon, Palestinian territories" (*Charlie Rose*, PBS, November 6, 2009).

10. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Background discussion with senior Obama administration official, October 5, 2010. E-mail exchange with senior State Department official, February 24, 2011.

11. Jim Jones's remarks at Iran's Nuclear, Terrorist Threats and Rights Abuses conference, January 20, 2011. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

12. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010. Marc Champion, "Russia Rejects New Iran Sanctions," *Wall Street Journal,* September 10, 2009. Classified U.S.

State Department cable, "FM Lavrov Discusses Missile Defense and Iran with Codel Levin," April 29, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Israeli FM Lieberman in Moscow," June 5, 2009. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

13. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010.

14. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010. Classified U.S. State Department cable, "U/S Tauscher's Meetings with FS Miliband and Other HMG Officials," September 22, 2009.

15. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with State Department official, July 21, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. E-mail and phone exchange with Olli Heinonen, February 21, 2011. A final agreement between the IAEA and Iran on providing the agency with access and information about the site was reached on October 4, 2009, during ElBaradei's visit to Tehran.

16. Michael D. Shear and Karen DeYoung, "Iran Reveals Existence of Second Uranium Enrichment Plant," *Washington Post,* September 25, 2009. Scott Ritter, "Keeping Iran Honest," *Guardian,* September 25, 2009. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30–July 1, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. E-mail exchange with James Acton of the Carnegie Endowment for International Peace, September 26, 2009.

17. Interview with State Department official, July 21, 2010.

18. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with French diplomat at the French UN Mission, June 15, 2010.

19. Statements by President Obama, President Sarkozy, and Prime Minister Brown on Iranian Nuclear Facility, September 25, 2009.

20. Ibid. "Berman Calls Iran Nuclear Plant News Disturbing, Says It Reinforces His Determination to Have Committee Consider Sanctions Legislation," news release, House Foreign Affairs Committee, Washington, D.C., September 25, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Medvedev, Putin, and Russia's Iran Policy," October 6, 2009.

21. Glenn Kessler, "U.S. Aims to Isolate Iran If Talks Fail," *Washington Post,* September 29, 2009. Tom Doggett, "U.S. Lawmakers Vote to Punish Iran's fuel?," Reuters, October 1, 2009. Eric Fingerhut, "Getting a Yes on Iran Advocacy Day," Jewish Telegraphic Agency, September 11, 2009. Mark Landler, "U.S. Is Seeking a Range of Sanctions Against Iran," *New York Times,* September 29, 2009.

22. Laura Rozen, "U.S. Previews Geneva Talks, as Iranian Foreign Minister Visits DC," Politico.com, September 30, 2009, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0909/US_previews_Geneva_talks_as_Iranian_foreign_minister_visits_DC.html. Mark Landler and Steven Erlanger, "As U.S. Plots Iran Strategy, Envoy's Visit Hints at a Thaw," *New York Times,* October 1, 2009. "The US Is Working Hard to Talk to Iran, Jahan News, October 3, 2009.

23. Interview with Michael Ratney, August 10, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Ideas on How to Pressure the Regime on Human Rights Without Risking Our Broader Agenda," October 16, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2009. Interview with senior State Department official, October 27, 2010.

24. Steven Erlanger and Mark Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia," *New York Times,* October 2, 2009. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

25. Ibid. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

26. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. E-mail and phone exchange with Olli Heinonen, February 21, 2011. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010.

27. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with senior EU official, June 14, 2010. Introductory remarks by Javier Solana, EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, October 1, 2009.

28. "Cleric Terms Geneva Talks Victory for Iran," Fars News Agency, October 9, 2009. "Ahmadinejad Optimistic About Future of Iran Talks with 5+1," Fars News Agency, October 12, 2009. "MP: Negotiations Progressing in Iran's Interest After Geneva Talks," Fars News Agency, October 6, 2009.

29. Remarks by President Obama, October 1, 2009. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. The French had a slightly different and more pessimistic read on the Geneva talks. "To some extent maybe there was a slight difference of interpretation of what went on in Geneva," Pierre Vimont, France's ambassador to the U.S., said. "We had the impression that at some point our American colleagues were more, a little bit more optimistic at the end of their conversation with the Iranians in Geneva. They had the impression that the head of the Iranian delegation was rather straightforward in giving them the feeling that this deal could be a good deal and that he could sell it in Iran" (interview with Ambassador Pierre Vimont, July 26, 2010).

30. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

31. Jay Solomon, "U.S., Allies Confer on New Iran Sanctions," *Wall Street Journal,* October 9, 2009.

32. "Minimizing Potential Threats from Iran: Administration Perspectives on Economic Sanctions and Other U.S. Policy Options," *Before the Senate Banking Committee,* 111th Cong. (October 6, 2009) (Testimony of James Steinberg, Deputy Secretary of State).

33. Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010.

43. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, July 1, 2010. Conversations with Obama administration officials, summer and fall of 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010.

44. David Sanger, "Iran Agrees to Draft of Deal on Exporting Nuclear Fuel," *New York Times,* October 21, 2009.

45. International Atomic Energy Agency, "IAEA Statement on Proposal to Supply Nuclear Fuel to Iranian Research Reactor," news release, October 23, 2009, http://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/2009/prn200912.html.

46. "West Trying to Trick Iran in Nuclear Deal: Larijani," *Tehran Times,* October 25, 2009. Richard Spencer, "Iran May Offer Compromise on UN Nuclear Deal," *Telegraph,* October 26, 2009. Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim, "Iran's President Appears to Back Nuclear Proposal," *Los Angeles Times,* October 29, 2009.

47. International Atomic Energy Agency, "IAEA Receives Initial Iranian Response on Proposal to Supply Nuclear Fuel to Research Reactor," news release, October 29, 2009, http://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/2009/prn200914.html. "U.S. Tells Iran Nuclear Deal Offer Won't Be Changed," Reuters, Nov 5, 2009. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

48. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Moscow's Increasing Frustration with Tehran," December 14, 2009. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 2, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

49. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009.

50. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 2, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

51. "China to Invest $2.5bn in Iran Oilfield," AFP, February 25, 2011. "Japan's Inpex Maintains 10% Share in Azadegan: Minister," *Tehran Times,* May 20, 2008. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010.

52. Laura Rozen, "Japan Emerges as Key Player on Iran," Politico, February 1, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0110/Japan_emerges_as_key_player_on_Iran.html. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with senior State Department official, September 10, 2010.

53. Sabrina Tavernise, "Turkish Leader Volunteers to Be U.S.-Iran Mediator," *New York Times,* November 11, 2008. Hossein Jaseb, "Iran Says Won't Hinder Turkish Mediation with U.S.," Reuters, November 17, 2008. Zahra Hosseinian, "No Sign of U.S. Correcting Regional "Mistakes": Iran," Reuters, March 11, 2009. Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim, "Visit Raises Speculation over Turkish-mediated U.S.-Iran Talks," *Los Angeles Times,* March 10, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Working Erdogan Back Into the Fold on Iran," November 3, 2009.

Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

34. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

35. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with French diplomat, July 6, 2010. In 1974, Iran lent $1 billion to the French Atomic Energy Commission to build the Eurodif plant. This entitled Iran to buy 10 percent of the enriched uranium produced by Eurodif. Three years later, Iran paid another $180 million for future enrichment services. Yet, Eurodif never delivered any nuclear fuel to Iran. In the ensuing legal battle, Iran demanded repayment of its original $1-billion loan, plus interest. At the end of 1991, Iran won the suit and was reimbursed a total of $1.6 billion. The settlement came just as Iran demanded delivery of enriched uranium based on the old contract. Paris maintained that the contract had expired in 1990. By that time, Iran was already subject to Western sanctions. France refused to deliver the fuel even though Tehran still held an indirect share in Eurodif. Oliver Meier, "Iran and Foreign Enrichment: A Troubled Model," *Arms Control Today,* January/February 2006.

36. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

37. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

38. Hillary Mann Leverett, "Pragmatists in Tehran," *Foreign Policy,* October 28, 2009. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Relations between Russia and Iran have historically been very tense. There has always been concern that Russia would seek territorial or political concessions or break promises to Iran at the last minute. In the nineteenth century, Iran did lose its foothold—as well as territory—in central Asia to Russia. In 1911, the Russians shelled the Iranian parliament and a venerated and important mosque in the city of Mashad. The Russian czar Peter the Great's famous quote that Russia "should get to warm waters by Persian Gulf. Russia would be a true empire with such an achievement" has perpetuated a strongly held suspicion toward Moscow in Iran. Hadi Nili, "Iran Still Holds Bitter Memories of Russia," *Washington Times,* September 11, 2008.

39. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

40. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, July 1, 2010.

41. Interview with Ambassador Mohammad Khazaee, June 15, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, July 1, 2010.

42. Ibid. Conversations with Obama administration officials, summer and fall of 2010.

23. Interview with Michael Ratney, August 10, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Ideas on How to Pressure the Regime on Human Rights Without Risking Our Broader Agenda," October 16, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2009. Interview with senior State Department official, October 27, 2010.

24. Steven Erlanger and Mark Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia," *New York Times,* October 2, 2009. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

25. Ibid. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Interview with State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

26. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with State Department Iran Desk officer, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. E-mail and phone exchange with Olli Heinonen, February 21, 2011. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010.

27. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with senior EU official, June 14, 2010. Introductory remarks by Javier Solana, EU High Representative for the Common Foreign and Security Policy, October 1, 2009.

28. "Cleric Terms Geneva Talks Victory for Iran," Fars News Agency, October 9, 2009. "Ahmadinejad Optimistic About Future of Iran Talks with 5+1," Fars News Agency, October 12, 2009. "MP: Negotiations Progressing in Iran's Interest After Geneva Talks," Fars News Agency, October 6, 2009.

29. Remarks by President Obama, October 1, 2009. Erlanger and Landler, "Iran Agrees to Send Enriched Uranium to Russia." Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. The French had a slightly different and more pessimistic read on the Geneva talks. "To some extent maybe there was a slight difference of interpretation of what went on in Geneva," Pierre Vimont, France's ambassador to the U.S., said. "We had the impression that at some point our American colleagues were more, a little bit more optimistic at the end of their conversation with the Iranians in Geneva. They had the impression that the head of the Iranian delegation was rather straightforward in giving them the feeling that this deal could be a good deal and that he could sell it in Iran" (interview with Ambassador Pierre Vimont, July 26, 2010).

30. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

31. Jay Solomon, "U.S., Allies Confer on New Iran Sanctions," *Wall Street Journal,* October 9, 2009.

32. "Minimizing Potential Threats from Iran: Administration Perspectives on Economic Sanctions and Other U.S. Policy Options," *Before the Senate Banking Committee,* 111th Cong. (October 6, 2009) (Testimony of James Steinberg, Deputy Secretary of State).

33. Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010.

43. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, July 1, 2010. Conversations with Obama administration officials, summer and fall of 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010.

44. David Sanger, "Iran Agrees to Draft of Deal on Exporting Nuclear Fuel," *New York Times,* October 21, 2009.

45. International Atomic Energy Agency, "IAEA Statement on Proposal to Supply Nuclear Fuel to Iranian Research Reactor," news release, October 23, 2009, http://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/2009/prn200912.html.

46. "West Trying to Trick Iran in Nuclear Deal: Larijani," *Tehran Times,* October 25, 2009. Richard Spencer, "Iran May Offer Compromise on UN Nuclear Deal," *Telegraph,* October 26, 2009. Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim, "Iran's President Appears to Back Nuclear Proposal," *Los Angeles Times,* October 29, 2009.

47. International Atomic Energy Agency, "IAEA Receives Initial Iranian Response on Proposal to Supply Nuclear Fuel to Research Reactor," news release, October 29, 2009, http://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/2009/prn200914.html. "U.S. Tells Iran Nuclear Deal Offer Won't Be Changed," Reuters, Nov 5, 2009. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010.

48. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Moscow's Increasing Frustration with Tehran," December 14, 2009. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 2, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

49. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009.

50. Interview with senior EU diplomat, June 15, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 2, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

51. "China to Invest $2.5bn in Iran Oilfield," AFP, February 25, 2011. "Japan's Inpex Maintains 10% Share in Azadegan: Minister," *Tehran Times,* May 20, 2008. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010.

52. Laura Rozen, "Japan Emerges as Key Player on Iran," Politico, February 1, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0110/Japan_emerges_as_key_player_on_Iran.html. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with senior State Department official, September 10, 2010.

53. Sabrina Tavernise, "Turkish Leader Volunteers to Be U.S.-Iran Mediator," *New York Times,* November 11, 2008. Hossein Jaseb, "Iran Says Won't Hinder Turkish Mediation with U.S.," Reuters, November 17, 2008. Zahra Hosseinian, "No Sign of U.S. Correcting Regional "Mistakes": Iran," Reuters, March 11, 2009. Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim, "Visit Raises Speculation over Turkish-mediated U.S.-Iran Talks," *Los Angeles Times,* March 10, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Working Erdogan Back Into the Fold on Iran," November 3, 2009.

54. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Interview with senior State Department official, October 27, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Turkey: A/S Gordon Presses FM Davutoglu on Iran," November 17, 2009. Interview with Ambassador Pierre Vimont, July 26, 2010.

55. Interview with Michael Ratney, August 10, 2009. Interview with senior non-EU3 official, September 10, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010.

56. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Glenn Kessler, "As Standoff with Iran Continues, U.S. Prepares Targeted Sanctions," *Washington Post,* December 30, 2009.

57. Gareth Porter, "Iran's Fuel for Conflict," *Le Monde Diplomatique,* December 9, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Turkey: A/S Gordon Presses FM Davutoglu on Iran," November 17, 2009. Interview with senior EU diplomat, September 14, 2010.

58. Mir Hossein Mousavi, statement, October 30, 2009, www.kalame.ir.

59. Robert F. Worth and Nazila Fathi, "Opposition in Iran Urges Continuing Challenge," *New York Times,* November 1, 2009. Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010. Interview with Ahmad Sadri, August 10, 2010. Interview with former Iranian reformist lawmaker, September 17, 2010.

60. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with senior State Department official, September 10, 2010. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Interview with senior adviser to former president Mohammad Khatami and opposition leader Mir Hossein Mousavi, July 23, 2010.

61. Interview with Ahmad Sadri, August 10, 2010. Discussion with senior State Department official, November 9, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with William D. Wunderle, September 2, 2010. Interview with Professor Ali Ansari, September 17, 2010. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Interview with Ambassador Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with David Miliband, July 7, 2011. Interview with senior State Department official, July 22, 2010.

الفصل التاسع
المسار الثاني

1. Interview with senior State Department Official, September 12, 2010. Interview with Michael Ratney of the State Department, August 10, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Staffdel Kessler Discusses Iran with MFA, ENI, PD," January 22, 2010. Interview with Ambassador Pierre Vimont, July 26, 2010.

2. Interview with senior State Department official, September 12, 2010.

3. "Obama Accepts Nobel Prize," *Financial Times*, December 10, 2009.

4. Interview with EU diplomat, June 21, 2010. Interview with senior State Department Official, September 12, 2010. Interview with Michael Ratney of the State Department, August 10, 2010.

5. Glenn Kessler, "As Standoff with Iran Continues, U.S. Prepares Targeted Sanctions," *Washington Post*, December 30, 2009.

6. Classified U.S. State Department cable, "Codel Skelton's Meeting with Prime Minister Netanyahu," December 23, 2009. Classified U.S. State Department cable, "U/S Tauscher's December 1–2 Visit to Israel," December 22, 2009. Dan Williams, "Israel Urges Iran Oil Embargo Even," Reuters, February 22, 2010. Roshanak Taghavi, "Iran, Bracing for Sanctions, Presses Its Parliament for Gas Money," *Christian Science Monitor*, January 5, 2010.

7. Classified U.S. State Department cable, "Staffdel Kessler Discusses Iran with MFA, ENI, PD," January 22, 2010. Classified U.S. State Department cable, "German MFA Hope Iran Sanctions Target Leaders Not Masses," January 21, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Readout of January 20 U.S.-France Strategic Dialogue in Washington," February 17, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. *Charlie Rose*, PBS, November 6, 2009. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

8. John Pomfret, "Oil, Ideology Keep China from Joining Push Against Iran," *Washington Post*, September 30, 2009. Kate Mackenzie, "Oil at the heart of Latest Iranian Sanction Efforts," *Financial Times*, March 8, 2010. Laurent Maillard, "China Takes Over from West as Iran's Main Economic," AFP, March 15, 2010.

9. Pomfret, "Oil, Ideology Keep China From Joining Push Against Iran." "Response to Taiwan Deal Oil at the Heart of Latest Iranian Sanction Efforts," *Financial Times*, March 8, 2010.

10. Kevin Bogardus, "House Readies Iran Sanctions on Gas Imports," *The Hill*, December 15, 2009. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Laura Rozen, "Berman: Iran Sanctions Bill Empowers Obama," Politico, December 15, 2009, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/1209/Berman_says_Iran_sanctions_bill_empowers_Obama_Iran_policy.html. Howard Berman, speech given at Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., September 21, 2010. With J Street supporting the sanctions, Americans for Peace Now became the sole major Jewish organization opposing the sanctions measure. Ron Kampeas, "As Zero Hour Nears, Differences Emerge on Sanctions," Jewish Telegraphic Agency, January 5, 2010.

11. Josh Rogin, "Exclusive: State Department Letter to Kerry Outlines "Serious Substantive Concerns" with Iran Sanctions Bill," *Foreign Policy*, December 11, 2009. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010.

12. Martin Matishak, "House Approves Gasoline Cutoff Bill on Iran Despite Warnings," Global Security Newswire, December 16, 2009.

13. "Iran Ayatollah: 'I Am Convinced That the Regime Will Collapse," *ABC News*, December 28, 2009. "Iran's Dissident Grand Ayatollah Montazeri Dies," BBC News, December 20, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/8423046.stm. "Shirin Ebadi Warns Against Iranian Sanctions," BBC News, March 4, 2010, http://news.bbc.co.uk/2/hi/

8549183.stm. Robert Tait, "Funeral of Iranian Cleric Montazeri Turns into Political Protest," *Guardian,* December 21, 2009. "Iran Website Says Mousavi Nephew Killed in Clashes," Reuters, December 21, 2009.

14. Josh Rogin, "Iran Sanctions Bill Update: Full Speed Ahead," *Foreign Policy,* January 19, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Josh Rogin, "Senators Pressure Obama on Iran Sanctions," *Foreign Policy,* January 27, 2010. Josh Rogin, "Iran Sanctions Bill Benefits from Joe-mentum," *Foreign Policy,* January 29, 2010. Howard Berman (chairman, U.S. House Committee on Foreign Affairs), "Iran: Addressing the Nuclear Threat" (speech, St. Regis Hotel, Washington, D.C., September 21, 2010).

15. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010.

16. Interview with EU ambassador involved in the sanctions negotiations, June 2010. Interview with State Department Iran Desk officer, June 14, 2010.

17. Arshad Mohammed, "China to Send Lower-level Envoy to Talks on Iran," Reuters, January 14, 2010. Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, "'Narrow Stripes of Rationality' on the Iranian Nuclear Issue," Race for Iran, January 19, 2010, http://www.raceforiran.com/%E2%80%9Cnarrow-stripes-of-rationality%E2%80%9D-on-the-nuclear-issue. Classified U.S. State Department cable, "Russia: Moving Beyond Bilateral Issues, Miliband Reopened Dialogue," November 5, 2009.

18. Mark Landler, "Despite Pressure, China Still Resists Iran Sanctions," *New York Times,* February 25, 2010. Charley Keyes, "U.S. Announces $6.4 Billion Arms Deal with Taiwan," CNN, January 29, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with Xavier Chatel, June 15, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Secretary of Defense Gates's Meeting with French Foreign Minister Kouchner," February 12, 2010.

19. "Iran to U.N.: We Will Increase Uranium Enrichment," Fox News, February 8, 2010. The letter to the IAEA can be found at http://graphics8.nytimes.com/packages/pdf/world/2009/IAEA-Letter.pdf. Helene Cooper, "U.S. Encounters Limits of Iran Engagement Policy," *New York Times,* February 16, 2010.

20. Classified U.S. State Department cable, "Saudi Foreign Ministry Pressing China to Stop Iranian Proliferation, Concerned About TSA Regulations," January 26, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Scenesetter for Secretary Clinton's Feb 15–16 Visit to Saudi Arabia," February 11, 2010. Kate Mackenzie, "Oil at the Heart of Latest Iranian Sanction efforts," *Financial Times,* March 8, 2010. Interview with Rayed Krimly, November 25, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with Xavier Chatel, June 15, 2010.

21. "New Iran Sanctions Within a Month: Israeli Minister," AFP, January 3, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Iran Dominates Netanyahu's Visit to Moscow," February 22, 2010.

22. Nathan Guttman, "U.S. Delays Iran Sanctions While Persuading Israel Not to Attack," *Jewish Daily Forward,* February 26, 2010, http://www.forward.com/articles/126305/. Josh Rogin, "Choose Your Own Iran Sanctions Adventure at the U.N.?," *Foreign Policy,* February 24, 2010. Nahum Barnea and Shimon Shiffer, "Iranian Nu-

clear Program Is a Threat to America," *Yediot Ahronoth,* March 8, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Josh Rogin, "Congress Hot to Trot on Iran Sanctions," *Foreign Policy,* March 5, 2010.

23. Tim Starks, "Plenty of Push for Iran Sanctions Legislation, but Little Consensus Yet," *CQ Today,* March 15, 2010. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with senor congressional staffer, August 31, 2010.

24. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Starks, "Plenty of Push for Iran Sanctions Legislation." Alastair Macdonald, "'Insulted' by Israel, U.S. scrambles to Save Talks," Reuters, March 13, 2010. Daniel Nasaw, "Obama Aide Calls Israeli Settlement Announcement an 'Insult' to the US," *Guardian,* March 14, 2010. Mark Perry, "The Petraeus Briefing: Biden's Embarrassment Is Not the Whole Story," *Foreign Policy,* March 14, 2010. Barak Ravid, "Netanyahu's Brother-in-law: Obama Is an Anti-Semite," *Haaretz,* March 17, 2010.

25. American Israel Public Affairs Committee, "AIPAC Calls Recent Statements by the U.S. Government 'A Matter of Serious Concern,'" press release, March 14, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20Statements/2010/03/AIPAC_CALLS_ON_OBAMA_ADMIN_TO_DEFUSE_TENSION.pdf. J Street, "Statement on Escalation of US-Israel Tensions," press release, March 15, 2010, http://jstreet.org/blog/statement-on-escalation-of-us-israel-tensions/. Laura Rozen, "Israeli Ambassador: U.S.-Israel Relations in Crisis," Politico, March 15, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0310/Israeli_ambassador_USIsrael_relations_in_crisis.html.

26. American Israel Public Affairs Committee, "AIPAC Applauds Overwhelming Bipartisan House Letter," press release, March 26, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20State ments/2010/03/AIPAC_applauds_Hoyer_Cantor.pdf. David Corn, "Sen. Lindsey Graham: Any Attack on Iran Must Be Full-Scale," *Mother Jones,* March 24, 2010. Josh Rogin, "Senators Pressure Obama on Iran Sanctions," *Foreign Policy,* March 23, 2010.

27. Adrian Blomfield, "Obama Snubbed Netanyahu for Dinner with Michelle and the Girls, Israelis Claim," *Telegraph,* March 25, 2010. Laura Rozen, "Fierce Debate on Israel Underway Inside Obama Administration," Politico, March 28, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0310/Fierce_debate_on_Israel_underway_inside_Obama_administration.html.

28. Chris Strathmann and Kate McCarthy, "Netanyahu Calls for 'Crippling Sanctions' Against Iran," *ABC News,* April 19, 2010.

29. "Russia, China Push Iran to Change Nuclear Stance," Reuters, March 24, 2010. "Iran's Top Nuclear Negotiator Heads to China," Associated Press, March 31, 2010. Julian Borger and Ewen MacAskill, "China Supports Barack Obama's Call for New Iran sanctions," *Guardian,* March 31, 2010. Colum Lynch, "U.S. Urges U.N. Security Council to Impose Arms Embargo, Other Measures on Iran," *Washington Post,* April 15, 2010.

30. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with Xavier Chatel, June 15, 2010. Michael D. Shear and Glenn Kessler, "Russia Supports

4. Interview with EU diplomat, June 21, 2010. Interview with senior State Department Official, September 12, 2010. Interview with Michael Ratney of the State Department, August 10, 2010.

5. Glenn Kessler, "As Standoff with Iran Continues, U.S. Prepares Targeted Sanctions," *Washington Post,* December 30, 2009.

6. Classified U.S. State Department cable, "Codel Skelton's Meeting with Prime Minister Netanyahu," December 23, 2009. Classified U.S. State Department cable, "U/S Tauscher's December 1–2 Visit to Israel," December 22, 2009. Dan Williams, "Israel Urges Iran Oil Embargo Even," Reuters, February 22, 2010. Roshanak Taghavi, "Iran, Bracing for Sanctions, Presses Its Parliament for Gas Money," *Christian Science Monitor,* January 5, 2010.

7. Classified U.S. State Department cable, "Staffdel Kessler Discusses Iran with MFA, ENI, PD," January 22, 2010. Classified U.S. State Department cable, "German MFA Hope Iran Sanctions Target Leaders Not Masses," January 21, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Readout of January 20 U.S.-France Strategic Dialogue in Washington," February 17, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010. *Charlie Rose,* PBS, November 6, 2009. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

8. John Pomfret, "Oil, Ideology Keep China from Joining Push Against Iran," *Washington Post,* September 30, 2009. Kate Mackenzie, "Oil at the heart of Latest Iranian Sanction Efforts," *Financial Times,* March 8, 2010. Laurent Maillard, "China Takes Over from West as Iran's Main Economic," AFP, March 15, 2010.

9. Pomfret, "Oil, Ideology Keep China From Joining Push Against Iran." "Response to Taiwan Deal Oil at the Heart of Latest Iranian Sanction Efforts," *Financial Times,* March 8, 2010.

10. Kevin Bogardus, "House Readies Iran Sanctions on Gas Imports," *The Hill,* December 15, 2009. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Laura Rozen, "Berman: Iran Sanctions Bill Empowers Obama," Politico, December 15, 2009, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/1209/Berman_says_Iran_sanctions_bill_empowers_Obama_Iran_policy.html. Howard Berman, speech given at Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., September 21, 2010. With J Street supporting the sanctions, Americans for Peace Now became the sole major Jewish organization opposing the sanctions measure. Ron Kampeas, "As Zero Hour Nears, Differences Emerge on Sanctions," Jewish Telegraphic Agency, January 5, 2010.

11. Josh Rogin, "Exclusive: State Department Letter to Kerry Outlines "Serious Substantive Concerns" with Iran Sanctions Bill," *Foreign Policy,* December 11, 2009. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010.

12. Martin Matishak, "House Approves Gasoline Cutoff Bill on Iran Despite Warnings," Global Security Newswire, December 16, 2009.

13. "Iran Ayatollah: 'I Am Convinced That the Regime Will Collapse," *ABC News,* December 28, 2009. "Iran's Dissident Grand Ayatollah Montazeri Dies," BBC News, December 20, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/8423046.stm. "Shirin Ebadi Warns Against Iranian Sanctions," BBC News, March 4, 2010, http://news.bbc.co.uk/2/hi/

clear Program Is a Threat to America," *Yediot Ahronoth*, March 8, 2010. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with senior State Department official, July 22, 2010. Interview with Ambassador Peter Wittig, July 7, 2010. Josh Rogin, "Congress Hot to Trot on Iran Sanctions," *Foreign Policy*, March 5, 2010.

23. Tim Starks, "Plenty of Push for Iran Sanctions Legislation, but Little Consensus Yet," *CQ Today*, March 15, 2010. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with senor congressional staffer, August 31, 2010.

24. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Starks, "Plenty of Push for Iran Sanctions Legislation." Alastair Macdonald, "'Insulted' by Israel, U.S. scrambles to Save Talks," Reuters, March 13, 2010. Daniel Nasaw, "Obama Aide Calls Israeli Settlement Announcement an 'Insult' to the US," *Guardian*, March 14, 2010. Mark Perry, "The Petraeus Briefing: Biden's Embarrassment Is Not the Whole Story," *Foreign Policy*, March 14, 2010. Barak Ravid, "Netanyahu's Brother-in-law: Obama Is an Anti-Semite," *Haaretz*, March 17, 2010.

25. American Israel Public Affairs Committee, "AIPAC Calls Recent Statements by the U.S. Government 'A Matter of Serious Concern,'" press release, March 14, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20Statements/2010/03/AIPAC_CALLS_ON_OBAMA_ADMIN_TO_DEFUSE_TENSION.pdf. J Street, "Statement on Escalation of US-Israel Tensions," press release, March 15, 2010, http://jstreet.org/blog/statement-on-escalation-of-us-israel-tensions/. Laura Rozen, "Israeli Ambassador: U.S.-Israel Relations in Crisis," Politico, March 15, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0310/Israeli_ambassador_USIsrael_relations_in_crisis.html.

26. American Israel Public Affairs Committee, "AIPAC Applauds Overwhelming Bipartisan House Letter," press release, March 26, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20State ments/2010/03/AIPAC_applauds_Hoyer_Cantor.pdf. David Corn, "Sen. Lindsey Graham: Any Attack on Iran Must Be Full-Scale," *Mother Jones*, March 24, 2010. Josh Rogin, "Senators Pressure Obama on Iran Sanctions," *Foreign Policy*, March 23, 2010.

27. Adrian Blomfield, "Obama Snubbed Netanyahu for Dinner with Michelle and the Girls, Israelis Claim," *Telegraph*, March 25, 2010. Laura Rozen, "Fierce Debate on Israel Underway Inside Obama Administration," Politico, March 28, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0310/Fierce_debate_on_Israel_underway_inside_Obama_administration.html.

28. Chris Strathmann and Kate McCarthy, "Netanyahu Calls for 'Crippling Sanctions' Against Iran," *ABC News*, April 19, 2010.

29. "Russia, China Push Iran to Change Nuclear Stance," Reuters, March 24, 2010. "Iran's Top Nuclear Negotiator Heads to China," Associated Press, March 31, 2010. Julian Borger and Ewen MacAskill, "China Supports Barack Obama's Call for New Iran sanctions," *Guardian*, March 31, 2010. Colum Lynch, "U.S. Urges U.N. Security Council to Impose Arms Embargo, Other Measures on Iran," *Washington Post*, April 15, 2010.

30. Interview with Ambassador Gerard Araud, June 15, 2010. Interview with Xavier Chatel, June 15, 2010. Michael D. Shear and Glenn Kessler, "Russia Supports

Iran Sanctions, but with Limits," *Washington Post,* April 9, 2010. Laura Rozen, "Iran Rundown in Prague," Politico, April 8, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0410/Iran_rundown_in_Prague.html. Jonathan Weisman, "U.S., Russia Focus on Iran Sanctions," *Wall Street Journal,* April 9, 2010. "U.S., Israeli Attack on Iran Would Be 'Unacceptable'—Russian Military," RIA Novosti, April 12, 2010, http://en.rian.ru/russia/20100412/158538895.html.

31. Hiedeh Farmani, "Iran Is Obama's 'Only Chance' of Success: Ahmadinejad," AFP, April 13, 2010.

الفصل العاشر

فنّ اعتبار الموافقة جواباً

1. Louis Charbonneau, "Obama, Medvedev Discuss 'Progress' on Iran sanctions," Reuters, May 13, 2010. "Brazil's Lula Arrives in Iran for Key Nuclear Talks," AFP, May 15, 2010. Viola Gienger, "Clinton Urges Action from Turkey, Brazil on Iran," Bloomberg, April 13, 2010.

2. Classified U.S. State Department cable, "Constraining Iranian Influence in Brazil," July 1, 2008. Classified U.S. State Department cable, "Brazil on Ahmadinejad, Iran's Nuclear Program, and Visas," November 6, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Peres and Abbas Visits in Perspective," December 2, 2009.

3. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Constraining Iranian Influence in Brazil," July 1, 2008.

4. Jay Solomon and John Lyons, "New Hurdles to Iran Sanctions," *Wall Street Journal,* March 4, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Constraining Iranian Influence in Brazil," July 1, 2008.

5. "UN Says Sanctions Have Killed Some 500,000 Iraqi Children," Reuters, July 21, 2000, http://www.commondreams.org/headlines/072100-03.htm. Classified U.S. State Department cable, "Qom Report Gets the Brazilians Thinking," October 7, 2009. Classified U.S. State Department cable, "HMG Officials," September 23, 2009. Matias Spektor, "How to Read Brazil's Stance on Iran," Council on Foreign Relations, March 5, 2010, http://www.cfr.org/brazil/read-brazils-stance-iran/p21576. Sanctions would also affect the Brazilian economy negatively. Brazilian leaders were angered by the way Brazil's commercial relations with Iran were conditioned by decisions made in Washington, in addition to the fact that these extraterritorial sanctions on Iran had caused Brazil's trade ties with Iran to suffer. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010.

6. Classified briefing for the Brazilian diplomatic corps by Celso Amorim, May 18, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010.

7. Andrew Downie, "Brazil's Diplomacy on Iran Points to Larger Ambitions," *Los Angeles Times,* May 22, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010. Spektor, "How to Read Brazil's Stance on Iran."

8. Classified U.S. State Department cable, "Brazil on Ahmadinejad, Iran's Nu-

clear Program, and Visas," November 6, 2009. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 7, 2010.

9. Classified U.S. State Department cable, "Brazil on Iran: A Soft Voice in the Chorus," September 18, 2009. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Brazil on Ahmadinejad, Iran's Nuclear Program, and Visas," November 6, 2009. Classified U.S. State Department cable, "August 4–5 Visit of U.S. National Security Advisor to Brazil," September 18, 2009. Interview with Brazilian diplomat, September 4, 2010.

10. Classified U.S. State Department cable, "Qom Report Gets the Brazilians Thinking," October 7, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Ahmadinejad Visit Readout: A Well-Scripted Affair," November 25, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Peres and Abbas Visits in Perspective," December 2, 2009.

11. Classified briefing for the Brazilian diplomatic corps by Celso Amorim, May 18, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

12. Şahin Alpay, "Ahmadinejad's Visit to Turkey Is Welcome," *Today's Zaman*, August 11, 2008. Sabrina Tavernise, "Turkish Leader Volunteers to be U.S.-Iran Mediator," *New York Times*, November 11, 2008. Borzou Daragahi and Ramin Mostaghim, "Visit Raises Speculation over Turkish-mediated U.S.-Iran talks," *Los Angeles Times*, March 10, 2009. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010.

13. "Turkey Chastises the West on Iran," BBC News, October 26, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/hi/8325373.stm. "We watch the relations between Iran and U.S. with great concern," Mr. Erdogan said. "We expect such issues to be resolved at the table. Wars are never solutions in this age." Tavernise," Turkish Leader Volunteers to be U.S.-Iran Mediator." Classified U.S. State Department cable, "Turkey-Iran Relations: Motivations, Limitations, and Implications," December 4, 2009. A senior Turkish diplomat argued that war with Iran would have catastrophic consequences that would not even be comparable to Iraq. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, August 15, 2010.

14. Classified U.S. State Department cable, "Turkey-Iran Relations: Motivations, Limitations, and Implications," December 4, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Turkey: A/S Gordon Presses FM Davutoglu on Iran," November 17, 2009. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010.

15. Daragahi and Mostaghim, "Visit Raises Speculation over Turkish-mediated U.S.-Iran Talks." "Turkey Chastises the West on Iran." Classified U.S. State Department cable, "Turkey: A/S Gordon Presses FM Davutoglu on Iran," November 17, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Israeli Ambassador Traces His Problems to Erdogan," October 27, 2009. Classified U.S. State Department cable, "Turkey-Iran Relations: Motivations, Limitations, and Implications," December 4, 2009. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010.

16. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010. Classified briefing for the Brazilian diplomatic corps by Celso Amorim, May 18, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

17. Classified U.S. State Department cable, "Staffdel Kessler Engages the French on Iran, Sanctions and Afghanistan," January 22, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Amb. Rices's Meeting with Brazilian PermRep," February 16, 2010. Classified U.S. State Department cable, "Brazil: Ambassador's Meetings with MRE Under Secretaries for Political Affairs," February 19, 2010. Interview with senior Brazilian diplomat, June 21, 2010.

18. Conversation with U.S. diplomat, March 8, 2010. Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, "Clinton Strikes Out in Brazil: A Security Council Divided on Iran Sanctions," Race for Iran, March 4, 2010, http://www.raceforiran.com/clinton-strikes-out-in-brazil-a-security-council-divided-on-iran-sanctions. Selcuk Gokoluk, "Turkey Rebuffs U.S. Call to Join Iran Sanctions," Reuters, March 24, 2010.

19. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement," May 28, 2010, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/05/142375.htm.

20. Viola Gienger, "Clinton Urges Action from Turkey, Brazil on Iran," Bloomberg, April 13, 2010. "I think we would view the Lula visit as perhaps the last big shot at engagement," a senior State Department official told reporters in Washington. Charbonneau, "Obama, Medvedev discuss 'progress' on Iran sanctions." Ilhan Tanir, "Turkey: 'There is no deadline for Iran,'" *Hurriyet Daily News,* April 16, 2010, http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=turkey-there-is-no-deadline-for-iran-2010-04-16.

21. "Timeline: Brazil-Iranian Relations," Al Jazeera, May 16, 2010. "Iran Optimistic About Fuel Swap: Mottaki," April 28, 2010, http://www.campaigniran.org/casmii/index.php?q=node/9896. "Iran, Turkey to Discuss Fuel Swap Deal," Press TV, May 7, 2010. Thomas Erdbrink, "Iran Seeks to Persuade Security Council Not to Back Tough Nuclear Sanctions," *Washington Post,* April 21, 2010. Sylvia Westall, "Iran Tries Fuel Deal Counter-offer as Sanctions Loom," Reuters, April 28, 2010. "U.S. Diplomats Attend Iran Dinner in New York, Haaretz, May 6, 2010. Colum Lynch, "In Unusual Move, Iran's Foreign Minister Invites U.N. Security Council to dinner," *Washington Post,* May 7, 2010.

22. Laura Rozen, "Obama WMD Czar Discusses Iran Nuclear Program," Politico, May 11, 2010, http://www.politico.com/blogs/laurarozen/0510/Obama_WMD_czar_says_Iran_nuclear_program.html. Charbonneau, "Obama, Medvedev Discuss 'Progress' on Iran Sanctions." Andre Soliani and Matthew Bristow, "Lula to Visit Iran as Chances for Nuclear Deal Fade," Bloomberg, May 14, 2010. Alexei Barrionuevo and Ginger Thompson, "Brazil's Iran Diplomacy Worries U.S. Officials," *New York Times,* May 15, 2010. Louis Charbonneau, "Turkey, Brazil Brokering Iran Nuclear Deal," Reuters, April 30, 2010. "Timeline: Brazil-Iranian Relations," Al Jazeera, May 16, 2010. *Raja News,* May 19, 2010 (Ordibehesht 29, 1389).

23. Letter from Barack Obama to Lula da Silva, Politica Externa Brasileira, April 20, 2010, http://www.politicaexterna.com/11023/brazil-iran-turkey-nuclear-negotiations-obamas-letter-to-lula.

24. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

25. "Erdogan Calls a Trip to Iran 'Unlikely,'" BBC Persian, May 14, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

26. Classified briefing for the Brazilian diplomatic corps by Celso Amorim, May 18, 2010. "The West has to come to their senses. They will never get [zero-enrichment]. This is completely unrealistic," a Brazilian diplomat added. Interview with Brazilian diplomat, July 1, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with EU diplomat, July 6, 2010.

27. "Erdogan Joins Tehran Nuclear Talks," AFP, May 16, 2010. Ladane Nasseri and Steve Bryant, "Erdogan Heads to Tehran for Nuclear Talks with Ahmadinejad, Brazil's Lula," Bloomberg, May 16, 2010. "Iran Will Never Agree to Fuel Exchange," *Jerusalem Post,* April 30, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. Interview with Mohammad Khazaee, June 15, 2010.

28. Celso Amorim, presentation at Carnegie Endowment for International Peace 2011, Carnegie International Nuclear Policy Conference, Washington D.C., March 28, 2011. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010.

29. Parisa Hafezi and Fernando Exman, "Iran Agrees Atom Fuel Deal with Turkey, Brazil," Reuters, May 17, 2010. "Brazil's FM to G5+1: Study Contents of Deal Carefully," Islamic Republic News Agency, May 17, 2010. The media never linked Reiss's release to Lula's visit, even though they coincided. When I asked Amorim whether Brazil was involved in securing her release, he smiled and responded with a question: "Do you believe in coincidence? I don't." Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

30. Stefan Simanowitz, "ElBaradei: To Dismiss Iranian Nuclear Agreement Would Be "a Dead End Street,'" Payvand, May 18, 2010, http://www.payvand.com/news/10/may/1209.html. Daren Butler, "U.N.'s Ban Hopes Iran Deal May Bring Atom Settlement," Reuters, May 21, 2010. Japan Backs Tehran Declaration," Press TV, May 21, 2010. "The Decisive Support of 234 MPs for the Nuclear Swap Deal," Islamic Republic News Agency, May 18, 2010. "Iranian Political Activists Support Nuclear Swap Agreement," Radio Zamaneh, May 17, 2010. Interview with former Iranian lawmaker and prodemocracy activist, September 17, 2010. Interview with Ataollah Mohajerani, September 18, 2010.

31. "Timeline: Brazil-Iranian relations," Al Jazeera, May 16, 2010. Peter Baker and David E. Sanger, "U.S. Makes Concessions to Russia for Iran Sanctions," *New York Times,* May 21, 2010. Interview with European diplomat, July 7, 2010. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010. Conversation with senior U.S. diplomat, November 9, 2010.

32. Dan Robinson, "U.S.: Iran Nuclear Deal Will Not Slow UN Sanctions Drive," Voice of America, May 17, 2010, http://www.voanews.com/english/news/West-Skeptical-About-Irans-Fuel-Swap-Deal—93960164.html. "U.S. Eyes Sanctions as Iran, Turkey Forge Nuclear Fuel Swap," PBS, May 17, 2010. Peter Baker, "Major Powers Have a Deal on Sanctions for Iran, U.S. Says," *New York Times,* May 18, 2010. "Clinton Blasts

Brazil-Turkey Approach to Iran," Radio Free Europe/Radio Liberty, May 28, 2010. "Obama Talks Iran Sanctions, Israel with Jewish Lawmakers," AFP, May 19, 2010.

33. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. Interview with William D. Wunderle, September 2, 2010.

34. Interview with senior Senate staffer, October 5, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior congressional aide, August 31, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. "AIPAC Applauds Move Toward New UNSC Resolution: Imposition of Tough Sanctions Needed," American Israel Public Affairs Committee press release, May 18, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20Statements/2010/05/AIPAC_applauds_UNSCR_draft_agreement_5_18_2010.pdf.

35. Hafezi and Exman, "Iran Agrees Atom Fuel Deal with Turkey, Brazil." Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with Danny Ayalon, October 4, 2010.

36. Gareth Porter, "Fuel Swap Shakes Sanctions Draft, Prods U.S. on New Iran Talks," IPS, May 29, 2010, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=51636. Ellen Barry, "Iran and Russia Exchange Acerbic Barbs on Sanctions," *New York Times,* May 26, 2010. Interview with EU diplomat, June 21, 2010. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 15, 2010. Interview with senior EU official, September 10, 2010. *Raja News,* May 26, 2010 (Khordad 5, 1389).

37. The Federation of American Scientists (FAS) disputed this point and argued that the effort to enrich to 20 percent is modest and has a more political than technical meaning. FAS encouraged the Obama administration to accept the Tehran Declaration. "This whole deal was supposed to be a step forward for engaging Iran, not to stop its enrichment program," Ivan Oelrich of FAS said. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Conversation with senior State Department official, November 9, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 21, 2010. Interview with Pierre Vimont, July 26, 2010. Nathan Hodge, "Iran's Nuke Fuel Deal: Breakthrough or Bogus?," Wired, May 17, 2010, http://www.wired.com/dangerroom/2010/05/irans-nuke-fuel-deal-breakthrough-or-bogus/.

38. Interview with EU diplomat, July 6, 2010. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Conversation with senior State Department official, November 9, 2010.

39. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with Peter Wittig, July 7, 2010.

40. Interview with senior EU diplomat, September 15, 2010. Interview with senior State Department official, September 10, 2010. Interview with EU diplomat, July 6, 2010. Interview with Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. The Tehran Declaration's clause giving Iran the right to unconditionally take back its LEU from Turkey in case the provisions of the Declaration were not respected was particularly difficult for the West to accept given the depth of its mistrust of Iran.

41. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. Interview with senior Brazilian diplomat, June 21, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 7, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010.

42. "To be willing to dialogue means to run a risk?" one of Lula's advisers said. "To run a risk that you are going to make a gesture and you might fall flat on your face. The Americans are not willing to entertain this kind of scenario. Why? Because they're accustomed to having their way. Because might makes right. That's the whole issue." Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. "Turkey Chides U.S. in Iran Row, Urges Support for Swap Deal," AFP, May 27, 2010. "Turkey to Withdraw from Nuclear Fuel Deal If West Imposes Sanctions on Iran," Bernama, May 18, 2010. Scott Peterson, "U.S. Answer to Iran Nuclear Swap: Overnight Deal on Sanctions," *Christian Science Monitor,* May 18, 2010. Ahmet Davutoglu and Celso Amorim, "Giving Diplomacy a Chance," *New York Times,* May 26, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010.

43. Simanowitz, "ElBaradei." "ElBaradei Supports the Iran-Turkey-Brazil Nuclear Deal, Warns Against Sanctions and Military Strikes," Race for Iran, May 20, 2010, http://www.raceforiran.com/baradei-supports-the-iran-turkey-brazil-nuclear-deal-warns-against-sanctions-and-military-strikes. Roger Cohen, "America Moves the Goalposts," *New York Times,* May 20, 2010. The international outcry against Washington's swift dismissal of the deal forced the U.S. to recalibrate its approach. The harshness of the initial reaction made "difficult not to appear irresponsible." While the Europeans by and large did not question the Obama administration's decision, even staunch supporters of the rejection were uncomfortable with Washington's tone. This was particularly true of Clinton's characterization of the deal as "dangerous." Interview with senior EU diplomat, September 15, 2010. Interview with two EU officials, June 8, 2010.

44. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Glenn Kessler, "U.S., Brazilian Officials at Odds over Letter on Iranian Uranium," *Washington Post,* May 28, 2010. For some of the Europeans, the letter became a problem as questions began to arise about the wisdom of rejecting the Tehran Declaration. "Even German parliamentarians asked why we didn't agree to it," a EU diplomat explained to me. "It was difficult not to appear irresponsible." Interview with senior EU diplomat, September 15, 2010.

45. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 7, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Frustrated, Amorim also pointed out that the issue of 20 percent enrichment would not have emerged had the West been willing to sell Iran the

fuel rather than proposing the fuel swap in the first place. "The 20 percent enrichment dilemma only posed itself because the West did not want to sell the fuel to Iran. They preferred to pose this smart deal. . . . If it had just sold to Iran the fuel they were looking for, this problem would not have existed." Amorim, presentation at Carnegie Endowment for International Peace 2011.

46. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Interview with senior State Department official, July 21, 2010. Interview with Michael Ratney, August 10, 2010.

47. "U.S. Pressures Ankara to Not Abstain from Iran Sanctions Vote," *Hurriyet Daily News,* April 2, 2010, http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=ankara-comes-under-us-pressure-against-abstention-vote-2010-04-27. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010.

48. Interview with Matias Spektor, June 17, 2011. Interview with senior Brazilian diplomat, June 21, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 7, 2010. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

49. Interview with senior Brazilian diplomat, June 21, 2010. Interview with Brazilian diplomat, July 7, 2010. Interview with Japanese diplomat, June 22, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Amorim, presentation at Carnegie Endowment for International Peace 2011.

50. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, August 15, 2010. H. E. Ertugrul Apakan (Permanent Representative of Turkey), "Explanation of Vote," 6335th Meeting of the Security Council, New York, June 9, 2010.

51. Susan Cornwell, "U.S. Congress OKs Sanctions on Iran's Energy, Banks," Reuters, June 24, 2010. White House, "Remarks by the President at Signing of the Iran Sanctions Act," press release, July 1, 2011, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-signing-iran-sanctions-act. Interview with senior Senate staffer, September 2, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010.

52. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010.

53. Interview with William D. Wunderle, September 2, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010.

54. Trita Parsi, "Analysis: Iran's Nuke Deal Irritates Washington, ABCnews.com, May 18, 2010, http://abcnews.go.com/International/analysis-irans-nuclear-deal-turkey-brazil/story?id=10681106. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010. Interview with senior State Department official, September 10, 2010.

Brazil-Turkey Approach to Iran," Radio Free Europe/Radio Liberty, May 28, 2010. "Obama Talks Iran Sanctions, Israel with Jewish Lawmakers," AFP, May 19, 2010.

33. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. Interview with William D. Wunderle, September 2, 2010.

34. Interview with senior Senate staffer, October 5, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior congressional aide, August 31, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. "AIPAC Applauds Move Toward New UNSC Resolution: Imposition of Tough Sanctions Needed," American Israel Public Affairs Committee press release, May 18, 2010, http://www.aipac.org/~/media/Publications/Policy%20and%20Politics/Press/AIPAC%20Statements/2010/05/AIPAC_applauds_UNSCR_draft_agreement_5_18_2010.pdf.

35. Hafezi and Exman, "Iran Agrees Atom Fuel Deal with Turkey, Brazil." Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with Danny Ayalon, October 4, 2010.

36. Gareth Porter, "Fuel Swap Shakes Sanctions Draft, Prods U.S. on New Iran Talks," IPS, May 29, 2010, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=51636. Ellen Barry, "Iran and Russia Exchange Acerbic Barbs on Sanctions," *New York Times,* May 26, 2010. Interview with EU diplomat, June 21, 2010. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010. Interview with senior EU diplomat, September 15, 2010. Interview with senior EU official, September 10, 2010. *Raja News,* May 26, 2010 (Khordad 5, 1389).

37. The Federation of American Scientists (FAS) disputed this point and argued that the effort to enrich to 20 percent is modest and has a more political than technical meaning. FAS encouraged the Obama administration to accept the Tehran Declaration. "This whole deal was supposed to be a step forward for engaging Iran, not to stop its enrichment program," Ivan Oelrich of FAS said. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Conversation with senior State Department official, November 9, 2010. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with State Department official, October 7, 2010. Interview with senior EU official, June 14, 2010. Interview with senior State Department official, July 21, 2010. Interview with Pierre Vimont, July 26, 2010. Nathan Hodge, "Iran's Nuke Fuel Deal: Breakthrough or Bogus?," Wired, May 17, 2010, http://www.wired.com/dangerroom/2010/05/irans-nuke-fuel-deal-breakthrough-or-bogus/.

38. Interview with EU diplomat, July 6, 2010. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Conversation with senior State Department official, November 9, 2010.

39. Interview with State Department official, September 17, 2010. Interview with senior EU diplomat, May 27, 2010. State Department, "Background Briefing on Nuclear Nonproliferation Efforts with Regard to Iran and the Brazil/Turkey Agreement." Interview with French diplomat, July 6, 2010. Interview with Peter Wittig, July 7, 2010.

الفصل الحادي عشر
في مأزق العداء

1. See transcript at http://www.armscontrol.org/events/RoleSanctionsIranNuclear.

2. "Iran Starting Work on New Nuclear Reactor, Official Says," CNN, June 17, 2010. Justyna Pawlak, "Iran Ready for Nuclear Talks After November 10," International Business Times, October 30, 2010, http://uk.ibtimes.com/articles/77282/20101030/iran-ready-for-nuclear-talks-after-november-10.htm. Semira N. Nikou, "The Iran Primer: Timeline of Iran's Foreign Relations," United States Institute of Peace, http://iranprimer.usip.org/resource/timeline-irans-foreign-relations. Bruce Schneier, "The Story Behind the Stuxnet Virus," *Forbes,* October 7, 2010. Jonathan Tirone and Benjamin Harvey, "Iran Refuses to Talk About Nuclear Program at Istanbul Meeting," Reuters, January 21, 2011.

3. Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, "Have We Already Lost Iran?," *New York Times,* May 24, 2009.

4. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. After the 2009 elections, some senior Obama administration officials successfully argued that the consolidation of power under Iranian hard-liners created incentives for a quick resolution to the nuclear standoff. Others viewed that argument as wishful thinking. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

5. Jeffrey Goldberg, "Point of No Return," *Atlantic,* September 2010.

6. Interview with Iranian nuclear negotiator, May 27, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Kian Mokhtari, "The Hidden Cost," *Kayhan,* January 13, 2010. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

7. David E. Sanger and Thom Shanker, "Gates Says U.S. Lacks Strategy to Curb Iran's Nuclear Drive," *New York Times,* April 17, 2010. Simon Tisdall, "Obama Feels the Heat on Iran's Threat," *Guardian,* April 20, 2010. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with Mohammad Khazaee, June 15, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Conversation with senior State Department official, November 9, 2010.

8. Interview with Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. *Charlie Rose,* November 6, 2009.

9. Interview with Ali Asghar Soltanieh, June 30, 2010.

10. Dana Moss, "Reforming the Rogue," Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus #105, August 2010. Yahia Zoubir, "The United States and Libya: From Confrontation to Normalization," *Middle East Policy* 13/2 (summer 2006). Randall Newnham, "Carrots, Sticks, and Bombs: The End of Libya's WMD Program," *Mediterranean Quarterly* 20/3 (summer/fall 2009). Christopher M. Blanchard and Jim Zanotti, "Libya: Background and U.S. Relations," Congressional Research Service, February 18, 2011, http://fpc.state.gov/documents/organization/157348.pdf.

11. Mark E. Manyin, "The Vietnam-U.S. Normalization Process," Congressional Research Service, June 17, 2005, http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/crs/ib98033.pdf.

12. *Charlie Rose,* January 6, 2010.

13. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. In the view of some of Obama's Senate allies, the president's pursuit of diplomacy was at times too timid. Interview with former Iranian diplomat, June 30, 2010. Interview with senior Obama administration official, October 27, 2010. Interview with former Iran Desk officer at the State Department, June 14, 2010.

14. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010. Interview with senior Turkish diplomat, July 13, 2010. Interview with senior adviser to Lula, July 15, 2010.

15. Interview with Cengiz Candar, June 18, 2010. Interview with Celso Amorim, July 15, 2010.

16. On March 2–3, 2009, Acting Assistant Secretary of the Treasury Daniel Glaser gave a classified briefing to more than seventy EU nonproliferation and Iran experts on Washington's strategy-in-the making toward Iran. According to classified U.S. State Department documents, Glaser made it clear that engagement alone was unlikely to succeed. Pressure and sanctions must be combined with diplomacy simultaneously, not sequentially, Glaser said. Classified U.S. State Department cable, "Iran Sanctions: AA/S Glaser Briefs EU on Priority Targets," April 8, 2009. Interview with senior State Department official, September 10, 2010.

17. Interview with senior Senate staffer, August 20, 2010. Interview with senior Senate staffer, October 5, 2010.

18. Interview with senior State Department official, July 2, 2010.

الفصل الثاني عشر
الخاتمة

1. Trita Parsi and Reza Marashi, "The Geopolitical Battle for the Arab Street," *Cairo Review of Global Affairs,* May 16, 2011.

2. Matthew Duss, "Letter From Herzliya, Neocon Woodstock," *Nation,* February 14, 2011.

3. Helene Cooper and Mark Landler, "Interests of Saudi Arabia and Iran Collide, with the U.S. in the Middle," *New York Times,* March 17, 2011. "Saudi Soldiers Sent into Bahrain," Al Jazeera, March 15, 2011. Matthew Rosenberg, Jay Solomon, and Margaret Coker, "Saudi Bid to Curb Iran Worries U.S.," *Wall Street Journal,* May 27, 2011.

4. Interview with Danny Ayalon, October 4, 2010. In September 2010 Chairman Howard Berman (D-CA) of the House Foreign Relations Committee told an audience in Washington, D.C., that sanctions take "months, not years" to show results.

5. According to Moshe Vered of the Bar-Ilan University in Israel, war between Israel and Iran would last for "years and not weeks" (Tzvi Ben Gedalyahu, "War with Iran Could Last Years, Says Bar-Ilan U. Researcher," *Israel National News,* April 27, 2010). Jeffrey Goldberg, "The Point of No Return," *Atlantic,* September 2009. Classified U.S. State Department cable, "Assistant Secretary of Defense Vershbow Meets with Senior Israeli Defense Officials," November 16, 2009.

6. Jim Heintz, "Medvedev: Israel Not Planning to Strike Iran," Associated Press,

September 20, 2009. Daniel Edelson, "Former MI Chief: Israel Can't Face Iran Alone," Ynetnews.com, March 11, 2009, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340, L-3684 838,00.html. Gili Cohen, "Israel Won't Withstand War in Wake of Strike on Iran, Ex-Mossad Chief Says," *Haaretz*, June 1, 2011.

7. "Israeli Official Doubts Iran Would Nuke His Country," Associated Press, February 26, 2010. "Israel Defence Chief: Iran Not an Existential Threat," Reuters, September 17, 2009.

8. Interview with Danny Ayalon, October 4, 2010. Discussions with Israeli military and intelligence officials throughout spring and summer of 2010.

9. Interview with EU3 diplomat, July 6, 2010. Conversation with senior Obama administration official, October 10, 2010. Regarding the effect of sanctions on the prodemocracy movement, noted Iranian dissident Akbar Ganji has argued that the Green movement consists mostly of middle-class adherents and that "economic sanctions would destroy the middle class [and] . . . the Green Movement." Moreover, he said, "the more economic sanctions are applied against Iran, the more the government will control the economy" due to the prevailing structures (Jim Lobe, "Akbar Ganji Says Military Attack on Iran Would Destroy Opposition," Lobelog.com, May 12, 2010, http://www.lobelog.com/akbar-ganji-says-military-attack-on-iran-would-destroy-opposition/). Interview with Russian diplomat, August 26, 2010.

10. Interview with David Miliband, June 7, 2011.

11. John Limbert, "Engaging Iran: First, Break the Rules," International Relations and Security Network, May 30, 2011, http://www.isn.ethz.ch/isn/Current-Affairs/Security-Watch-Archive/Detail/?ots736=4888caa0-b3db-1461-98b9-e20e7b9c13d4&lng=en&ots627=fce62fe0-528d-4884-9cdf-283c282cf0b2&id=129715.

12. "UN Sanctions Will Hurt Ordinary Iranians, Says Mousavi," *Telegraph*, May 23, 2010. Ladane Nasseri, "Iran Sanctions Won't Hurt Rulers, Top Dissident Says," Bloomberg, May 27, 2010. Conversation with Ardeshir Amirarjomand, June 10, 2011. Trita Parsi and Reza Marashi, "Want to Defuse the Iran Crisis?," *Foreign Policy*, November 12, 2010.

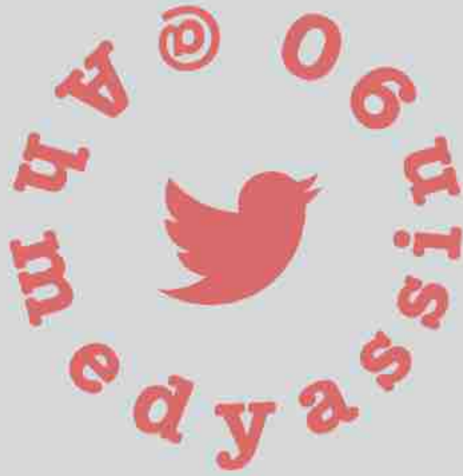
13. Ibid.

14. Interview with Russian diplomat, August 26, 2010. Interview with William D. Wunderle, September 2, 2010. Former U.S. officials involved in two-track diplomacy with Iran told investigative journalists that their message to Obama would be to "get off your no-enrichment policy, which is getting you nowhere" (Seymour Hersh, "Iran and the Bomb," *New Yorker*, June 6, 2011).

15. Matt Duss, "Ganji: Please Don't Talk About 'Regime Change' in Iran," Think Progress, May 13, 2010, http://thinkprogress.org/security/2010/05/13/176058/ganji-please-dont-talk-about-regime-change-in-iran/. Lobe, "Akbar Ganji Says Military Attack on Iran Would Destroy Opposition." Parsi and Marashi, "Want to Defuse the Iran Crisis?" Interview with Maziar Bahari, August 16, 2010. Interview with former Iranian lawmaker and prodemocracy activist, September 17, 2010. Conversation with Ardeshir Amirarjomand, June 10, 2011.

16. Parsi and Marashi, "Want to Defuse the Iran Crisis?"

17. Ibid.



@Ahmedyassin90


إيران
والمجتمع الدولي
القصة الكاملة للمناورات السياسية
وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني
تريتا بارزي
TRITA PARSI
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.


@Ahmedyassin90